

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال



مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تهتم بنشر الأبحاث والدراسات في مجال الاقتصاد والاعمال والشؤون السياسية

ديسمبر 2022م

المجلد (9) العدد (2)



تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته- ليبيا



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
FACULTY OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

www.eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

رئيس هيئة التحرير:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل
مدير التحرير:	د. أم السعد أحمد حمودة
هيئة التحرير:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل د. محمد الطاهر الهاشمي د. عبد الوهاب محمد الحار د. علي عبد الله تيكه
الهيئة الاستشارية للمجلة:	أ.د. عمر عثمان زرموح أ.د. مختار مفتاح أبو صاع أ.د. المكّي معتوق سعود أ.د. محمد الفرجاني الحصن
محرر الإنتاج:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل

تصميم وإخراج:

د. محمد الطاهر الهاشمي

© حقوق النشر محفوظة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال - 2022

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة - ليبيا
هاتف: +218923716661 صندوق بريد: مصراتة 500
البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

دليل قواعد ومواصفات النشر بالمجلة

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة. ليبيا، تأسست عام 1435هـ، الموافق 2014 م. ترحب مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بمشاركة الكُتّاب والباحثين، وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وفقاً للشروط والقواعد ومواصفات التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يتم نشرها سابقاً.
2. أن يمثل البحث إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في أحد مجالات الاقتصاد والأعمال.
3. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف أهدافه والمنهجية المتبعة وتنسيق أقسامه والتوثيق الكامل للمراجع والجداول وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه الباحث.
4. ترسل البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلي رئيس تحرير المجلة علي البريد الإلكتروني (ebu.ly) (iebsmu@eps.misuratau).
5. يكتب الباحث اسمة ثلاثيا وجهة عمله ووظيفته والبريد الإلكتروني وعنوان البحث المقدم للمجلة، مرفقاً بإقراره عدم نشر المادة العلمية في جهة أخرى وفق النموذج المعد بالخصوص.
6. تخصص قائمة للمراجع في آخر البحث، ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن البحث وترتب المراجع والهوامش والاقتباسات وفق أصول البحث العلمي المعتمدة بالمجلة.
7. تخضع كل المساهمات العلمية في المجلة للتحكيم و يبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين- إن وجدت- خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود المحكمين
8. يصبح البحث المنشور ملكاً لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال وتستوجب إعادة نشرة في أماكن أخرى موافقة لجنة التحرير.
9. يتحمل الباحث مسؤولية اتباع كافة التعليمات وقواعد النشر الواردة في هذا الدليل، كما يتحمل مسؤولية المراجعة اللغوية للبحث، ولا تحال البحوث للتحكيم في حالة وجود مخلفات.
10. تعبر الأعمال التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

الشروط الفنية لكتابة الأوراق البحثية:

1. . تقدم الأوراق البحثية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية وبلغة علمية سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية.
2. . تبدأ الأبحاث بملخص وتنتهي بالنتائج وقائمة المراجع بحيث ترقم عناصر الورقة الرئيسية بشكل متسلسل بداية من مقدمة البحث وحتى الخاتمة.
3. تكون الكتابة في متن البحث للغة العربية: نوع الخط Simplified Arabic, حجم الخط 14 غامق لعنوان البحث، 14 غامق للعناوين الفرعية، الخط 14 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12 عادي للجداول والأشكال و 12 غامق للملخص .
4. تكون الكتابة في متن البحث للغة الإنجليزية: نوع الخط، Times New Roman, حجم الخط 12 غامق لعنوان البحث، 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و 11 غامق للملخص.
5. علي الباحث الالتزام بقواعد التوثيق العلمي في الاقتباسات والهوامش والتعليقات، وعلامات الترقيم، وذكر المصادر والمراجع .
6. . تقدم الورقة البحثية كنسخة إلكترونية مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بحجم A4, وبعدد صفحات لا يتجاوز (25) صفحة كحد أقصى.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
6	افتتاحية العدد
7	المهارات التي يتطلها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسبي الإدارة العامة وإدارة الأعمال "دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة" مصباح عبدالرحمن إصميدة ، محمد علي إسميو ، الصادق عبدالسلام بن مصطفى، علي محمد حميدة
31	واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراتة من وجهة نظر مديري الصناعات التحويلية "دراسة ميدانية على المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراتة" زهرة عبد الحميد الوش انتصار مفتاح الغويل
49	دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي: مراجعة للأدبيات نجيب محمد حمودة مسعود
87	واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "دراسة استطلاعية على المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي" مصطفى ساسي أفطوحه منيرة عبد الحميد محمد بلق مريم مصباح مفتاح سحيم
121	أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية للفترة (1995 – 2018م) عبد الحميد مسعود كرواد عبد الباقي إدريس سعيد
135	مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في مدينتي سرت ورأس لانوف" أحمد الشريف عمار أوحيدة المشري المشري

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
162	واقع القطاع الخاص في ليبيا ومعوقات الاستثمار في الطاقات الخضراء صقر حمد الجيباني
178	روسيا واستراتيجية العودة للساحة الدولية أحمد مصطفى أبوبكر التوات
203	مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته مها محمد كعبية
220	دور المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " دراسة حالة المصارف التجارية الليبية" عبد الحكيم محمد مصلي إسماعيل سالم الشهوي
239	تحليل وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020) د. بالقاسم يوسف بازينة

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال



افتتاحية،

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد لله الذي أنعم علينا بفضله، إدراكاً لأهمية الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي ومن بينها كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة في تقديم الخدمات العلمية والإنتاج العلمي ونشر البحوث العلمية في مختلف المجالات واتباع المنهج العلمي في تشخيص الواقع والقضايا والمشاكل والتحديات القائمة وتقديم الحلول الناجمة لأزمات البلاد. فإنه يشرفنا كهيئة تحرير لهذه المجلة العلمية المحكمة لنشر كل ما يتعلق بالبحث العلمي من مساهمات الأكاديميين والباحثين والمهتمين في المجالات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والسياسية والعلوم ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية. وتأتي عملية النشر العلمي للأوراق البحثية بهذه المجلة كمساهمة علمية وإضافة للمعرفة وإنتاجاً علمياً نتشرف بنشره وتقديمه للقراء والباحثين وطلاب العلم والمهتمين والمنظمات والمؤسسات والجهات المسؤولة من أجل تحليل ووصف الظواهر والمواضيع والمشاكل والقضايا التي تتعرض لها بلادنا خاصة والبلدان العربية عامة. ويشرفنا ويسعدنا كهيئة تحرير لهذه المجلة الأخذ بما يقدمه الزملاء من مقترحات وأفكار مميزة، لنحقق بعون الله ما نصبوا إليه خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا شكري وتقديري واحترامي



د. محمد مفتاح رحيل

رئيس تحرير مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

المهارات التي يتطلبها سوق العمل

ومستوى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال

" دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة "

محمد علي اسميو

محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
mosbahasmaida@gmail.com

علي محمد حميدة

محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
alsadeg.m@eps.misuratau.edu.ly

مصباح عبد الرحمن اصميدة

محاضر بكلية العلوم الادارية والمالية التطبيقية طرابلس
malis7576@gmail.com

الصادق عبد السلام بن مصطفى

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
ali_hemeda@misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.18

تاريخ الاستلام: 2022.08.01

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد/جامعة مصراتة كحالة تطبيقية والذين تم توظيفهم في القطاع العام والخاص، وكذلك معرفة مستوى توافر كل مهارة من هذه المهارات (التخصصية/الادارية والعامة) لديهم. وقد تم استقصاء آراء مجموعة من أفراد العينة المبحوثة لتحديد أهم المهارات الواجب توفرها فيهم من خلال معرفتهم بالوظائف في مختلف قطاعات سوق العمل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال لستة عشر (16) فصلاً دراسياً ولمدة أربع سنوات خلال الفترة من خريف 2016\2017 إلى ربيع 2019\2020 العاملين في القطاع العام والخاص والبالغ عددهم (235) خريج، أخذت عينة قصدية، حيث استطاع الباحثين الوصول إلى عدد (101) منهم وزعت عليهم أداة الدراسة استبانته.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المستوى العام لدرجة توافر المهارات لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة. وأن مستوى المعنوية للمهارات الإدارية (مهارة الاتصال الإداري، مهارة التخطيط الاستراتيجي، مهارة البيع، مهارات تصميم الهياكل التنظيمية، استخدام الحاسوب) ذات دلالة إحصائية عدا مهارة اللغة الانجليزية جاءت غير دالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: المهارات الإدارية، متطلبات سوق العمل، سوق العمل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة.

Abstract

This study aimed to identify the skills required by the labor market and the level of their availability among graduates of the Departments of Public Administration and Business Administration at the Faculty of Economics / University of Misurata who were employed in the public and private sectors, as well as knowing the level of availability of each of these skills they have.

The study used the descriptive and analytical method, and the study population consisted of graduates of the Department of Public Administration and graduates of the Department of Business Administration for sixteen (16)

semesters and for a period of four years during the period from the autumn of 2016/2017 to the spring of 2019/2020 working in the public and private sectors, whose number is (235). A graduate, an intentional sample was taken, (101) of them were reached and a questionnaire was distributed to them.

The study concluded that the general level of skill availability among graduates of the Departments of Public Administration and Business Administration of the Faculty of Economics and Political Science was high. And that the level of significance of administrative skills (administrative communication skill, strategic planning skill, selling skill, organizational structure design skills, computer use) is statistically significant except for the English language skill, which was not statistically significant.

Keywords: administrative skills, labor market requirements, labor market, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University.

1- المقدمة

تعد مخرجات التعليم العالي ومدى كفاءتها في سوق العمل من المواضيع الهامة والجديرة بالبحث والدراسة لما لها من أثر على الصعيد المحلي والدولي. فمؤسسات التعليم العالي توفر العديد من التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل، والتي لديها القدرة إذا ما تم العناية بها على الدفع بعجلة الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني والتقليل من نسبة البطالة فيه.

إلا أن الخريجين في مختلف التخصصات العلمية يحتاجون إلى مجموعة من المهارات الأساسية التي تتوافق وطبيعة تخصصاتهم حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بالشكل المطلوب، مما يترتب عليه تلبية احتياجات السوق ومتطلباته من هذه المهارات، وما يُلاحظ في الكثير من مؤسسات التعليم العالي أنها تقوم بتزويد الطلاب بالمعلومات التخصصية دون التركيز على تنمية المهارات وصلقلها، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في هذه الدراسة المتعلقة بالمهارات المكتسبة (العامة والتخصصية) لخريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بجامعة مصراته كحالة عملية- وذلك بعد التركيز على أهم هذه المهارات لدى العينة المبحوثة- وما توفره هذه المهارات من القدرة على كفاءتها في سوق العمل. وبالتالي سيتم البحث عن أهم المهارات الرئيسية التي تعمل على سد هذه الفجوة من أجل تلبية متطلبات سوق العمل بكفاءات بشرية متميزة تمتلك المهارة وتجيد استخدامها بكفاءة عالية.

2- مشكلة الدراسة:

إن للتعليم العالي دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم مخرجات تعليمية تمتلك المعرفة والمهارة اللازمة لأداء المهام الوظيفية، ومن خلال الدراسة والاستطلاع والتحليل والأخذ بأراء أرباب العمل حول المعارف والمهارات لدى خريجي إدارة الأعمال، فمؤسسات التعليم تركز على المعارف التي يزود بها الطلاب أكثر من تركيزها على المهارات التي من المفترض أن يكتسبها الخريجين. وبالتالي ينعكس على قدرتها على تلبية احتياجات السوق بالشكل المطلوب. وهو ما يشغل صناع القرار في منظومة التعليم العالي في ليبيا وكذلك أرباب العمل؟

مع ملاحظة أنه تم التركيز فقط على المهارات الأكثر طلباً لدى بعض أفراد العينة المبحوثة، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي:

" ما هي المهارات التي يتطلبها سوق العمل؟ وما مستوى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته كجزء من مخرجات التعليم العالي؟ أسئلة الدراسة (الفرضيات):

- من خلال الاطلاع على المشكلة والسؤال الرئيسي للدراسة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:
- أ. ما هو مستوى توافر كل مهارة من المهارات الإدارية على حدا (الاتصال، التخطيط الاستراتيجي، البيع، تصميم الهياكل التنظيمية)، والمهارات العامة (إجادة اللغة الانجليزية، استخدام الحاسوب) لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته.
- ب. ما هو مستوى توافر المهارات، التخصصية: (الاتصال، التخطيط الاستراتيجي، البيع، تصميم الهياكل التنظيمية) والمهارات العامة: (إجادة اللغة الانجليزية، استخدام الحاسوب) مجتمعاً لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة مصراته.
- ج. أي المهارات التي تتوافر أكثر من غيرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق:

- أ. تحديد المهارات الإدارية التي يتطلبها سوق العمل لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته.
- ب. التعرف على مستوى توافر المهارات (العامة والتخصصية) مجتمعاً التي يتطلبها سوق العمل لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته.
- ج. تبيان مستوى توافر كل مهارة من المهارات التي يتطلبها سوق العمل لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته، وأي المهارات الأكثر توافراً من غيرها.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها قامت برصد وتحديد المهارات والمعارف المطلوب توافرها في خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال حتى يتمكنوا من سد الفجوة في سوق العمل وتلبية الاحتياجات الفعلية فيه، وكذلك تمكن متخذي القرار من الوقوف على نقاط الضعف في هذا الجانب والعمل على تفاديها في المستقبل من أجل تقديم كفاءات بشرية مؤهلة لها القدرة على الدخول لسوق العمل.

5- فرضية الدراسة

لا توجد مهارات إدارية من حيث (الاتصال، التخطيط الاستراتيجي، البيع، تصميم الهياكل التنظيمية، إجادة اللغة الانجليزية، استخدام الحاسب الآلي) لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته والتي يتطلبها سوق العمل.

6- الدراسات السابقة:

• دراسة (المسيهلي، 2022) بعنوان: درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية "جامعة حجة نموذجاً": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، تكونت عينة الدراسة من (42) فرداً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة حجة، استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة البحث لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل كان منخفضاً، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل)

• دراسة (الشريف، 2022) بعنوان: الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا - الواقع والحلول: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي والكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة برامجها ومناهجها لحاجيات ومتطلبات سوق العمل. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وأشارت الدراسة إلى عدة دراسات في تحديد المهارات المطلوبة لسوق العمل كالمكون المهاري والمكون الثقافي، كما ينبغي امتلاك مهارات ومعارف كالرياضيات والعلوم، ومهارات اللغة والإلمام بالتقنية مع مهارات التفكير والتعلم ومهارات البحث العلمي والمهارات الحياتية والاجتماعية المهارات التحليلية والإبداعية ومهارة التواصل مع الآخرين.

• دراسة (الرضي، 2021) بعنوان المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة السعودية 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وسبل تعزيزها: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق بين مخرجات العملية التعليمية في كليات الخدمة الاجتماعية واحتياجات سوق العمل. وسعت الدراسة إلى تحديد المهارات اللازمة لسوق العمل، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة على كل من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالسعودية، وموظفين من وكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى أن الدرجة الكلية لاستجابات العينة لمحور "مدى التوافق بين مخرجات التعليم بالجامعة وسوق العمل" درجة كبيرة من التوافق، والدرجة الكلية لمحور "المهارات التي توفرها الجامعة لطلابها تتلاءم وسوق العمل" بلغت درجة كبيرة من الموافقة.

• دراسة (أمعيزيق، جاد الله، 2019) بعنوان: جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا (دراسة حاله - جامعة النجم الساطع): هدفت هذه الدراسة للكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة جودة البرامج والمناهج به لاحتياجات سوق العمل في ليبيا، ركز على المهارات (المعرفية، العملية، الذهنية، المهنية، الحياتية) كاحتياجات لسوق العمل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، تكونت عينة الدراسة من فئتين من داخل الجامعة والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، أما الفئة الثانية فهي من خارج الجامعة وهم مديرو ومسئولو أقسام مؤسسات سوق العمل. توصلت الدراسة إلى أن

هناك اتفاق في وجهات النظر في كلا فئتي العينة بنظرتها الإيجابية لجودة مخرجات الجامعة، وأن جودة المستوى النوعي للخريجين- والتي تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي- هي بمستوى جيد

• **دراسة: عبيدات وسعاد (2010) بعنوان: المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الإداري بما يتطلبه سوق العمل المحلي:** هدفت الدراسة لقياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، واقتصرت على دراسة كل من مهارات (الاتصال، مهارات التكنولوجيا، المبادرة، الإبداع، اللغات الأجنبية). ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب السنة الرابعة في جامعتي الزرقاء الخاصة والجامعة الهاشمية في الأردن وتم تطوير أداة الدراسة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة القصدية. وأظهرت النتائج أن معدل اكتساب المهارات الحياتية متفاوتة لدى طلبة الجامعة الخاصة 70,7% في حين كانت النسبة 67,5% لدى طلبة الجامعات الحكومية وقد أظهرت النتائج بعض الاختلافات في مستوى اكتساب المهارات وفق الجنس ونوع الكلية (علمية، أدبية).

• **دراسة: (مسلم، 2020) بعنوان دور مخرجات التعليم العالي وأثره في سوق العمل: دراسة استطلاعية في عدد من الجامعات الحكومية والأهلية في مدينة أربيل-كوردستان-العراق:** هدفت الدراسة إلى معرفة دور مخرجات الجامعات الحكومية والأهلية المتمثلة بـ (جودة المستوى النوعي للخريجين، المشاريع العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، سمعة الجامعة ورضا المستفيدين) في سوق العمل، وحددت عينة من الجامعات الحكومية والأهلية في مدينة أربيل كميدان للبحث، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وحددت مجموعة من الفرضيات لغرض تحقيق أهداف البحث ومشكلته والتي جرى اختبارها بأدوات إحصائية متعددة بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 20)، وتم استقصاء آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات، حيث بلغ عددهم (100) فرداً كعينة للدراسة. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة وتأثير بين مخرجات الجامعات وسوق العمل، وفي ضوء ذلك قدمت مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة أن تمتلك الجامعات معرفة واسعة لحاجات ومتطلبات سوق العمل من حيث نوعية وكفاءة الخريجين حتى تعمل على تخريج كوادر ذات كفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في سوق العمل.

• ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتعلق هذه الدراسة بمخرجات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال خلال آخر أربع سنوات، وتتميز عن غيرها في أنها تركز على المهارة والمعرفة التي يرى خريج الإدارة من وجهة نظره يجب أن تتوفر لديه لكي يتمكن من أداء عمله بما يتلاءم وسوق العمل باعتباره الأكثر قدرة على تحديد المهارات المطلوبة كونه يخوض العمل الآن، في حين أن اغلب الدراسات السابقة ركزت على جوانب أخرى ومن وجهات نظر متعددة كسوق العمل وأصحاب المصالح أو طلاب السنة الرابعة وغيرها، كما أن هذه الدراسة على ركزت على مهارات أخرى غير التي تناولتها الدراسات السابقة والمتمثلة في المهارات الإدارية كتصميم الهياكل التنظيمية وإعداد ورسم الخطط ووضع إستراتيجية ملائمة للمنظمة بالإضافة إلى مهارات الاتصال والبيع ومهارات التعامل مع الحاسب الآلي وإجادة اللغة الإنجليزية.

الإطار النظري مخرجات التعليم العالي

7- مفهوم المخرجات التعليمية:

"هي فتح قنوات اتصال مع سوق العمل للتعرف أكثر على الجوانب الجيدة والتي فيها يكون نقص لدى خريجي الكلية عن إكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية المرتبطة برسالتها، وتعكس معايير عالمية في مستوى مناسب يعبر عنها بنتائج وليس بشكل أنشطة تعليمية أو منهج دراسي" (الرواشدة، 2020، ص 6-8). ويرى (البشيتي، 2020، ص 539). أن مخرجات التعليم العالي: "هي مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن ينفذها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة. وهنا نتفق مع هذا الرأي، باعتبار أن مخرجات التعليم العالي هي مجموعة من المهارات والمعارف التي ينبغي توظيفها لموائمة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

8- أهمية المخرجات التعليمية:

إن التحدي الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي بين مستوى المخرجات واحتياجات سوق العمل أن معظم الخريجين يبتعدون قدر المستطاع عن العمل المنتج لأن معظم تعليمهم يركز على الجانب النظري فقط، وبالتالي لا بد أن يكون هناك تناسق بين الطلب على مستوى العمالة وحاجة سوق العمل لأن هذه الاحتياجات تساعد على تغذية التعليم العالي. (الرواشدة، 2020، ص 13)

9- أنواع المخرجات التعليمية:

- أ. الفهم والمعرفة: هي حصيلة المفاهيم والمعلومات التي من المتوقع أن تتم إكسابها من خلال الطالب بعد الانتهاء من دراسته.
- ب. المهارات الذهنية: وهي التي يكتسبها الطالب بعد إكماله الدراسة مثل المناقشات والاستنتاجات وتحديد المشكلات والتوصل إلى الحلول.
- ج. المهارات العلمية المهنية: وذلك يعني قدرة الطالب على استخدام حصيلته المعرفية في تطبيقاته العلمية أو المهنية والتي اكتسبها بعد إنهاء المرحلة الدراسية بنجاح.
- د. المهارات العامة: وهي غير مختصة بمقرر دراسي أو مادة، مثل مهارات القيادة والعمل ضمن فريق وحل المشكلات كذلك الاتصال والتواصل. (الرواشدة، 2020، ص 14-18).

10- مفهوم سوق العمل:

" هي عملية التفاعل الديناميكي المستمر من العرض (مخرجات التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه المخرجات في مجالات العمل المختلفة وصولاً إلى حالة التوازن بين العرض والطلب". (الدلو، 2016، ص 60-61).

سوق العمل: يعرف بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج". (داغر، وآخرون، 2016، ص 2036).

وهنا تجدر الإشارة بأن سوق العمل هو علاقة بين الطلب (الاحتياجات من العمالة) والعرض (ما يتوفر من مخرجات التعليم) بالتالي فإن موائمة المخرجات لهذه الاحتياجات يكون من خلال المهارات والمعارف والسلوكيات.

11- أنواع سوق العمل:

أ. سوق العمل في القطاع الحكومي:

ويخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا ترتبط بمستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما ترتبط بين المؤهل العلمي والدرجة المرشح لها صاحب المؤهل، يعاني هؤلاء العاملون في هذا القطاع من انخفاض في مستوى أجورهم مع ارتفاع معدلات التضخم ويعاني نسبة كبيرة منهم من سياسات التشبث والتكيف الهيكلي كما يعاني هذا السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

ب. سوق العمل في القطاع الخاص:

ويستمر بنوعين من العاملين في هذا القطاع حيث يوجد العاملين في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات ويستخدم تقنيات تقليدية ويعطي أجور أقل من مثيلاتها، والعاملون من مستويات تعليمية متوسطة والقطاع الخاص الاستثماري الذي يتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية ويستخدم تقنيات متقدمة. ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية (المرهضي، وبنيت صالح (2021)، ص 34-42).

ج. سوق العمل في القطاع الأجنبي:

يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضوعه للتنظيمات واللوائح الداخلية مستخدم الفن الإنتاجي في الشركة الأم وكذلك يطبق على العاملين فيه ما يطبقه على العاملين بالشركة الأم وهو جزء من الاقتصاد العالمي أكثر من كونه جزء من الاقتصاد الوطني.

د. سوق العمل غير المنتظم:

يتميز بانخفاض مستويات العاملين فيه وترتفع نسبة الأمية بينهم ويتحصل العاملون به على أجور منخفضة ويساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين ويستخدم هنا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة وهذا يعتمد على مصادر تمويل محلية وستخفف به تكلفة فرصة العمل، كما يتصف هذا السوق بعدم استقرار الأجور وسهولة خروج العمالة منه لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية.

12: متطلبات سوق العمل: (عبد الحافظ، 2013، ص 25-35)

أ. الربط بين التعليم العالي وسوق العمل:

إن من أهم العناصر التي تناولها تقرير اللجنة الوطنية البريطانية لدراسة التعليم العالي عام 1996 بالبحث والدراسة حتى توفر الحكومة الإمكانيات في العشرين سنة القادمة ما يلي:

- التخطيط المرن الذي يتجاوب مع متطلبات سوق العمل والتنوع في البرنامج والتأهيل.
- مضاعفة مصادر تمويل التعليم العالي.

- استغلال المصادر والإمكانات مثل المكتبات وبنوك المعلومات والمعدات البحثية المتخصصة.
 - المعايير والجودة.
 - مناهج التعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة.
- ويشكل الربط بين التعليم وسوق العمل محوراً أساسياً من المحاور التي تسهم في تنمية الموارد البشرية وفي تطوير اقتصاد أي دولة، فبقدر ما يكون الربط بين التعليم وبين سوق العمل بقدر ما يكون ناجحاً ومتطوراً ومرتكزاً على أسس علمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سوق العمل، يكون محوراً فاعلاً في نمو الاقتصاد الوطني القومي وازدهارها (مشعل والقُدوري (2005)، ص 13-18).
- ويهدف الربط بين التعليم وسوق العمل بالمهن المختلفة إلى تحقيق ما يلي:**
- ربط التعليم وسوق العمل بخطط التنمية الاقتصادية.
 - إعداد الأيدي الماهرة في شتى المجال أو تأهيلها للإسهام في خطط التنمية.
 - العمل على تأهيل الطلاب والمتدربين وفق قدراتهم وميولهم.
 - تدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والدراسة العملية التطبيقية وإكساب الطلاب المتدربين طريقة التفكير العلمي والتعليم الذاتي لمساعدتهم على تنمية قدراتهم والاستمرار في التجديد والابتكار والوصول إلى مستويات مهنية تفي بحاجات العمل في ميادين الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات.
 - توجيه مناهج وبرامج التعليم والتدريب لتلبي حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 - إكساب الطلاب المتدربين المهارات والخبرات النظرية والعملية بما يسهل أداء العمليات المهنية.
 - تدريب الطلاب المتدربين على اقتصاديات العمل بما يحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأقل وقت.
 - تهيئة الطلاب المتدربين للاندماج في سوق العمل والإسهام فيه.
 - ط. إعداد جيل من العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري والزراعي مزوداً بقسط وافر من أحدث الأساليب والأجهزة.
- ب. ضرورة إصلاح التعليم الجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل:**
- إن الأنظمة التعليمية الجامعية تواجه التحديات المختلفة يجب عليها تبني عدداً من الاستراتيجيات المعتمدة على التخطيط الاستراتيجي متوسط وطويل المدى الذي من شأنه تطوير المؤسسات التعليمية المختلفة ونقلها ونقله نوعية وصولاً إلى التميز التعليمي الشامل، أيضاً على الساسة ومتخذي القرار التربوي في المؤسسات التعليمية المبادرة للاستفادة من المنافع التي تقدمها تقنية المعلومات والاتصالات في تيسير و إدارة العملية التعليمية وتطوير القدرات والمهارات الطلابية حتى يكون الطلاب مهئين ليس لمجتمع اليوم- وهو ما يسمى بالمجتمع الرقمي - بل للمجتمع المستقبلي القادم.
- إن التغييرات التي حدثت اليوم بسبب تقنية المعلومات والاتصالات هي من القضايا التي لا يمكن أن نقول إننا نترقبها بل هي حادثة بالفعل وتأثيرها قوي فنحن حقيقة وسط هذه التغييرات.
- من هنا نرى أن النظام التعليمي بشكل عام على مفترق طرق بشأن ثلاث قضايا رئيسية هي: (فيحان، 2005، ص6).

- دمج وتفعيل التقنية بالتعليم بمفهومها الواسع.
- مواجهة الثورة المعرفية.
- ناتج تعليمي عالمي.

بناء على ذلك فإن الساسة التربويين متخذي القرار والمخططين التربويين في ظل هذه التغيرات التاريخية لا شك أن لهم أدواراً جديدة ومسؤوليات جسام لإعداد الخريجين الجامعيين وتهيئتهم لسوق العمل، مما يؤكد على ضرورة استغلال القدرات البشرية واستثمارها واستغلالها أفضل استغلال من أجل النجاح في إيجاد أماكن في سوق العمل وإثبات كفاءتهم من خلال الإعداد الجيد في التعليم الجامعي.

ج. التفوق في الدراسة الجامعية كمتطلب أساسي للنجاح في سوق العمل:

يعد اكتساب الطاقات البشرية بتنوع نواحيه اليوم أساساً لتقدم الشعوب، ولذلك تهتم الدول بإعداد هذه الطاقات وتوفير جميع الإمكانيات التربوية لها لتحقيق الرقي والتقدم لذلك وجهت الشعوب نظرها إلى الطلاب ليكونوا عماد المجتمع الذي يعيشون فيه عن طريق إعدادهم الإعداد السليم المتكامل. إن الرغبة في التحصيل والتفوق من أهم الرغبات الدافعة لسلوك الإنسان والمقصود بها الرغبة في أن يحتل الفرد مكاناً مرموقاً في المجتمع ويحقق مستوى أعلى من الآخرين ومعظمنا يسعى للوصول إلى هذه المكانة المرموقة التي تجعلنا محل تقدير الآخرين بطريقة مقبولة من الناحية الخلقية والاجتماعية. لقد تأثرت احتياجات سوق العمل بالمتغيرات العالمية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة من خلال ما أفرزته هذه التطورات من تأثيرات على طبيعة الوظائف التي يحتاجها سوق العمل والتخصصات الجديدة التي أضافها، بالإضافة إلى نوعية المعرفة والخبرات والقدرات التي تحتاجها الأيدي العاملة للحاق بسوق العمل (مشعل والقدوري (2005)، ص 32-38)..

13- الطريقة والإجراء:

تنتهج هذه الدراسة منهج البحث الوصفي والتحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، وأداتها وصدق الأداة وثباتها، ومتغيراتها.

13-1 مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في خريجي قسمي إدارة الأعمال والإدارة العامة كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة لأربع سنوات خلال الفترة 2016\2017 إلى 2019\2020 والبالغ عددهم (235) وذلك بالرجوع إلى قسم التسجيل بالكلية، حسب الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1) مجتمع الدراسة لقسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال حسب السنة والفصل الدراسي

القسم	السنة	الفصل الدراسي	العدد	الإجمالي
قسم الإدارة العامة	2016\2017	خريف	21	36
		ربيع	15	
قسم الإدارة العامة	2017\2018	خريف	16	45
		ربيع	29	

33	20	خريف	2019\2018	قسم إدارة الأعمال
	13	ربيع		
20	09	خريف	2020\2019	
	11	ربيع		
134			الإجمالي الإدارة العامة	
23	11	خريف	2017 \ 2016	
	12	ربيع		
26	18	خريف	2018 \ 2017	
	08	ربيع		
25	10	خريف	2019 \ 2018	
	15	ربيع		
27	15	خريف	2020 \ 2019	
	12	ربيع		
101			الإجمالي لإدارة الأعمال	
235			الإجمالي الكلي	

13-2 عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية من خريجي قسمي إدارة الأعمال والإدارة العامة خلال آخر أربع سنوات دراسية حيث تم الوصول إلى عدد (102) منهم يعملون في القطاع العام والخاص حيث تم توزيع أداة الدراسة عليها الاستبانة بعضها يدويا والآخر عبر الايميل والبرامج الالكترونية وتم استرجاع عدد (85) صالحة للتحليل استبانته أي بنسبة (85%) من الاستبانات الموزعة.

13-3 أداة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم أداة الدراسة والمتمثلة في صحيفة الاستبيان وتم الاستفادة من أدوات عدة دراسات سابقة وشملت الاستبانة (36) فقرة وستة محاور تتعلق بالمهارات (مهارة الاتصال الإداري، مهارة التخطيط الاستراتيجي، مهارات البيع، مهارات تصميم الهياكل التنظيمية، مهارة إجادة اللغة الانجليزية، مهارة استخدام الحاسوب)

13-4 صدق الأداة وثباتها:

أ. صدق الأداة:

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس للتأكد من أن الأداة تقيس الهدف المراد قياسه، ودرجة تناغم الفقرات في محاور الاستبيان ووضوحها وصحة صياغتها، وتم الأخذ بعدة ملاحظات حيالها من إضافة وتعدي لبعض الفقرات بناء على التعديلات التي أبدتها المحكمون إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

ب. ثبات الأداة:

الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. حيث يعرفه (المرهضي، 2014، 857) بأنه يقيس مدى الحصول على البيانات ذاتها لو تم تكرار الاستبانة لأكثر من مرة، وعليه للتحقق من ثبات الأداة، تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي والذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما زادت قيمته واقتربت من الواحد الصحيح كلما زادت مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. والجدول رقم (2) يلخص نتائج دراسة الثبات لكل محور من محاور الاستبانة:

جدول (2) معامل ألفا- كرونباخ

المحور	عدد العبارات	الثبات
مهارة الاتصال الإداري	6	0.85
مهارة التخطيط الاستراتيجي	6	0.89
مهارات البيع	6	0.85
مهارات تصميم الهياكل التنظيمية	6	0.84
مهارة اجادة اللغة الانجليزية	6	0.68
مهارة استخدام الحاسوب	6	0.72
المجموع الكلي	36	0.91

وقد بلغ معامل الثبات للمجموع الكلي لفقرات الاستبانة 0.91 وهي قيمة ممتازة تؤكد بأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. يتضح أن قيم معاملات الاتساق الداخلي لكل أبعاد الدراسة جاءت ذات قيم صالحة لغايات الدراسة، حيث جاءت أعلى من الحد الأدنى لمعامل الثبات المتعارف عليها (0.60) مما يؤكد الاتساق بين فقرات لكل متغير من متغيرات الدراسة وإذا خرجت أكثر من (0.80) فتعد جيدة وفقاً (النجار، وآخرون، 2013). فكلما كانت أقرب (1.0) كان الثبات أعلى، وأن نهاية المقياس هي 1 صحيح (Sekaran&Bougie, 2013).

13-5 الصدق الاحصائي

ويسمى بـ "الصدق الذاتي" لقياس العلاقة بين الصدق والثبات من خلال حساب "الجذر التربيعي لمعامل الثبات" سواء تعلق الأمر ب: إعادة تطبيق الاختبار (معامل ارتباط بيرسون مثلاً)، التجزئة النصفية (معامل سبيرمان مثلاً) أو التباين (معادلة ألفا كرونباخ مثلاً) أي أنه يساوي الجذر التربيعي لإحدى هذه المعاملات. وبالطبع كلما انخفضت قيمة معامل الثبات انخفضت قيمة الصدق الذاتي لكونها نتاج جذره التربيعي. (دليو، 2014)، وتراوحت معدلات الصدق الذاتي بين (0.82-0.943) مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وهي مصممة لما يجب قياسه. والجدول رقم (3) الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

للجدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد المهارات التي يملكها خرجي الإدارة

الأبعاد	معامل الصدق
1 مهارة الاتصال الإداري	0.921
2 مهارة التخطيط الاستراتيجي	0.943
3 مهارات البيع	0.921
4 مهارات تصميم الهياكل التنظيمية	0.91
5 مهارة اجادة اللغة الانجليزية	0.82
مهارة استخدام الحاسوب	0.84

ت. الأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

ثم تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة الديموغرافية.
- معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- حساب إجمالي ومتوسط كل محور من محاور الاستبيان.
- حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة وفقا لمقياس ليكرت.
- اختبار t لاختبار إجابات أفراد العينة على فقرات الدراسة.

ثم اعتماد مقياس ليكرت المكون الخماسي لتحديد أهمية بنود الاستبانة كما تم وضع مقياس ترتيبي لها لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، ولحساب طول خلايا مقياس Likert الخماسي تم حساب المدى (4=5-1) ثم تقسيم عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (80.0= 5/4) بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهو الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وبالتالي يصبح طول الخلية كما هو موضح بالجدول (4) التالي:

الجدول رقم (4) مقياس الدراسة وفقا لمقياس Likert ودرجة الممارسة.

الفئة في مقياس ليكرت	ترميز العبارات	طول الخلية	درجة الممارسة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل 1.80	ممارسة ضعيفة جدا
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	ممارسة ضعيفة
محايد	3	من 2.60 إلى أقل 3.40	ممارسة متوسطة
موافق	4	من 3.40 إلى أقل 4.20	ممارسة مرتفعة
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى أقل 5	ممارسة مرتفعة جدا

13-6 تحليل البيانات واختبار أسئلة الدراسة.

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المستجوبين من افراد العينة، وذلك لاستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبارات الفروض اللازمة وتحقيق أهداف الدراسة.

13-7 خصائص عينة الدراسة

لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة تم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة، حسب بعض السمات الشخصية لأفراد العينة.

1. نوع الجنس:

الجدول رقم (5) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع الجنس.

الجدول رقم (5) خصائص أفراد العينة حسب نوع الجنس

النسبة	التكرار	الفئة	
57.6	49	ذكر	الجنس
42.4	36	أنثى	
100.0	85	المجموع	

وقد أظهر الجدول بأن عدد الذكور (49) موظف ونسبة (57.6%)، وعدد الإناث (36) عاملة ونسبة (42.4%)، وبالتالي فإن فئة الذكور هم أكثر من فئة الإناث بنسبة قليلة

2. فصل التخرج

الجدول رقم (6) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب فصل التخرج خلال أربع سنوات لستة عشر فصلا دراسيا.

الجدول رقم (6) خصائص أفراد العينة حسب فصل التخرج

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
فصل التخرج	خريف 2018	22	25.9
	ربيع 2018	18	21.2
	خريف 2019	15	17.6
	ربيع 2019	13	15.3
	خريف 2020	10	11.8
	ربيع 2020	7	8.2
	المجموع	85	100.0

من خلال الجدول السابق توزع مفردات العينة حسب فصل التخرج يتضح ان خريف 2018 هو أعلى نسبة (25.9%) وأقل نسبة هو ربيع 2020 ونسبة مئوية (8.2%)

3. جهة العمل

الجدول رقم (7) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب جهة العمل في القطاع الخاص والقطاع العام.

الجدول رقم (7) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب جهة العمل (خاص، عام)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
جهة العمل	قطاع عام	47	55.3
	قطاع خاص	38	44.7
	المجموع	85	100.0

من خلال الجدول (7) يتضح توزع مفردات العينة حسب جهة العمل أن الملتحقين بالقطاع العام تمثل نسبة (55.3%) وهي أكبر من الملتحقين بالقطاع الخاص (44.7%)

3. الوظيفة

الجدول رقم (8) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع الوظيفة من القيادية إلى الموظف.

الجدول رقم (8) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع الوظيفة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	موظف	61	71.8%
	رئيس وحدة	9	10.6%
	رئيس قسم	7	8.2%
	مدير إدارة / مكتب	5	5.9%
	مدير عام (قيادي)	3	3.5%
	المجموع	85	100.0

من خلال الجدول السابق الذي يوضح توزع مفردات العينة حسب الوظيفة التي تم لالتحاق بها حيث النسبة الأكبر كانت موظف بنسبة (71.8%) وأقل نسبة في وظيفة مدير عام بنسبة (3.5%) وهذا يعد مقبولاً نظراً لحدائثة تخرجهم والتحاقهم بالعمل

4. مجال الوظيفة

الجدول رقم (9) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب مجال الوظيفة الملتحقين بها من حيث مجال التخصص من عدمه.

الجدول رقم (9) التالي يوضح توزيع مفردات العينة حسب مجال الوظيفة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مجال الوظيفة	في مجال التخصص	66	77.6
	ليست في مجال التخصص	19	22.4
	المجموع	85	100.0

من خلال الجدول السابق الذي يوضح توزع مفردات العينة حسب مجال الوظيفة من حيث التخصص حيث أن أغلب أفراد العينة يعملون في مجال تخصصهم بنسبة (77.6%) من العينة بينما نسبة (22.4%) لا يعملون في مجال تخصصهم.

14- نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل إجابات أفراد العينة حول المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته. السؤال الأول: ما هو مستوى توافر كل مهارة من المهارات الإدارية على حدة (الاتصال، التخطيط الاستراتيجي، البيع، تصميم الهياكل التنظيمية، إجادة اللغة الانجليزية، استخدام الحاسوب) لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته.

أولاً: مهارة الاتصال الإداري

لوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة الاتصال الإداري تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) إجابات أفراد العينة حول مهارة الاتصال الإداري موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المعيار
مرتفع	5	1.064	3.53	1. يمتلك خريجي الإدارة مهارات كافية في التواصل مع الآخرين.
مرتفع	2	.615	3.95	2. يتمتع خريجي الإدارة بكفاءة مناسبة في إعداد التقارير والمراسلات في العمل.
مرتفع	1	1.029	3.99	3. يمتلك خريجي الإدارة مهارة الاستماع والإنصات للآخرين.
مرتفع	4	.949	3.71	4. يستطيع خريجي الإدارة التعامل مع المعلومات المرتدة بشكل جيد.
مرتفع	3	.864	3.94	5. لدى خريجي الإدارة القدرة على استخدام قنوات الاتصال المناسبة لكل نوع من الرسائل .
مرتفع	6	1.027	3.41	6. يمتلك خريجي الإدارة مهارة توصيل المعلومة.
مرتفع		0.704	3.75	مهارة الاتصال الإداري

تشير النتائج في الجدول (10) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول مهارة الاتصال الإداري كان (3.75) وهي درجة عالية تشير إلى هناك إجادة لمهارة الاتصال الإداري. وبالنظر إلى كل فقرة من الفقرات المتعلقة بمهارة الاتصال الإداري يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة تتراوح بين (3.41 - 3.99) وهي درجات مرتفعة يشير جميعها إلى الموافقة على وجود هذه المهارة، كما جاءت الفقرة الثالثة (يمتلك خريجي الإدارة مهارة الاستماع والإنصات للآخرين) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط (3.99) وبمستوى عام مرتفع في حين جاءت الفقرة "يمتلك خريجي الإدارة مهارة توصيل المعلومة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.41) وبمستوى عام مرتفع.

ثانياً: مهارة التخطيط الاستراتيجي

لوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة التخطيط الاستراتيجي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (11) يبين إجابات أفراد العينة حول مهارة التخطيط الاستراتيجي موضحةً بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المعيار
متوسط	4	1.002	3.26	يدرك خرجي الإدارة خطوات التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.
متوسط	5	1.216	3.21	لدى خرجي الإدارة فكرة جيدة حول صياغة رؤية ورسالة المنظمة
متوسط	2	.965	3.39	لدى خرجي الإدارة معرفة جيدة بتحديد نقاط القوة والضعف للمنظمة والفرص والتحديات المتاحة.
متوسط	3	.846	3.39	لدى خرجي الإدارة القدرة على تقييم الفرص المتاحة.
مرتفع	1	.697	3.42	لدى خرجي الإدارة القدرة على تحديد أولويات المنظمة.
متوسط	6	.949	2.64	لدى خرجي الإدارة القدرة على صياغة مؤشرات لقياس أثر عمل المنظمة في مختلف الوحدات الإدارية.
متوسط		0.764	3.22	مهارة التخطيط الاستراتيجي

تشير النتائج في الجدول (11) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول مهارة التخطيط الاستراتيجي كان (3.22) وهي درجة متوسطة تشير إلى أن مهارة التخطيط الاستراتيجي تحظى بموافقة متوسطة. وجاءت الفقرة " لدى خرجي الإدارة القدرة على تحديد أولويات المنظمة " بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.39) وبمستوى عام متوسط، في حين جاءت بالمرحلة الأخيرة الفقرة " لدى خرجي الإدارة القدرة على صياغة مؤشرات لقياس أثر عمل المنظمة في مختلف الوحدات الإدارية" وبمتوسط حسابي (2.64) وبمستوى عام متوسط.

ثالثاً: مهارة البيع

لوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة البيع تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (12) التالي:

جدول رقم (12) يبين إجابات أفراد العينة حول مهارة البيع موضحةً بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المعيار
مرتفع	3	.874	3.79	1. لدى خرجي الإدارة القدرة على معلومات كافية على كيفية التعريف بخصائص المنتج المراد تسويقه.
مرتفع	2	.693	3.82	2. لدى خرجي الإدارة معرفة بطرق عرض المنتج أو الخدمة المقدمة للزبون .
مرتفع	4	.845	3.62	3. لدى خرجي الإدارة القدرة على إقناع الزبائن في إتمام عملية البيع

مرتفع	6	.971	3.49	4. يمتلك خرجي الإدارة القدرة معلومات عن كيفية تجربة المنتج.
مرتفع	1	.857	3.84	5. لدى خرجي الإدارة مهارة التعريف بخصائص المنتج المراد تسويقه.
مرتفع	5	.773	3.61	6. يمتلك خرجي الإدارة مهارات الرد على استفسارات.
مرتفع		0.631	3.70	مهارة البيع

تشير النتائج في الجدول رقم (12) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول مهارة البيع كان (3.70) وهي درجة موافقة مرتفعة وقد جاءت الفقرة " لدى خرجي الإدارة مهارة التعريف بخصائص المنتج المراد تسويقه" بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.84) في حين جاء الفقرة الرابعة التي تنص " يمتلك خرجي الإدارة القدرة معلومات عن كيفية تجربة المنتج" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.49).

رابعاً: مهارة تصميم الهياكل التنظيمية

للقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة تصميم الهياكل التنظيمية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (13) التالي:

جدول رقم (13) إجابات أفراد العينة حول مهارة تصميم الهياكل التنظيمية موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المعيار
متوسط	5	0.951	2.89	1. يمتلك خرجي الإدارة مهارة إعداد دليل تنظيمي يتضمن تقسيمات المنظمة الرئيسية والفرعية.
متوسط	1	0.860	3.21	2. لدى خرجي الإدارة معلومات كافية علي كيفية تحديد الوظائف التي يتطلبها عمل المنظمة
متوسط	2	1.002	3.14	3. لدى خرجي الإدارة القدرة على إعداد قوائم تفصيلية للأشطة في المنظمة
متوسط	6	1.216	2.74	4. يمتلك خرجي الإدارة القدرة على إعداد بطاقات الوصف الوظيفي.
متوسط	3	1.215	3.02	5. يستطيع خرجي الإدارة تحديد العلاقات التنظيمية بين العاملين والوحدات التنظيمية المختلفة في المنظمة.
متوسط	4	0.985	2.93	6. يدرك خرجي الإدارة خطوط السلطة والمسؤولية التي تربط بين أجزاء المنظمة.
متوسط		0.784	3.00	مهارة تصميم الهياكل التنظيمية

تشير النتائج في الجدول السابق (13) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول مهارة تصميم الهياكل التنظيمية كان (3.00) أي تشير أن هذه المهارة تحظى بموافقة متوسطة كما أن كل الفقرات جاءت بمستوى متوسط وبمتوسطات حسابية تتراوح بين (2.74 - 3.21) وجاءت الفقرة الثانية والتي تنص على "لدى خرجي الإدارة معلومات كافية على كيفية تحديد الوظائف التي يتطلبها

عمل المنظمة "بالمرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة الرابعة والتي تنص على " يمتلك خرجي الإدارة القدرة على إعداد بطاقات الوصف الوظيفي"

خامساً: مهارة إجادة اللغة الانجليزية

للقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة إجادة اللغة الانجليزية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (14) التالي:
جدول رقم (14) يبين إجابات أفراد العينة حول مهارة إجادة اللغة الانجليزية موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المهارة
متوسط	1	1.080	3.11	1. لدى خرجي الإدارة معرفة مناسبة بمصطلحات اللغة الانجليزية في مجال التخصص.
ضعيفة	4	0.932	2.44	2. يمتلك خرجي الإدارة مهارات التفاوض وإتمام المعاملات التجارية باللغة الإنجليزية .
ضعيفة	5	0.905	2.42	3. يمتلك خرجي الإدارة مهارة إعداد المراسلات الإدارية باللغة الإنجليزية .
متوسط	2	0.864	2.67	4. يمتلك خرجي الإدارة مهارة التعامل مع الشركات الأجنبية في إتمام الصفقات.
ضعيفة	3	1.007	2.52	5. لدى خرجي الإدارة القدرة على التعامل مع الشركات العالمية عبر الانترنت .
ضعيفة	6	1.000	2.31	6. يستطيع خرجي الإدارة أنجاز المهام المتعلقة بالتعاقد مع الموردين في الخارج .
ضعيفة		.6008	2.58	مهارة إجادة اللغة الانجليزية

تشير النتائج في الجدول السابق (14) إلى أن المتوسط الكلي لل فقرات التي تعبر عن رأي افراد العينة حول إجادة اللغة الانجليزية كان (2.58) وهي درجة موافقة ضعيفة إجمالاً، في حين جاءت الفقرة الأولى والتي تنص على "لدى خرجي الإدارة معرفة مناسبة بمصطلحات اللغة الانجليزية في مجال التخصص" بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.11) وبمستوى عام توافر متوسط، في حين جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على " يستطيع خرجي الإدارة أنجاز المهام المتعلقة بالتعاقد مع الموردين في الخارج" وبمتوسط حسابي (2.31) وبمستوى توافر عام ضعيف.

سادساً: مهارة استخدام الحاسوب

للقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارة استخدام الحاسوب تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (15) التالي:

جدول رقم (15) يبين إجابات أفراد العينة حول مهارة استخدام الحاسوب
موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

المهارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	النتيجة
1. يمتلك خريجي الإدارة مهارات كافية لاستخدام برامج الحاسوب وتطبيقاته في العمل.	3.89	1.195	1	مرتفع
2. لدى خريجي الإدارة القدرة على استخدام شبكة الانترنت في إتمام المعاملات.	3.51	0.946	5	مرتفع
3. لدى خريجي الإدارة معرفة جيدة بالتسويق الالكتروني للمنتجات .	3.81	0.748	2	مرتفع
4. يمتلك خريجي الإدارة مهارة إعداد الجداول الالكترونية وإدخال البيانات.	3.72	1.098	3	مرتفع
5. لدى خريجي الإدارة القدرة على تصميم البرامج لتحليل بيانات العمل.	3.31	0.964	6	متوسط
6. يمتلك خريجي الإدارة مهارات إدارة عمليات التسويق الالكتروني .	3.67	0.836	4	مرتفع
مهارة استخدام الحاسوب	3.65	0.455		مرتفع

تشير النتائج في الجدول السابق (15) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول مهارة استخدام الحاسوب كان (3.65) وهي درجة موافقة عالية، وقد جاءت الفقرة الأولى والتي تنص على "يمتلك خريجي الإدارة مهارات كافية لاستخدام برامج الحاسوب وتطبيقاته في العمل" بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.89) وبمستوى توافر عام مرتفع، في حين جاءت الفقرة الخامسة والتي تنص " لدى خريجي قسمي الإدارة القدرة على تصميم البرامج لتحليل بيانات العمل" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.31) وبمستوى توافر عام متوسط.

السؤال الثاني: ما مستوى توافر المهارات الإدارية (مهارات الاتصال، مهارة التخطيط الاستراتيجي، مهارات البيع، مهارات تصميم الهياكل التنظيمية، مهارة إجادة اللغة الإنجليزية، مهارة استخدام الحاسوب) **مجتمعة لدى خريجي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراته**

للقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المهارات مجتمعة التي يملكها خريجي الإدارة بكلية الاقتصاد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول رقم (16) التالي:

جدول رقم (16) يبين إجابات أفراد العينة حول المهارات مجتمعة التي يملكها خرجي الإدارة موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البعد
مرتفع	0.704	3.75	1 مهارة الاتصال الإداري
متوسط	0.764	3.22	2 مهارة التخطيط الاستراتيجي
مرتفع	0.631	3.70	3 مهارة البيع
متوسط	0.784	3.00	4 مهارة تصميم الهياكل التنظيمية
ضعيفة	.6008	2.58	5 مهارة إجادة اللغة الانجليزية
مرتفع	0.455	3.65	6 مهارة استخدام الحاسوب
مرتفع	0.656467	3.31	الإجمالي

تشير النتائج في الجدول السابق (16) إلى أن المتوسط الكلي للفقرات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول المهارات التي يملكها خرجي الإدارة بكلية الاقتصاد بصفة عامة جاء (3.31) وهو مستوى توافر عام مرتفع، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.58- 3.75) أي بين مستوى عام ضعيف ومستوى عام مرتفع.

السؤال الثالث: أي المهارات التي تتوافر أكثر من غيرها لدى خرجي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته.

لوقوف على نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للتعرف على أي المهارات الأكثر توافرا التي يملكها خرجي الإدارة بكلية الاقتصاد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد المتعلقة بهذا الجانب كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (17) يبين إجابات أفراد العينة حول المهارات مجتمعة التي يملكها خرجي الإدارة موضحة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

النتيجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البعد
مرتفع	1	0.704	3.75	1 مهارة الاتصال الإداري
متوسط	4	0.764	3.22	2 مهارة التخطيط الاستراتيجي
مرتفع	2	0.631	3.70	3 مهارة البيع
متوسط	5	0.784	3.00	4 مهارة تصميم الهياكل التنظيمية
ضعيفة	6	.6008	2.58	5 مهارة إجادة اللغة الانجليزية
مرتفع	3	0.455	3.65	6 مهارة استخدام الحاسوب
مرتفع		0.656467	3.31	الإجمالي

تشير النتائج في الجدول (17) إلى المتوسطات الحسابية لكل مهارة من المهارات التي تعبر عن رأي أفراد العينة حول المهارات التي يملكها خرجي الإدارة بكلية الاقتصاد جاءت مهارة الاتصال بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.75) وجاء مهارة البيع بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.70) وجاء بالمرتبة الثالث

مهارة استخدام الحاسوب وبمتوسط حسابي (3.65) وجاء مهارة التخطيط الاستراتيجي بالمرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (23.2) وجاءت مهارة تصميم الهياكل التنظيمية في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.00) وجاءت في المرتبة الأخيرة مهارة إجادة اللغة الانجليزية وبمتوسط حسابي (82.5).

15- اختبار فرضية الدراسة:

"لا توجد مهارات إدارية وعامة من حيث (الاتصال، التخطيط الاستراتيجي، البيع، تصميم الهياكل التنظيمية، إجادة اللغة الانجليزية، استخدام الحاسب الآلي) لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بمصراته والتي يتطلبها سوق العمل"

سيتم اختبار هذه الفرضية للتأكد من صحة الفرضية المتعلقة بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته، من وجهة نظرهم عن طريق البرنامج الإحصائي spss بإجراء اختبار t-test فكانت النتائج الموضحة بالجدول رقم (18) التالي:

جدول (18) اختبار (t-test) لإجابات أفراد العينة حول المهارات الإدارية

المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
• مهارة الاتصال الإداري	3.75	0.704	3.340	0.001	معنوي
• مهارة التخطيط الاستراتيجي	3.22	0.764	-3.41	0.001	معنوي
• مهارة البيع	3.70	0.631	2.867	0.005	معنوي
• مهارات تصميم الهياكل التنظيمية	3.00	0.784	-5.995	0.000	معنوي
• إجادة اللغة الانجليزية	2.58	0.601	-6.395	0.062	غير معنوي
• استخدام الحاسوب	3.65	0.455	3.061	0.003	معنوي

يلاحظ أن مستوى المعنوية للمهارات الإدارية والعامة (مهارة الاتصال الإداري، مهارة التخطيط الاستراتيجي، مهارة البيع، مهارات تصميم الهياكل التنظيمية، استخدام الحاسوب) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني أن مهارات خريجي الإدارة تلبى متطلبات سوق العمل بصفة عامة.

كما يلاحظ أيضا من الجدول أن مستوى المعنوية لمهارة إجادة اللغة الانجليزية أن قيمة اختبار t المحسوبة قد بلغت ($t=6.395-$)، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني إجادة اللغة الإنجليزية لا تلبى متطلبات سوق العمل.

16- النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها ما يلي:

1. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارة الاتصال الإداري لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (4.700)
2. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارة التخطيط الاستراتيجي لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (23.2) وانحراف معياري (7640). وبمستوى عام متوسط.
3. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارات البيع لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.630)
4. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارات تصميم الهياكل التنظيمية لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.630)
5. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارة إجادة اللغة الانجليزية لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت ضعيفة وبمتوسط حسابي (2.58) وانحراف معياري (6008).
6. أن المستوى العام لدرجة توافر مهارة استخدام الحاسوب لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (5.450)
7. حيث أن المستوي العام لدرجة توافر كل مهارة من المهارات الإدارية كانت مرتفعة، بالتالي فأن المستوى العام لدرجة توافر المهارات لدى خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاءت مرتفعة في العموم.
8. المهارات التي يملكها خريجي قسمي الإدارة بكلية الاقتصاد جاءت مهارة الاتصال بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.75)
9. جاءت مهارة الاتصال بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.75) وجاء مهارة البيع بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.70) وجاء بالمرتبة الثالث مهارة استخدام الحاسوب وبمتوسط حسابي (3.65) وجاء بالمرتبة الرابعة مهارة التخطيط الاستراتيجي وبمتوسط حسابي (23.2) وجاءت في المرتبة الخامسة مهارة تصميم الهياكل التنظيمية بمتوسط حسابي (3.00) وجاءت في المرتبة السادسة والأخيرة مهارة إجادة اللغة الانجليزية وبمتوسط حسابي (82.5).
10. أن مستوى المعنوية للمهارات الإدارية (مهارة الاتصال الإداري، مهارة التخطيط الاستراتيجي، مهارة البيع، مهارات تصميم الهياكل التنظيمية)، ومهارة استخدام الحاسوب ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني أن مهارات خريجي الإدارة تلبى متطلبات سوق العمل بصفة عامة.
11. أن مستوى المعنوية لمهارة إجادة اللغة الإنجليزية لدي عينة الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني مخرجات التعليم لا تلبى متطلبات إجادة اللغة الإنجليزية.

ثانياً: التوصيات:

- من خلال النتائج المتحصل عليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:
1. العمل على تحديد المهارات وخاصة التطبيقية منها التي ينبغي أن يملكها خريجي الكلية إجمالاً من خلال الزيارات الميدانية وتوجيه بحوث الطلاب لتغطية هذا الجانب للعمل على إكسابها للطلاب لتلبية متطلبات سوق العمل.
 2. العمل على زيادة وتنمية المهارات لدى الطلاب من خلال إضافة التدريب الميداني والواقعي ليتعرف من خلالها الطالب على بيئة العمل ويقوم بالأعمال التي تتطلبها المهنة قبل التخرج.
 3. العمل على ربط الكلية بسوق العمل من خلال متابعة خريجي الكلية في أماكن عملهم والاستقصاء حول طبيعة عملهم ومستوى مهاراتهم من خلال أرباب العمل للتعرف على جوانب النقص لتنميتها.
 4. تفعيل مكتب خدمة المجتمع ومكتب البحوث والاستشارات للتعاون مع الجهات المختصة لتنمية أهم المهارات لدى الخريجين والتي يبحث عنها أصحاب العمل في السوق.
 5. زيادة المرونة والتكيف مع كافة التغييرات للتأقلم مع سوق العمل بفتح قنوات اتصال مع سوق العمل للتعرف أكثر على الجوانب الجيدة والتي فيها نقص لدى خريجي الكلية
 6. العمل على تحسين مستوي اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية منها لدى الطلاب من خلال زيادة الساعات التدريسية المعتمدة لتدريسها.
 7. فتح قنوات اتصال دائمة بين الكلية وبعض المؤسسات الحكومية والخاصة، بحيث يتم التعرف على متطلبات سوق العمل بشكل مستمر.
 8. زيادة تنمية بعض المهارات الأخرى المتعلقة بجوانب السلوك الإداري وغيرها، من خلال المقررات الدراسية في الكلية لموائمة التطور الحاصل في سوق العمل.
 9. العمل على تطوير وتحديث مناهج علم الحاسوب في الكلية بحيث تواكب التقنية المصاحبة لتطور الأعمال في سوق العمل.

قائمة المراجع

5. أزهار، خضر داغر، أخليف يوسف الطراونة، محمد أمين حامد القضاء، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الإداري لحاجة سوق العمل، دراسات العلوم التربوية، المجلد 43، ملحق 5، 2016.
6. إمعيزيق، حاتم إبراهيم محمد وأخزين (2019) جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا (دراسة حاله -جامعة النجم الساطع) المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية 29- 31 أكتوبر 2019 صبراتة - ليبيا.
7. إيناس محمد البشيتي، دور الجامعات السعودية في مؤامه مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2020) في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادة الإدارية في جامعة القصيم، المجلة العلمية والأعمال، 2020.

8. ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، إسماعيل، علي عبد ربه حسين، تطوير إدارة الأنشطة الطلابية بجامعة المنصورة للموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد الثاني، العدد الثاني عشر، 2013.
9. حمدي اسعد الدلو، استراتيجية مقدمة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، جامعة الأقصى، غزة، 2016.
10. دليو، فضيل (2014) معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية (11) 82-91. الجزائر
11. سارة غازي جميل الرواشدة، التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بموائمة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية الخاصة في محافظة العاصمة عمان من وجه نظراً أعضاء هيئة التدريس، جامعة الشرق الأوسط حزيران 2020.
12. فيحان، صباح محمود ومشعل، فائق قدوري، (2005)، "نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل - حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية، المؤتمر العربي الأول بعنوان استشراف مستقبل التعليم - التعليم العالي العام - التعليم التقني في الفترة من ابريل 17-21 أبريل 2005.
13. لرضي، جيهان بنت صالح (2021) المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وسبل تعزيزها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية Vol 29, No 5, 2021, pp 30 -60.
14. المرهضي، سنان غالب رضوان (2014)، " العلاقة بين الثقافة التنظيمية وفاعلية ادارة الأزمات "، كتاب الأبحاث العلمية لمؤتمر ادارة الأزمات في عالم كنعين، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث عشر لأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة.
15. المسهلي، أمة الله دحان (2022) درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية " جامعة حجة نموذجاً" مجلة كلية التربية جامعة اسبوط المقالة 7، المجلد 38، العدد 1.2، يناير 2022، الصفحة 248-287 .
16. مصباح محمود مشعل، فائق قدوري، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل- حالة دراسية في التخصصات الإدارية والاقتصادية، المؤتمر العربي الأول بعنوان استشراف مستقبل التعليم - التعليم العالي العام - التعليم التقني الفترة من 17-21-ابريل، 2005.

واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته من وجهة نظر مديري الصناعات التحويلية

"دراسة ميدانية على المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته"

د. انتصار مفتاح الغويل

محاضر بكلية الاقتصاد-جامعة مصراته

e.alghuwail@eps.misuratau.edu.ly

أ.زهره عبد الحميد الوش

محاضر مساعد بكلية الاقتصاد-جامعة مصراته

Zahraalwashq2@gmail.Com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.20

تاريخ الاستلام: 2022.08.15

الملخص:

لقد هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وقدرته من خلال تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية لمستوى أداء القطاع الخاص ، لتحقيق اهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع صحيفة الاستبيان وقد تم اختيار عينة من هذا المجتمع بلغت 20 مفردة من المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن أفراد العينة ينظرون إلى أن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ فقد بلغ المتوسط الحسابي العام وفقاً لإجابات أفراد العينة 2.52، كما وضحت النتائج أن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور ونمو القطاع الخاص.

Abstract

This research aimed to identify the reality of the private sector within the city of Misurata and its capacity through the evaluation of officials in the institutions operating in the transmutation manufacturing sector of the level of performance of the private sector.

To achieve the objectives of the study, data was collected by distributing the questionnaire sheet, and a sample of 20 units was selected from the institutions operating in the transmutation manufacturing sector. The studies reached many results, the most important of which are: - The respondents consider that the performance of the private sector within the city of Misurata is unsatisfactory, as the general arithmetic average, according to the respondents' answers, was 2.52. The results also indicated that there are a number of problems and difficulties that hinder the development and growth of the private sector.

1-1 مقدمة:

يعتبر القطاع الخاص قطاعاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه الأهمية من الدور الفعال والإيجابي الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي، من حيث المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع مصادره، واستيعاب جزء كبير من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية، فضلاً عن ذلك فإن القطاع الخاص يتميز بروح المبادرة والمنافسة وتحمل المخاطر، ونظراً لهذه الأهمية فإن القطاع الخاص يشغل جزءاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة. (كريم ومسعود، 2011)

1-2 المشكلة البحثية:

لقد أشارت عديد من الدراسات التي أجريت على القطاع الخاص الليبي في السنوات الماضية إلى أن هذا القطاع ضعيف، وفي حاجة إلى الاهتمام من جانب الدولة حتى يتمكن من المساهمة بصورة فاعله في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، ونظراً لأن حركة النشاط الاقتصادي بصورة عامة هي محصلة نشاط القطاعين العام والخاص، سواء من حيث المساهمة في الإنتاج أو توفير فرص العمل، و إن إمكانيات القطاع العام في توظيف عنصر العمل تعتبر محدودة، فإن القطاع الخاص هو القطاع الذي يجب الاعتماد عليه بصورة رئيسيه في حركة النشاط الاقتصادي. (الهيئة القومية للبحث العلمي، 1992)

إن المشكلة التي يتناولها هذا البحث من الممكن التعبير عنها في التساؤلات التالية:

1- ما هو تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص داخل مدينة مصراته، لمستوى أداء القطاع الخاص ؟

2- ما هي أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص ؟

3- ما هي آفاق تطوير القطاع الخاص ؟

إن هذا البحث يهدف إلى :

1. التعرف على واقع القطاع الخاص في ليبيا عامة وبمنطقة الدراسة .
2. التعرف على تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية في مدينة مصراته لمستوى أداء القطاع الخاص.
3. استشراف آفاق تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته .

1-3 فرضية البحث :

يستهدف هذا البحث اختبار الفرضية التالية :

(إن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ بسبب المعوقات التي تواجهه).

1-4 منهجية البحث :

تم في هذا البحث استخدام المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض التطبيقات الإحصائية للتعرف على تقييم واقع القطاع الخاص.

إن الخطوات الإجرائية التي اتبعت لتطبيق منهج البحث بغرض تحقيق أهداف البحث اعتمدت على إجراء دراسة ميدانية بشأن تقييم واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته، وقد تم في هذا الخصوص إتباع الخطوات التالية:

1. تم جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق تصميم استمارة استبيان، أخذت في اعتبارها العوامل المختلفة التي من الممكن استخدامها بشأن تقييم واقع القطاع الخاص ومعرفة العقبات التي تواجهه وسبل تطويره.

2. تم توزيع استمارة الاستبيان على بعض المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية بمدينة مصراته وقد أُستهدف مديري هذه المؤسسات للإجابة عن الاستبيان .

3. تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية عن طريق استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل البيانات المجمعة عن طريق استمارة الاستبيان.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تقييم واقع القطاع الخاص في مدينة مصراته عن طريق استخدام مقياس (ليكرت) المكون من خمس نقاط، من خلال الإجابة على مجموعة من العبارات، بحيث تتراوح نقاط الإجابة ما بين رقم (1) ويعبر عن عدم الموافقة المطلقة، ورقم (5) ويعبر عن الموافقة التامة، في حين يعبر رقم (3) عن حيادية المقاييس، وتم حساب مقاييس التقييم عن طريق جمع المتوسطات الحسابية للإجابات على كافة العبارات وقسمتها على عدد العبارات للحصول على المتوسط الحسابي العام لدرجات الإجابة .

1-5 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة مؤسسات القطاع الخاص العاملة بقطاع الصناعات التحويلية داخل مدينة مصراته، أما عينة الدراسة فحددت بعدد 20 ، وإن أسلوب المعاينة القصدية (غير الاحتمالية) العشوائية الذي تم استخدامه لاختيار العينة من المتوقع أن يعطى نتائج أكثر وضوحاً، وفي نفس الوقت فإن تأثيره على خاصية التعميم سيبقى في حدود المقبول.

1-6 مصادر البيانات والمعلومات :

يعتمد هذا البحث استقراء الأدب الاقتصادي ذو العلاقة بموضوع اقتصاديات القطاع الخاص وموضوع تقييم واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الخصوص تم الاعتماد على الكتب والدوريات والبحوث والدراسات التي تناولت اقتصاديات القطاع الخاص، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي تم

تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته.

1-7 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع واقع القطاع الخاص في

ليبيا:

أولاً: تناولت دراسة (نائل، 2007)

مدى إمكانية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومحاولة ربطه بالاقتصاد العالمي، ولقد تم في هذه الدراسة أيضا استعراض تجارب بعض الدول في التحول نحو القطاع الخاص . وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يميل دائما إلى النشاطات الخدمية بهدف الحصول على الربح السريع، ويكون ذلك علي حساب الإنتاجية في الدولة التي تكون ذات معدلات منخفضة؛ لأن التوجه للمشاريع الإنتاجية محدود.

كما أوصت الدراسة بضرورة التدرج في عملية الخصخصة لتفادي الكثير من الصعوبات والمشاكل.

ثانياً: تناولت دراسة (الفارسي، 2003)

مدى أهمية إتباع سياسة الخصخصة التي تهدف إلى زيادة الاستفادة من قدرات القطاع الخاص، وتحسين مستويات الأداء الاقتصادي؛ بهدف تخفيف الأعباء المالية على كاهل الدولة، لأن عملية التحول أصبحت الآن تحتل مكاناً بارزاً في دول العالم ككل، خاصة بعد فشل التجربة الاشتراكية في ليبيا. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عملية التحول من المشروعات العامة إلى الخاصة يؤدي إلى زيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية وليس فقط تحول الإدارة والمالكين، ولكن مازالت السياسة المتبعة في ليبيا تركز على دعم القطاع العام؛ مما يقلل من أهمية ودور القطاع الخاص .

ثالثاً: تناولت دراسة (العاني ، 2006)

مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ظل اتفاقيات وشروط منظمة التجارة العالمية، حيث استهدفت هذه الدراسة تحليل الآثار المتوقعة من الاتفاقيات والقوانين التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، فقد استخدم الباحث المنهج التحليل الوصفي لدراسة متغيرات الدراسة، حيث تناول واقع ومؤشرات الصناعة التحويلية العربية من خلال مساهمتها في كل من الناتج المحلي، وإنتاجية العامل العربي، ومحتوى هيكلتها، والصادرات والواردات الصناعية العربية ومن ثم واقع القاعدة التكنولوجية العربية وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تتماشى مع ظروف اقتصادات الدول النامية والتي تنقسم ما بين أسواق احتكارية ومنافسة بالإضافة إلى اعتماد أغلب اقتصادات هذه الدول على الرسوم الجمركية كعنصر مهم لجني الإيرادات فيها، بالإضافة إلى تقصير بعض الحكومات العربية في دعم تلك الصناعات والتي من شأنها أن تساعد في تقليل التكاليف والرفع من المستوى الإنتاجي.

رابعاً: تناولت دراسة: (الربيعي، 2003)

تحليل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة من (1970-2000) وذلك من خلال تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاستثمار وتشجيع دور قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها هيمنة عدد قليل من الصناعات على هيكل القطاع الصناعي في ليبيا متمثلاً في الصناعات النفطية، كما بينت أن تأثير قطاع الصناعات التحويلية في عملية النمو في ليبيا يعد ضعيفاً جداً.

إن هذه دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بأنها كانت أكثر تحديداً لدراسة القطاع الخاص داخل مدينة مصراته فقط أي على المستوى المحلي ، كما قامت بوضع مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وتمكنه من منافسة السلع الأجنبية وذلك وفقاً للأسئلة التي قامت بطرحها في استمارة الاستبيان على المسؤولين بقطاع الصناعات التحويلية ويُعد هذا من أوجه اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المبحث لثاني: الإطار النظري للدراسة**1-2 مقدمة:**

إن من الخصائص الرئيسية للاقتصاد الليبي هي هيمنة القطاع العام على أغلب الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبحت معظم الأنشطة الاقتصادية يسيطر عليها القطاع العام كالتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمرافق العامة والنقل والمواصلات... الخ، مما أدى ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص وزيادة الأعباء المالية على القطاع العام. (الفارسي، 2004)

هذه المشاكل دفعت بالدولة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص وتحسين مستويات الأداء الاقتصادي له.

2-2 خلفية تاريخية عن تطور العلاقة ما بين القطاعين الخاص والعام في حركة النشاط الاقتصادي:

إن تجربة الاقتصاد الليبي في عملية مشاركة كل من القطاعين الخاص والعام في النشاط الاقتصادي قد مرت بالكثير من التغيرات التنظيمية التي تخص الملكية، فخلال الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى نهايتها من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص خلال هذه الفترة هو السمة الغالبة على الوحدات الإنتاجية والخدمية في عملية النشاط الاقتصادي، إلا أن دور القطاع الخاص قد تقلص منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وأصبح القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي في ليبيا نتيجة لتتحول نظام الدولة في نهاية السبعينات إلى النظام الاشتراكي الأمر الذي أدى إلى إلغاء حرية التجارة والقطاع الخاص عموماً (كعبية، 2013)

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي والذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاع العام في ليبيا، فلقد أعيد النظر في دور كل من القطاع العام والخاص، وذلك بضرورة إعطاء أهمية أكبر ودور أكبر للقطاع الخاص، وأجريت بعض التعديلات في التشريعات التي تتعلق بالقطاع الخاص، إلا أن عدم التناسق في التشريعات والإجراءات الأخرى التي تنظم النشاط الاقتصادي كبلت من دور القطاع الخاص وقلصت من نموه بالصورة المطلوبة، ومن جانب آخر فإن القطاع العام اتسم هو أيضاً بسوء استخدام الموارد الاقتصادية ووجود البيروقراطية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية وجودة السلع، وانخفاض العوائد على رأس المال، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري داخل القطاع العام. (كعبية، 2013)

2-3 تجربة الخصخصة في ليبيا:

الخصخصة بمفهومها البسيط هي عملية تحويل ملكية المشروعات الاقتصادية العامة التي تمتلكها الدولة إلى ملكية خاصة يمتلكها القطاع الخاص. (المجذوب، 2007)

إن إتباع سياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي كانت كوسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدولة. وقد بدأ برنامج الخصخصة في الاقتصاد الليبي سنة 2004، حيث تقرر استهداف نقل ملكية 360 وحدة من القطاع العام إلى الأفراد العاملين بالوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، وذلك على شكل ثلاث مراحل: المرحلة الأولى يتم فيها تملك 260 وحدة اقتصادية، والمرحلة الثانية 46 وحدة، والمرحلة الثالثة 54 وحدة. (الفارسي، 2003)

وبالنظر إلى ما تم تنفيذه خلال الفترة من 2004-2012، نجد أنه تم تخصيص 125 وحدة اقتصادية من أصل 360 وحدة اقتصادية، و235 وحدة بنسبة 62.3% من الوحدات المستهدفة للتخصيص لم يتم تخصيصها إلى الآن،¹ ولقد صنفت الشركات والمؤسسات التي تم تخصيصها حسب نوع النشاط حتى يوم 2012/12/31 كما هو مبين في الجدول رقم (2-1):

الجدول رقم (2-1)

تصنيف الشركات والمؤسسات التي تم تخصيصها من الهيئة العامة للملكية حسب نوع النشاط (سنة: 2012)

النشاط	عدد الوحدات	النسبة %
صناعي	90	72%
خدمي	25	20%
إنتاج حيواني وزراعي	10	8%
الإجمالي	125	100%

¹ - اشرف عبد السلام الفيثوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 26-2013/3/27، ص ص 16-17.

المصدر: اشرف عبد السلام الفيتوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 26-27/3/2013.

تشير البيانات المتاحة كما هو مبين في الجدول (2-2) إلى انه في عام 2012 من بين 62 وحدة من الوحدات التي تم تخصيصها من أصل 125 وحدة، فإن هناك 41 وحدة وبنسبة 66.1% من الوحدات المملكة من قبل الهيئة العامة للتمليك، بأنها متوقفة عن العمل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج الخصخصة في الاقتصاد الوطني يعاني العديد من المشاكل والصعوبات، المتمثلة في مشاكل التمويل، والنقص في قطع الغيار، والعمالة الفنية، والتسويق، وكذلك القدرة التنافسية.(المجذوب، 2007)

الجدول رقم (2-2)

الوضع التشغيلي لعدد 62 وحدة تم تخصيصها (سنة:2012)

النسبة	العدد	الوضع التشغيلي
33.9%	21	يعمل
66.1%	41	متوقف
100%	62	الإجمالي

المصدر: اشرف عبد السلام الفيتوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 26-27/3/2013

4-2 نبذة مختصرة عن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار قبل التأميم:

بعد استقلال ليبيا في عام 1951 تبنت الدولة نظاماً اقتصادياً يمكن أن يوصف بالاقتصاد المختلط حيث يشترك فيه القطاع العام والخاص في تقديم العديد من السلع والخدمات، ومع مرور الوقت ازداد دور القطاع الخاص نتيجة لاتجاه الدولة نحو الاقتصاد الحر، فخلال الفترة منذ بداية الستينات من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص خلال هذه الفترة هو السمة الغالبة على الوحدات الإنتاجية والخدمية في عملية النشاط الاقتصادي فقد بلغ حجم الاستثمار الخاص حوالي (69.7%، 64.7%) من إجمالي الاستثمار خلال عام (1965، 1969) على التوالي، فبعد أن كان القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي ويستوعب ما يزيد عن 75% أصبحت نسبة الاستثمار الخاص 14% للفترة التالية لعام 1975 بعد عملية التأميم، فقد تحول نظام الدولة في نهاية السبعينات إلى النظام الاشتراكي الأمر الذي أدى إلى إلغاء حرية التجارة والقطاع الخاص عموماً، وقامت الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر ولكن مع مرور الوقت وفشل مشروع القطاع العام محل القطاع الخاص الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني برنامج الخصخصة.(بوخشيم والحوته ، 2016)

2-5 القطاع الخاص بعد أحداث 2011:

يلعب القطاع الخاص دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الليبي، كما كان الحال قبل 2011 ، يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية. وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة غير الرسمية في الغالب، حيث يشكل القطاع الخاص مانسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي و14% من العمالة وذلك وفقاً لتقارير التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016.

لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا حيث أوضحت الدراسات أن الشركات المسجلة صغيرة وغير متطورة نسبياً ويبلغ متوسط عدد العمال لكل مؤسسة أقل من 5 عمال، مما يعني أن معظم الشركات هي مؤسسات صغيرة حيث تعاني هذه الشركات من نقص في رأس المال وليس لها القدرة على التطور في الإدارة والتسويق. يمكن للقطاع الخاص أن يساعد في استيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل ولكن ذلك يتطلب من الدولة أن تقوم بتشجيع الشركات وجذب الاستثمارات المباشرة ولكن هناك مجموعه من العقبات التي تواجه القطاع الخاص كالفساد وعدم استقرار السياسات والبيروقراطية الحكومية مما جعل الشركات والمستثمرون يركزون على الأنشطة قصيرة الأجل .

القطاع الخاص غير الرسمي في ليبيا يشكل ما نسبته 30% من الناتج المحلي الاجمالي بين عام 2007 و2010 إن هذه النسبة ازدادت بشكل كبير بعد 2011 نتيجة لغياب دور الدولة الرقابي والتسيب الاداري حيث يتسم هذا القطاع بسهولة الدخول إلى السوق بدون أي إجراءات إدارية أو قانونية كما أنه لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، إن غياب دور في التمويل من المصارف والجهات الحكومية سمح للقطاع غير الرسمي بالازدهار حيث لا توجد أي منافسة حقيقية من السوق الرسمية. (الحاسي، 2020)

2-6 الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي :

الصناعات التحويلية من القطاعات الرئيسية التي تركز عليها جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الهيكل الانتاجي وخلق فرص العمل، يُعد قطاع الصناعات التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية حيث يتميز بارتفاع انتاجيته وقدرته على تحقيق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو، فضلا عن اتساع طاقته الاستيعابية من العمالة، إن وجود قطاع صناعة تحويلية ناجح ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتخفيض معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة انواعها مما يسهم في تقليل التبعية التجارية للدول الصناعية المتقدمة.

ولدولة كالليبيا فإن أهمية هذا القطع ترجع لنفس الاسباب السابقة، بحيث تسعى إلى تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، عملت الدولة على الرفع من قدرات هذا القطاع بوضع خطط وبرامج تنمية بهدف إقامة العديد من الصناعات في مجالات مختلفة. فالبرنامج التنموي 2008-2012 الذي قامت به الدولة استهدف قطاع الصناعة التحويلية بأن ينمو بمعدل نمو سنوي قدرة 7.4% خلال فترة البرنامج، وذلك

استجابة لإشباع جزء من الطلب المحلي، إلا أن الأرقام المتحققة فعلاً لنتائج هذا القطاع خلال الفترة 2008-2010 بينت أن معدل نموه الفعلي خلال الفترة المذكورة لم تكن بالمعدل المستهدف وهذا يعطي مؤشراً مهماً على استمرار حالة التدهور التي يعانيها هذا القطاع منذ عدة سنوات، حيث مساهمة هذا القطاع لم تتجاوز الـ 5% في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى عدم قدرته على خلق فرص عمل بما تتناسب مع حجم الأموال التي أنفقت عليه. (الشويرف والبيبا، 2016)

2-7 مؤشرات أداء القطاع الخاص:

لتقييم وضع وأداء القطاع الخاص في حركة النشاط الاقتصادي، فإن ذلك يتطلب بيانات عن مساهمته في كل من الإنتاج والاستثمار والاستخدام، ونظراً لمحدودية البيانات عن الإنتاج، فإنه سيتم فيما يلي التعرض في هذا البحث إلى مساهمة القطاع الخاص في كل من الاستثمار والاستخدام.

أولاً: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن هناك تذبذباً في استثمار القطاع الخاص خصوصاً في سنتي 2008 و2009، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة العالمية، وبعد حدوث زيادة في استثمار القطاع الخاص سنة 2010 انخفض مرة أخرى في سنة 2011 بسبب أحداث ثورة 17 فبراير. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة استثمار القطاع الخاص لا تتجاوز 7.3% خلال الفترة (2008-2011)، وبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه سابقاً فإنه يمكن إرجاع هذا التذبذب إلى ضعف ثقة القطاع الخاص في توجيهات الدولة، خصوصاً بعد تجارب التأميم السابقة في أواخر السبعينيات. (وزارة التخطيط، 2014)

الجدول رقم (2-4)

مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار خلال الفترة (2008-2011)

(القيمة بالمليون دينار)

(2003=100)

2011	2010	2009	2008	البيان	
882.4	3799.5	2650.5	2890.4	القيمة	استثمار القطاع الخاص
-32.7	43.4	-8.3	17.7	معدل النمو %	
4.4	7.3	5.3	5.8	النسبة من الناتج %	
61.7	27.8	23.3	22.1	النسبة من إجمالي الاستثمارات %	استثمار القطاع العام
547.6	9,988.4	8,731.4	10,200	القيمة	
2.7	14.4	-14.4	50.5	معدل النمو %	
37.3	19.1	17.5	20.3	النسبة من الناتج %	

37.3	72.2	76.7	77.9	النسبة من إجمالي الاستثمارات %	
1,430.0	13,787.9	11,381.9	13,090.4	إجمالي الاستثمارات	
20,146.3	52,009.9	49,854.3	50,228.7	الناتج المحلي الإجمالي	

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص في الاستخدام :

يتضح من خلال الجدول رقم (2-4) بأن القطاع العام يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي استخدام القوى العاملة، وتبين البيانات المتاحة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستخدام من 21.6% سنة 2008 إلى 27.9% سنة 2012، ويمكن إرجاع هذه الزيادة في استخدام القطاع الخاص سنة 2012؛ نتيجة لغياب القيود التي تحد من توسع القطاع الخاص في ظل النظام السابق بالإضافة إلى توفر المدخرات. (وزارة التخطيط، 2014)

الجدول رقم (2-4)

تطور الاستخدام في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2007-2012)

(القيمة بالمليون دينار)

2012	2010	2009	2008	2007	القطاع	
1,291,584.0	1,407,426.0	1,352,332.0	1,283,998.0	1,238,837.0	العدد	القطاع العام
72.1	76.1	78.1	78.4	83.3	النسبة %	
499,794.0	441,959.0	378,924.0	354,212.0	248,363.0	العدد	القطاع الخاص
27.9	23.9	21.9	21.6	16.7	النسبة %	
1,791,378.0	1,849,385.0	1,731,256.0	1,638,210.0	1,487,200.0	إجمالي الاستخدام	

المصدر: وزارة التخطيط، تقييم البرنامج التنموي (2008-2012)، الإطار العام، 2014.

2-8 المشاكل والصعوبات التي تواجه أداء القطاع الخاص في ليبيا:

أولاً: المشاكل والصعوبات العامة: (وزارة التخطيط، 2014)

1. عدم الاستقرار الإداري بصورة عامة والإدارة المالية بصورة خاصة، أدى إلى ضياع مستندات هامة لشركات الوطنية وبالتالي ضياع حقوقهم.

2. الافتقار إلى الخبرة التنظيمية والإدارية لدى المبادرين والمسيرين بالقطاع الخاص، مع القصور في الكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقوى العاملة الوطنية، قد يرجع سببه إلى ضعف مخرجات التعليم والتدريب وعدم مطابقتها مع متطلبات سوق العمل.
3. ضعف الاهتمام بالمعارض المتخصصة للتعريف بالمنتجات المحلية وغياب التعريف بها في المعارض الخارجية.
4. التأخير في الإجراءات الجمركية لغياب الانضباط الإداري .
5. رغم صدور التشريعات بتعديل الرسوم الجمركية وتخفيض أسعار ضرائب الدخل بصورة عامة فإن العدالة لازالت غير كافية في جباية الرسوم الجمركية والضرائب مما اضر بالمنافسة بين المتعاملين في النشاط الاقتصادي.
6. عدم وجود تسهيلات مصرفية كافية للمصدرين والمستوردين.

7. ارتفاع رسوم الكهرباء والمكالمات الهاتفية وتكلفة استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

8. رغم تخفيض معدلات الضرائب بصورة عامة تنفيذاً للقانون (11) لسنة 2004 مسيحي فالمعدل لازال مرتفعاً، خاصة للسقف الأعلى لضريبة لشركات التي تصل إلى 40% مما لا يشجع ذلك على إنشاء المشاريع الخاصة الكبيرة وزيادة التهرب الضريبي.

ثانياً: مشاكل وصعوبات مناخ الاستثمار: (وزارة التخطيط، 2014)

1. عدم وجود أو تهيئة مواقع ملائمة للاستثمار الصناعي والحرفي والسياحي، لتمكين الراغبين في الاستثمار من الحصول على مواقع استثمارية بأسعار مناسبة؛ مما يقلل من تكاليف الاستثمار.
2. ارتفاع نسبة الفائدة المصرفية في المصارف التجارية، وكثرة الضمانات المطلوب تقديمها من المقترضين فالنظام الحالي للإقراض يعتبر غير مشجع للمبادرين ورواد الأعمال للإقبال على الاستثمار.
3. غياب الآلية المناسبة للتحقق من مدى الالتزام في استغلال القروض في الأغراض التي منحت من أجلها.
4. غياب ثقافة وأهمية إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري، وعدم وجود جهات للمساعدة في ذلك، مع عدم توفر البيانات والإحصاءات اللازمة للقيام بتلك الدراسات.

المبحث الثالث : استعراض نتائج الدراسة

3-1 نبذة مختصرة عن قطاع الصناعات التحويلية داخل مدينة مصراته:

تعد منطقة مصراته رابع مناطق ليبيا توطيئاً للصناعات التحويلية نظراً لكثافتها السكانية وحجمها الاقتصادي حيث شكلت الصناعات التحويلية فيها ما نسبته 6.2% من مجموع الصناعات التحويلية على مستوى البلاد، حيث تتفاوت منشآت الصناعات التحويلية في مصراته في توزيعها من صناعة إلى أخرى

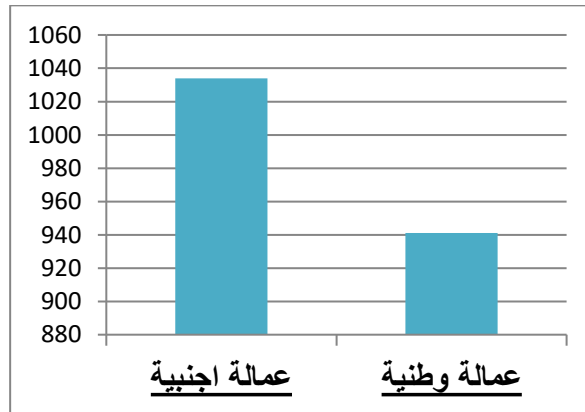
إلا أن نشاط الصناعات المعدنية والغذائية يهيمنان على هيكل الصناعات التحويلية في مصراته حيث تشكل الصناعات المعدنية ما نسبته 32.5% وتليها الغذائية بنسبة 25.5% ، كما أن منطقة مصراته تأتي في المرتبة الأولى للمناطق الليبية التي تتميز بارتفاع معدلات إنتاجية العامل فيها بمعدل زيادة بلغ 45.4% عن المتوسط العام في الصناعات التحويلية على الرغم من توافر العديد من المقومات الجغرافية في منطقة مصراته والتي تسهم اسهاماً فاعلاً في إقامة المشاريع الصناعية وتوطينها إلا أن النشاط الصناعي لم يستثمر هذه المقومات المتاحة بالشكل المطلوب. (الأسطى، 2020)

ووفقاً للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان للعينة المدروسة فقد كان حجم العمالة لهذه المؤسسات وذلك كما هو مبين في الجدول :
توزيع العمالة وفقاً لعينة البحث.

نوع العمالة	عدد العمالة	النسبة (%)
العمالة الوطنية	941	47.65
العمالة الأجنبية	1034	52.35
الإجمالي	1975	100

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة في استمارة الاستبيان للعينة المدروسة.

توزيع العمالة وفقاً لعينة البحث.



المصدر: بيانات الجدول حسب البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعينة المدروسة.

لتقييم واقع القطاع الخاص المتعلق بالصناعات التحويلية داخل مدينة مصراته تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر الرضا التي تعكسها العبارات السبعة عشر في استمارة الاستبيان، وكذلك متوسط الرضا العام لعناصر الرضا المجتمعة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.¹

¹ - هو مقياس يستخدم للتحليل الإحصائي ، و أول من طوره Rensis Likert عام 1932 من جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الأمريكية، ومقياس ليكرت يستخدم على عدة مستويات منها: مقياس ليكرت الثلاثي، ومقياس ليكرت الخماسي، ومقياس ليكرت الخماسي هو أكثر شيوعاً.

وقد ارتبطت العبارات السبعة عشر بمقياس ليكرت المكون من (5) نقاط، وقد تم ربط مقياس ليكرت مع المتوسط الحسابي المتحصل عليه كما هو مبين في الجدول رقم (4-2) وبين الجدول رقم (4-3) التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته .

جدول رقم (4-2)

التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الخصائص العامة للقطاع الخاص

ت	العبارات	موافق تماماً		موافق		لا ادري		موافق		موافق تماماً		مستوى الرضا			
		المجموع		غير موافق تماماً		غير موافق		موافق		موافق تماماً					
		(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار				
1	هناك اهتمام من جانب الدولة بصفة عامة بالقطاع الخاص .	100	20	50	10	30	6	5	1	15	3	0	0	غير راضٍ تماماً	1.85
2	المواد الخام متوفرة في ليبيا.	100	20	30	6	25	5	0	0	45	9	0	0	غير راضٍ	2.6
3	إجراءات المصارف بسيطة وسهلة، وذلك فيما يتعلق بفتح الاعتمادات وتحويل الأموال إلى الخارج	100	20	20	4	25	5	10	2	45	9	0	0	غير راضٍ	2.8
4	العملة الصعبة في المصارف متوفرة عند الطلب.	100	20	30	6	30	6	15	3	25	5	0	0	غير راضٍ	2.35
5	إجراءات فتح الرخص أو تجديدها من قبل جهات الاختصاص بسيطة وسهلة.	100	20	5	1	5	1	10	2	0	14	10	2	راضٍ	3.75
6	عندما تكون هناك مشاكل فإن الدولة تقوم بحلها.	100	20	40	8	50	10	10	2	0	0	0	0	غير راضٍ تماماً	1.7
7	يمتاز الاقتصاد الليبي بانخفاض تكلفة العمالة.	100	20	20	4	25	5	15	3	40	8	0	0	غير راضٍ	2.75
8	يتمتع الاقتصاد الليبي بمناخ استثماري جيد.	100	20	10	2	20	4	15	3	50	10	5	1	راضٍ	3.2
9	المستهلك الليبي يفضل السلعة الوطنية علي مثلتها الأجنبية	100	20	15	3	45	9	15	3	15	3	10	2	غير راضٍ	2.6
10	تتوفر العمالة الوطنية المدربة للعمل في القطاع الخاص	100	20	25	5	60	12	5	1	10	2	0	0	غير راضٍ	2
11	لا تعاني المنتجات المحلية من منافسة البضائع الأجنبية	100	20	40	8	45	9	0	0	10	2	5	1	غير راضٍ تماماً	1.95
12	سهولة الشروط للحصول على تصاريح لتصدير السلع المحلية	100	20	20	4	30	6	10	2	35	7	5	1	غير راضٍ	2.75
13	توفر شبكة اتصالات جيدة لتسهيل التواصل مع الأسواق العالمية .	100	20	25	5	45	9	5	1	15	3	10	2	غير راضٍ	2.4
14	البنية التحتية جيدة في الاقتصاد الليبي؛ مما يسهل عمل القطاع الخاص.	100	20	40	8	50	10	0	0	5	1	5	1	غير راضٍ تماماً	1.85
15	الإجراءات الجمركية فيما يتعلق باستيراد المواد الخام مشجعة، وسهلة، ومبسطة .	100	20	5	1	20	4	10	2	45	9	20	4	راضٍ	3.55
16	التشريعات و الإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالقطاع الخاص مشجعة.	100	20	15	3	45	9	20	4	15	3	5	1	غير راضٍ	2.5
17	رخص تكاليف الدعاية والإعلان علي المنتجات المحلية في وسائل الإعلام.	100	20	20	4	50	10	5	1	20	4	5	1	غير راضٍ	2.4

المصدر : حُسبت من البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعينة المدروسة

المتوسط الحسابي العام (2.52)

من خلال الاطلاع على البيانات والنتائج يمكننا استنتاج التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي العام فقد كان مساوياً (2.52)*، وهو ما يفيد بأن أفراد العينة ينظرون إلى أن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ وهذا ما يتوافق مع فرضية هذا البحث. ثانياً: إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته لكل فقرة من فقرات الاستبيان تراوحت ما بين (1.70) كحد أدنى و(3.75) كحد أعلى، وفي هذا الخصوص ينبغي الإشارة إلى الآتي :

1. من مجموع 17 عبارة هناك 14 عبارة تراوحت متوسطاتها ما بين (1.70) كحد أدنى و(2.80) كحد أعلى، وتشير هذه المتوسطات الحسابية إلى أن المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص هم في وضع ما بين غير راضٍ تماماً وغير راضٍ على وضع القطاع الخاص .
2. من مجموع 17 عبارة هناك 3 عبارات تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.2) كحد أدنى و(3.75) كحد أعلى، وتشير هذه المتوسطات الحسابية أن هناك رضا على العوامل التي تساعد على نشاط القطاع الخاص، وهذه العوامل هي :

أ- إجراءات فتح الرخص أو تجديدها من قبل جهات الاختصاص بسيطة وسهلة.

ب- يتمتع الاقتصاد الليبي بمناخ استثماري جيد.

ت- الإجراءات الجمركية فيما يتعلق باستيراد المواد الخام مشجعه، وسهله، ومبسطة .

ولقد تم طرح مجموعة من الحلول التي تسهم في تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وتمكنه من منافسة السلع الأجنبية، وذلك من واقع الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها من خلال آراء المسؤولين بالمؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص، وتتمثل هذه الحلول في العناصر الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3)

العناصر المطلوب الاهتمام بها لتطوير القطاع الخاص

ت	العبارات	نعم		لا		المجموع	
		التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
1	يجب تخصيص مبالغ مالية كافية من قبل الدولة، لتنشيط القطاع الخاص.	17	85	3	15	20	100
2	يجب تسهيل وتبسيط إجراءات منح القروض للقطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
3	يجب أن تكون كافة التشريعات متلائمة مع آلية تنشيط القطاع الخاص.	20	100	0	0	20	100

* المتوسط الحسابي العام: تم حسابه، بقسمة مجموع المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وعددها (17) فقرة، على حجم العينة (20) مؤسسة تعمل في قطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته.

4	تشطيط الجهود الإعلامية من أجل خلق ثقافة داعمة للقطاع الخاص .	19	95	1	5	20	100
5	يجب أن يتم دعم المواد الخام في البداية، ثم يتم بعد ذلك إلغاء الدعم تدريجياً.	15	75	5	25	20	100
6	الاهتمام بالبنية الأساسية ووسائل الاتصالات.	19	95	1	5	20	100
7	ضرورة وجود متابعة علي مستوى وزارة تقوم بمتابعة أداء القطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
8	ضرورة وجود قائمة بالمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاسترشاد بها للقطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
9	الاهتمام بالقطاع المصرفي؛ ليكون مواكب للتطورات المصرفية الحديثة	19	95	1	5	20	100
10	تسهيل إجراءات منح الرخص وتجديدها	19	95	1	5	20	100
11	تسهيل الإجراءات الجمركية.	19	95	1	5	20	100

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعيينة المدروسة.

قد تبين من نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أفراد العينة إلي أن آفاق تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته تتمثل في العناصر الواردة في الجدول السابق، وأخذاً في الاعتبار إجابات أفراد العينة والتي تؤيد ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة، حتى يكون له دور فاعل في النشاط الاقتصادي والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل، فإنه من أهم المتطلبات للنهوض بالقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة تتمثل في التالي :

1. تخفيض الضريبة عن المستثمر المحلي في القطاع الخاص .

يجب أن يتم تخفيض الضريبة على المستثمر المحلي إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي فإن هذه الخطوة ستعزز من روح المبادرة والعمل في هذا القطاع، كما أنه يجب على الدولة لتشجيع القطاع الخاص جديد النشأة إعفائه من الضريبة لمدة زمنية محددة؛ لكي يسهل على وحدات القطاع الخاص في بداية نشأتها من إنتاج سلع محلية بجودة أفضل وبأسعار أقل تكون قادرة على منافسة السلع الأجنبية.(عتلم، 1998)

2. فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية .

تلبية لرغبة شريحة كبيرة من المجتمع والتي لا تتعامل مع نظام التمويل بالفائدة، يجب على الدولة فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية، ليسهل على كثير من المبادرات الفردية الدخول في السوق. (الهاشمي، 2010)

3. التدريب المتطور للعمالة الوطنية؛ لتوفير عمالة مدربة كفيلة بتغطية العجز الموجود بالسوق الليبي.

انطلاقاً من مدى أهمية دور البرامج التدريبية ضمن نطاق العمل الميداني في إحداث تغيير لدى سلوك العمالة الوطنية، يجب على الدولة إعداد برنامج منظم، تهدف من خلاله إلى دعم العمالة الوطنية وذلك بإخضاعهم للبرامج التدريبية المتطورة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل؛ لسد العجز الموجود في السوق

المحلي، كما يجب تأهيل الباحثين عن العمل لتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

4. تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد من خلال خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الخام المستوردة .

إن الرسوم الجمركية تلعب دوراً مهماً وفعالاً في قدرة المنتج المحلي على المنافسة، ففي حالة انخفاض الرسوم الجمركية على المواد الخام والآلات المستوردة... الخ، هذا يشجع بدوره القطاع الخاص من إنتاج سلع بأسعار منخفضة ومنافسة للسلع الأجنبية، ويمكنها من الدخول في السوق العالمية، خاصة إذا كانت هذه السلع ذات جودة عالية؛ مما يزيد في الإقبال عليها، بالتالي يجب على الدولة من جانبها خفض الرسوم الجمركية على المستثمر المحلي لتسهيل الطريق أمامه.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1. إن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء، وذلك في ظل توفر البيئة الملائمة للنهوض بهذا القطاع، وعلى غرار مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في الحد من الفقر، وذلك من خلال ما يوفره من فرص عمل للعاطلين عن العمل، مما يوفر لهم دخولاً يمكن من خلالها تحسين مستويات معيشتهم والخروج بهم من دائرة الفقر .

2. إن أفراد العينة المتمثلين في المسؤولين بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته غير راضين عن وضع القطاع الخاص ، حيث إن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بخصوص تقييم أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته من وجهة نظر مديري المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية كان مساوياً إلى (2.52)

3. تفيد الدراسة أن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور ونمو القطاع الخاص داخل المدينة مصراته ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- أ- نقص الخبرات المحلية في بعض الأنشطة تحد من تطور القطاع الخاص بما يواكب الدول المتقدمة
- ب- انقطاع التيار الكهربائي، مما يعرقل من سير العملية الإنتاجية.
- ت- عدم وجود تشريعات ملائمة ومشجعة للقطاع الخاص .
- ث- ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام والآلات.
- ج- عدم توفر الاتصالات الجيدة والبنية التحتية بالمنطقة.
- ح- العمالة الوطنية غير مدربة ولا تتسم بالاستقرار.
- خ- صعوبة الإجراءات الخاصة بالتصدير .
- د- عدم وجود حملات دعائية من قبل الدولة لتسويق المنتج المحلي .
- ذ- عدم حماية الصناعات المحلية من البضائع المستوردة.
- ر- تدني أداء الجهاز المصرفي وعدم مواكبته للتطورات الحديثة في العمل المصرفي.

4- إن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في البحث من حيث دور القطاع الخاص الذي يُعد ضعيفاً جداً وخاصة الصناعات التحويلية حيث يميل إلى النشاط الخدمي بهدف الربح السريع، كما أن السياسات المتبعة في ليبيا والدول النامية بصفة عامة مازالت تخدم القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

من أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين وضع القطاع الخاص تتمثل في الآتي:

1. إلغاء أو تخفيض الضريبة عن المستثمر المحلي في القطاع الخاص.
2. تحفيز العناصر الوطنية للعمل بالقطاع الخاص بإتباع العديد من الأساليب مثل الإعفاء من تسديد الضرائب، أو تسديد الضمان الاجتماعي للعاملين بالقطاع الخاص .
3. التدريب المتطور للعمالة الوطنية؛ لتوفير عمالة مدربة كفيلة بتغطية العجز الموجود بالسوق الليبي.
4. توفير الخدمات المصرفية كتسهيل التحويلات المصرفية، وتسهيل الحصول على العملة الصعبة من المصرف.
5. تسهيل إجراءات الاستيراد، من خلال خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الخام المستوردة
6. مزساعدة المنتج المحلي في تصدير منتجاته، كي يضمن استمرار عملية الإنتاج من خلال مثلاً إنشاء صندوق لدعم الصادرات، ومساعدته أيضاً في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية.
7. تخصيص قناة إعلامية ليبية تُعني بالصناعات الليبية لتسليط الضوء عليها .
8. إقرار التشريعات اللازمة لتسهيل الإجراءات الجمركية وإجراءات منح الرخص .
9. توفير محطات تغذية كهربائية للشبكة العامة للكهرباء.
10. الاهتمام بوسائل الاتصالات، لتسهيل الاتصال مع العالم الخارجي.
11. منح القروض الميسرة لتسهيل سير العملية الإنتاجية.
12. الاهتمام بالبنية التحتية لتسهيل حركة النقل.
13. فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية .
14. مراقبة جودة الإنتاج.

المراجع

1. اسامه عبد المجيد العاني(2006)، مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الانسانية ، العدد31، الاردن.
2. اشرف عبد السلام الفيتوري (2013)، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
3. الهيئة القومية للبحث العلمي (1992) ، الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي .
4. محمد عمر الشويرف ونجاح الطاهر البياص (2016)، أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة افاق الاقتصادية، العدد الرابع، المرقب .

5. باهر محمد عتلم (1998)، المالية العامة أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية ، دار الآداب للنشر ، الطبعة الخامسة، القاهرة.
6. بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود(2011)، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.
7. عبدالناصر بوخشم و أحمد الحوته (2016)، التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية لفترة 1965-2005، مجلة البحوث المالية والاقتصادية ، المقالة رقم 5، الاصدار الأول، بنغازي.
8. عبد الله الحاسي (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا "الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي".
9. عيسي حمد الفارسي (2003)، الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا : الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، العدد الأول - يونيو، المجلد 14 ، بنغازي .
10. عيسي حمد الفارسي (2004)، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها : الشراكة مع القطاع الخاص ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، العدد الأول - يونيو ، المجلد 15، بنغازي .
11. فلاح خلف الربيعي (2003)، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
12. مركز بحوث العلوم الاقتصادية (1997)، وقائع ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.
13. محمد سالم كعبية (2013)، سوق العمل الليبي: رؤية مستقبلية ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر سوق العمل الليبي " الواقع والآفاق المستقبلية" ، معهد التخطيط ، طرابلس.
14. محمد الطاهر الهاشمي (2010)، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، منشورات جامعة مصراته ، الطبعة الأولى.
15. محمد المهدي الاسطى (2020)، تحليل أنماط التوزيع الجغرافي لعمال الصناعات التحويلية في منطقة مصراته، مجلة كلية التربية منشورات جامعة مصراته ، العدد السادس عشر، مصراته.
16. مصطفى صالح المجذوب (2007)، دور قطاع الصناعة في حل مشكلة البطالة في ليبيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس.
17. وزارة التخطيط (2014) ، تقييم البرنامج التنموي (2008-2012)، الإطار العام .

دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي: مراجعة للأدبيات

د. نجيب محمد حمودة مسعود

قسم المحاسبة والمالية - جامعة الخليج الطبية - الإمارات العربية المتحدة

najeb2000@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.23

تاريخ الاستلام: 2022.09.04

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استعراض منهجية الدراسة بناءً على مقترحات دراسات المحاسبة القضائية لاستكشاف الثغرات ذات الصلة بالوضع الحالي والمستقبلي لتعليم ومهنة المحاسبة القضائية. توصلت نتائج الدراسة إلى هناك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية واستجابة لذلك بدأت المحاسبة القضائية في الظهور بهدف الكشف عن عمليات الغش والاحتيال والوقاية منه مستقبلاً، مما أدى إلى تطور المحاسبة القضائية بشكل كبير وتحولها إلى مهنة مستقلة بحد ذاتها. كما توصلت إلى أن خدمة دعم التقاضي كشاهد خبير له دور كبير في فعالية التدقيق القضائي كأداة للكشف عن الأنشطة الإحتيالية والوقاية منها. ومع ذلك، فإن المحاسبة القضائية تعاني من عدم وجود إنفاق حول كيفية تدريس المحاسبة القضائية في المؤسسات التعليمية والمهنية، ونقص المجالات العلمية البحثية المتخصصة في هذا المجال، وسوء فهم لهدفها الأساسي والجوهري فيما يتعلق بالمعرفة والخبرة العملية وسمعة المهنة، والإعتراف العام، ونقص المدربين والممارسين والمؤهلين تأهيلاً عالياً. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل وتطوير مقررات برامج المحاسبة في الجامعات والمعاهد المتخصصة عن طريق إضافة مقررات جديدة تغطي مهارات ومعارف المحاسبة القضائية، وكذلك فتح المجال لزيادة تكثيف الدورات التدريبية والمهنية المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية لتزويد المدققين بالمعرفة الشاملة. أيضاً من المتوقع أن يكون لهذه الدراسة تأثير على السياسة المستقبلية لصناع القرار والتي تساهم في نهاية المطاف في تحسين الأعمال التجارية والمساهمة في تطور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على محاربة الغش والاحتيال والفساد المالي داخل المؤسسات والشركات والحد منه.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، التعليم والمهنة، الغش والاحتيال، الفساد المالي والإداري.

Abstract

The study aimed to present a proposal to understand the role of forensic accounting as an effective educational and professional tool in diagnosing and detecting fraud and financial fraud, according to literary studies in this field. To achieve the goal of the study, the study methodology was reviewed based on the proposals of forensic accounting studies to explore the gaps related to the current and future status of forensic accounting education and profession. The results of the study concluded that there is an increased demand for forensic accounting services, and in response to this, forensic accounting began to emerge with the aim of detecting and preventing fraud and fraud in the future, which led to the development of forensic accounting significantly and its transformation into an independent profession in itself. It also found that the litigation support service as an expert witness has a significant role in the effectiveness of judicial audit as a tool for detecting and preventing fraudulent activities.

However, forensic accounting suffers from a lack of agreement on how forensic accounting is taught in educational and professional institutions, a lack of scientific research journals specialized in this field, a misunderstanding of its basic and intrinsic purpose with regard to knowledge, practical experience, reputation of the profession, public recognition, and a lack of trainers and practitioners and highly qualified. The study recommended the necessity of amending and developing accounting programs courses in universities and specialized institutes by adding new courses covering forensic accounting skills and knowledge, as well as opening the way for further intensification of specialized training and professional courses in the field of forensic accounting to provide auditors with comprehensive knowledge. It is also expected that this study will have an impact on the future policy of decision-makers, which ultimately contribute to improving business, contributing to the development of social and economic development, and working to combat and reduce fraud, fraud and financial corruption within institutions and companies.

Keywords: forensic accounting, education and profession, fraud, financial and administrative corruption.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

إن الإحتيال أحد أوجه الفساد التي يمكن أن يرتكب من موظف أو قسم أو فرع من فروع المؤسسة وبما أن التدقيق المالي أي (المدقق التقليدي) أصبح لا يستطيع القيام بفحص واكتشاف الغش والإحتيال وما يليه من إجراءات (التقاضي أو التحقيق) ونظراً لتوسع حالات الإحتيال وتطورها نتيجة البيئة المحاسبية

المحوسبة وما تحتاجه من مهارات خاصة لفحص الإحتيال أصبح التوجه باتجاه المحاسبة القضائية للقيام بذلك. حيث نمت المحاسبة القضائية نمو سريعاً في السنوات الأخيرة، وهي ليست مفهوماً جديداً حيث أثبتت الأدلة أن المهنة كانت موجودة منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من أنها لم تكن معترف بها في بعض البلدان حتى الآن. وعلى الرغم من وجود مراجعات سابقة لأدبيات المحاسبة القضائية (Botes & Saadeh, 2017; Tiwari & Debnath, 2018; 2018)، فمن المهم فهم العوامل التي تؤثر على مهنة المحاسبة القضائية من ناحيتين الإيجابية والسلبية. ونظراً لأهمية دور المحاسبة القضائية المؤثر إيجابياً تم زيادة عدد الدراسات المهمة بأدبيات المحاسبة القضائية في السنوات القليلة الماضية (Ozili, 2020; Honigsberg, 2020; Ramos et al., 2019). كانت هذه الزيادة مدفوعة بالتطبيقات العملية والتجريبية المهمة للمحاسبة القضائية للشركات وأصحاب المصلحة (Sahdan et al., 2020; Yang & Lee, 2020)، فضلاً عن القلق المتزايد بشأن زيادة معدل جرائم الغش والإحتيال بعد أن تفاقمت أضرار التلاعب في قوائم الشركات تجاه المجتمع والتنمية الإقتصادية (Abdullahi & Mansor, 2019; Ramos et al., 2019; Blythe & Goodpasture, 2019). وفي هذا السياق، هناك أدلة من الدراسات السابقة على أن معظم الأحداث والقضايا الإحتيالية التي تحدث في المنظمة أو الشركة لا يتم الكشف عنها من قبل المحاسبين أو المدققين بل من قبل الموظفين والمدراء، فمثلاً ما نسبته 20% يتم اكتشافه من قبل الإدارة، و40% من قبل الموظفين، و25% من قبل المدققين الداخليين، و10% من قبل المدققين الخارجيين، و5% يتم اكتشافه بمحض الصدفة (Singleton, 2006). وتقدر جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE) في تقريرها لعام 2016 المقدم إلى الأمم المتحدة بشأن الإحتيال المهني وسوء المعاملة أن المؤسسات تخسر ما يقارب من 5% من الإيرادات في أي سنة من السنوات بسبب الإحتيال، مما يؤدي إلى خسارة إحتيال تقدر بنحو 3.7 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم. من المهم أن ندرك أن الإحتيال يؤثر بشكل مباشر على أرباح الشركة. على سبيل المثال، تتطلب قضية إحتيال في إحدى الشركات الأمريكية ما قيمة 100000 دولار أمريكي بهامش ربح 10% من الإيرادات الإضافية بقيمة مليون دولار أمريكي لتعويض الخسارة (Tschakert et al., 2006).

وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن آليات ووسائل حديثة لمواجهة كل من الغش والإحتيال والفساد المالي التي تعاني منه منظمات الأعمال المختلفة، وكذلك الحاجة إلى الإستعانة بخبرات متخصصة ومهارات متميزة لإبداء الرأي حول الدعاوى والمنازعات القضائية نتيجة فقداً المصدقية في المعلومات المحاسبية وإنعدام الثقة في الدور الذي يقوم به المدققون. ولذا أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك طلب متزايد على خدمات المحاسبة القضائية نتيجة زيادة ممارسة الإحتيال والتلاعب في القوائم المالية في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الأخيرة. (Enofe et al., 2015) حيث تم فحص موضوعات المحاسبة القضائية من خلال مجموعة متنوعة من منهجيات الدراسات البحثية السابقة. على سبيل المثال، البيانات الأرشيفية (Grubb, 2017; Seda & Kramer, 2015) والبحوث التجريبية (Carpenter et al., 2011) وطرق البحث الإستقصائية (Hegazy et al., 2017; Domino et al., 2017; Smith & Crumbley, 2009). وفي هذا السياق، فإن المحاسبة القضائية لا تمثل فقط مجموعة كبيرة ومتنوعة من

وجهات النظر فحسب، بل تغطي أيضاً مجموعة واسعة من الأسئلة والقضايا البحثية. على الرغم من أهمية واتساع أدبيات المحاسبة القضائية، هناك حاجة إلى مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بدور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الثغرات الرئيسية في مجال المحاسبة القضائية وإقتراح الدراسات الأكاديمية والبحثية التي يحتمل أن تكون مثمرة للبحث في المستقبل.

2.1 مشكلة الدراسة:

تستمد مشكلة الدراسة من تزايد الإهتمام محلياً وعالمياً بمهنة المحاسبة القضائية والتطور المستمر لمؤهلات ومهارات المحاسب القضائي والتقنيات الحديثة والتقليدية التي يستخدمها، وإزدياد نمو وتطور الجامعات والمعاهد والأكاديميات التدريبية التي تمنح شهادة لممارسة المهنة، بالإضافة إلى تدريس مساقات المحاسبة القضائية في المناهج الجامعية لخلق المحاسب المتخصص في شؤون المحاكم والنقاضي. كما ارتبطت الجهود المبذولة لتحسين تعليم ومهنة المحاسبة القضائية بمستويات مختلفة من الدعم والفشل خلال فترات زمنية مختلفة (Arslan, 2020; Honigsberg, 2020; Crumbley, 2019; Howieson, 2018). على سبيل المثال في دراسات الأدب المحاسبي تم فحص مهنة المحاسبة القضائية وتنظيمها بما يتناسب مع إحتياجات مهنة المراجعة وتدقيق الحسابات والقوائم المالية (Alshurafat et al., 2020; Rezaee & Wang, 2019; Jones & Dosanjh-Zucker, 2018). ومع ذلك، تفقر الدراسات السابقة إلى الفهم الكامل للفوائد والعقبات التي تحول دون تبني وتعزيز مهنة المحاسبة القضائية. تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي بناءً على الأدلة التي تم جمعها عن طريق مراجعة الأدبيات المحاسبية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المحاسبة القضائية ولفت انتباه الدارسين والأكاديميين والمتخصصين بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وإكتشاف عمليات الغش والإحتيال المالي. كما تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم وتطور المحاسبة القضائية.
2. بيان أهمية تضمين مواد المحاسبة القضائية في برامج المقررات المحاسبية والحاجة إليها.
3. تحديد المهارات اللازمة والواجب توافرها لأغراض تضمين وتدريس مفردات المحاسبة القضائية.
4. توضيح العلاقة بين المحاسبة القضائية والأنشطة الإحتيالية التي هي جزء من ظاهرة الفساد.
5. التوصل إلى آليات لتفعيل دور المحاسبة القضائية في التحقيق للحد من الإحتيال والفساد المالي والإداري.

4.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من دورها في الإهتمام بتطوير دور المحاسبة القضائية لمعالجة الجرائم الناتجة عن الغش والاحتيال والفساد المالي، وذلك من خلال توفر المقررات والبرامج الدراسية التي تتناول هذا الجانب سواء من الناحية المحاسبية كمهارات المحاسبة القضائية أو من ناحية التدقيق كالتدقيق القضائي وأيضاً المقررات القانونية اللازمة في هذا المجال مما يساعد على زيادة التأهيل العلمي والأكاديمي لدارسي المحاسبة بالجامعات والمعاهد المتخصصة ويمكنهم من مواكبة تتعلّق بالكشف عن الحقائق من وراء التقارير المالية المعروضة وإعطاء تقارير تنال ثقة السلطات القضائية.

5.1 منهجية الدراسة:

أفضل وصف لمفهوم منهجية هذه الدراسة بأنها دراسة مرجعية (Review Study) تستند على نتائج الدراسات المنشورة الأخرى. فالغرض أو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم مقترح لفهم دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص واكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي وفقاً للدراسات الأدبية في هذا المجال. وتماشياً مع أهمية وهدف الدراسة، اتخذت هذه الدراسة خطوتين في البحث عن الأبحاث العلمية والمقالات الأدبية المتعلقة بالمحاسبة القضائية. حيث تشمل الخطوة الأولى البحث عن الكلمات الرئيسية و الكلمات المفتاحية الرئيسية التي تم تضمينها وهي: المحاسبة (Accounting)، القضائية (Forensic)، المحاسبة القضائية (Forensic Accounting)، المحاسبة القضائية وشاهد الخبير (Forensic Accounting & Expert Witness)، المحاسبة القضائية والاحتيال (Forensic Accounting & Fraud)، المحاسبة القضائية وتقييم الأعمال (Forensic Accounting & Business Valuation)، المحاسبة القضائية وتكنولوجيا المعلومات القضائية (Forensic Accounting & IT Forensics).

كما تمت مراجعة قواعد البيانات التالية المتخصصة بالبحث العلمي لإستخراج الدراسات والأبحاث ذات الصلة في مجال المحاسبة القضائية على سبيل المثال: شبكة العلوم ISI (ISI Web of Science)، تايلور وفرانسيس على الإنترنت (Taylor & Francis online)؛ السفير (Elsevier)، قواعد البيانات البحثية (EBSCO)، مركز معلومات موارد التعليم إريك (Eric)، إيميرالد (Emerald)، جايسطور (J-STOR)، سكوبس (Scopus)، سبرينغر لينك (Springer Link)، مجلات ساجا على الإنترنت (SAGE Journals Online)، ومكتبة ويلي (Wiley Online). بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطوة الأولى مراجعة دوريات المحاسبة القضائية، والقضايا الخاصة بالمحاسبة القضائية، والمجلات التي تنشر أحياناً أبحاثاً في المحاسبة القضائية. بينما تشمل الخطوة الثانية البحث المتكرر عن قائمة مراجع جميع الدراسات والمقالات المحددة في الخطوة الأولى. حيث إتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الأبحاث الحديثة المنشورة باللغة الإنجليزية. ومن خلال التعمق في دور المحاسبة القضائية لهذه الدراسة، تم تحديد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث وتحليلها وتقييمها بشكل نقدي والتي ساهمت في تعزيز أهمية ودور التعليم، وإمكانية تطبيق مهنة المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الخلفية التاريخية للمحاسبة القضائية

لقد أشارت دراسة (Ramaswamy, 2007: 32) إن المحاسبة القضائية لا تعد مجالاً جديداً من مجالات المحاسبة، حيث يتجاوز تاريخها قرابة 200 عام. وفي عام 1824 كانت أول إشارة إلى مصطلح (Forensic Accounting) في صحيفة (Accountant's Advertising Circular) في مدينة Glasgow في أسكتلندا، حيث قام أحد المحاسبين بالإعلان عن نفسه كمحاسب متخصص يقدم شهادته في المحكمة كشاهد خبير. حتى وقت قريب، كان من الشائع أن يتعلم المحاسب القضائي المهنة من خلال خبرته في الوظيفة التي يمارسها. الآن، يمكن للطلاب الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة في المحاسبة القضائية وتقديم برامج ودرجات علمية في هذا الموضوع مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الإتصال والتحقيق، هذا هو أحد المؤشرات على أن المهنة آخذة في الاحترافية والانطلاق، فعلى سبيل المثال في عام 1817 تم استخدام المحاسبين كشهود خبراء في قضايا المحاكم ضد قضية إفلاس (Meyer v. Sefton)، وهي أول حالة معروفة تم فيها استخدام محاسب كشاهد خبير في محكمة قانونية، فقد سمح القاضي للشاهد الخبير الذي فحص حسابات المفلسين أن يشهد على استجوابه. وبما أن طبيعة الأدلة لا يمكن النظر فيها في المحكمة، فقد سمح القاضي للمحاسب (Dr. Larry Crumbley) بصفته كخبير يقوم بفحص حسابات الشركة المفلسة للإدلاء بإفادته للمحكمة والذي يُعد رائد المحاسبة القضائية وأول محاسب قضائي في التاريخ وبداية ظهور مهنة المحاسبة القضائية (Singleton et al., 2006: 37-38). بالطبع تم استخدام نفس الأساليب والأهداف من قبل لكنها لم تكن مهنة محددة حتى هذا الوقت. وفي أواخر 1800 و1900 بدأت تظهر المواد القانونية ومناقشة الشهود الخبراء والتحكيم في الأدلة (Augustine & Uagbale, 2015). وفي عام 1931 جمع فريق من المحاسبين القضائيين المعلومات في قضية لا يقبل الدفاع عنها ضد Al Capone بتهمة التهرب الضريبي والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت جريمة فيدرالية (Dreyer, 2014). وفي أوائل 1900 تم إعتقاد ضريبة الدخل الاتحادية في الولايات المتحدة مما أدى إلى الطلب على المحاسبين القضائيين، بسبب التهرب من ضريبة الدخل. وكننتيجة لذلك، وضعت دائرة الإيرادات الداخلية ("IRS Internal Revenue Service")، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (Federal Bureau of Investigation "FBI")، ومكتب المحاسبة الحكومي ("GAO Government Accounting Office")، ولجنة الأوراق المالية والبورصات ("SEC Securities & Exchange Commission") العديد من تقنيات المحاسبة القضائية المستخدمة للكشف عن المتهمين من دفع الضرائب و الممارسين للأنشطة غير قانونية. وبعد الحرب العالمية الثانية أثبتت المحاسبة القضائية أهميتها عندما تم الإستعانة بها من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي والذي إستخدم أكثر من 700 من المحاسبين الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية لكشف الانحرافات والجرائم، لكن إجراءاتها لم تُدخل حيز التطبيق إلا في الثمانينات (1980s) عندما نُشرت الأبحاث العلمية في هذا المجال (Ozkul & Pamukcu, 2012).

وفي عام 1949 نشر إدوين سذرلاند نسخته الأولى من جريمة ذوي الياقات البيضاء، والتي شرح فيها بالتفصيل السلوكيات الإجرامية لأكبر الشركات الأمريكية في ذلك الوقت (Salinger et al., 2013). وفي التسعينيات (1990's) أعلن مكتب التحقيقات الفدرالي أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء (white-collar crime) شكلت 5% فقط من جميع الحالات التي شاهدها. كما أشاروا إلى أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء كانت مسؤولة عن 95% من الخسائر المالية التي تكبدها الضحايا (Manning, 2005)، ورافق ذلك إرتفاع في معدلات الدعاوى القضائية المرفوعة بشأن الإحتيال في الأوراق المالية التي رفعها المنظمون بنسبة 22% في عام 2009 مقارنة بـ عام 2008. وازدادت أضرار المستثمرين لكل دعوى بنسبة 20%، من 363 مليون دولار في عام 2009 إلى 436 مليون دولار في النصف الأول من عام 2010، كما إحتلت انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة ما يقارب من 70% من تلك العمليات، حيث تم الإستعانة بالمحاسبون القضائيون للتخفيف من هذه الخسائر وإستردادها إن أمكن (Pacini et al., 2011). وكننتيجة لذلك، نمت الشعبية والحاجة للخدمات التي يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية بشكل مطرد وبسرعة أكبر في العقود القليلة الماضية.

ما الذي يمكن تعلمه من مراجعة التسلسل التاريخ للنصب والإحتيال؟ أولاً، أن نسبة معينة من البشرية ستجذب دائماً إلى جرائم أصحاب الياقات البيضاء والإحتيال، تماماً كما تتجذب فئة معينة من الإنسانية إلى الجريمة بشكل عام. سيكون هناك دائماً محتالون على إستعداد للمخاطرة من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة من الإحتيال. ثانياً، ارتبطت عمليات الإحتيال في البيانات المالية عبر التاريخ بأسعار الأسهم عبر التاريخ. أخيراً، يكون المحتالون أحياناً أذكاء تماماً، وأحياناً شخصيات ساحرة، وأحياناً مجرد أغبياء.

2.2 الإحتيال مستوطن ومنتشر

كشفت أدبيات تدقيق الإحتيال عن موضوع مشترك وهو: الإحتيال مستوطن ومنتشر في بعض الصناعات والأماكن والشركات والمهن في تواريخ زمنية محددة. على سبيل المثال، قام مروجي السكك الحديدية في سبعينيات القرن الثامن عشر (1870s) بجمع المزيد من رأس المال من مستثمرين أقل دراية ومعرفة من أي وقت مضى، وكشفت صناعة السكك الحديدية انداك عن العديد من عمليات الإحتيال. وخلال الخمسينيات من القرن الماضي (1950s)، شارك عدد أكبر من الأطباء في المزيد من عمليات الإحتيال في التهرب من دفع ضرائب الدخل أكثر من أي وقت مضى أو منذ ذلك الحين. مانحو الامتياز الغذائي، في أواخر الستينيات (1960s)، هم مثال آخر على ظاهرة الإحتيال، حيث قام بعض مانحي الامتياز للوجبات السريعة (Fast Food) ببيع صغار المستثمرين غير الحذرين بأسعار مبالغ فيها، مما أدى إلى إفلاس العديد من أصحاب الامتياز. خلال حقبة ووترجيت (Watergate) في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر (1970s)، كان السياسيون متورطين في الفساد والإحتيال ضد دافعي الضرائب، وأيضاً كانت الشركات متورطة في الرشوة السياسية والتجارية (Singleton et al., 2006: 38)، مما أدى إلى أ استمرار ممارسات القوانين الأجنبية الفاسدة حتى عام 1977. في عام 2011، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات قانون دود فرانك (Dodd-Frank). الغرض من هذا القانون تشجيع المبلغين وإعطائهم

مبالغ كبيرة للإبلاغ عن أية شبهة حدوث مخالفات مالية وإدارية وحالات سوء السلوك، وعلى سبيل المثال إذا قدم المخبر معلومات تؤدي إلى التطبيق الناجح للعقوبات المالية التي تزيد عن 1,000,000 دولار، فسيتم مكافأته مالياً. يمكن أن تكون الجائزة المقررة من 10 إلى 30% من الغرامات المالية. يعتبر هذا القانون سبب محفز للناس لكي تتصرف بشكل أخلاقي ولفت الإنتباه إلى النشاط الإحتيالي داخل مؤسساتهم، مع ذلك يأتي المزيد من الطلب على المحاسبين القضائيين للمشاركة.

ونتيجة لذلك يرى الباحث يجب على المحاسبة القضائية القيام بدورها الهام والفعال في مكافحة وعلاج صور الغش والإحتيال والفساد المالي المختلفة، كما يجب أن يتوفر لها بعض المقومات والأدوات الهامة التي تساعدها على تحقيق ذلك ومعرفة طرق إحتيال الشركات على المستثمرين، ومن يقوم بذلك. في الحقيقة لا أحد مهما كان، سواء كان مديراً أو موظفاً يرغب في أن ينتهي به الحال في السجن أو أن يظهر اسمه في عناوين الصحف مرتبطاً بتهمة الإحتيال، ورغم ذلك نجد أن هذا هو مصير عدد لا بأس به من المديرين والموظفين المحترمين تحولوا إلى مجرمين متهمين بالغش والإحتيال وحاولوا خداع المساهمين ليحصلوا على ما ليس لهم، وخصوصاً في الدول التي تمتلك أنظمة قانونية صارمة. وهنا نكرر مره أخرى ضرورة التأكيد على الدور الهام للمحاسبة القضائية وخاصة في معالجة الفجوة بين الممارسة المحاسبية والجوانب القانونية لمواجهة الغش والإحتيال والفساد بمنظمات الأعمال المختلفة.

3.2 إنهاء الشركات والطلب المتزايد على مهنة المحاسبة القضائية

قدم بعض الباحثين، مثل ديل فليشر (Dale Fleisher) وتونيا فليشر (Tonya Fleisher)، حججاً صحيحة مفادها أن قانون الأوراق المالية لعام 1933 وقانون الأوراق المالية لعام 1934 هما نتيجة مباشرة للإحتيال في إيفار كروجر (Ivar Kreuger) والذي يُعرف باسم "ملك المطابقة"، عوضاً عن ذلك إنهاء سوق الأسهم عام 1929. بعد انتحار كروجر (Kreuger) في عام 1932 ومؤسس شركة البناء (Kreuger & Toll)، المتخصصة في تقنيات البناء الجديدة، ومن بين أكثر الشركات لتداول الأوراق المالية المملوكة على نطاق واسع في الولايات المتحدة. إنهارت إمبراطورية كروجر المالية خلال فترة الكساد الكبير وفقد المستثمرون الملايين من الأموال في أكبر إفلاس في عصرها (Robert, 1960). لذلك، تقول الحجة، إن وجود هذه القوانين التشريعية التي تتطلب عمليات تدقيق مالية لجميع الشركات ذات الأوراق المالية المدرجة ولجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) هو نتيجة لعملية إحتيال مالي كبيرة، ويمكن رؤيتها من خلال مقارنة مبادئ القوانين ضد النصب والإحتيال المالي الذي إرتكبه كروجر (Kreuger) مقابل إنهاء سوق الأوراق المالية نفسه. خلقت الأعمال الاجرامية من نصب وإحتيال وفساد مالي في عامي 1933 و1934 بشكل أساسي الطلب على المدققين الماليين ومهنة CPA الموجودة حتى يومنا هذا.

فيما يلي بعض الفضائح الشهيرة في التاريخ: حدث أحد أشهر الأمثلة على الفضائح المالية المبكرة في عام 1792. وفي ذلك الوقت، أراد المصرفيان ويليام دوير (William Duer) وألكسندر مالكومب (Alexander Malcomb) شراء جميع سندات الدين من بنك الولايات المتحدة (First Bank). في أواخر ديسمبر 1791، بدأ سعر الأوراق المالية في الارتفاع مرة أخرى، وتسبب الانهيار النهائي في مارس 1792

في ذعر العديد من المستثمرين وسحب أموالهم من بنك الولايات المتحدة. كان أحد الأسباب الرئيسية للتدفق المفاجئ على البنك هو فشل مخطط تم إنشاؤه بواسطة دوير ومالكومب ومصرفيون آخرون في شتاء عام 1791. كانت خطة دوير ومالكومب هي استخدام القروض الكبيرة للسيطرة على سوق سندات الدين الأمريكية لأن المستثمرين الآخرين كانوا بحاجة إلى تلك الأوراق المالية لتسديد مدفوعات الأسهم في بنك الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن دوير ومالكومب من إنشاء ائتمان خاص بهما من خلال تأييد ملاحظات بعضهما البعض، وفعلاً ذلك على أمل إنشاء بنك جديد في نيويورك لتجاوز القيمة الحالية بنك نيويورك. في الفترة من 29 ديسمبر إلى 9 مارس، انخفضت الاحتياطيات النقدية لبنك الولايات المتحدة بنسبة 34%، مما دفع البنك إلى عدم تجديد ما يقرب من 25% من قروضه المستحقة لمدة 30 يوماً. نظراً لتعثر دوير ومالكومب في تنفيذ عقودهما ووجدا نفسيهما في السجن، انخفض سعر الأوراق المالية بأكثر من 20%، كل ذلك في غضون أسابيع.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من الألفية الثالثة، امتلأت الأخبار بتقارير عن عمليات الإحتيال ومؤشرات أنها تتزايد في نطاقها وتكاليفها على الإقتصاد الأمريكي، ومما زاد الطين بلة، أن التقارير المتعلقة بالأنشطة المتعلقة بالإحتيال تحمل أخباراً سيئة. قرأ الجميع تقريباً عن عمليات الإحتيال في أوائل الثمانينات (1980s) والتي شهدت أكبر فضيحة للإدخار والإقراض، قبل عمليات الإحتيال التي قامت بها شركات الطاقة (Energy) والاتصالات (Telecommunication) في التسعينيات (1990s). أدى هذا الأخير إلى الانفجار الواضح للإحتيال في النصف الأخير من التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخلال هذه الفترة، وصلت تكلفة عمليات الإحتيال إلى مبالغ كبيرة من الدولارات بعد الإعلان عن افلاس هذه الشركات وفي أغلب أنواع الصناعات. على سبيل المثال عمليات الإحتيال في البيانات المالية للشركات مثل إدارة النفايات في خدمات القمامة (Waste Management in Trash Services)، فار مور في الصيدلة (Phar-mor)، صن بيم في التصنيع (Sunbeam)، إنرون في الطاقة (Enron)، وورلد كوم في الاتصالات السلكية واللاسلكية (WorldCom)، أدلفيا في وسائل الإعلام (Adelphia)، فاني ماي في الحكومة (Fannie Mae)، وفي الخدمات الصحية (HealthSouth)، أو عمليات الإحتيال ضد الحكومة مثل الإدعاءات الكاذبة في أعقاب كاترينا (Katrina)، أو مخططات بونزي (Ponzi) الضخمة مثل عملية إحتيال مادوف (Madoff) التي سجلت رقمًا قياسيًا جديدًا للخسائر المرتبطة بالإحتيال كلها حدثت خلال هذا الوقت، وكانت العديد من عمليات الإحتيال هذه من بين أكبر عمليات الإحتيال على الإطلاق.

بينما في أوائل عام 2000، هزت فضيحة شركة WorldCom الرأي العام على الرغم من أن تكلفة إحتيال شركة WorldCom كانت ضحية لممارستها غير الأخلاقية الداخلية، فحتى قبل ظهور الفضيحة المتعلقة بالحسابات، كانت الشركة على حافة الإفلاس، وفي يونيو عام 1999، وصل سعر سهم الشركة إلى 6450 دولاراً، وقبيل ذبوع الفضيحة مؤخرًا، كان يتم تداول سهم الشركة بـ 83 سنتاً، إلا أن الإحتيال الأكثر بروزاً فيما يتعلق بالتأثير على مجتمع الأعمال ربما يكون من نصيب شركة إنرون (Enron) التي تأسست في عام 1985 كنتيجة لإندماج شركتي هوستن (Houston) للغاز الطبيعي وشركة إنترنورث

(InterNorth) للغاز الطبيعي، والتي إقتضت الأموال من أجل الحفاظ على معدل نموها، والذي ارتفع بسرعة كبيرة في عامي 1999 و 2000. لقد تمكنوا المديرين التنفيذيين من إخفاء مليارات الدولارات من الديون من دفاترهم وعدم إظهارها إلى المستثمرين من خلال الشراكة مع شركات وهمية مثل Chewco، التي سميت على إسم شخصية حرب النجوم Chewbacca. بدأت الشكوك تحوم حول كيفية جني إنرون لأموالها والبالغ أصولها 63.4 مليار دولار. ومع أحداث الهجمات على مدينة نيويورك في 11-09-2001 وهبوط قوي لأسعار أسهم الشركات، أعلنت إنرون في شهر 10 عن أول خسارة ربع سنوية لها، بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات في التحقيق في شراكات إنرون، وسرعان ما أصبح واضحاً أنهم مدينون بأكثر من 6 مليارات دولار. وفي نهاية عام 2001، أعلنت إنرون إفلاسها بعد الكشف عن تناقضات كبيرة في الإيرادات والمطلوبات في تقاريرها المالية. وضعت هذه الفضيحة المحاسبين القضائيين على المحك. فكلما زاد التلاعب المالي الذي تم الكشف عنه في الفضيحة، زاد الضغط على المحاسبين لمنعهم. وهذا ما سيتم إيضاحه بالتفصيل لاحقاً بخصوص أكبر عمليات إحتيال حصلت من ثلاثين عاماً حتى تاريخنا هذا لتلك الشركات. أدى إنهيار شركة إنرون إلى إنهيار أكبر شركة تدقيق في العالم شركة ارثر اندرسون (Arthur & Ersen) بحلول عام 2002 لتبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الإطلاع على التغييرات التي حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الإنهيارات. ليشهد نفس العام 2002 إقرار الكونجرس الأمريكي قانون ساربنز- أوكسلي Sarbanes-Oxley (SOX) لحماية المساهمين والجمهور العام من الأخطاء المحاسبية والممارسات الإحتيالية في المؤسسات، فضلاً عن دقة إفصاحات الشركات والتصديق على أن بياناتها المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والإحتيال. وصدر القانون رداً على سلسلة من الفضائح المالية واللاعب في القوائم المالية للشركات منها إنرون (Enron)، وورلد كوم (WorldCom)، وتايكو (Tyco) التي هزت ثقة المستثمرين والمجتمع. وكان الهدف من هذا القانون الذي صاغه عضو الكونجرس الأمريكي بول ساربانس (Paul Sarbanes) ومايكل أوكسي (Michael Oxley) إلى تحسين إدارة الشركات والمساءلة بحيث يجب على جميع الشركات العامة الإمتثال لهذا القانون، والضغط على الإدارة لتقديم بيانات مالية شبه مثالية.

في هذا السياق إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفعيل قانون (SOX) من الإستفادة من مهنة المحاسبة القضائية والتي قدمت بدورها أكثر من 85% من حالات الإحتيال والفساد المالي الى المحاكم والتي قامت بمقاضاة ما يزيد على 90% من المتسببين فيها. كما تم تقليص عمليات الإحتيال والتلاعب في القوائم المالية في المؤسسات والشركات بنسبة 60% بالإضافة الى تعزيز دور المحاسبة القضائية في الحد من إنتشار الإحتيال والفساد ومكافحته، فعلى سبيل المثال في عام 2014 تم تقديم أكثر من 235 قضية إحتيال مالي للمحاكم وبكلفة إجمالية تزيد عن 2 مليار دولار، ما نسبته 50% من حالات إحتيال متمثلة بعقود وهمية في القطاع الحكومي وأكثر من 70% في وزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة لمطالبات مالية مزورة وتعويضات وهمية إحتيالية، بينما شهد قطاع المؤسسات المالية إنخفاض في قضايا الإحتيال المالي إذ بلغ ما نسبته 35% من حالات الإحتيال في المصارف وشركات التأمين والإستثمار، كما بلغت

ما نسبته 15% من قضايا الإحتيال الإجتماعي والشخصي بسبب الأزمات المالية والإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الأمريكي.

ومن الأمثلة على الشركات التي تم إستخدامها لإرتكاب الإحتيال هو حالة شركة تنظيف السجاد (ZZZZ Best) والتي طرحت للإكتتاب في عام 1986 ووصلت القيمة السوقية إلى أكثر من 200 مليون دولار، حيث ادعى باري مينكو Barry Minkow صاحب الشركة ستصبح في الثمانينيات "جنرال موتورز لتنظيف السجاد". وقد قام بإنشاء أكثر من 20000 مستند مزيف وإبصالات مبيعات بملايين الدولارات دون أن يشك أي شخص في حقيقة هذه المستندات. خضعت ZZZZ Best للتحقيق من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وتم ربطها بعمليات إحتيال أخرى من خلال شركة Floral Fantasy وشركات Reliable Auto. وفي عام 1987 انهارت الشركة وكلف المستثمرين والمقرضين 100 مليون دولار وهي واحدة من أكبر عمليات الإحتيال الإستثماري التي إرتكبها شخص واحد على الإطلاق، بالإضافة إلى واحدة من أكبر عمليات الإحتيال المحاسبية في التاريخ (Hayes, 2021).

وفي عام 1996، تم وضع شركة خدمات التخلص (Orinda-Moraga Disposal Services) في مقاطعة كونترا كوستا بولاية كاليفورنيا تحت المراقبة عندما أرادت الشركة رفع الأسعار على عملائها وإحتاجت إلى موافقة منطقة Contra Costa Sanitation District. ومع ذلك، أعلنت الشركة مؤخراً عن رغبتها في خفض الأسعار مما أثار الشكوك حول نشاط هذه الشركة. وبعد تدخل المحاسبين القضائيين وإجراء مزيد من التحقيقات، وجد المحاسب القضائي في سجلات Orinda-Moraga أن الشركة كانت ترسل شيكات لأشخاص غير موجودين في العديد من الشركات التي لديها عناوين مزورة ومواقع مزيفة. في النهاية، تم القبض على وليام دي لومو (William D. Lomow) الرئيس والوكيل المسجل للشركة بعد أن أدين في دعاوى مدنية وجنائية، ووجهت إليه لائحة إتهام بتهمة الإحتيال عبر البريد وغسل الأموال ونقل الممتلكات المسروقة عبر حدود الولاية.

بينما في ديسمبر 1996، ذكر الرئيس التنفيذي CEO لشركة سنتينيال تكنولوجي (Centennial Technologies) أن الشركة حققت 2 مليون دولار من العائدات من بطاقات ذاكرة الكمبيوتر. ومع ذلك، كانت الشركة تقوم بإنشاء مستندات مزورة كدليل على أنهم كانوا يسجلون مبيعات مربحة مما أدى إلي إرتفاع سهم Centennial بنسبة 451% إلى 55.50 دولارًا للسهم الواحد في بورصة نيويورك (NYSE). ووفقًا للجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، بين أبريل 1994 وديسمبر 1996، زادت Centennial أرباحها بنحو 40 مليون دولار. والمثير للدهشة أن الشركة أعلنت عن أرباح بلغت 12 مليون دولار في حين أنهم في الواقع خسرت ما يقرب من 28 مليون دولار، كما إنخفض السهم إلى أقل من 3 دولارات. بالإضافة إلى أكثر من 20000 مستثمر فقدوا جميع إستثماراتهم تقريبًا في شركة كانت تعتبر في السابق شركة مرغوبة في وول ستريت (Wall Street). هل كل هذه الأحداث مجرد قصص وأحداث تاريخية؟ هل إهتمام وسائل الإعلام ساعد في خلق كل ذلك؟ ربما قد يكون إهتمام وسائل الإعلام قد ساعد في خلق ذلك إلا أن عمليات الإحتيال والفساد كانت موجودة في كل الأزمنة والأوقات، مما دفع المحاسبون القضائيون

لإستخدام التكنولوجيا للعثور على الإحتيال من خلال استخدام برنامج يكشف وقت إدخال الفواتير أو المستندات في النظام. على سبيل المثال، إذا تم إدخال الفاتورة في نهاية العام ولكن مؤرخة في بداية العام، فسيتم ظهور علامة حمراء، وهكذا تم إكتشاف الإحتيال من قبل المحاسبون القضائيون.

وفي عام 1997 كانت الشركة (Bre-X Minerals) الكندية متورطة في واحدة من أكبر عمليات الإحتيال في الأسهم في التاريخ. حيث اشترت Bre-X موقع Busang في مارس 1993 وفي أكتوبر 1995 أعلنت عن إكتشاف كميات كبيرة من الذهب، وادعت إمتلاكها أكثر من 200 مليون أوقية من الذهب في أحد منجم الذهب في إندونيسيا. مما أدى إلى ارتفاع سعر سهم Bre-X إلى 280 دولارًا وبلغت القيمة السوقية لشركة Bre-X 4.4 مليار دولار. إنهارت شركة Bre-X Minerals بعد ما واجهت عددًا من الدعاوى القضائية من قبل المستثمرين الذين خسروا المليارات. ومن تم إكتشاف المحاسبون القضائيون من خلال التحقيقات أن عينات الذهب كانت مزورة، وكانت واحدة من أكبر فضائح الأسهم في التاريخ الكندي، وأكبر فضيحة تعدين في كل العصور.

أما في عام 1997، إتبع شركة Sunbeam، وهي شركة تصنع الأجهزة الصغيرة، ممارسة تسمى الفاتورة والاحتفاظ Bill & Hold. يحدث هذا عندما تسجل الشركة مبيعات منتجاتها كأرباح للربع الحالي، أثناء انتظار تسليم المنتج (عادةً لن يتم تسجيلها كمبيعات حتى يتم شحنها بالفعل). باعت شركة Sunbeam كميات ضخمة من منتجاتها لشركات أخرى بسعر مخفض، لكنها إحتفظت بها في المستودعات. على الورق، يبدو أن الشركة حققت مبيعات عالية، ومع ذلك، كانت مستودعات Sunbeam مليئة بالمنتجات غير المباعة. سمح ذلك لشركة Sunbeam بالإبلاغ عن زيادة المبيعات بشكل إحتيالي في الربع الأول بقيمة 1.5 مليون دولار وتقليل مخزونها بنفس المقدار. تم الكشف عن هذه الممارسة من قبل محلل مالي في شركة الإستثمار Paine Webber، الذي خفض قيمة أسهم Sunbeam. في فبراير 2001، كان على Sunbeam تقديم طلب للحماية من الدائنين بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس الأمريكي. شهدت الشركة إرتفاع ديونها طويلة الأجل من حوالي 200 مليون دولار عندما تم التعاقد مع شركة دنلاب (Dunlap) إلى حوالي 2.6 مليار دولار. تم إستبدال الأرباح المحتجزة الإيجابية بعجز يزيد عن مليار دولار، حيث تم الإبلاغ عن خسائر فادحة كل عام بدءًا من عام 1998. في وقت الإفلاس، كان لدى الشركة 15 مليون دولار فقط نقدًا وكان سهمها يبيع مقابل 51 فقط سنتات للسهم 1% فقط من ذروة سعره في عام 1998 البالغ 52 دولارًا للسهم.

وفي عام 2001 كانت شركة إنرون (Enron) تعمل في مجال الطاقة والتي تأسست في عام 1985 كدمج بين هيوستن للغاز الطبيعي (HNG) وإنترنورث (InterNorth)، وهي سابع أكبر شركة في الولايات المتحدة من حيث حجم الإيرادات ومن خلال بعض الممارسات المحاسبية المعقدة المشبوهة تمكنت من الاحتفاظ بمئات الملايين من الديون خارج دفاترها. سجلت الشركة عائدات وهمية، وسجلت بشكل أساسي إيرادات بدولار واحد لعدة مرات مما خلقت هذه الممارسة ظهور أرقام أرباح لا تصدق. في نهاية عام 2001، انهارت شبكة الخداع المعقدة، وإنخفض سعر السهم من أكثر من 90 دولارًا إلى أقل من 30 سنتًا.

حيث تم الكشف عن أن الحالة المالية التي أبلغت عنها شركة إنرون قد تم الحفاظ عليها من خلال عملية إحتيال محاسبية مؤسسية ومنهجية وخالقة، حيث قدرت قيمة عمليات الغش والإحتيال لشركة بأكثر من نصف بليون دولار للفترة من 1997 حتى 2000، فعندما إنهارت شركة إنرون أخذت معها شركة Arthur & Ersen، خامس شركة محاسبة رائدة في العالم في ذلك الوقت. أندرسن (Ersen & E) مدقق إنرون انفجر من الداخل بعد أن أمر ديفيد دنكان (David Duncan) كبير مدققي إنرون، بتمزيق آلاف الوثائق جعلت الفشل الذريع في حالة إنرون وسيلة للبرهنة على أن ما يسمى بطبخ أو حرق الكتب "books the cooking" كوسيلة للتلاعب في القوائم المالية وإتلافها، ومنذ ذلك الحين عُرفت بفضيحة إنرون، وتعد هذه الفضيحة هي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يمض وقت طويل على إنهيار شركة إنرون عام 2001، حيث هزت سوق الأسهم فضيحة محاسبية أخرى قيمتها مليار دولار مما ضللت المستثمرين وفقدت ثقتهم بالنظام المحاسبي للشركات. كانت فضيحة وورلدكوم (WorldCom) فضيحة محاسبية كبرى ظهرت في صيف 2002 في WorldCom بعد حالة أخرى من طهي الكتاب "book cooking"، وهي ثاني أكبر شركة هاتفية بعيدة المدى في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وقبل الإعلان عن إشهار إفلاسها أمام محكمة الإفلاس في نيويورك التماساً للحماية التي تقرها قوانين الإفلاس من عام 1999 إلى عام 2002، قام كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة وورلد كوم بقيادة المؤسس والرئيس التنفيذي برنارد إيبيرز (Bernard Ebbers) بتنظيم مخطط لتضخيم الأرباح من أجل الحفاظ على سعر سهم شركة وورلد كوم. أعلنت الشركة عن أرباح تجاوزت 1.3 مليار دولار. لكن في الواقع، أصبحت أعمالها غير مربحة بشكل متزايد. تم الكشف عن عملية الإحتيال في يونيو 2002 عندما إكتشفت وحدة التدقيق الداخلي للشركة، بقيادة نائب الرئيس سينثيا كوبر (Cynthia Cooper) أكثر من 3.85 مليار دولار إداخلات في الميزانية العمومية بطريقة الإحتيال والتلاعب في البيانات المحاسبية وهي عبارة عن خسائر سجلت كربح في الربع الأول من العام الجاري. اضطرت شركة وورلد كوم إلى الإعتراف بأنها بالغت في أصولها بأكثر من 11 مليار دولار. فالمستثمرون الذين تعرضوا إلى الإحتيال كانوا ينتظرون مشاهدة لحظة الإنهيار المؤلم لسعر سهم شركة وورلد كوم كوم، حيث انخفض من أكثر من 60 دولارًا إلى أقل من دولار واحد. في ذلك الوقت، كان أكبر عملية إحتيال محاسبية في التاريخ الأمريكي. بعد أن زعزت شركة WorldCom ثقة المستثمرين، حرص المسؤولون التنفيذيون في Tyco على أن يكون عام 2002 عاماً لا يُنسى بالنسبة لإنهيار الأسهم. كانت شركة Tyco تُعتبر استثماراً آمناً، لتصنيع المكونات الإلكترونية، والرعاية الصحية، ومعدات السلامة. ونتيجة لتراجع عوائد الاسهم قام المستثمرين برفع الدعاوى القضائية على الشركة وأثناء التحقيق تم توجيه أصبع الإتهام إلى الرئيس التنفيذي للشركة هو دنيس كوزلفسكي (Dennis Kozlowski)، والمدير المالي هو مارك سوارتز (Mark Swartz) بسرقة وإحتيال أموال من الشركة تقدر بحوالي 600 مليون دولار أمريكي. وأثناء محاكمتهم في مارس 2004، زعموا أن مجلس الإدارة أجاز ذلك كتعويض. تمت عملية الإحتيال والسرقة في شكل مبيعات وهمية يتم إصدار وثائق مزورة لها، بالإضافة إلى بيع أسهم للشركة دون إذن وموافقة المساهمين والمستثمرين

بقيمة ما يقرب من 430 دولار أمريكي، كما حصلوا على قروض بفوائد منخفضة إلى معدومة بقيمة 170 دولار أمريكي، حيث تم تهريب هذه الأموال إلى خارج الشركة وعادة ما يتم إخفاءها على أنها مكافآت أو مزايا تنفيذية لتكتمل أركان عملية الإحتيال والإختلاس هذه. وكان لابد من مساعدة قانونية تهميم لإتمام عملية السرقة بنجاح، وهو ما قدمه السيد مارك بيلنيك (Mark Belnick) مدير الشؤون المالية للشركة ليساعدهما في إختلاس هذه الأموال. في مستهل عام 2002، بدأت ملابسات الفضيحة تتبين وتظهر عندما أنخفض سعر سهم شركة تايكو الدولية Tyco بنسبة 80% تقريباً في فترة ستة أسابيع الأمر الذي أثار الذعر والخوف بين المستثمرين في خسارة أموالهم.

وفي 17 يونيو 2005، بعد إعادة المحاكمة، أدين كوزلفسكي وسوارتز في جميع التهم الموجهة ضدهما والتي تزيد عن 30 تهمة باستثناء واحدة. قد تصل الأحكام بالسجن إلى 25 عاماً في سجن الدولة. حُكم على كوزلفسكي وسوارتز بالسجن لمدة لا تقل عن ثماني سنوات وأربعة أشهر ولا تزيد عن 25 عاماً في السجن. ثم في مايو 2007، تم رفع دعوى قضائية جماعية من قبل مجموعة من المساهمين والمستثمرين في الشركة لاسترداد أموالهم وحصولهم على تعويضات بسبب عمليات الإختلاس والإحتيال، وهو ما وافقت عليه الشركة Tyco حيث دفعت ما يقرب من 3 مليار دولار أمريكي تعويضات للمساهمين والمستثمرين، كما تم تغريم المشرفين والمدققين في حسابات الشركات حوالي 225 مليون دولار أمريكي من قبل Pricewaterhouse Coopers.

وفي نهاية التسعينيات وبداية عام 2000 كانت شركة هيلث ساوث (HealthSouth) واحدة من أكبر مزودي خدمات الرعاية الصحية والمتخصصة في تقديم العلاج والرعاية الطبية في أمريكا، فضلا عن إمتلاكها لعدة مراكز تأهيل في المملكة المتحدة وأستراليا، وفي ذروة نجاحها بلغت القيمة السوقية للشركة نحو 12 مليار دولار، فيما وصلت إيراداتها إلى 4 مليارات دولار. في أواخر عام 2002 ظهرت أولى علامات التلاعب في البيانات المالية عندما باع سكروشي (Scrushy) أسهم الشركة بقيمة 75 مليون دولار من الأسهم في يوم واحد، تحولت الأضواء إليه. في مارس 2003 أكتشفت الفضيحة، عندما أعلنت لجنة الأوراق المالية والبورصات أن الشركة تلاعبت في بياناتها المالية من خلال المبالغة في إيراداتها بما يتراوح ما بين 3.8 مليارات دولار و4.6 مليارات دولار على مدار حوالي 5 سنوات. وظهرت المعلومات إلى العلن، عندما ظهر تسجيل لمكتب التحقيقات الفدرالي يناقش فيه سكروشي (Scrushy) الإحتيال مع المدير المالي ويليام أوينز (William Owens)، وكانت التداعيات سريعة إذ انخفضت الأسهم بنسبة 97% إلى ما يقارب 11 سنناً في يوم واحد، ومن تم إنهارت الشركة وذلك بسبب غياب الرقابة وفشل الحوكمة وعدم منع تجاوزات كبار المسؤولين والتنفيذيين.

برنارد مادوف (Bernard L. Madoff) عراب النصب والإحتيال كما وصفته صحيفة وول ستريت (Wall Street) صاحب أكبر عملية نصب وإحتيال في التاريخ الأمريكي، وكان يشغل وظيفة الرئيس السابق لشركة ناسداك (Nasdaq) ومؤسس شركة صناعة الأسواق برنارد مادوف للاستثمار. وفي الحادي عشر من ديسمبر 2008 وقف برنارد مادوف، مخاطباً موظفيه قبل أن يلقي القبض عليه من قبل مكتب التحقيقات

الفدرالي: "أعلن أمامكم إفلاسي، لم أعد املك شيئاً، لقد خسرت 50 مليار دولار مرة واحدة." إذ كان يدير مخطط بونزي واسع النطاق وذلك بإخفاء خسائر صندوق التحوط من خلال دفع أموال للمستثمرين السابقين بأموال تم جمعها من الآخرين. سجلت أسهم هذا الصندوق مكاسب بنسبة 11% كل عام لمدة 15 عاماً. حافظت هذه الاستراتيجية المفترضة للصندوق على ثبات العائدات، لكن خدع هذا المخطط المستثمرين بما قيمته حوالي 50 مليار دولار.

كان المحاسبون القضائيون حرجين حتى عندما تعلق الأمر بإعصار كاترينا في عام 2005. لقد انخرطوا مع شركات التأمين عندما وقعوا ضحية لكارثة طبيعية كانت لديها مطالبات كبيرة وتحتاج إلى التأكد من أن لديها تقديرات جيدة للمطالبات. لقد فهموا جيداً تحليل السياسات والتقارير وتأكدوا من تصنيف أي عنصر من العناصر المفقودة وحسابها بشكل صحيح. في الأحوال المدنية والشخصية فيما يخص الطلاق والإنفصال، على ما يبدو في أغلب الأحيان، ينطوي على عمل المحاسب القانوني أيضاً. في عام 2008 حدث طلاق للمغني البيتلز (Beatles) الشهير بول مكارتني (Paul McCartney's)، تم استدعاؤه للتحقيق في القيمة الحقيقية التي يستحقها. ادعى مكارتني فقط حوالي نصف ما كان لديه بالفعل. عثر فريق من المحاسبين القضائيين على أموال كان قد وضعها في حسابات بنكية في سويسرا، وغسلها من خلال الأعمال التجارية، واختبأها في صناديق ودائع آمنة، ووضع سندات لحاملها وهي غير مسجلة (Levine, 2008). إن الكشف عن هذا النوع من الإحتيال شائع جداً في حالات الطلاق.

وفي الآونة الأخيرة، تأثرت الصناعة بالتغيرات التي طرأت على التكنولوجيا والمجتمع والإقتصاد مما أدى إلى ازدهار الإسكان والعقارات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000s) إلى زيادة الفساد والإحتيال لا سيما في مجال الإحتيال على الرهن العقاري. فقد قدرت خسائر الإحتيال على الرهن العقاري لعام 2007 وحده بما لا يقل عن 800 مليون دولار. حيث أشارت تقارير الأنشطة المشبوهة (Suspicious Activity Reports) من المؤسسات المالية إلى زيادة في الإبلاغ عن الإحتيال على الرهن العقاري بنسبة 31% إلى 46717 خلال السنة المالية 2007. ومع ذلك قد تم إصدار تشريعات مختلفة إستجابة لذلك، ومع استمرار دورة عمليات الإحتيال المتطورة ومحاولات السيطرة عليها، كذلك وظيفة المحاسب القضائي تطورت وتكيفت مع التحديات الجديدة.

في عام 2007 قدر تقرير من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أن الإحتيال على التأمين غير الصحي يكلف أكثر من 40 مليار دولار سنوياً، أو بطريقة أخرى، يكلف متوسط الأسرة الأمريكية ما بين 400 و 700 دولار سنوياً على الأقساط المتزايدة (Insurance Information Institute, 2021). في نفس التقرير، يقدر مكتب التحقيقات الفيدرالي أن التكاليف المرتبطة بالمطالبات الإحتيالية في أعقاب كارثة إعصار كاترينا (Katrina) بلغت 6 مليارات دولار. أفاد مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضاً أن تقارير الأنشطة المشبوهة (SAR) المقدمة من البنوك زادت بنسبة 36% لعام 2008 مقارنة بعام 2007. ومن تقارير SAR المودعة في عام 2007، أشارت 7% إلى خسارة محددة بالدولار بلغت أكثر من 813 مليون دولار. كما أشار التقرير إلى أن الأنشطة المشبوهة التي تم تقديمها في عام 2007، حققت خسارة حوالي 7% مقدرة

بالدولار، والتي بلغت أكثر من 813 مليون دولار. ووجد التقرير أيضًا أنه في مؤتمر الرابطة الدولية لوحدات التحقيق الخاصة (IASIU) لعام 2019، إعتقد المحققون أن نسبة الإحتيال في مطالبات التأمين العالمية تبلغ 22%. ومع استخدام جميع التدابير الثلاثة يشير التقرير إلى تقدير الإحتيال الذي تراوح بين 38 مليار دولار و83 مليار دولار في المتوسط لعامي 2019 و 2020.

ظل الإحتيال على الرهن العقاري يمثل مشكلة متصاعدة في الولايات المتحدة خلال عام 2008. حيث تشير تقارير الأنشطة المشبوهة إلى زيادة إيداعات الإحتيال في الرهن العقاري من المؤسسات المالية بنسبة 36% لتصل إلى 63,713 خلال السنة المالية 2008 مقارنة بـ 46,717 ملفاً في السنة المالية 2007. الخسارة الإجمالية للدولار التي تُعزى إلى الإحتيال على الرهن العقاري غير معروفة، ومع ذلك، فإن ما لا يقل عن 63% (1,035) من جميع التحقيقات المتعلقة بشأن إحتيال الرهن العقاري التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال العام المالي 2008 تضمنت خسائر بالدولار بلغ مجموعها أكثر من مليون دولار (FBI, 2008). كل هذه الحقائق كانت موجودة قبل الإنهيار الإقتصادي الذي جلبته صناعة الرهن العقاري عالية المخاطر والتدقيق. وفي يوم الاثنين الخامس عشر من سبتمبر عام 2008، أعلن رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة ليمان برادرز (Lehman Brothers) البالغ من العمر 158 عامًا منذ التأسيس في عام 1850 حتى عام 2008 إفلاسه بشكل مفاجئ تاركاً خلفه ديوناً بقيمة 691 مليار دولار، وتسريح 25 ألف موظفًا حول العالم. وبعد السقوط المدوي لبنك ليمان برادرز هبطت إثره أرقام وول ستريت بشدة، حيث فقد مؤشر (داو جونز 500 نقطة)، في أكبر تراجع منذ هجمات 11 سبتمبر 2001. فقد يعتقد ليمان برادرز أنه لعب دورًا رئيسيًا في تطور الأزمة المالية 2007-2008 في أواخر العقد الأول من القرن الماضي.

لقد أظهرت جائحة الفيروس التاجي COVID-19 في عام 2020، تهديدًا للصحة العامة والسلامة وأدى إلى عدد من مخططات الاحتيال المتعلقة بالفيروسات. مما تطلب الأمر إلى إتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي من الناس للبقاء في منازلهم، والاعتماد المكثف على التقنيات الرقمية. خلق هذا فرصًا كبيرة للأفراد لارتكاب عمليات احتيال عبر الإنترنت وأن يقعوا ضحايا هذا الإحتيال على نطاق واسع. على سبيل المثال، أشارت شركة Carbon Black (2020) للأمن السيبراني إلى أن هجمات برمجية الإبتزاز أو برنامج الفدية قد زادت بنسبة 148% في مارس 2020. ومن بين القطاعات المختلفة، كان قطاع التمويل هو الهدف الأعلى، مع زيادة بنسبة 38% في الهجمات الإلكترونية ضد المؤسسات المالية. وبالمثل، حدد مركز تبادل وتحليل معلومات الخدمات المالية (Financial Services Information Sharing and Analysis Center, 2020) حددت أكثر من 1500 مجال عالي المخاطر (أي تلك التي من المحتمل أن تكون قد أنشأتها الجهات الفاعلة في مجال التهديد) والتي تم إنشاؤها في 1 يناير 2020 أو بعده وتحتوي على كل من Covid-19 والموضوع المالي. في غضون ذلك، أبلغت جوجل (Google, 2020) عن 18 مليون رسالة بريد إلكتروني ضارة أو تصيدية يومية تتعلق بـ Covid-19 في أوائل أبريل 2020، والتي كانت بالإضافة إلى أكثر من 240 مليون رسالة بريد إلكتروني عشوائية متعلقة بـ Covid-19. كما تم التأكيد على إكتشاف

شهادات الاختبار السلبية المزيفة لـ COVID-19 أن المجرمين أو المحتالين الانتهازيين - سواء كانوا أفراد أو مجموعات - يستولون على أرباح الفرص بمجرد ظهورها. من خلال السرد التاريخي للإحتيال وإنهيار الشركات - كما سبق أن ذكرنا - ما الذي يمكن تعلمه من إحصائيات التلاعب والإحتيال والتقارير الإخبارية؟ أولاً، يمكن أن يحدث النصب والإحتيال في أي مكان وزمان. ثانياً، الإحتيال منتشر ويستمر في النمو عبر الزمن من حيث الخسائر وربما في التكرار لا أحد يعرف مقدار الإحتيال الذي لم يتم إكتشافه حتى الآن. تصف لنا دورة الإحتيال والفساد المراحل الضرورية لحل الإحتيال، والحاجة إلى فهم العوامل القانونية ودمجها في جميع الجوانب، وجميع الخطوات في دورة حياة الإحتيال. كما تصف الأدبيات الفنية المتعلقة بالمحاسبة القضائية دور المحاسبين والمدققين ومسؤولياتهم المتعلقة بالإحتيال والفساد المالي والإداري. المحاسبة القضائية تلعب دوراً كبيراً في حياة دورة الإحتيال من حيث الأهمية والمسؤولية. على سبيل المثال، المحاسب القضائي، بصفة عامة، هو الذي يصبح الشاهد الخبير في مرحلة حل مشكلة الإحتيال. ومع ذلك، فإن دور مدقق الإحتيال، بشكل عام، يقتصر على جمع الأدلة على الإحتيال، والأدلة المالية في المقام الأول. ومع ذلك، قد يُطلب من مدقق حسابات الإحتيال أن يعمل كشاهد حقائق أو ربما شاهد خبير. لكن كلا هذين الدورين يتطلب مهارات ومعارف وقدرات تتجاوز المدقق المالي التقليدي.

4.2 مفهوم وتطور المحاسبة القضائية والهدف منها

يعود تاريخ مفهوم المحاسبة القضائية إلى جذور الإنضباط التي يمكن إرجاعها إلى أكثر من 5000 عام. كشفت الإكتشافات الأثرية، التي يرجع تاريخها إلى ما بين 3300 و3500 قبل الميلاد، عن عادات المحاسبين أو الكتبة الأوائل في العالم في بلاد ما بين النهرين ومصر، الذين سجلوا المعاملات التجارية على ألواح طينية رطبة أو ورق البردي. يقوم الناسخ بعد ذلك بلف المستند الأصلي في مطروف رقيق من الطين، وقد أجروا عليها عدداً من العمليات. وإذا تم العبث بالقرص الخارجي لاحقاً، فسيتم فتح تحقيق. نظراً لأن العقوبات الواردة في هذا النطاق كانت رادعة، فقد كان المحاسبون المصريون حريصين على إعداد سجلات دقيقة لأن أي مخالفات يجدها مدققي الحسابات الملكية يعاقب عليها بالغرامة أو التشويه أو حتى عقوبة الإعدام (Oberholzer, 2002:1).

وتعني كلمة Forensic وفقاً لقاموس (Websters) تستخدم لوصف عمل العلماء الذين يفحصون الأدلة من أجل مساعدة الشرطة في حل الجرائم في المحاكم القضائية (Collins, 2022)، كما تعني وفقاً لقاموس (Macmillan) استخدام المهارات المحاسبية للتحقيق في الإحتيال أو الإختلاس وتحليل المعلومات المالية لاستخدامها في الإجراءات القانونية. وتعني باللغة العربية (بلاغي، جدالي، شرعي، عدلي، قضائي، مُناظرة). أما في مهنة المحاسبة فيعني مصطلح المحاسبة القضائية تخصص يتطلب خبرة في مجالات مثل المحاسبة، والتدقيق، وعلم النفس، وعلم الجريمة، والقانون، والإحصاءات، والتمويل، وأنظمة المعلومات، وجمع وتحليل وتفسير المعلومات والبيانات ذات الصلة في نطاق الخبرة. ومن الناحية التاريخية يعود أصل ممارسة المحاسبة القضائية بأنه يعود إلى القرن التاسع عشر في أسكتلندا أي قبل حوالي (200 عام)،

عندما أصدر محاسب أسكتلندي إعلاناً له كخبير متخصص يقدم شهادته كشاهد في المحكمة لدعم إجراءات التحكيم والمشاركة في فض النزاعات في عام 1824 (Tucker, 2011). فكانت إحدى الأدوات التي استخدمها المحاسبون القضائيون لإكتشاف الإحتيال هي مثلث الإحتيال دونالد كريسي (Donal Cressey's). في الأربعينيات (1940's) طور كريسي هذه الأداة وأصبح متخصصاً بدرجة عالية في كشف النصب والإحتيال. ولتطبيق مثلث الإحتيال أجرى كريسي مقابلات مع حوالي 200 شخص تبين أنهم ارتكبوا عمليات إحتيال. يوضح مثلث الإحتيال العناصر الثلاثة التي يجب أن تكون حاضرة أثناء ارتكاب الإحتيال. هذه العناصر هي الفرصة (opportunity) والعقلانية (rationalization) والضغط (pressure). إذا شعر المحاسب القضائي في الوظيفة أن هذه العناصر الثلاث موجودة في المنظمة أو المؤسسة، فمن المحتمل أنهم سيجدون الإحتيال، ومن ثم سوف يستخدمون الشك المهني في مثل هذه المواقف والحالات. حتى لو لم يجدوا حالات مشتبه فيها أو إحتيالياً، يتطلب منهم العمل اتجاه عملهم ومسؤولياتهم البحث عنه بأفضل ما لديهم من مهارات وقدرات مهنية وفنية.

كما يعود الفضل إلى موريس إي. بيلوبيت (Maurice E. Peloubet) في تطوير مصطلح المحاسبة القضائية في مقالته التي صدرت عام 1946 بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم - Forensic Accounting: Its Place in Today's Economy" (Augustine & Uagbale-Ekatah, 2015). وبحلول أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، أثبتت المحاسبة القضائية جدواها خلال الحرب العالمية الثانية حيث تم استخدامها على نطاق واسع من قبل مختلف الوكالات الحكومية حول العالم. ومع ذلك، لم يتم وضع الإجراءات الرسمية حتى الثمانينيات عندما تم نشر الدراسات الأكاديمية الرئيسية في هذا المجال (Rasey, 2009). وفي وقت مبكر من القرن العشرين أنتشر مفهوم المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة وبريطانيا تحدد هذه المهنة مجالاً يتكون من مهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق، وفي عام 1982 صدر أول كتاب للمحاسبة القضائية بعنوان "المحاسب كشاهد خبير - Forensic Accounting: The Accounting as an Expert Witness" للمؤلف Francis C. Dykman. وفي عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لائحة تتضمن خدمات المحاسبة القضائية بشكل عام تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها محاسبون قانونيون محترفون لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإبلاغها في قاعة المحكمة أو مجلس الإدارة أو أي مكان قانوني أو إداري آخر. بشكل أكثر بساطة، في سياق التقاضي، يعني مصطلح المحاسبة القضائية أن يكون مناسباً للاستخدام في محكمة قانونية. تهدف هذه الموارد إلى مساعدة الممارسين في أداء هذه الواجبات بكفاءة مع مواكبة المشكلات التي تؤثر على ممارستهم اليومية. كما تصف جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE) المحاسبة القضائية بأنها مزيج فعال من المعرفة المحاسبية ومهارات البحث في دعم الحالات والمحاسبة الإستقصائية (www.acfe.com). الغرض من المحاسبة القضائية هو العمل كجسر أو وسيط بين الشركات والهيئات القانونية (Williams, 2006). بمعنى آخر، يعمل المحاسبون القضائيون على كشف ومنع الإحتيال في البيانات المالية. وفي قضايا المحاكم، يقومون بإجراء تحليلات لتسوية القضايا.

وفي دراسة الأدبيات المحاسبية للسنوات الأخيرة، تم وصف المحاسبة القضائية على نطاق واسع من قبل باحثين مختلفين على أنه تقاطع بين المحاسبة والقانون (Kranacher & Riley, 2011). كما يمكن وصفها بأنها عملية ضمان العدالة في الأمور المحالة إلى المحكمة وإتخاذ الترتيبات في القانون إذا كان هناك نقص (Hao, 2010). كما وصف (Oberholzer, 2002) المحاسبة القضائية بأنها نهج يمكن بعض المؤسسات أن تتبعه في كيفية الرد على الأحداث المختلفة باستخدام تقنيات مختلفة في التحقيق، وهذا يشير إلى أن هناك مجال خبرة حول المحاسبة والمجال المالي لشهادة الخبراء من قبل المحكمة وإبداء الرأي في هذا الموضوع وحل الإشكالات. كما عرفها (السيسي، 2006) فالمحاسبة القضائية هي فرع من فروع المحاسبة تهتم بإعداد محاسبين قضائيين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية للعمل كخبراء ومستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة والتدقيق واستخدام مهاراتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية. كما تعرف أيضًا بأنها ذلك العلم الذي يتعامل مع تطبيقات الحقائق المحاسبية والتي يتم جمعها من خلال طرق وإجراءات المحاسبة القانونية للقضايا المالية (أبو عمارة والحركان، 2019). ووفقًا لمفهوم (Owolabi et al., 2013) فهي فرع علمي يستخدم تقنيات وطرق مختلفة لإكتشاف الإحتيال في المحاسبة القانونية. يشمل المفهوم أيضًا والمعروف بإسم المحاسبة الاستقصائية، كلاً من الدعم القانوني والمحاسبة الاستقصائية. ومع ذلك، فإن الدعم القانوني يتعامل أولاً مع القضايا الضارة اقتصاديًا (Kasum, 2009).

لقد إتخذت المحاسبة القضائية العديد من قفزات النمو الكبيرة عبر التاريخ الحديث. حيث دعت تطور صناعة المحاسبة تدريجيًا إلى طلب المزيد على المحاسبين القضائيين. وخلال الأعوام ما بين (2013-2018) تم التوقع بأن يصل نمو الصناعة بناءً على حجم الوظائف المتاحة في سوق العمل وإرتفاع معدل الإيرادات التي تجلبها الصناعة إلى 6.7%. وفي عام 2013، حققت إيرادات الصناعة 4.5 مليار دولار، وكان من المتوقع أن تحقق معدل نمو يصل إلى 6.3 مليار دولار بحلول عام 2018 (Chiang, 2013). مع مرور الوقت، مثل أي وظيفة أخرى تطورت المحاسبة القضائية. حيث تأثرت الصناعة بالتغيرات في التكنولوجيا والمجتمع والإقتصاد والسياسة. ونظرًا لأن أحد جوانب العالم يتغير، فقد تغيرت وظيفة المحاسب القضائي. فإن التعليم المستمر هو الطريقة الوحيدة فقط التي يتعلم بها المحاسبون القضائيون كيفية التكيف مع التحديات الجديدة واستخدام مهارتهم المهنية. وبالرغم من أن المهنة كانت موجودة منذ أواخر عقد القرن التاسع عشر (1900's) إلا أنها قد غيرت بشكل كبير سياسة وطريقة إكتشاف الإحتيال والتعامل معه منذ ذلك الحين.

والجدول رقم (1) يعرض الأحداث المهمة في التطور التاريخي للمحاسبة القضائية - سألقة الذكر - في إطار النقاهايات الإقتصادية المختلفة للبلدان، والتي تعود عملية تطوير المحاسبة القضائية في التاريخ إلى العصور القديمة. لأنه من أجل تقييم التجارة والمحاسبة وحتى السجلات على مستوى القواعد القانونية ، لم يتم تنظيم القانون فحسب، بل أيضًا العرف، كما في العصور القديمة، وفقًا لإجراءات الاتفاقيات

التجارية. فكانت نقطة الإنطلاق في المحاسبة القضائية هي الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى الى تعدد الأنشطة الاقتصادية وظهر مجال جديد به معاملات معقدة.

الجدول 1. التطور التاريخي للمحاسبة القضائية

الموقع أو الفرد	التاريخ	تطبيق
بلاد ما بين النهرين ومصر	3500-3300 قبل الميلاد	تم كتابة المعاملات التجارية على أوراق البردى وألواح الطين، وإذا تم التلاعب بها، يتم إجراء الاستجواب أو التحقيق.
الهند	184-321 قبل الميلاد	تمت محاكمة حوالي 40 جريمة إختلاس وجدت في السجلات المحاسبية.
الإمبراطورية الرومانية	330 ميلادي	تم استخدام أنشطة المحاسبة القضائية لتدقيق الأصول والتلاعب والإفلاس.
العصور الوسطى	15 ميلادي	في الحالات التي يلتزم فيها المحاسبون بالبعد القانوني ويوفرون الرقابة، يتم التحقيق في السجلات المحاسبية من خلال القضايا التي أحييت إلى المحاكم.
لوكا باسيولي (Luca Pacioli)	1494	ناقش في كتابه "ملخص في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب" باللاتينية (Summa de Arithmetica Geometria Proportioni et Proportionalita) إنشاء الرقابة الداخلية ومراقبة العناصر التجارية في نظام القيد المزدوج المحاسبي.
أسكتلندا	القرن الـ 19	تم وضع أسس مهنة المحاسبة المعتمدة في أسكتلندا وتم إنشاء علاقة تربط بين القانون والمحاسبة.
أسكتلندا	1824	شاهد أول مثال تطبيقي للمحاسبة القضائية في الإعلان الترويجي لمحاسب أسكتلندي يدعى جيمس مكلياند (&James McClell) كخبير في دعم التحكيم.
الولايات المتحدة الأمريكية	1940-1898	القبض على آل كابوني (Al Capone) حيث جمع فريق من المحاسبين القضائيين المعروفين بإسم "المحققون الصامتون" معلومات في قضيته لا يمكن الدفاع عنها بتهمة التهرب الضريبي.

مع إنهيار أتلانتيك (Atlantic)، إحدى أكبر المؤسسات في البلاد، ظهور المحاسبين القضائيين أثناء التحقيق لتقديم الدعم القانوني للمحكمة.	1960	كندا
نُشر كتابه بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم" وإستخدم مفهوم المحاسبة القضائية لأول مرة. تم التأكيد على أهمية مهنة المحاسبة القضائية وتم اتخاذ ترتيبات مختلفة للكشف عن المعاملات الإحتيالية.	1982-1946	موريس إي. بيلوبيت (Maurice E. Peloubet)
إنهيارات بالغة في تاريخ مهنة المحاسبة، حيث إنهيارت عدة شركات أمريكية مثل Parmalat, Tyco, WorldCom, Enron, Sunbeam, Adelvin، تلى ذلك إنهيارات شركات كبرى مثل Royal Ahold في نيوزيلندا، Company Insurance Life Equitable في إنجلترا. وإصدار عدد من القوانين مثل قانون Oxley-Sarbanes، وقانون Patriot، والمعيار SAS99 للحد من الغش والإختلاس والإحتيال المرتكب من الإدارة أو الموظفين.	2001 وما بعده	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: تم إعداد الجدول من مصادر المعلومات المتاحة في الإطار النظري للدراسة.

إن الهدف الأساسي من مهنة المحاسبة القضائية هو دعم الأفراد والمؤسسات والحكومات من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات التي قد تحافظ وتساهم في إستمرارها (Howieson, 2018). وهذه الخدمات مجالاتها واسعة النطاق؛ وبالتالي، فإن المحاسبة القضائية كمهنة فإنها تقدم دراسات متعددة التخصصات (Hegazy et al., 2017). مما يمكن المحاسبين القضائيين من ممارسة العمل المحاسبي في مختلف المؤسسات والشركات بما في ذلك شركات التأمين والمعاهد العامة وقوات الشرطة والبنوك والوكالات الحكومية (Tiwari & Debnath, 2017; Yogi Prabowo, 2013). وبالرغم من وجود تداخل بين بعض الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية (مثل كشف الإحتيال والجرائم الإلكترونية، وخدمات التقاضي، وتقييم الأعمال)، إلا أن الغالبية العظمى من الأبحاث في مجال المحاسبة القضائية صنفت الخدمات التي يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية إلى أربع فئات رئيسية وهي خدمات التقاضي (Heitger & Heitger, 2008)، والتحقيق في الإحتيال (Louwers, 2015; Van Akkeren & Buckby, 2015)، وتحليل الأدلة القضائية الحاسوبية (Pearson & Singleton, 2008)، وتقييم الأعمال (DiGabriele & Lohrey, 2016). وأشارت دراسة (Hegazy et al., 2017)، بأنه قد يعمل محاسبو المحاسبة القضائية كمستشارين يقدمون المساعدة المهنية للمحامين في عملية التقاضي أو يقدمون أدلة في دعوى قضائية مالية. قد تشمل خدمات دعم التقاضي العناصر التالية: تسوية المنازعات، والإستشارات المتعلقة بالنزاع، وتعاقبات الشهود الخبراء، والخدمات الإستشارية (Tiwari & Debnath, 2017; Curtis, 2008). كما يمكن للمحاسبين القضائيين تقديم خدمات تقييم الأعمال في بعض الظروف أو الإستثناءات، بما في ذلك حالات مثل الإصابة الشخصية،

وإفلاس إستشارات تحليل المخاطر، وقانون الأسرة، والقضية الزوجية، والتعويضات القائمة على الأسهم والقيمة العادلة للتقارير المالية (DiGabriele & Lohrey, 2016; Kohn, 2014). أيضًا هناك مجال أو تخصص آخر فيما يعرف بتسوية المنازعات، الذي سيعمل من خلاله المحاسبون القضائيون في الخدمات المتعلقة بالمحكمة والخصومات المالية (Brennan, 2005).

ومن الإستعراض السابق، يتضح بأن مجال المحاسبة القضائية هو مجال شامل للممارسة المهنية لخدمات التحقيق في جرائم الإحتيال وإختلاس الأموال. في الواقع، يلعب المحاسب القضائي دورًا مهمًا في عملية إكتشاف ومنع ومقاضاة الأفراد المتورطين في نشاط إجرامي مثل التلاعب المالي وغسيل الأموال وسرقة الهوية (Honigsberg, 2020; Sanchez, 2012). إلى جانب ذلك، يتوقع من المحاسبين القضائيين التعامل مع البيانات المحوسبة والمشاركة في مجموعة متنوعة من الأعمال مثل تكنولوجيا المعلومات، وإستخراج البيانات، والتكنولوجيا القضائية (Rezaee & Wang, 2019; Van Akkeren et al., 2013). في هذا السياق ساهم (Pearson & Singleton, 2008) في تصنيف وإكتشاف الجرائم الإلكترونية بحيث يمكن المحاسبين القضائيين بأن يلعبوا دورًا مهمًا في الحد من هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها، مثل الإحتيال على بطاقات الائتمان، ومبيعات المخدرات عبر الإنترنت، والإحتيال في الإتصالات، والإبتزاز عبر الإنترنت / البريد الإلكتروني، والمقامرة عبر الإنترنت، وسرقة خصوصية الكمبيوتر، وحقوق الملكية الفكرية.

5.2 المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية وعضوية محلي التقييم المعتمدين

أصدرت المنظمات المهنية المتخصصة في المحاسبة مجموعة من المعايير المنظمة للمهنة، وتحديد المهارات، والخبرات والمستوى التعليمي لممارسي المهنة، والقواعد السلوكية التي يجب أن يلتزم بها ممارسي المهنة وإعداد برامج التعليم المستمر لتطوير المحاسبة القضائية كمهنة خصوصًا في الولايات المتحدة وكندا واستراليا لمواجهة جرائم الإحتيال والفساد المالي، ومن بين هذه المنظمات المهنية مايلي:

1. عام 1827 تأسست جامعة تورنتو University of Toronto بكندا وهي عضو في رابطة الجامعات الأمريكية ونظرًا لزيادة الطلب على المحاسبين القضائيين تضافرت جهود الجامعة مع المعهد الكندي للمحاسبين القضائيين لتوفير برنامج يمنح شهادة الدبلوم في المحاسبة القضائية والتحقيق.

2. عام 1887 تأسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Accountants (AICPA) حيث كان قبل عام 1957 يعرف بإسم المعهد الأمريكي للمحاسبين ويمثل منظمة لأعضاء المهنة والمحاسبين القانونيين (CPAs) ويقوم بإصدار معايير تدقيقية وإخلاقية بالإضافة إلى أدلة وإرشادات للصناعات الكبرى التخصصية بالإشتراك مع مجلس المحاسبة المالية (FASB) ومجلس المعايير المحاسبة الحكومية (Government Accounting Standards Board - GASB) ونتيجة لزيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية فقد تم تأسيس لجنة التصديق على منح ترخيص في المسائل القضائية المالية (Certified in Financial Forensics (CFF).

3. تم تأسيس لجنة الأوراق المالية والبورصات بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 وقانون الأوراق المالية والبورصات لعام 1934، إستجابةً لإنهيار سوق الأوراق المالية عام 1929 الذي أدى إلى الكساد الكبير.
4. عام 1951 تأسس المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين **The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA)** حيث كان قبل عام 1902 يعرف بإسم (**Dominion Association of Chartered Accountants**) يضم 82000 CICA عضو، يمثلون محاسبين قانونيين في جميع أنحاء كندا. ويشمل أيضًا المحاسبين الأعضاء من **Institute of Chartered Accountants of Bermuda (ICAB)**.
5. عام 1973 تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Standards Board (FASB)** مقرها في نورووك (Norwalk)، والتي تضع معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير للشركات العامة والخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).
6. عام 1975 تأسست الجمعية الوطنية لخدمات دعم التقاضي **National Litigation Support Services (NLSSA)** وتتمثل مهمتها في تعزيز فعالية وإستقلال وسلامة الهيئات القضائية وتعزيز التعاون بين الدول وتسهيل تبادل المعلومات بين الهيئات القضائية.
7. عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) دليل الممارسة رقم (7) لتحديد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية تتلخص فيما يلي: تحديد قيمة الضرر، منع الإحتكار، المحاسبة، التقييم والإستشارات العامة، والتحليلات، كما تمنح ترخيص المحاسب المالي أو شهادة خبير كشف الإحتيال **Certified in Financial Forensics (CFF)**.
8. عام 1988 تأسست جمعية المحققين (أو الممتحنين) المعتمدين للإحتيال (ACFE) **Association of Certified Fraud Examiners** وهي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات والدورات في مكافحة الغش والإحتيال، وتمنح ترخيص محقق (أو ممتحن) الإحتيال المعتمد **Certified Fraud Examiner (CFE)**.
9. عام 1998 إشتهار جمعية إختصاصي الإحتيال المعتمدين **Association of Certified Fraud Specialists (ACFS)** والتي تأسست في عام 1993 بإسم جمعية محاربي الإحتيال في كاليفورنيا تم تعديل الاسم فيما بعد عام 1998 بهدف تقديم فرص التدريب الجيد والفعال في إكتشاف وردع الإحتيال حيث تمنح منتسبيها "شهادة أخصائي الإحتيال المعتمد" **(Certified Fraud Specialists - CFS)**.
10. عام 1990 تأسست الجمعية الوطنية لمحلي التقييم المعتمدين **National Association of Certified Valuators & Analysts (NACVA)** لحاجة المجتمع إلى الاستشاريين في مجال تقييم الاصول غير الملموسة والخدمات المالية القانونية، بهدف دعم مستخدمي الخدمات التجارية والكشف عن أضرار الغش والإحتيال والوقاية منه، وتمنح ترخيص المحلل المالي القضائي المعتمد **Certified Forensic Financial Analyst (CFFA)**.

11. عام 1990 تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبة القضائية **American Board of Forensic Accounting (ABFA)** وهو يعمل تحت مظلة الكلية الأمريكية للممتحنين القضائيين الدوليين **American College of Forensic Examiners international (ACFEI)** والتي باشرت أعمالها في عام 1997 وبدأت في منح تراخيص التدريب لمحاسبين القضائيين عام 2001 والتي تحمل إسم "المحاسب القضائي المعتمد" **(CRFAC) Certified Forensic Accountant**.
 12. عام 1991 تأسست الجمعية الوطنية لمحلي التثمين **(NACVA) National Association of Certified Valuation Analysts** بولاية يوتا، وهي منظمات مهنية مختصة بتقييم الأضرار الاقتصادية بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ والعروض العامة الأولية والإفلاس **(IPOs)**.
 13. عام 1991 تأسست الرابطة الوطنية للمحاسبين القضائيين **(FASNA) Forensic Accounting Society of North America** كأول جمعية للمحاسبين القضائيين الذين يتعاملون مع قطاع التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث.
 14. عام 2005 تم تطوير جمعية المحاسبين العاميين القضائيين المعتمدين **Forensic CPA Society (FCPAS)** من أجل الحصول على تصنيف لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة **(FCPA)**، وتمنح تراخيص المحاسب العام القضائي المعتمد **(FCPA) Forensic Certified Public Accountant**.
 15. عام 2006 تأسس مجلس معايير المحاسبة الأخلاقية والمهنية الأسترالي **The Accounting Professional & Ethical Standards Board (APESB)** كمبادرة من **CPA Australia** ومعهد المحاسبين القانونيين الأسترالي **(Chartered Accountants Australia & New Zealand)**، ومعهد المحاسبين العاميين **(IPA) Institute of Public Accountants**.
 16. عام 2007 تم دمج إعتداد محلل ردع الإحتيال **(CFD) Fraud Deterrence Analyst** في إعتداد المحلل المالي القضائي المعتمد **(CFFA) Certified Forensic Financial Analyst**. وفي هذا السياق فإن المحاسبة القضائية لها القدرة على تلبية المعايير الصارمة للمحكمة وتشمل المهارات الأساسية لبعض المحاسبين القضائيين لفهم العملية القانونية، وكيفية إجراء التحقيقات، وإجراء التحليلات المالية والإجراءات المحاسبية الأخرى بمستوى مقبول في النظام القانوني. كما يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالثقة والقدرة على الرد الفوري على الأسئلة المطروحة في المحكمة. علاوة على ذلك، وربما يكون أكثر أهمية من معرفة الإجابات، ويجب أن يكون قادرًا على توصيل معلومات مالية تقنية ومعقدة للغاية في كثير من الأحيان بطريقة ستفهمها المحكمة. وفيما يلي بعض الإعتمادات المهنية المطلوبة للإلتزام المحاسب القضائي لعضوية محلي التقييم المعتمدين:
1. محلل تقييم معتمد **(CVA) The Certified Valuation Analyst**
 2. ممتحن مالي معتمد **(CFE) Certified Financial Examiner**
 3. محاسب قضائي معتمد **(CRFAC) Certified Forensic Accountant**
 4. محلل تقييم مفوض **(AVA) Accredited Valuation Analyst**

5. مقيم أعمال مفوض (ABV) Accredited in Business Valuation

6. محلل مالي معتمد (CFA) Chartered Financial Analyst

7. محلل سوق معتمد (CMA) Chartered Market Analyst

8. محلل قانوني معتمد (CPA) Certified Public Accountant

9. محاسب معتمد (CA) Chartered Accountant

10. المثلثن المعتمد (ASA) Accredited Senior Appraiser

11. مثلثن الأعمال المعتمد (CBA) Certified Business Appraiser

ونستنتج مما سبق مدى إهتمام الجمعيات والاكاديميات والمعاهد بمهنة المحاسبة القضائية ومساعدة المحاسبين القضائيين في تطوير مهاراتهم وخبراتهم في المحاسبة والتدقيق من خلال حصولهم على الشهادات المعتمدة في مجال تخصصهم بالإضافة إلى قدرتهم على الإستجابة الفورية وإبلاغ المعلومات المالية بوضوح ودقة في قاعة المحكمة. فالمحاسبون القضائيون مدربون على النظر إلى ما وراء الأرقام والتعامل مع واقع الأعمال حسب الحالة أو الموقف. وكثيرا ما يتم إستدعائهم للعمل كشهود خبراء ومستشارين في التقاضي.

3. الإطار الخاص بتحليل نتائج دراسات المحاسبة القضائية المهنية والتعليمية

3.1 الفائدة من تعليم المحاسبة القضائية لطلبة الجامعات والمعاهد المتخصصة. قد يشتمل برنامج دراسة المحاسبة القضائية على مجموعة من المعارف المختلفة والخبرة المحلية العميقة بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وعلم إجتماع القانون وعلم النفس (Kresse, 2008). علاوة على ذلك، سيستفيد طلاب المحاسبة القضائية من ممارسة أعمالهم من خلال المجموعة المتنوعة من المساقات والمعارف والقدرات والمهارات التي تم إكتسابها خلال فترة دراستهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك المحاسب القضائي الناجح والمتميز مجموعة من المهارات، بما في ذلك مهارات التحليل والإتصال والتحقق (Brickner et al., 2010: 696). وفي هذا السياق أشار (Tiwari & Debnath, 2017; McMullen & Sanchez, 2010). وفي هذا السياق أشار (Brickner et al., 2010: 696) إلى أنه بعد إجتياز الطلاب دورة المحاسبة القضائية بنجاح فإنه يحدث تحسن ملحوظ في إكتسابهم قدرات ومهارات التحقيق والتقصي في الكشف عن الإحتيال المتعلقة بـ (1) جمع الأدلة وتنظيمها وتقييمها، (2) استخدام أدوات تحقيق مختلفة لتحديد أدلة الإحتيال (مثل التهرب الضريبي)، (3) إجراء المقابلات لأغراض جمع الأدلة و(4) ومهارات الإتصال". كما كشفت الدراسات التطبيقية السابقة حول فوائد أهمية تعليم المحاسبة القضائية للطلاب، والتي توصلت إلى أن الطلاب الذين لديهم معرفة ومهارات بمكافحة الإحتيال تزيد من فرص عملهم بعد التخرج (Carpenter et al., 2011). كما يعتبر الطلاب الحاصلون على تعليم المحاسبة القضائية أكثر فاعلية وفائدة لمؤسساتهم. بينما أشارت دراسة (LaSalle, 2007) إلى أن الطلاب الذين تم تعليمهم نظرية مثلث الإحتيال في دورة المحاسبة القضائية كانت أخطائهم في إكتشاف الإحتيال أقل مقارنة بالطلاب الآخرين. حيث تم تعزيز هذا الرأي من قبل دراسة (Lehmann, 2015)، الذي أشار إلى أن الخريجين الحاصلين على تعليم في المحاسبة القضائية قد عادوا

بعد التخرج ليصرحوا بأن دراسة دورات المحاسبة القضائية شجعتهم على أن يكونوا أكثر كفاءة في عملهم من خلال إكتساب المعرفة بتقييم مخاطر الإحتيال والكشف عنه.

ويمكن القول بأن المحاسبة القضائية متعددة الفوائد للطلاب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، خلصت دراسة (Carpenter et al., 2011) إلى أن مقرر المحاسبة القضائية يعزز من قدرة الطلاب للإستجابة للظروف التي تدل على وجود تحريفات جوهرية حيث يتضمن الشك المهني تقييم جوهري لأدلة المراجعة والتدقيق. كما تشير الدراسة إلى أن تجربتهم الطويلة في ممارسة تعليم المحاسبة القضائية يزودهم بأداء أعلى لتقييم مخاطر الإحتيال. في مثال آخر لدراسة (Lee et al., 2015) تكشف أن الطلاب الحاصلين على تعليم المحاسبة القضائية يظهرون مستويات أعلى من الإبداع والمهارات مقارنة بالطلاب الآخرين. كما يؤكد (Heitger & Heitger, 2008) إلى أن النطاق الواسع لخدمات المحاسبة القضائية قد يجذب الطلاب للانخراط في تعليم المحاسبة القضائية وبالتالي قد يعزز فهمهم للفرص الجديدة التي قد يواجهونها. مرة أخرى، لا تعد كفاءات المحاسبة القضائية مفيدة فقط للمحاسبين القضائيين المحتملين ولكنها مفيدة أيضًا لجميع طلاب المحاسبة بغض النظر عن المسار الوظيفي الذي اختاروه.

2.3 القيم المهنية التي يجب تبنيتها في مكان العمل. تعطي المحاسبة القضائية قيمة للمحاسبين والمدققين عندما يضيفون بعض كفاءات المحاسبة القضائية إلى مجموعة كفاءاتهم ومهاراتهم. حيث ادعى (Crumbley et al., 2004) أن أهمية مهنة المحاسبة القضائية مستمدة من الأدوار القضائية والتحقيقية للمحاسبين القضائيين، لا سيما في بيئة الأعمال التجارية بين الأطراف المتنازعة بسبب تزايد حدوث النصب والإحتيال والخداع المالي. كما تعتبر المحاسبة القضائية مهنة حيوية لأنها تتضمن مزيجًا من المعرفة بما في ذلك المحاسبة والتدقيق والقانون والتمويل وتكنولوجيا المعلومات وعلم الجريمة. بالإضافة إلى ذلك أكد باحثون سابقون أن فوائد المحاسبة القضائية نشأت من خلال ممارسة مجموعة واسعة من الواجبات التي تم تكييفها تحت مظلة المحاسبة القضائية (Alshurafat et al., 2020; Honigsberg, 2020; Botes & Saadeh, 2018; Tiwari & Debnath, 2017).

3.3 الطلب المتزايد على محاسبين المحاسبة القضائية. هناك عدة أسباب رئيسية وراء زيادة الطلب على المحاسبين القضائيين، ومن المرجح أن تظل هذه العوامل ثابتة في المستقبل المنظور. الأول هو أن هناك زيادة كبيرة في حالات الإحتيال في الشركات، بسبب الإتجاه التصاعدي في الإنفاق الحكومي على أنظمة مكافحة غسيل الأموال في السنوات الأخيرة. ثانيًا، جاء الإرتفاع من تطورنا كمجتمع نحو ثقافة مؤسسية أكثر تقاضيًا. ويقول جافين بيرسون (Gavin Pearson)، الشريك في شركة (HSNO) للمحاسبة القضائية، إن الطلب على المحاسبة القضائية "زاد بشكل كبير على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، وذلك بسبب تطور الصناعة وكذلك زيادة وعي الناس بالخدمات التي يمكن أن يقدمها محاسبو المحاسبة القضائية سواء كان ذلك فيما يتعلق بالإحتيال أو النزاعات. وعلى سبيل المثال، يقول بيرسون، "إذا حددت شركة كبيرة عملية إحتيال أو تلاعب في القوائم المالية، فمن المحتمل أن ترغب في توجيه محاسبي المحاسبة القضائية الخارجيين لإجراء تحقيق". وبالمثل، ظهرت دراسات ذات إهتمام متزايد حول مدى توافر تعليم

المحاسبة القضائية متعددة المهام والصلاحيات (Alshurafat et al., 2020; Kramer et al., 2017;) وفي الآونة الأخيرة، إزدادت الحاجة إلى المحاسبين القضائيين وخدمات المحاسبة القضائية وتعليم المحاسبة القضائية (Tiwari & Debnath, 2017). ونتيجة لذلك، تم أيضًا زيادة عدد برامج تعليم المحاسبة القضائية والتي ظهرت هذه الزيادة في سياقات محددة حول العالم (Alshurafat et al., 2019; Seda & Kramer, 2008). على سبيل المثال، أشارت دراسة (Alshurafat et al., 2019) إلى إزداد أعداد الجامعات التي تدرس المحاسبة القضائية في أستراليا. وبالمثل، وجد (Seda & Kramer, 2014) أن الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت بشكل كبير لتوفير مهنة تعليم المحاسبة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة عدد شركات المحاسبة القضائية (Hegazy et al., 2017; Van Akkeren & Tarr, 2014). فكانت الزيادة في أرباح المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة أكبر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الوطني (Huber, 2012). وفي هذا السياق جادل (Huber, 2012) على أهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في الولايات المتحدة والتي تحظى باهتمام متزايد من قبل أصحاب المصلحة مثل الأكاديميين والممارسين.

4.3 قنوات وظيفية جديدة. أشارت الدراسات الحالية إلى وجود عوائق ملحوظة داخل مهنة المحاسبة القضائية وشهادات المحاسبة القضائية (Huber, 2014). وعلى الرغم من وجود بعض العقبات المرتبطة بتنظيم اعتماد المحاسبة القضائية، إلا أن هناك العديد من المنظمات التي تقدم العديد من الشهادات المهنية. وكما ذكر (Domino et al., 2017) أن أي محاسب قضائي يريد أن يتم إعتماده يمكنه أن يحمل واحدة من 16 شهادة متاحة للمحاسبين القضائيين. علاوة على ذلك، هناك عدد متزايد من المنظمات والمؤسسات المتخصصة والتي تصدر شهادات في المحاسبة القضائية (Huber, 2014). وفي هذا السياق، ينتقد كل من (Boyd et al., 2009) متطلبات مدقق الإحتيال المعتمد (Certified Fraud Examiner) كشهادة رئيسية في مجال المحاسبة القضائية. ووفقًا لـ (Boyd et al., 2009, p. 87)، يعطي ممارسو محققو الإحتيال المعتمدون واجبات مثل "حل القضايا التي تنطوي على الإحتيال، وجمع الأدلة، والحصول على البيانات وملء التقارير، والإدلاء بشهادة المحكمة على النتائج التي تم التوصل إليها، ومساعدة السلطات في الكشف عن الإحتيال ومنعه". كما يمكن لممارسي المحاسبة القضائية العمل في الوكالات الحكومية وشركات التدقيق والبنوك والشركات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح والكيانات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات المتخصصة لتقديم خدمات المحاسبة القضائية.

5.3 الحاجة لتقليل الإحتيال والحد منه. مع زيادة معدلات الإحتيال وفشل المدققين في إكتشاف مرتكبي عمليات الغش والإحتيال، فإن المحاسبة القضائية اكتسبت الشرعية كمهنة تقترح مجموعة من الأدوات للكشف عن مرتكبي الإحتيال والفساد المالي (Honigsberg, 2020; Nawawi & Salin, 2018). إذ يمثل الإحتيال تهديدًا للمؤسسات من جميع الأنواع والأحجام في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2018 كشف تقرير للأمم المتحدة الذي أجرته جمعية مدققي الإحتيال المعتمدين عن 2690 حالة إحتيال مهني من أصل 125 دولة بإجمالي يتجاوز 7 مليارات دولار لجميع الحالات، و130 ألف دولار لكل حالة في المتوسط (Van

(Akkeren & Buckby, 2015). ويعزو إنهيار الشركات الكبرى مثل Tyco و Enron و WorldCom و Adelivia إلى وجود ظاهرة الغش والإحتيال المنتشرة وعدم متابعتها في ذلك الوقت. كما كشفت دراسة (Tiwari & Debnath, 2017) إلى أن هناك زيادة في عدد أنشطة الإحتيال والفساد المالي في جميع أنحاء العالم، مما يؤكد على ضرورة الإستعانة بخدمات المحاسبة القضائية. ويمكن أن يضمن تعليم المحاسبة القضائية المناسب أن الموظفين والعملاء على دراية بقوانين عقوبة الإحتيال وسوء السلوك المالي على الشركات (Honigsberg, 2020). أيضًا، يمكن لتعليم المحاسبة القضائية إبلاغ الموظفين بالخطوات اللازمة لحماية المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى جرائم مالية تحدث قبل وقوعها. فالمحاسبون القضائيون مجهزون بالمعرفة والمهارات اللازمة للكشف عن الإحتياليين عند ارتكابهم لجرائم الإحتيال. حيث أظهرت دراسة (Mehta & Bhavani, 2017) كيف يستخدم ممارسو المحاسبة القضائية أدوات قضائية مختلفة للكشف عن الإحتيال. إذ تتضمن هذه الأدوات قياسات الشذوذ الإحصائي (statistical abnormalities) مثل درجة ألتمان زد (Altman Z-Score)، ونموذج قانون بنفورد (Benford's Law Model)، ومتغيرات بنيش (Beneish) المكونة من ثمانية عوامل وخمسة متغيرات. علاوة على ذلك، قد تتضمن هذه الأدوات أيضًا نهجًا يركز على المحاسبة ويركز أيضًا على تحليل البيانات المالية. وبالتالي، يُنظر إلى دمج تقنيات المحاسبة القضائية الحديثة في المحاسبة والتدقيق على أنه أمرًا ضروريًا للتعامل بفعالية مع مشكلة إكتشاف مخططات الإحتيال المبتكرة الناشئة عن فشل التدقيق في إكتشاف عمليات الإحتيال (Honigsberg, 2020).

6.3 الحاجة لوجود اللوائح المهنية (المعايير وواضعو المعايير). في أدبيات المحاسبة القضائية، هناك إختلافات في لوائح المهنة عبر البلدان (Hegazy et al., 2017; Tarr et al., 2016). أيضًا، هناك نقص في الأدلة التجريبية التطبيقية في الأدبيات التي تحدد اللوائح الخاصة بشركات المحاسبة القضائية (Huber, 2012). حيث كشفت دراسة (Hegazy et al., 2017) عن وجد إختلافات ملحوظة بين لوائح المحاسبة القضائية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووفقًا لدراسة (Brennan, 2014) فإن المحاسبة القضائية في أيرلندا بشكل كبير أقل تنظيمًا مما هي عليه في الولايات المتحدة وربما يمكن مقارنتها ببلدان أخرى مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا. وبالمقارنة، فإن مهنة المحاسبة القضائية متأصله في الولايات المتحدة وكندا (Gosselin, 2014). وفي عام 1989 تم إنشاء أول هيئة محاسبة قضائية مهنية ومنظمة في الولايات المتحدة، وهي جمعية لمدققي الإحتيال المعتمدين (ACFE)، والتي أصدرت معاييرها الأولى في عام 1991، والتي تهدف إلى تسهيل فاحصي الإحتيال المعتمدين في تعاقداتهم المتعلقة بالإستقلالية، والموضوعية، والمؤهلات، والعناية المهنية الواجبة في فحص الإحتيال والسرية. أعقب ظهور (ACFE) ظهرت العديد من هيئات المحاسبة القضائية الأخرى في الولايات المتحدة مثل (ACFS) و (ABFA) (Huber, 2014). ومع ذلك، لا توجد منظمة واحدة يتم تنظيمها بموجب قانون اتحادي أو قانون خاص بالولاية، فهم أحرار في إصدار الشهادات ووضع معايير العضوية الخاصة بهم (Huber, 2014).

7.3 الحاجة للسيطرة على ممارسة المهنة. هناك إختلاف فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة للمحاسبين القضائيين داخل البلدان (Howieson, 2018). حيث أشارت دراسة (Hegazy et al., 2017) بأنه لا يوجد

قانون محدد يتحكم في مؤهلات ومتطلبات الالتحاق بمهنة المحاسبة القضائية في المملكة المتحدة، ولا حتى الترخيص الذي يتطلب فحصاً من قبل الجهات المعنية. إلى جانب ذلك، تظل المشكلة نفسها في باقي الدول مثل أيرلندا وأستراليا (Brennan, 2014; Van Akkeren & Tarr, 2014). كما يدعي العديد من الممارسين أنهم قد مارسوا مهنة المحاسبة القضائية دون أي مؤهلات رسمية. لذلك، يمكن لأي شخص المطالبة بلقب محاسب قضائي. وبالتالي، تُترك مهنة المحاسبة القضائية مفتوحة للخبراء غير العاملين في مجال المحاسبة (Van Akkeren et al., 2013)، وغياب السيطرة على دخول المهنة. كما أشارت دراسة (Crumbley et al., 2004) إلى عدم وجود معايير شاملة أو قواعد مقبولة بشكل عام تحكم مهنة المحاسبة القضائية في العالم، على الرغم من أن فهم هذه المشكلة يستغرق أكثر من 25 عاماً، ولم يتم حلها بعد.

8.3 قلة الأبحاث العلمية والمجلات البحثية المتخصصة. يركز معظم الباحثين والمهتمين بالمحاسبة القضائية على النهج الضيق للمحاسبة القضائية (Howieson, 2018)، والذي يأخذ في الاعتبار بشكل أساسي مواضيع التحقيق في ظاهرة نقشي الغش والاحتيال. وبالتالي، تواجه المحاسبة القضائية مشكلة حقيقية في التطور كنظام ومهنة (Huber & DiGabriele, 2015). إلا أن هناك مساهمات بحثية ساهمت في تطوير المحاسبة القضائية فمن بين هذه المساهمات النظرية البارزة في مجال الأبحاث التطبيقات للمحاسبة القضائية وهي نظرية مثلث الإحتيال (fraud triangle theory) التي تم تطويرها لاحقاً بإضافة العنصر الرابع لتصبح ما يعرف باسم نظرية الماس الإحتيالية (fraud diamond theory) (Huber & DiGabriele, 2015). ومع ذلك، هناك حاجة إلى التوسيع في المزيد من استخدام النظريات المختلفة في أبحاث المحاسبة القضائية (Huber & DiGabriele, 2015). كما يشير (Huber & DiGabriele, 2015) إلى أن الأساليب الكمية تشكل أكبر نسبة من طرق البحث المنشورة في مجلات المحاسبة القضائية. كما أنه في حالة الإفتقار إلى وجود مساهمات نظرية ومنهجية لبحوث المحاسبة القضائية يعنى وجود نقص في دوريات محاسبة قضائية متخصصة.

9.3 الحاجة إلى ممارسين ومعلمين مؤهلين تأهيلاً عالياً. قام العديد من الباحثين بدراسة المهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين (Howieson, 2018; McMullen & Sanchez, 2010). حيث هدفت دراسة (McMullen & Sanchez, 2010) لفحص المهارات الأولية ومتطلبات التعليم ومتطلبات التدريب للمحاسبين القضائيين. وتوصلت الدراسة إلى أن المهارات التحليلية ومهارات الكمبيوتر ومهارات التحقيق والأدوار القانونية مهمة لمحاسبين المحاسبة القضائية، حيث يجب على المدربين مراعاة هذه المهارات عند تصميم مناهج المحاسبة القضائية. وبالتالي يمكن للطلاب الدارسين الحصول على معلومات ذات قيمة علمية ومهنية. إن العثور على مدربين مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية ليس بالمهمة السهلة لمسؤولي الجامعات والمعاهد المتخصصة. فهناك عدة أسباب أدت إلى تعقيد إيجاد مدربين مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية والتي منها: السبب الأول: أن المحاسبة القضائية تحتوي على مجموعة واسعة من الخدمات التي تحتاج إلى مدرب متخصص (Souza, 2017)، وفي بعض الحالات تحتاج إلى فريق من المدربين المتخصصين. وهذا يتطلب توفر بعض السمات القائمة على العمل والفردية من قبل ممارسي المحاسبة القضائية، وبشكل

متبادل مع مجموعة واسعة من الكفاءات المتطورة. والتي تستند خدمات المحاسبة القضائية على توقعات مفيدة للكفاءات القائمة على العمل مثل مهارات الاتصال الشفوي والكتابي والمهارات التكنولوجية والتحليلية (Van Akkeren et al., 2013). والسبب الثاني: الحاجة إلى ممارسين مؤهلين تأهيلاً عالياً وهذا يكلف الكثير بالنسبة للعديد من المؤسسات.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث بأن وظيفة المحاسب القضائي أصبحت عنصراً أساسياً في عالم الشركات والمؤسسات الحكومية. مع مرور الوقت سيكون هناك المزيد من الإهتمام بوجود محاسب قضائي دائم على مراقبة الموظفين. أيضاً سيكون هناك المزيد من الشركات المخصصة المهتمة بجوانب المحاسبة القضائية على سبيل المثال الملكية الفكرية، والمسؤولية عن المنتجات، وانتهاكات الضمان، وإنقطاع الأعمال وهي ليست سوى عدد قليل من المجالات المتخصصة التي يمكن أن يركز محاسبو المحاسبة القضائية أعمالهم فيها. ومع استخدام التقنيات الحديثة الرقمية وأجهزة الكمبيوتر المتطورة والعديد من البرامج أدى إلى تقليل عدد الأفراد في قسم المحاسبة في العديد من الشركات. وقد أدى ذلك إلى تقليل الضوابط الداخلية في العديد من المؤسسات مما يسهل عمليات السرقة والإحتيال. وهنا يجب التنويه إلى ضرورة إمتلاك المحاسب القضائي خصائص ومهارات معينة، ودوره في الحد من عمليات الغش والإحتيال، كذلك يجب أن يكون هناك دور ومسؤولية للجامعات والمعاهد المتخصصة في إعداد المحاسب المستقبل وإعداد برامج خاصة لتأهيل المحاسبين لمقابلة إحتياجات المهنة المستقبلية لاختلاف مهارات المحاسب القضائي عن مهارات المدقق القانوني والمحاسب المالي.

4. نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية

1.4 النتائج

- يهدف هذا الجزء إلى عرض خلاصة الدراسات النظرية وما تناوله الباحثون، فضلاً تطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها في الواقع العملي والتوصية بعدد من التوصيات على النحو التالي:
1. استناداً إلى مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحليل هذه الدراسة، تعد المحاسبة القضائية مجالاً له العديد من التطبيقات العلمية والمهنية. ومنذ ظهور مجالات المحاسبة والتدقيق وطبيعتها متعددة التخصصات، فإن المحاسبة القضائية تجمع بين المعرفة المالية والتكنولوجية والقضائية والإستقصائية (Howieson, 2018; Hegazy et al., 2017).
 2. بسبب الأزمات المالية وإنهيارات الشركات العالمية الكبرى، وتورط بعض شركات التدقيق الكبرى في هذه الانهيارات التي مرت بها إقتصادات العديد من الدول المتقدمة أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية بهدف الكشف عن الغش والإحتيال والوقاية منه مستقبلاً، مما أدى إلى تطور المحاسبة القضائية بشكل كبير وتحولها إلى مهنة مستقلة بحد ذاتها.
 3. المعرفة والكفاءات الواسعة التي يتعلمها الطلاب في دورات المحاسبة القضائية تمكنهم من أن يكونوا أكثر إفادة في المجالات التي لن تغطيها دورة المحاسبة التقليدية. وهذا يتضح من خلال نقل المعرفة في مجال المحاسبة القضائية مع المحاسبة والتدقيق لتعزيز قيمة الخدمة التي يمكن تقديمها للعملاء.

لذلك، فإن الحاجة المتزايدة والطلب على خدمات المحاسبة القضائية والتعليم لها ما يبررها من خلال الفائدة الإضافية التي تضيفها المحاسبة القضائية إلى مهنة المحاسبة وطلاب المحاسبة.

4. هناك العديد من الفرص التي تتوفر لأصحاب المصلحة في ممارسات المحاسبة القضائية مثل الطلاب والمعلمين والممارسين والعملاء. فيما يتعلق بالطلاب، سيكونون قادرين على تعزيز معرفتهم في المحاسبة من خلال مزج معرفتهم المحاسبية بالمعرفة الشاملة للمحاسبة القضائية أو على الأقل مع جزء واحد من معرفة المحاسبة القضائية. على سبيل المثال، قد يكون الطالب الذي يشارك في تعليم المحاسبة القضائية قادراً على استخدام المحاسبة لأغراض الكشف عن الإحتيال أو الشاهد الخبير في الدعاوى القضائية أو الكشف عن الإحتيال في تكنولوجيا المعلومات أو أغراض تقييم الأعمال. وبنفس الطريقة، قد يضيف المعلمون والباحثون قيمة تنافسية إلى مناهجهم المحاسبية من خلال دمج المعرفة المحاسبية القضائية مع طلابهم (Pearson & Singleton, 2008; LaSalle, 2007). فيما يتعلق بالممارسين والعملاء، تزود المحاسبة القضائية ممارسيها بالعديد من الأدوات لتقديم خدمات محددة لن يتم تقديمها من قبل المحاسبين والمدققين. وتعد المجموعة الواسعة من خدمات والتي تقدمها المحاسبة القضائية مفيدة للعملاء، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الإحتيال.

5. بالإضافة إلى وجود سبب آخر جعل المحاسبة القضائية ذات قيمة لأصحاب المصلحة هو أن المحاسبة القضائية تساعد في الحد من مخاطر الإحتيال. كما تشير استطلاعات الرأي حول الإحتيال خلال السنوات الأخيرة إلى أن الشركات والأفراد في جميع أنحاء العالم يعانون كثيراً من الإحتيال (Van Akkeren & Buckby, 2015). لذلك، تم الاعتراف بالمحاسبة القضائية كمهنة مفيدة لردع عمليات الإحتيال وتقليل مخاطر الوقوع كضحية إحتيال.

6. الاتجاهات نحو استخدام التعريف الضيق ونهج التعريف الواسع تزيد من سوء الفهم لماهية المحاسبة القضائية وما يفعله محاسبو المحاسبة القضائية. لذلك، فقد شوهدت المحاسبة القضائية من زوايا مختلفة (Botes & Saadeh, 2018). وبالتالي، فإن المحتوى التعليمي للمحاسبة القضائية يتنوع بشكل كبير وجوهري. حيث اعتمدت بعض الجامعات التعريف الضيق للمحاسبة القضائية. أيضاً، لقد قاموا بتعريض طلابهم حصرياً للتحقيق في الإحتيال كجزء من متطلبات المحاسبة القضائية. بينما هناك جامعات أخرى اعتمدت التعريف الموسع للمحاسبة القضائية بحيث يستخدم طلابها كل أجزاء المحاسبة القضائية (Botes & Saadeh, 2018; Kranacher et al., 2008; Pearson & Singleton, 2008).

7. لابد للمحاسب القضائي وفريقه المساعد من استخدام آليات وتقنيات وأساليب في المجالات القضائية والمحاسبية والتدقيقية الملائمة للكشف عن عمليات الفساد المالي والإداري والحد منها ومن هذه التقنيات أو الآليات مثلاً : تنقيب البيانات وما يطلق عليها "Data Mining"، أو تحليل الرباط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية... إلخ، بهدف التوصل إلى الاستنتاجات اللازمة لمتخذي القرار بكفاءة في الشركات أو المؤسسات.

8. أن مهنة المحاسبة القضائية لم تكتسب زخماً في بعض الدول وخصوصاً العربية منها حتى الآن وأن تطور مهنة المحاسبة القضائية ليس على مستوى كبير وأنه لا يوجد برنامج لمكافحة الإحتيال المالي والإحتيال في البيئة الرقمية، ويتم تلبية الحاجة بالطرق التقليدية.

2.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من الناحية النظرية وتحقيقاً لأهدافها، يمكن عرض مجموعة من التوصيات لتحسين تعليم ومهنة المحاسبة القضائية أهمها ما يأتي:

1. تعزيز المستوى المهني للمحاسبة القضائية من خلال إنشاء جامعات متخصصة في تقديم برامج المحاسبة القضائية وتفعيل دورها، والتركيز على مواكبة التكنولوجيا لكشف القضايا الإحتيالية المتقدمة التي قد تحدث في بيئة المعلومات.
2. الحفاظ على جودة عالية لخدمات المحاسبة القضائية من خلال التحكم في الدخول إلى مهنة المحاسبة القضائية.
3. تحسين جودة تعليم المحاسبة القضائية من خلال تطوير تعليم متنسق يتوافق مع العمل الحقيقي للمحاسبة القضائية.
4. الارتقاء بمخرجات البحث ذات الصلة بالمحاسبة القضائية من خلال تشجيع الباحثين على الإنخراط في هذا المجال وإصدار مجلات بحثية جديدة في مجال المحاسبة القضائية.
5. تعزيز سمعة المحاسبة القضائية كمهنة من خلال زيادة الاعتراف بها من قبل الجمهور من خلال تقديم ورش عمل تعزز الوعي العام بالإحتيال وعواقبه على المجتمع وكيف يمكن للمحاسبين القضائيين المساعدة في ردع مخاطر الإحتيال.

3.4 دراسات مستقبلية مقترحة

تظهر المحاسبة القضائية كمجال للمعرفة، حيث لا تزال العديد من الجوانب بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف. ومن ثم، إتمدت هذه الدراسة طريقة مراجعة الأدبيات المحاسبية والمعرفية لفهم العناصر الأساسية التي تشمل مهنة المحاسبة القضائية والتعليم ودورها في الكشف عن الإحتيال والفساد والحد منه. تمهد هذه الدراسة إلى مرحلة مستقبلية لمزيد من إجراء الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع المهم. ويمكن تعزيز الدراسة من خلال إجراء دراسة تجريبية تطبيقية لفهم أفضل لدور المحاسبة القضائية في المجال المهني والتعليمي لمكافحة الإحتيال المالي. علاوة على ذلك، يمكن للباحثين المستقبليين المساهمة في المزيد من التحليل حول فهم المحاسبة القضائية الرقمية، لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالأعمال التنموية والإجتماعية والإقتصادية من خلال أدوات المحاسبة القضائية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة، الحركان، أحمد بن عبدالكريم. (2019). تقييم كفاءة المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، الجزء 6، العدد 3، الصفحات 427-447.
- السيسي، نجوى احمد. (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 1، يناير، الصفحات 33-65.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdullahi, R., & Mansor, N. (2018). Fraud prevention initiatives in the Nigerian public sector. *Journal of Financial Crime*, 25(2), 527-544. doi: 10.1108/JFC-02-2015-0008.
- Augustine, E.A., & Uagbale-Ekatah, R.E. (2015). The growing relevance of forensic accounting as a tool for combating fraud and corruption: Nigerian experience. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5, 71-77.
- Alshurafat, H., Beattie, C., Jones, G., & Sands, J. (2019). Forensic accounting core and interdisciplinary curricula components in Australian universities: analysis of websites. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 11(2), 353-365.
- Arslan, Ö. (2020). The forensic accounting profession and the process of its development in the world. *Contemporary Issues in Audit Management and Forensic Accounting*, Emerald Publishing.
- Blythe, S., & Goodpasture, J.E. (2019). Nursing home fraud schemes: forensic accounting lessons from litigation. *International Journal of Healthcare Management*, 14(1), 91-98. doi: 10.1080/20479700.2019.1616138.
- Botes, V., & Saadeh, A. (2018). Exploring evidence to develop a nomenclature for forensic accounting. *Pacific Accounting Review*, 30(2), 135-154. doi: 10.1108/PAR-12-2016-0117.
- Boyd, D.T., Boyd, S.C., & Berry, P. (2009). A primer for accounting certification: complete analysis of the process with listing of sources. *American Journal of Business Education*, 2(7), 83-96.
- Brennan, N.M. (2005). Accounting expertise in litigation and dispute resolution. *Journal of Forensic Accounting*, 2, 13-35.
- Brennan, N.M. (2014). Forensic accounting in a constitutional parliamentary democracy: The case of Ireland. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), 62-97.
- Brickner, D.R., Mahoney, L.S., & Moore, S.J. (2010). Providing an applied-learning exercise in teaching fraud detection: a case of academic partnering with IRS Criminal

- Investigation. *Issues in Accounting Education*, 25(4), 695–708, doi: 10.2308/iace.2010.25.4.695.
- Carbon Black (2020). Amid COVID-19, global orgs see a 148% spike in ransomware attacks finance industry heavily targeted, 15 April. Retrieved from <https://blogs.vmware.com/security/2020/04/amid-covid-19-global-orgs-see-a-148-spike-in-ransomware-attacks-finance-industry-heavily-targeted.html>
- Carpenter, T.D., Durtschi, C., & Gaynor, L.M. (2011). The incremental benefits of a forensic accounting course on skepticism and fraud-related judgments. *Issues in Accounting Education*, 26(1), 1–21. doi: 10.2308/iace.2011.26.1.1.
- Chiang, J. (2013). Accountants uncover opportunity in forensics. Media Center RSS. Retrieved from <http://www.ibisworld.com/media/2013/08/21/accountants-uncover-opportunity-inforensics/>
- Collins, (2022). Forensic. Retrieved from <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/forensic>
- Crumbley, L. (2019). Forensic accounting is more than just fraud. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338084263_Forensic_Accounting_Is_More_Than_Just_Fraud (Accessed 12 December 2021).
- Crumbley, L., Rezaee, Z., & Elmore, R.C. (2004). Forensic accounting education: a survey of academicians and practitioners. *Journal of Forensic Accounting*, 11(2), 181–202.
- Curtis, G.E. (2008). The model curriculum in fraud and forensic accounting and economic crime programs at Utica college. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 581–592. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.581.
- DiGabriele, J.A., & Lohrey, P.L. (2016). The valuation of economic damages: a case study for the forensic accountant. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 8(2), 338–348.
- Domino, M.A., Giordano, G., & Webinger, M. (2017). An investigation of the factors that impact the perceived value of forensic accounting certifications. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 9(1), 637–653.
- Dreyer, K. (2014). A history of forensic accounting ‘Grand Valley State University ‘Honors project. Undergraduate Research and Creative Practice. Retrieved from <https://scholarworks.gvsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1339&context=honorsprojects>
- Enofe, A.O., Ekpulu, G.A., & Ajala, T.O. (2015). Forensic accounting and corporate crime mitigation. *European Scientific Journal*, 11(7), 167–180.
- FBI. (2008). Mortgage Fraud Report “Year in Review”. Retrieved from <https://www.fbi.gov/stats-services/publications/mortgage-fraud-2008>.
- Financial Services Information Sharing and Analysis Center (2020). High risk domains with a Covid-19 and financial theme, 16 April.

- Google (2020). Protecting businesses against cyber threats during COVID-19 and beyond, 16 April.
- Gosselin, M. (2014). Forensic accounting in Quebec: the context of a distinct society in Canada. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), 48-61.
- Grubb, F. (2017). Colonial Virginia's paper money regime, 1755-74: a forensic accounting reconstruction of the data. *Historical Methods: A Journal of Quantitative and Interdisciplinary History*, 50(2), 96-112. doi: 10.1080/01615440.2016.1256241.
- Hao, X. (2010). Analysis of the necessity to develop forensic accounting in China. *International Journal of Business and Management*, 5(5), 185-187.
- Hayes, A. (2021). The biggest stock scams of recent time. Retrieved from <http://www.investopedia.com/articles/00/100900.asp>.
- Hegazy, S., Sangster, A., & Kotb, A. (2017). Mapping forensic accounting in the UK. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 28, 43-56, doi: 10.1016/j.intaccudtax. 2016.12.004.
- Heitger, L.E., & Heitger, D.L. (2008). Incorporating forensic accounting and litigation advisory services into the classroom. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 561-572, doi: 10.2308/iace.2008.23.4.561.
- Honigsberg, C. (2020). Forensic accounting. *Annual Review of Law and Social Science*, 16. doi: 10.1146/annurev-lawsocsci-020320-022159.
- Howieson, B. (2018). What is the 'good' forensic accountant? A virtue ethics perspective. *Pacific Accounting Review*, 30(2), 155-167, doi: 10.1108/PAR-01-2017-0005.
- Huber, W. (2012). Is forensic accounting in the United States becoming a profession? *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 4(1), 255-284.
- Huber, W. (2014). What is the value of multiple certifications in forensic accounting? *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 113-143.
- Huber, W., & DiGabriele, J.A. (2015). Topics and methods in forensic accounting research. *Accounting Research Journal*, 28(1), 98-114, doi: 10.1108/ARJ-08-2014-0071.
- Insurance Information Institute (2021). Background on: Insurance fraud. Retrieved from <file:///C:/Users/User/Downloads/final-hd-20220118122932.pdf>.
- Jones, C.G., & Dosanjh-Zucker, K. (2018). Using a forensic accounting novel to increase student engagement with accounting ethics and the profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 10(2), 250-257.
- Kasum, A. S. (2009). The relevance of forensic accounting to financial crimes in private and public sectors of third world economies: A study from Nigeria (April 15, 2009). *Proceedings of The 1st International Conference on Governance Fraud Ethics and Social Responsibility*, June 11-13, 2009.

- Kohn, M. (2014). Finding the hidden cash of a real estate developer. *American Journal of Family Law*, 28(3), 117–118.
- Kramer, B., Seda, M., & Bobashev, G. (2017). Current opinions on forensic accounting education. *Accounting Research Journal*, 30(3), 249–264. doi: 10.1108/ARJ-06-2015-0082.
- Kranacher, M.-J., Morris, B.W., Pearson, T.A., & Riley, R.A. Jr (2008). A model curriculum for education in fraud and forensic accounting. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 505–519. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.505.
- Kresse, W.J. (2008). The Saint Xavier University graduate program in financial fraud examination and management. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 601–608. doi: 10.2308/iace. 2008.23.4.601.
- LaSalle, R.E. (2007). Effects of the fraud triangle on students' risk assessments. *Journal of Accounting Education*, 25(1-2), 74–87. doi: 10.1016/j.jaccedu.2007.03.002.
- Lee, C.C., Cefaratti, M., & Rose-Green, E. (2015). The incremental benefit of a forensic accounting course to creativity. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 8(1), 157–167.
- Lehmann, C.M. (2015). Asset misappropriation schemes: short cases for use in the classroom. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 340–362.
- Louwens, T.J. (2015). The past, present, and future (?) of crime-related forensic accounting methodology. *Accounting Research Journal*, 28(1), 4–9. doi: 10.1108/ARJ-04-2015-0047.
- Manning, George A. (2005). *Financial Investigation and Forensic Accounting*, 2nd ed. Taylor & Francis Group.
- McMullen, D.A. and Sanchez, M.H. (2010). A preliminary investigation of the necessary skills, education requirements, and training requirements for forensic accountants. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 2(2), 30–48.
- Mehta, A., & Bhavani, G. (2017). Application of forensic tools to detect fraud: the case of Toshiba”, *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 9(1), 692–710.
- Nawawi, A., & Salin, A.S.A.P. (2018). Whistle blowing intentions—evidence from Malaysian PLC. *International Journal of Law and Management*, 60(5), 1111–1125. doi: 10.1108/IJLMA04-2017-0096.
- Oberholzer, C. (2002). Quality management in forensic accounting. The Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria Research Report, Johannesburg, South, Africa, November. Retrieved from <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.852.3195&rep=rep1&type=pdf>
- Owolabi, S.A., Dada, S.O., & Olaoye, S.A. (2013). Application of forensic accounting technique in effective investigation and detection of embezzlement to combat corruption in Nigeria. *Unique Journal of Business Management Research*, 1(4), 65–70.

- Ozili, P.K. (2020). Advances and issues in fraud research: a commentary. *Journal of Financial Crime*, 27(1), 92–103. doi: 10.1108/JFC-01-2019-0012.
- Ozkul, F.U., & Pamukc, A. (2012). *Fraud detection and Forensic Accounting*, Istanbul, Turkey.
- Pacini, C, Paterson, J., & Ghahramani, S. (2011). The Uncertain Liability of Accountants and Other Professionals in Securities Fraud Cases: The Shifting Sands of Central Bank. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 3(3), 46–67.
- Pearson, T.A., & Singleton, T.W. (2008). Fraud and forensic accounting in the digital environment. *Issues in Accounting Education*, 23(4), 545–559. doi: 10.2308/iace.2008.23.4.545.
- Ramos, M.M., Sanchez Medina, A.J., & Blazquez Santana, F. (2019). Research topics in accounting fraud in the 21st century: A state of the art. *Sustainability*, 11(6), 1570. doi: 10.3390/su11061570.
- Rasey, M. (2009). History of forensic accounting. Retrieved from http://www.ehow.com/about_5005763_historyforensic-accounting.html.
- Rezaee, Z., & Wang, J. (2019). Relevance of big data to forensic accounting practice and education. *Managerial Auditing Journal*, 3(3), 268–288. doi: 10.1108/MAJ-08-2017-1633.
- Rezaee, Z., Lo, D., Ha, M., & Suen, A. (2016). Forensic accounting education and practice: Insights from China. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 8(1), 106–119.
- Robert, S. (1960). *Kreuger Genius and Swindler*. First Edit. Alfred A Knopf, New York & London.
- Sahdan, M.H., Cowton, C.J., & Drake, J.E. (2020). Forensic accounting services in English local government and the counter-fraud agenda. *Public Money and Management*, 40(5), 380–389, doi: 10.1080/09540962.2020.1714208.
- Salinger, L. M. (2013). *Encyclopedia of White-Collar and Corporate Crime*. 2nd ed. Thousand Oaks; New Delhi; London and Singapore: SAGE Publications.
- Sanchez, M.H. (2012). The role of the forensic accountant in a Medicare fraud identity theft case. *Global Journal of Business Research*, 6(3), 85–92.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2008). The emergence of forensic accounting programs in higher education. *Management Accounting Quarterly*, 9(3), 15–23.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2014). An examination of the availability and composition of forensic accounting education in the United States and other countries. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(1), 1–46.
- Seda, M., & Kramer, B.K.P. (2015). A comparison of US forensic accounting programs with the national institute of justice funded model curriculum. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 7(2), 144–177.

- Singleton, T.W., Singleton, A.J., Bologna, G.J., & Lindquist, R.R.J. (2006). *Fraud Auditing and Forensic Accounting*, 3rd. Edition, New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Smith, G.S., & Crumbley, D.L. (2009). How divergent are pedagogical views toward the fraud/forensic accounting curriculum? *Global Perspectives on Accounting Education*, 6, 1-24.
- Souza, J.L. (2017). Using the classroom to assist students to find their fit in the forensic accounting profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 9(1), 724-735.
- Tarr, J.A., Van Akkeren, J., & Buckby, S. (2016). Forensic accounting: professional regulation of a multi-disciplinary field. *Australian Business Law Review*, 44(3), 204-215.
- Tiwari, R.K., & Debnath, J. (2017). Forensic accounting: a blend of knowledge. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 25(1), 73-85, doi: 10.1108/JFRC-05-2016-0043.
- Tschakert, N., Needles, Jr.B., & Holtzblatt, M. (2006). The red flags of fraud: Internal auditors' knowledge of the business makes them ideal candidates to detect unethical behaviors. *Internal Auditor*, 73,(5), 60+.
- Tucker. (2011). *Introduction to forensic and investigative accounting*. Forensic and Investigative Accounting (pp. 5-8). Chicago: CCH Group.
- Van Akkeren, J., & Buckby, S. (2015). Perceptions on the causes of individual and fraudulent co-offending: views of forensic accountants. *Journal of Business Ethics*, 146(2), 383-404, doi: 10.1007/s10551-015-2881-0.
- Van Akkeren, J., & Tarr, J.A. (2014). Regulation, compliance and the Australian forensic accounting profession. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 6(3), pp. 1-26.
- Van Akkeren, J., Buckby, S., & MacKenzie, K. (2013). A metamorphosis of the traditional accountant: an insight into forensic accounting services in Australia. *Pacific Accounting Review*, 25(2), 188-216, doi: 10.1108/PAR-06-2012-0023.
- Williams, J.W. (2006). Private legal orders: Professional markets and the commodification of financial governance. *Social and Legal Studies*, 15(2), 209-235. doi: 10.1177/0964663906063575.
- Yang, C.H., & Lee, K.C. (2020). Developing a strategy map for forensic accounting with fraud risk management: an integrated balanced scorecard-based decision model. *Evaluation and Program Planning*, 80, 101780.
- Yogi Prabowo, H. (2013). Better, faster, smarter: developing a blueprint for creating forensic accountants. *Journal of Money Laundering Control*, 16(4), 353-378. doi: 10.1108/JMLC-05-2013-0017.

واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية

ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دراسة استطلاعية على المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات
والمصارف بديوان المحاسبة الليبي

أ.مريم مصباح مفتاح سحيم
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات
mariammsbah1000@gmail.com

أ. منيرة عبد الحميد محمد بلق
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات
Monerabalag@yahoo.com

أ.د. مصطفى ساسي أفنوحه
جامعة صبراتة/ كلية الاقتصاد صرمان
eftuham@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.10.29

تاريخ الاستلام: 2022.09.04

الملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية العامة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم استخدام استمارة استبانة تحتوي على 48 سؤالاً وزعت على 50 مراجعاً بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي (مسح شامل لمجتمع الدراسة)، وقد تم تحليل الإجابات إحصائياً باستخدام اختبار ولكوكسون واختبار (Z)، وتتبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بالأبحاث التي تناولت موضوعها، حيث تعتبر إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية من خلال المساهمة في رفاهية المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: يوجد ارتفاع في مستوى مراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة، في حين يوجد تدني في مستوى مراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي)، كما توصلت إلى أنه يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي)، كما أوصت بسن تشريعات تلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميته في خدمة المواطن والمجتمع المحلي وتحقيق مميزات للشركة نفسها.

الكلمات المفتاحية: (مراجعة الأداء الاجتماعي، المراجعة الاجتماعية، التنمية المستدامة).

Abstract

This study mainly aimed to identify the reality of the application of social performance audit in economic units and its role in achieving sustainable development goals, and to achieve this, the study relied on the descriptive analytical approach, as a questionnaire containing 48 questions was used, distributed to 50 auditors in the General Administration for Control of Companies and Banks in the Libyan Audit Bureau (comprehensive survey of the study community). The answers were statistically analyzed using the Wilcoxon test and the (Z) test, and the importance of the study stems from the increasing interest in research that dealt with its subject, as it is considered one of the modern means in achieving sustainable development goals, through which the extent to which economic units are committed to their social responsibilities is identified through By contributing to the welfare of society. Among the most important findings of the study: here is an increase in the level of review of the social activities of economic units towards environmental protection, while there is a decrease in the level of review of the social activities of economic units towards (their employees, product quality, consumer protection, community service), and it also has the role in achieving sustainable development goals. The study recommended the need to increase the interest of external auditors in the General Department of Companies and Banks Control of the Libyan Audit Bureau in reviewing the social activities of economic units towards (their employees, product quality, consumer protection, community service), It also recommended the enactment of legislation obligating companies to disclose the provisions of social responsibility, due to its importance in serving the citizen and the local community and achieving advantages for the company itself.

Keywords: (social performance audit, social audit, sustainable development).

أولاً: الجانب التمهيدي للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

لقى موضوع التنمية المستدامة أصداء واسعة على مستوى العالم على مدى العقود الأخيرة، باعتبارها مدخل للأعمال يسعى إلى تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل، وذلك من خلال الاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات الناتجة عن الممارسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال تبني إدارة الشركة استراتيجيات تساعد على إنتاج منتجات وتقديم خدمات مستدامة (Dow Jones, 2002). فهي تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج التنموية برؤية مستقبلية، والتشجيع على توحيد الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في إسعاد جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (أحمد، 2010، ص 302).

في هذا الصدد تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، ولتتمكن من البقاء والاستمرار وذلك من خلال الإفصاح عن أدائها الاجتماعي بجانب أدائها الاقتصادي، حيث نجد أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي وما حققته الوحدة الاقتصادية من أرباح لم يعد هو المحدد الوحيد للحكم على نجاحها في السوق، بل أصبحت هناك محددات أخرى كالإفصاح عن الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها، وقد أوصى المؤتمر المنعقد في سنة 1972 بجامعة كاليفورنيا تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" يجب إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف رئيسي (شتاتحة، زاوية، 2016، ص3).

فقيام الوحدات الاقتصادية بالقياس والإفصاح عن أدائها الاجتماعي في القوائم المالية، خلق الحاجة لفحص تلك المعلومات والتأكد من التزام تلك الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية، لتحقيق ذلك، تضافرت العديد من العوامل لإيجاد مفهوم جديد للمراجعة تحكمه مجموعة من المعايير بهدف فحص الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وتقييمه والذي أطلق عليها المراجعة الاجتماعية (لطي، 2005، ص 70)، والتي من بينها الاستجابة لزيادة الطلب على قوائم مالية تشمل الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للوحدة الاقتصادية مدققة من قبل مراجعين قانونيين من قبل أصحاب المصالح سواء كانوا مساهمين، دائنين، مستهلكين وغيرهم. فأول من أشار إلى مفهوم المراجعة عن الأداء الاجتماعي هو Rbowenhowared في سنة 1953 حيث ذكر أنه طالما أن الوحدة الاقتصادية تخضع لمراجعة محايدة لنشاطها الاقتصادي، كأن لزاما عليها أن تخضع أيضا لمراجعة محايدة لنشاطها الاجتماعي تهدف إلى تقييم أدائها الاجتماعي (بن شريف، هيري، الشيخ، 2017، 929، الموسوي، التميمي، 2004، 97).

وتعد مراجعة الأداء الاجتماعي وسيلة للتأكد من مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والسياسات والبرامج الاجتماعية التي وضعتها الإدارة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يحقق قيام الوحدة الاقتصادية بمراجعة أدائها الاجتماعي، مزايا عديدة كإضفاء الثقة والمصداقية في قوائمها المالية المنشورة والتي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل أصحاب المصالح. لذلك نجد أن مهنة المراجعة لم تعد قاصرة على مراجعة الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، بل تطورت لتشمل مراجعة الأداء الاجتماعي للحكم على مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه البيئة والعاملين والمستهلكين والمجتمع، وتقديم تقرير عن ذلك. إذ تعد هذه المعلومات التي تقدمها تقارير مراجعة الأداء الاجتماعي مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

1.2. الدراسات السابقة:

- دراسة (دراء، 2010)

بعنوان "معوقات تطبيق إجراءات المراجعة الاجتماعية في البيئة الليبية". هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمراجعة الاجتماعية وعلى المعوقات التي تقف أمام المراجعين لتطبيق المراجعة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين في ليبيا لا يدركون معنى المراجعة الاجتماعية، ولا

يدركون متطلبات تنفيذها، وخلصت الدراسة إلى أن عدم تطبيق المراجعين في ليبيا لإجراءات المراجعة الاجتماعية يرجع إلى عدم تبني مكاتب المراجعة رؤية واضحة ومتكاملة للمراجعة الاجتماعية.

- دراسة (الليحيدان، الشرفاء، كلبونه، 2012)

بعنوان واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. والتي هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. وذلك من خلال استطلاع آرائهم ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط واختبار (t) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية يوجد لديهم متطلبات وإجراءات تنفيذية مكتوبة يتم تطبيقها للمراجعة الاجتماعية، غير أن مكاتب المراجعة لا تقوم بالإفصاح عن نتائج المراجعة الاجتماعية لعملائها في تقاريرها السنوية.

- دراسة (المطارنة، والشرايري، 2013)

بعنوان "مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" وكان الهدف الذي سعت الدراسة لتحقيقه إظهار مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في مجال العاملين، جودة المنتج وحماية المستهلك، البيئة، وخدمة المجتمع المحلي، واستخدمت صحيفة استبانة وزعت على عينة من المدققين وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك التزام من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال العاملين، جودة المنتج وحماية المستهلك، وفي تكاليف البيئة، بدرجة متوسطة، إلا أن التزام المدققين بتدقيق الأداء الاجتماعي في مجال خدمة المجتمع المحلي لم يكن بدرجة كافية، كذلك لم يقوم المدققين بالإفصاح عن حالات عدم الالتزام من قبل الشركات بالإفصاح عن أدائهم الاجتماعي أو الشركات التي تسبب أضرار للبيئة.

- دراسة (إشميلة، 2014)

بعنوان "إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية -دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية لليبيا. هدفت إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية في ليبيا من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية من ليبيا، وقد استخدمت صحيفة استبانة كأداة لجمع البيانات الأولية واعتمدت في تحليل البيانات الأولية على أسلوب الإحصاء الوصفي واختبار (t) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراجعين الخارجيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها كجزء من عملية المراجعة

الشاملة، ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: أن يقوم المراجع الخارجي بوضع خطة تتضمن برنامج للمراجعة الاجتماعية. كجزء من عملية المراجعة الشاملة.

- دراسة (القرني، 2014)

بعنوان "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة". كان هدفها الرئيسي قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة ومدى تأثير حجم رأس مال الشركة على مستوى الإفصاح عن برنامج المسؤولية الاجتماعية، ومن النتائج التي توصلت إليها أن المسؤولية الاجتماعية مازالت غائبة لدى كثير من الشركة المساهمة العامة السعودية، حيث بلغ عدد الشركات التي لا تقصح عن برامجها وأنشطتها الاجتماعية 85 من أصل 158 شركة في السوق السعودية، 54% من إجمالي عينة البحث، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لرأس المال على مستوى الإفصاح عن البرامج المجتمعية للشركات، وأوصت الدراسة بإنشاء كيان مستقل يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة.

- دراسة (زقيب وآخرون، 2014)

بعنوان "دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولايته غرداية والجلفة". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التدقيق الاجتماعي لتحسين كفاءة وفاعلية أداء إدارة الموارد البشرية في ولاية غرداية والجلفة، استخدمت الدراسة صحيفة استبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى أن: التدقيق الاجتماعي أصبح أهم وسيلة في يد المؤسسات للبقاء في بيئة دائمة التغير (ديناميكية) حيث يؤدي دور مهم في كشف المشاكل والعراقيل التي نعاني منها المؤسسة ككل واقتراح الحلول المناسبة لها في شكل تقارير، يمكن تحقيق التدقيق الاجتماعي من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية، وأوصت الدراسة بإيجاد قسم خاص بالتدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة يأخذ على عاتقه مسؤولية كشف ورصد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، ضرورة تنفيذ التدقيق الاجتماعي وممارسته بشكل منتظم.

- دراسة (الخرجي وآخرون، 2020)

بعنوان "أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي وانعكاسهما على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات معايير الاستدامة المحاسبية وإمكانية تطبيقها وأهمية ذلك التطبيق في التأثير على التدقيق الاجتماعي، فضلا على أهمية تطبيق تلك المؤشرات على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية وتقويم أسس التدقيق الاجتماعي يسهمان في تقويم أسس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصي الدراسة بضرورة إعطاء أهمية للتدقيق الاجتماعي وتوفير وحدة خاصة به من أجل انعكاسه على تقويم أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبما يتلاءم مع معايير محاسبة الاستدامة.

ومن الدراسات السابقة نلاحظ أن معظم هذه الدراسات تناولت موضوع مراجعة الأداء الاجتماعي في بيئات مختلفة وربطتها بمتغيرات مختلفة، وبالرغم من أهمية ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، لاحظنا محدودية الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية، وتناولت هذه الدراسة واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تسعى إلى التعرف على واقع تطبيق المراجعة عن الأداء الاجتماعي في البيئة الليبية وبالتطبيق على عينة مختلفة عن العينات التي استخدمت في الدراسات السابقة، حيث ركزت على استطلاع آراء المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي. وكذلك تجمع بين متغيري مراجعة الأداء الاجتماعي والتنمية المستدامة معا وتبحث العلاقة بينهما.

3.1 مشكلة الدراسة:

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، فهي تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية، فأصبح النظر إلى التنمية المستدامة على أنها قضية أخلاقية وإنسانية أكثر من كونها قضية تنمية وبيئية، وهذا أعطى لمراجعة الأداء الاجتماعي بعدا واسعا للدور الذي تلعبه في خدمة المجتمع، فإذا كانت محاسبة المسؤولية الاجتماعية احد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع التي تقوم بعملية القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة فان مراجعة الأداء الاجتماعي تستخدم هذه المعلومات في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وتحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة، وأخيرا تقديم التقارير المحايدة عن صحة وسلامة تلك المعلومات للأطراف المعنية سواء كانت هذه الأطراف من داخل الوحدة أو خارجها، حيث تساهم تلك التقارير في اتخاذهم لقرارات رشيدة (الفضل، 2002، ص164).

فعدم وجود مراجعة للأداء الاجتماعي يؤدي إلى عدم الثقة من قبل أصحاب المصالح في نتائج القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي التي تقوم به الوحدة الاقتصادية، لعدم معرفة مدى صحة ودقة البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، وبالتالي عدم معرفة ما إذا كانت قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفقد ثقة وتقدير المجتمع، وهذا ما توصلت إليه دراسة (دراء، 2010) من خلال عينة عشوائية من مكاتب المراجعة العاملة في طرابلس والمناطق المحيطة بها إلى أن المراجعين الخارجيين في ليبيا لا يدركون معنى المراجعة الاجتماعية، ولا يدركون متطلبات تنفيذها، على عكس ما توصلت إليه دراسة (إشميلة، 2014) من خلال استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية بليبيا إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة

الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من المراجعة الشاملة، من ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما واقع تطبيق المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي لمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية؟
- هل يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

- ◀ التعرف على واقع تطبيق المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي لمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، خدمة المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية.
- ◀ التعرف على دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.1 فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية.
من الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.
- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.
- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.

- لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
الفرضية الرئيسة الثانية:

-لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مايلي:

تتبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بموضوع مراجعة الأداء الاجتماعي، والتي تعتبر إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه حماية البيئة، العاملين بها، حماية المنتج والمستهلك، خدمة المجتمع المحلي. وكذلك المساهمة في إثراء المكتبات الليبية، كما أنها ستكون نواة لدراسات مستقبلية في هذا الجانب، كما أن هذه الدراسة جاءت كمحاولة للفت انتباه القائمين على الشركات والمصارف للأهمية والمنافع التي سيجنونها من مراجعة أدائهم الاجتماعي، إذ تكشف مراجعة الأداء الاجتماعي عن مدى امتثال الوحدات الاقتصادية للقوانين والتشريعات المتعلقة بالأداء الاجتماعي، والتي من خلالها يتم التعرف على مدى التزام الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في رفاهية المجتمع.

7.1 منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات حيث تم استقراء ومسح شامل للموضوعات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة والكتب والدوريات، وما نشر على الشبكة العنكبوتية، لتكوين أساس نظري تبنى عليه الدراسة العملية، وقد تم استخدام صحيفة استبانة لاستقصاء آراء المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي (مسح شامل) واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل الإجابات إحصائياً، واستخلاص وصياغة التوصيات اللازمة بناء على النتائج التي تم التوصل إليها.

8.1 حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: من 2021 /12/16 - 2022/1/16.

الحدود المكانية: الإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي.

الحدود البشرية: المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي.

الحدود الموضوعية: واقع تطبيق مراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ثانياً: الجانب النظري للدراسة:

1.2 مراجعة الأداء الاجتماعي:

1.1.2 مفهوم مراجعة الأداء الاجتماعي:

خلال السبعينيات من القرن الماضي زاد الاهتمام بمراجعة الأداء الاجتماعي كأداة يمكن بواسطتها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، وأجمعت الكتابات في تلك الفترة من الزمن على ضرورة وضع مفهوم واضح للمراجعة الاجتماعية، وقد عرفها بعض الكتاب كما يلي:

عرفت مراجعة الأداء الاجتماعي بأنها: "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسئولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع" (لطي، 2005، ص 76). كما عرفت بأنها: "الفحص وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، وذلك بهدف التحقق من سلامة تنفيذ المنظمة للمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، ذلك مع مراعاة أن يتم هذا في ضوء مجموعة من المعايير المتعارف عليها لضمان جدية وسلامة الأداء من جانب القائمين على هذا النوع من أنواع المدققات" (أبوهيبة، 2012، ص 25). وعرفت أيضاً كالتالي: "بأنها تبحث في مدى إفصاح المنظمات عن إسهامات في تحسين ظروف العاملين فيها وعملائها والبيئة المحيطة بها والمجتمع المحلي بشكل عام" (بن شريف، وآخرون، 2017، ص 930).

من ذلك يمكن تعريف مراجعة الأداء الاجتماعي بأنها: عملية فحص انتقادي للأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية من قبل شخص مستقل من أجل إعطاء رأي محايد حوله بالاعتماد على المعايير، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات الاجتماعية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.

2.1.2 أهداف مراجعة الأداء الاجتماعي:

تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي إلى تحقيق التالي (إشميلة، 2014، ص 142):

1. تسمح مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بالإشراف الفعال على الأداء وتوجيهه، وفهم العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.
2. تسمح لذوي المصالح مع الوحدة الاقتصادية بالتأثير على أدائها وسلوكها وسياساتها المستقبلية.
3. يمكن الوحدة الاقتصادية من التقرير عن أدائها وانجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على أدلة وإثباتات موثقة بدلاً من ادعاءات عارية عن الصحة.

4. يسمح للموالي الوحدة الاقتصادية ومقرضيها وذوي المصالح (عمالها وعمالها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية قد حققت قيمة مضافة من النواحي الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت بها.

5. تمكن الوحدة الاقتصادية من تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى بطريقة ضمنية تشاركية واضحة وقابلة للقياس.

3.1.2 مبادئ مراجعة الأداء الاجتماعي:

إن مراجعة الأداء الاجتماعي تساعد الوحدات الاقتصادية وتشجعها باستمرار على الإشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، وهناك ستة مبادئ تشكل القاعدة للمراجعة الجيدة وضعها المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية، والاخلاقية لتنسيق المعلومات، والمعرفة حول التطبيقات المتنامية للمراجعة الاجتماعية وهي: (pearce, 2001):

1. نظرة شمولية ومتعددة: أي أنه يجب أن تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين المتأثرين بالوحدة الاقتصادية؛
2. شامل: وهي أن تركز مراجعة الأداء الاجتماعي حتى تشمل في النهاية قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية في المجتمع؛
3. المقارنة: لا بد لمراجعة الأداء الاجتماعي أن توفر وسائل تمكن من مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية عبر السنوات، بأداء الوحدات الاقتصادية المماثلة وبمعايير الأداء للصناعة؛
4. منتظم: يجب أن تتم مراجعة الأداء الاجتماعي بشكل دوري منتظم، وليس بشكل مؤقت أو لمرة واحدة في السنة؛
5. مراجعة (فحص): يجب أن تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص أو أكثر محايدين أي ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج.
6. الإفصاح: يجب أن تكون نتائج مراجعة الأداء الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في الوحدة الاقتصادية والمجتمع بشكل عام، ويتضمن الأنشطة التي يكون الهدف منها تحقيق رضا المستهلك والمحافظة على رضائه وتشمل: زيادة أمان المنتج، عدم خداع المستهلك، الصدق في الإعلان، توفير البيانات اللازمة عن المنتج: من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة بها، ومدة صلاحية المنتج.

4.1.2 معايير مراجعة الأداء الاجتماعي:

تتمثل معايير مراجعة الأداء الاجتماعي في الآتي (pearce. 2001):

أولاً: المعايير العامة (الشخصية): وتشمل الآتي:

1. معايير التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المراجع مؤهلاً علمياً وعملياً، كما يمكنه الاستعانة بخبراء في الأمور الاجتماعية.
2. معيار الحياد والاستقلالية: يجب أن يكون المراجع محايداً ومستقلاً عن الإدارة ومختلف الجهات.

3. معيار بدل العناية المهنية اللازمة المسؤولة المهنية: ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية.

ثانياً: معايير العمل الميداني: وتشمل الآتي:

1. التخطيط لمهنة المراجعة: يتضمن وضع الخطة شاملة لفحص النواحي الاجتماعية للعميل وفحص الأداء الاجتماعي له.

2. فحص نظام الرقابة الداخلية: الذي يقوم به المراجع الداخلي.

3. أدلة الإثبات: جمع أدلة الإثبات الكافية حول النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير:

يبين التقرير مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية ويتضمن أيضاً رأي فني محايد حول النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وتقييم أدائها الاجتماعي.

5.1.2 متطلبات مراجعة الأداء الاجتماعي:

حتى تتمكن مراجعة الأداء الاجتماعي من تحقيق أهدافها فإن الأمر يتطلب توفر بعض المتطلبات والتي تعتبر الأساس لتنفيذها وهي كالاتي (شرداد، صحراوي، 2020، 37):

1. وجود مجموعة من الأنشطة الاجتماعية تقوم بها الوحدة الاقتصادية محل المراجعة، ومن هذه الأنشطة: الأداء الاجتماعي تجاه العاملين: وذلك من خلال توفير كافة العوامل اللازمة لإنشاء وتعميق ولاء وانتماء العاملين تجاه الوحدة الاقتصادية-الأداء الاجتماعي تجاه العملاء: وتعني توفير كافة الظروف الملائمة لإنشاء وزيادة الإشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة للعملاء-الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع: وذلك من خلال العمل الجاد والمضني لتكوين صورة طيبة للوحدة الاقتصادية في أذهان أفراد المجتمع-الأداء الاجتماعي تجاه البيئة: ويتمثل في الحد من تلوث المياه والهواء والتربة، وتطوير الموارد وصيانتها، والاستخدام الأمثل للموارد، والتشجير وزيادة المساحات الخضراء.
2. وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يهدف إلى قياس الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية والإفصاح عنه في القوائم المالية وتوصيلها لأصحاب المصالح، ففي حالة عدم وجود هذا النظام لا توجد ضرورة لوجود مراجعة عن الأداء الاجتماعي.
3. من المهم وجود معايير محددة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ونصوص تشريعية ملزمة لقياسه الإفصاح عنه.
4. وجود أشخاص لديهم الكفاءة العالية ويمكنهم القيام بمراجعة الأداء الاجتماعي، يتمتعون بالاستقلال ولديهم التأهيل العلمي والخبرة اللازمة.
5. اقتناع الإدارة بأهمية مراجعة أدائها الاجتماعي حيث يجب أن تتقبل ما يحتويه تقرير المراجع عن أدائها الاجتماعي، وتأخذ توصياته بعين الاعتبار.

6. ضرورة وجود معايير وإجراءات متفق عليها لقياس ومراجعة الأداء الاجتماعي للحكم على مدى فعاليته وكفاءته.

7. الاهتمام من قبل المجتمع والأطراف المستفيدة بمراجعة الأداء الاجتماعي والتأكيد على ضرورتها، وتلك الأطراف هي: جميع العاملين بالوحدة الاقتصادية، جميع العملاء (المستهلكين) والمستفيدين من المنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية، أفراد المجتمع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية، الملاك أو أصحاب رأس المال سواء كانت ملكية الوحدة الاقتصادية عامة أو خاصة.

6.1.2 مجالات مراجعة الأداء الاجتماعي:

تتمثل مجالات مراجعة الأداء الاجتماعي في أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي (الفحماء، 2012، ص 27-28):

1. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية (حماية البيئة): ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمنظمة، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات ذات كفاءة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المنظمة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة.

2. مجال الموارد البشرية (العاملين): ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وأهم هذه الأنشطة هي إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والأمن الوظيفي وسياسة الترقية.

3. مجالات مساهمات المنتج سواء سلعة أو خدمة (العملاء): ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى نيله إرضاء المستهلك، والصدق في الإعلان والوضوح في طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

4. مجال المساهمة العامة (خدمة المجتمع المحلي): وتتضمن الأنشطة التي شأنها أن تحقق الرفاه لأفراد المجتمع، ومشاركة الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية مثل: خلق فرص عمل، دعم البرامج العلمية والثقافية والرياضية، توفير الخدمات الصحية، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: "العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود الموظفين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (عمار، 2016، 128). أما تعريفها كما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 والذي ورد فيه مفهوم التنمية

المستدامة لأول مرة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987). كما عرفت كذلك بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي" (رقامي، بوشنقير، 2012، ص 439).

من ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها: الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية القابلة للنفاد أو المتجددة دون إسراف، مع المحافظة على البيئة من التلوث، والأخذ في الاعتبار أن الأجيال القادمة لها نفس الحق في هذه الموارد، كما لها الحق في بيئة نظيفة.

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض وهذه الأبعاد هي كالتالي (الجوزي، 2012، ص 71، 72):

1. البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد إلى تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وذلك يكون من خلال زيادة نصيبهم من السلع والخدمات الضرورية، وبما أن الموارد محدودة فإن الأمر يتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وذلك يكون من خلال: أ. توفير عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية، ب. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأشخاص والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج التنموية، ج. زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، بهدف رفع معدل دخل الفرد، وتنشيط العلاقة والتغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.
2. البعد البيئي: من الركائز المهمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، حيث تعمل على حماية سلامة النظم البيئية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، مع المحافظة على مكونات البيئة (الأرض، الماء والهواء)، لأهميتهم في الحفاظ على استدامة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وذلك يتحقق من خلال الاهتمام بالتالي: أ. التنوع البيولوجي المتمثل في البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها من المخلوقات. ب. الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بكل أنواعها ومختلف مصادرها الناضبة والمتجددة. ج. التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها (المياه والتربة والهواء)، ويؤثر على صحة الكائنات الحية.
3. البعد الاجتماعي: والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويهدف كذلك إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، وتحسين طرق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتوفير الحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة (غنيم، أبو زلط، 2007، 14).

3.2.2 متطلبات التنمية المستدامة:

حتى تتحقق التنمية المستدامة فإن الأمر يتطلب التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية (قاسمي، 2012، ص8،7):

1. نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
2. نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات.
3. نظام اجتماعي: يتماشى مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
4. نظام إنتاجي: يعزز مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
5. نظام إداري: مرن له القدرة على التقويم الذاتي.
6. نظام ثقافي: يعمل على تأصيل البعد البيئي لكل أنشطة الحياة بشكل عام، والتنمية المستدامة خاصة.
7. نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
8. نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

4.2.2 أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في التالي (موفق، ضيف، ب.س، 46):

1. زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
2. تحسين العلاقة بين الطبيعة والإنسان، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
3. الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.
4. تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

3.2 دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب مراجعة الأداء الاجتماعي دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة، من خلال تقييم برامج الشركة المتعلقة بحل مشكلات الإسكان والطرق، والقيام بالتحقق من خطط الشركة للمحافظة على مظاهر الجمال، وتشجير المناطق المحيطة، وكذلك برامج الشركة في بيان أسباب المشكلات الاجتماعية القائمة، ومدى جهودها في حل هذه المشكلات والقضاء عليها، والتبرعات التي تقدمها الشركة للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية، وتهيئة فرص العمل للمعوقين واليتامى والأرامل وتدريبهم (المطارنة، الشرايري، 2013، ص50).

إذ تعد المعلومات التي يتضمنها تقرير مراجعة الأداء الاجتماعي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعتمد عليها كذلك من قبل الأطراف أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات رشيدة وفي رسم سياستها ووضع برامجها. ولكي تتمكن الوحدة الاقتصادية من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يجب عليها وضع برامج وخطط وآليات للوصول إلى ذلك، ويمكن الاعتماد على مراجعة الأداء الاجتماعي كأحد السبل الأساسية لتحقيق ذلك من خلال مراجعة الأداء الاجتماعي وفق الخطوات التالية: (تونسي وبورنان، 2016، ص350)

1. تحديد مجالات الأداء الاجتماعي: والمتمثل في الأداء الاجتماعي الداخلي (الاهتمام بالعاملين من حيث الإعداد والتدريب وتوفير سكن ورعاية طبية وتأمين وغيرها من الأمور المتعلقة بالعاملين، الأداء الاجتماعي البيئي الخارجي، والأنشطة الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالمنتج والمستهلك.
2. فحص ومراجعة الأنشطة ومجالات الأداء الاجتماعي: من أساليب الفحص التي قد تستخدم، الشهادات وإقرارات المعاينة والجرد الفعلي، استخدام قوائم الاستقصاء، المراجعة المستندية والمحاسبية، الفحص الفني، الاستفسارات الشفوية.
3. فحص ومراجعة النظام المحاسبي الاجتماعي للوحدة الاقتصادية: وهي مرحلة مهمة يقوم بها للمراجع الخارجي عند مراجعة الأداء الاجتماعي من خلالها يتم مراجعة المجموعة المستندية والدفترية والإجراءات الخاصة بالقيود والترحيل وضبط الحسابات واستخراج النتائج وإعداد القوائم الاجتماعية لبيان نتيجة النشاط الاجتماعي والمركز الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية.
4. إعداد تقرير مراجعة الأداء الاجتماعي: والذي يتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي، ويكون داخليا وخارجيا.

ثالثاً: الجانب العملي للدراسة:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين بإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي، وقد شملت الدراسة كامل أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 50 مفردة.

2.3 أداة جمع البيانات

1. تصميم استمارة الاستبيان:

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحثون ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2. اختبارات الصدق "الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثون بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون)

لقد راع الباحثون جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد فرضيات الدراسة المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب-الصدق الظاهري

لتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استبانة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم 5 مجموعات رئيسية من الأسئلة مبنية كالآتي: **المجموعة الأولى:** تضم 3 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص. **المجموعة الثانية:** وتشمل 6 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة. **المجموعة الثالثة:** تشمل 10 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها. **المجموعة الرابعة:** تشمل 10 عبارات حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. **المجموعة الخامسة:** تشمل 12 عبارة حول مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي. **المجموعة السادسة:** وتشمل 14 عبارة حول دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة وبعد عملية التعديل قام الباحثون بتوزيع (50) استبانة استبانة على المراجعين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي وبعد فترة تم الحصول على (46) استبانة صالحة للتحليل، ومن ذلك فإن نسبة عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 92% من عدد الاستثمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

3.3 ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رقم (1).

جدول (1) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات الدراسة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق:

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحثون بحساب درجة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cornbach. والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما في جدول (2).

جدول (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه البيئة.	7	.969	.984
2	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها.	10	.983	.991
3	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.	10	.969	.984
4	مراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي	12	.973	.986
5	دور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.	14	.988	.994
	جميع المحاور	53	.982	.991

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.969 إلى 0.988) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.984 إلى 0.994) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.3 خصائص مفردات مجتمع الدراسة

يوضح الجدول رقم (3) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة العملية.

جدول (3) التوزيع التكراري والنسب بحسب المؤهل العلمي، المؤهل المهني، عدد سنوات الخبرة في مجال التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %	المؤهل المهني	العدد	النسبة %	عدد سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة %
دكتوراه	3	6.3	محاسب قانوني ليبي	23	47.9	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	9	18.8
ماجستير	14	29.2	زمالة محاسب قانوني عربية	5	10.4	من 5 إلى 10 سنوات	16	33.3
بكالوريوس	31	64.6	زمالة محاسب قانوني بريطانية	1	2.1	أكثر من عشرة سنوات	15	31.3
أخرى	00	0%	لا يوجد	19	39.6	أكثر من 20 سنة	8	16.7
المجموع	48	100	المجموع	48	100	المجموع	48	100

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة متحصلين على درجة بكالوريوس حيث كانت نسبتهم (64.6%)، يليها المتحصلين على الماجستير بنسبة (29.2%)، ثم المتحصلين على درجة الدكتوراه بنسبة (6.3%)، حيث يمكنهم ذلك من الإجابة على الأسئلة الوارد بالاستبيان بشكل جيد، أما فيما يتعلق بالمؤهل المهني نلاحظ أن معظم مفردات مجتمع الدراسة مؤهلاتهم المهنية محاسب قانوني ليبي ويمثلون نسبة (47.9%)، تم يليه ممن ليس لهم مؤهلات مهنية ويمثلون نسبة (39.6%) يأتي بعد ذلك من مؤهلاتهم المهنية زمالة عربية ويمثلون نسبة (10.4%) والباقي مؤهلاتهم المهنية زمالة بريطانية ويمثلون نسبة (2.1%). وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في المؤهلات المهنية مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم. أما فيما يتعلق بمدى الخبرة لأفراد مجتمع الدراسة فكانت النسب (33.3%) لمن خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، يليها من خبرتهم أكثر من 10 سنوات بنسبة (31.3%)، ونسبة (16.7%) لمن خبرتهم أكثر من 20 سنة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

5.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه حماية البيئة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول (4) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة

على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تجميل وتشجير البيئة المحيطة بها.	3.29	.743	-2.556	.011
2	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في برامج حماية البيئة من التلوث وإجراء البحوث.	3.19	.641	-1.964	.050
3	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقليل المخاطر البيئية في المحيط التي تعمل به.	3.25	.601	-2.683	.007
4	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في التوعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.	3.25	.601	-2.683	.007
5	يتم مراجعة تكاليف معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة الناتجة عن عمل الوحدة الاقتصادية.	3.23	.555	-2.668	.008

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	يتم مراجعة تكاليف استخدام خبراء البيئة في الوحدة الاقتصادية التي يتم مراجعتها.	3.23	.555	-2.668	.008
	كل العبارات	3.23	.555	-2.668	.008

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه حماية البيئة. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

جدول (5) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.	3.2381	.56095	2.941	.005

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.941) بدلالة محسوبة (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (3.2381) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى درجة موافقة إجابات مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة حيث أن: 1. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تجميل وتشجير البيئة المحيطة بها. 2. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في برامج حماية البيئة من التلوث وإجراء البحوث. 3. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقليل المخاطر البيئية في المحيط التي تعمل به. 4. يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في التوعية بأهمية

البيئة والمحافظة عليها. 5. يتم مراجعة تكاليف معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة الناتجة عن عمل الوحدة الاقتصادية. 6. يتم مراجعة تكاليف استخدام خبراء البيئة في الوحدة الاقتصادية التي يتم مراجعتها.

2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه العاملين بها، تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (6).

جدول (6) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	يتم مراجعة توفر شروط السلامة العامة للعاملين بالوحدة الاقتصادية.	3.12	.570	- 1.500	.134
2	يتم مراجعة مدى العدالة في مجال الترقية والحوافز بين العاملين.	3.10	.515	- 1.387	.166
3	يتم مراجعة تكاليف التأمين الصحي للعاملين.	3.12	.570	- 1.500	.134
4	يتم مراجعة تكاليف إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للعاملين.	3.08	.498	- 1.155	.248
5	يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية باللوائح والتشريعات الاجتماعية (الحد الأدنى للأجور، نسب توزيع الأرباح، خدمات اجتماعية أخرى)	3.06	.480	- -905	.366
6	يتم مراجعة برامج خدمة العاملين (نظام غذائي مجاني، برامج تدريب).	3.10	.472	- 1.508	.132
7	يتم مراجعة تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل المناسبة للعاملين.	3.06	.522	- -832	.405
8	يتم مراجعة تكاليف توفير مواصلات للعاملين.	3.04	.459	- -632	.527
9	يتم مراجعة تكاليف توفير سكن مناسب للعاملين.	3.04	.459	- -632	.527
10	يتم مراجعة قيمة الحوافز المقدمة للعاملين المتفوقين لدي الوحدة الاقتصادية.	3.06	.433	- 1.000	.317

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع المتعلقة بالمراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه العاملين بها. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (7).

جدول (7) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.	3.0813	.46570	1.209	47	.233

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.209) بدلالة محسوبة (0.233) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها، حيث أن في بعض الأحيان: 1. لا يتم مراجعة توفر شروط السلامة العامة للعاملين بالوحدة الاقتصادية. 2. لا يتم مراجعة مدى العدالة في مجال الترقية والحوافز بين العاملين. 3. لا يتم مراجعة تكاليف التأمين الصحي للعاملين. 4. لا يتم مراجعة تكاليف إنشاء صندوق تكافل اجتماعي للعاملين. 5. لا يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية باللوائح والتشريعات الاجتماعية (الحد الأدنى للأجور، نسب توزيع الأرباح، خدمات اجتماعية أخرى) 6. لا يتم مراجعة برامج خدمة العاملين (نظام غذائي مجاني، برامج تدريب). 7. لا يتم مراجعة تكاليف توفير وتهيئة ظروف العمل المناسبة للعاملين. 8. لا يتم مراجعة تكاليف توفير مواصلات للعاملين. 9. لا يتم مراجعة تكاليف توفير سكن مناسب للعاملين. 10. لا يتم مراجعة قيمة الحوافز المقدمة للعاملين المتفوقين لدي الوحدة الاقتصادية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمراجعة الأداء الاجتماعي لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (8)

جدول (8) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	يتم مراجعة مدى صدق الإعلانات عن المنتج (الخدمات).	2.85	.652	-1.528	.127
2	يتم مراجعة مدى الالتزام بالتسعير العادل للمنتج وعدم القيام بأي ممارسات احتكارية.	2.90	.592	-1.213	.225
3	يتم مراجعة التكاليف المتعلقة بتحسين جودة المنتج (سلعة أو الخدمة) وتخفيض التكاليف.	2.90	.660	-1.091	.275
4	يتم مراجعة مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم خدمات ما بعد البيع للمستهلك	2.92	.613	-.943	.346
5	يتم مراجعة مدى وجود آلية واضحة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.	2.96	.582	-.500	.617
6	يتم مراجعة التزام الوحدة الاقتصادية بتشريعات حماية المستهلك.	2.94	.598	-.728	.467
7	يتم مراجعة الأخطار البيئية الناتجة عن منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية محل المراجعة.	2.98	.565	-.258	.796
8	يتم مراجعة تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة أو الخدمة.	3.04	.504	-.577	.564
9	يتم مراجعة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للالتزام بمعايير الجودة،	3.04	.504	-.577	.564
10	يتم مراجعة تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة والتي تخص المنتج أو الخدمة.	3.12	.444	-1.897	.058

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بدور المراجعة الاجتماعية لنشاط الوحدة الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة. و**الاختبار الفرضية الفرعية**: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول (9).

جدول (9) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.	2.9646	.50844	- .483	.632

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-.483) بدلالة محسوبة (0.632) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك. حيث أنه في بعض الأحيان:

1. لا يتم مراجعة مدى صدق الإعلانات عن المنتج (الخدمات). 2. لا يتم مراجعة مدى الالتزام بالتسعير العادل للمنتج وعدم القيام بأي ممارسات احتكارية. 3. لا يتم مراجعة التكاليف المتعلقة بتحسين جودة المنتج (سلعة أو الخدمة) وتخفيض التكاليف. 4. لا يتم مراجعة مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم خدمات ما بعد البيع للمستهلك، 5. لا يتم مراجعة مدى وجود آلية واضحة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء. 6. لا يتم مراجعة التزام الوحدة الاقتصادية بتشريعات حماية المستهلك. 7. لا يتم مراجعة الأخطار البيئية الناتجة عن منتجات وخدمات الوحدة الاقتصادية محل المراجعة. 8. لا يتم مراجعة تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة أو الخدمة. 9. لا يتم مراجعة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للالتزام بمعايير الجودة. 10. لا يتم مراجعة تكاليف احتواء المنتجات على الإرشادات المطلوبة والتي تخص المنتج أو الخدمة.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمراجعة أنشطة الوحدة الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (10)

جدول (10) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	مراجعة مساهمات أو تبرعات الوحدة الاقتصادية لصالح المجتمع المحلي.	2.90	.627	-1.147	.251
2	مراجعة الدعم المادي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	2.85	.583	-1.698	.090
3	مراجعة الدعم المالي المقدم لإقامة الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم.	2.85	.583	-1.698	.090
4	مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في إنشاء دور حضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	2.88	.606	-1.414	.157
5	مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في دعم البنية التحتية في المجتمع المحلي.	2.96	.544	-.535	.593
6	مراجعة تكاليف التمويل المقدم للشركات التي تقام في المجتمع المحلي.	2.96	.544	-.535	.593
7	مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في إقامة دورات التدريب المجانية لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة.	2.96	.544	-.535	.593
8	مراجعة الدعم المالي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.	2.98	.483	-.302	.763
9	مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالتشريعات الاجتماعية.	3.02	.437	-.333	.739
10	مراجعة برامج تعيين وتدريب الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء.	3.00	.461	.000	1.000
11	مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل الإسكان.	3.02	.437	-.333	.739
12	يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل المواصلات.	3.04	.410	-.707	.480

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأداء الاجتماعي لأنشطة الوحدة الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة. ولاختبار الفرضية الفرعية: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (11).

جدول (11) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة

على جميع العبارات المتعلقة بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.	2.9514	.46185	-0.729	47	.469

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-0.729) بدلالة محسوبة (0.469) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية. حيث أنه في بعض الأحيان: 1. لا يتم مراجعة مساهمات أو تبرعات الوحدة الاقتصادية لصالح المجتمع المحلي. 2. لا يتم مراجعة الدعم المادي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي. 3. لا يتم مراجعة الدعم المالي المقدم لإقامة الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم. 4. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في إنشاء دور حضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع. 5. لا يتم مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في دعم البنية التحتية في المجتمع المحلي. 6. لا يتم مراجعة تكاليف التمويل المقدم للشركات التي تقام في المجتمع المحلي. 7. لا يتم مراجعة دور الوحدة الاقتصادية في إقامة دورات التدريب المجانية لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة. 8. لا يتم مراجعة الدعم المالي الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي. 9. لا يتم مراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالتشريعات الاجتماعية. 10. لا يتم مراجعة برامج تعيين وتدريب الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء. 11. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة

الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل الإسكان. 12. لا يتم مراجعة تكاليف مساهمة الوحدة الاقتصادية في حل مشاكل المواصلات.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية، لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (12)

جدول (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة ب: لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه (حماية البيئة، العاملين بها، جودة المنتج وحماية المستهلك، المجتمع المحلي) عند مراجعة قوائمهم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يقوم المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية	3.039 5	.40094	.683	47	.498

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.683) بدلالة محسوبة (0.498) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية عند مراجعة قوائمهم المالية. حيث أن :

1. المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي يقومون بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة عند مراجعة قوائمهم المالية.

2. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها.
3. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.
4. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
5. الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في جدول (13).

جدول (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجعة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى.	3.19	.607	-2.066	.039
2	تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية.	3.23	.592	-2.517	.012
3	تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية.	3.19	.532	-2.310	.021
4	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية.	3.21	.544	-2.486	.013
5	تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح.	3.21	.544	-2.486	.013

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
6	تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق.	3.23	.515	-2.810	.005
7	تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب.	3.21	.459	-2.887	.004
8	تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية.	3.21	.544	-2.486	.013
9	تعمل مراجعة الأداء الاجتماعي على تقييم مستوى السياسات والإجراءات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لدى الوحدات الاقتصادية.	3.17	.595	-1.890	.059
10	تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتقديم الأدلة الكافية للتأكد من دقة وصحة المعلومات المالية الاجتماعية وعدم قيام الإدارة بإخفاء أي معلومات عن الأداء الاجتماعي تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية.	3.12	.531	-1.604	.109
11	تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أحد الوسائل التي تعتمد عليها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق الوحدات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية.	3.12	.531	-1.604	.109
12	تسعى مراجعة الأنشطة تجاه البيئة للحفاظ على سمعة وسلامة الوحدة الاقتصادية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي تسبب لها تكاليف مادية.	3.15	.505	-1.941	.052
13	تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين.	3.19	.491	-2.496	.013
14	تلمي مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	3.17	.519	-2.138	.033

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية: 1. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى. 2. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى

الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية. 3. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية. 4. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية. 5. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أسالي ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح. 6. تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق. 7. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب. 8. تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية. 13. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين. 14. تلبية مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

9. تعمل مراجعة الأداء الاجتماعي على تقييم مستوى السياسات والإجراءات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لدى الوحدات الاقتصادية. 10. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتقديم الأدلة الكافية للتأكد من دقة وصحة المعلومات المالية الاجتماعية وعدم قيام الإدارة بإخفاء أي معلومات عن الأداء الاجتماعي تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية. 11. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أحد الوسائل التي تعتمد عليها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق الوحدات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية. 12. تسعى مراجعة الأنشطة تجاه البيئة للحفاظ على سمعة وسلامة الوحدة الاقتصادية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي تسبب لها تكاليف مادية. لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول (14)

جدول (14) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور مراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3.1845	.50137	2.550	47	.014

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.550) بدلالة محسوبة (0.014) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (3.1845) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث أن: 1. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي لتقييم العلاقة بين سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى. 2. تعد مراجعة الأداء الاجتماعي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات الاجتماعية. 3. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي تقرير يعكس الوضعية الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية. 4. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من مخاطر وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب الاجتماعية. 5. تهدف مراجعة الأداء الاجتماعي لتطوير أساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بهدف الإفصاح عن تكاليف ومنافع الأداء الاجتماعي بشكل دقيق وواضح. 6. تعكس مراجعة الأداء الاجتماعي مدى تماشي الوحدة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب عملاء جدد وبالتالي تحسين النتيجة وضمان الاستمرار في السوق. 7. تسعى مراجعة الأداء الاجتماعي للتحقق من قدرة الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية على تقديم التقارير والبيانات الاجتماعية بالشكل المطلوب. 8. تقوم مراجعة الأداء الاجتماعي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على أنشطة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية. 13. تقدم مراجعة الأداء الاجتماعي المعلومات والبيانات غير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر في قرارات المستثمرين. 14. تلبية مراجعة الأنشطة تجاه البيئة أهداف جماعة الضغط البيئي من خلال نشر الوعي البيئي وإنتاج منتجات صديقة للبيئة.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1. يوجد ارتفاع في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه حماية البيئة، وهذا يختلف مع نتائج دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) ربما يكون ذلك نتيجة الاختلاف في الفترة

- الزمنية، إذ أصبح المراجعين الخارجيين في ليبيا في الوقت الحالي يدركون معنى مراجعة الأداء الاجتماعي تجاه حماية البيئة، ويطبقونها ولو بشكل بسيط.
2. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها، وهذا لا يختلف مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) في أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين.
3. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعين الخارجيين بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك، وهذا يتفق مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) حيث أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك.
4. يوجد تدني في مستوى قيام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي، وهذا يتفق مع دراسة (دراء، 2010) و(إشميلة، 2014) في أن المراجعين الخارجيين لا يطبقون مراجعة الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي.
5. يوجد دور لمراجعة الأداء الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثون بما يلي:
1. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه العاملين بها عند مراجعة قوائمهم المالية.
2. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه جودة المنتج وحماية المستهلك عند مراجعة قوائمهم المالية.
3. زيادة اهتمام المراجعون الخارجيون بالإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي بمراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه خدمة المجتمع المحلي عند مراجعة قوائمهم المالية.
4. سن تشريعات تلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وذلك لأهميتها في خدمة المواطن والمجتمع المحلي وتحقيق مميزات للشركة نفسها.

المراجع Reference

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أبوهيبة، حامد طلبة. (2012). أصول المراجعة. عمان، دار زمزم للنشر والتوزيع.
2. غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة احمد. (2007). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط3، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
2. الفضل، مؤيد. نور، عبد الناصر، الدوغجي، علي. (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
3. لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، المراجعة البيئية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

ب. الدوريات:

4. احمد، صابر محمد محمود. (2010). إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2.
5. إشميلة، ميلاد رجب. (2014). إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية -دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين بالمنطقة الشرقية لليبيا. المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 16: يوليو 2014.
6. بن شريف، مبروكة. هيري، أسيا. ساوس، الشيخ. (2017). التدقيق الاجتماعي آلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية أدرار. مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 41.
7. تونسي، أمنة. ورنان، إبراهيم. (2016). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3.
8. الجوزي، جميلة. (2012). أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 70-81.
9. رقامي، محمد. بوشنقير، إيمان. (2012). التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 439.

10. زقيب، خيرة. مصطفى، اللطيف. عجيلة، محمد. (2017). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة 2013-2014. مجلة دراسات وأبحاث-المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، جوان 2017.
11. شتاتحة، عمر. زاوية، رشيد. (2016). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص 1-19.
12. شراد، صابر. صحراوي، فارس. (2020). متطلبات تبني التدقيق الاجتماعي بمنظمات الأعمال، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 4، العدد 1، ص 31-41.
13. عمار، نضال. (2016). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 54.
14. الخزرجي، ريم سعدي. التميمي، حيدر كاظم. الجبوري، محمد هاشم. (2020)، أثر معايير محاسبة الاستدامة على التدقيق الاجتماعي وانعكاسها على أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية 2020، ص 187-203.
15. الرمحي، مرعى على. (2021) مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية مقارنة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية 2021/3/27.
16. الغامدي، عبد العزيز بن صقر. (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة-جامعة نايف للعلوم الأمنية نموذجاً، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت. 23-26 / 2006/04.
17. قاسمي، أسيا. (2012). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات، التوجهات، الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة، تونس، يومي 26-27 أبريل، ص 1-18.
18. الفحاء، فهد راعي. (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
19. القرني، أحمد بن عبد القادر. (2014). مدى إفصاح الشركات العامة السعودية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 154.

20. اللحيان، إبراهيم. الشرفاء، أمجد. كلبونة، أحمد. (2012). واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية.
<https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:kzg9W8osToMJ:https://tslibrary.or>
 2021/6/16 تاريخ الاطلاع g/wp-content/uploads/books/249.docx+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ly
21. المطارنة، غسان فلاح. الشرايري، جمال عادل. (2013). مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بتدقيق الأداء الاجتماعي في الشركات المساهمة الأردنية، المجلة العربية للإدارة، العدد 2، ص 43-62.
22. الموسوي، هاشم علي هاشم. التميمي، جمانة حنظل. (2004). المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 14، ص 96-116.
23. موفق، سهام. ضيف، أحمد. (ب.س). رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34(02). ص 39-54
 ج. الرسائل العلمية:
24. دراء، نزار عبد الغني (2010)، معوقات تطبيق إجراءات المراجعة في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس _ ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 25- Pearce. John, (2001). Social Audit and Accounting. Community Business Scotland (CBS) Network.
- 26 . Dow Jones, 2002, Sustainability Index website.

أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية للفترة (1995 – 2018م)

عبد الباقي إدريس سعيد
أستاذ مساعد بجامعة النيلين
A.abdelbagi@hotmail.com

عبد الحميد مسعود كرواد
محاضر بجامعة ليبيا المفتوحة
kerwadabdalhamed@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.12.30

تاريخ القبول: 2022.11.24

تاريخ الاستلام: 2022.09.05

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية للفترة (1995 – 2018م) من خلال التعرف على آراء المستهدفين من عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تجميع البيانات عن طريق قائمة الاستبانة، وللوصول للنتائج حللت البيانات بواسطة البرامج الإحصائية (spss smart pls3)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، مفادها: عدم وجود أثر للشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي. بينما يوجد أثر غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية كعامل وسيط، وهو ما يؤكد أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل وسيط في تأثير الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
الكلمات الدالة: الشراكة الأورو متوسطية – التنمية الاقتصادية – الاستقرار السياسي.

Abstract:

The study aimed to identify The impact of the European economic partnership on the political economic development in the Republic of Tunisia between (1995 – 2018).

In order to test the hypotheses of the study, the descriptive approach was relied upon, where the data was collected through the questionnaire, and to reach the results, the data was analyzed by statistical programs (spss, smart pls3). The study concluded that there is no impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability. While there is an indirect impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability through economic development as a mediating factor, which confirms that economic development is considered as a mediating factor in the impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability in the Republic of Tunisia

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership- Economic Development - Political Stability

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. المقدمة

يعد مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من أهم المجالات المهمة بدراسة وتحليل الاقتصاد السياسي في هذا العصر، نتيجة التطورات والتغيرات المتلاحقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، وهذه التحولات والتغيرات في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية تشير إلى وجود مجموعة من العوامل الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد (العولمة الاقتصادية)، متجلي في ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق وتحرير التجارة وتوسيع الاستثمارات، وفي خضم هذه المنافسة الحثيثة في الساحة الدولية، لجأت الدول إلى إقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية، كما لجأت إلى استراتيجيات التعاون والشراكة ضمن الدول والأقاليم المتجاورة للتقليل من مخاطر العولمة الاقتصادية والاستفادة إلى أكبر قدر ممكن من هذه التغيرات والتحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

ولأهمية المنطقة المتوسطية كونها منطقة جغرافية تربط قارات العالم فضلاً عن كونها تمتلك الموارد الطبيعية ويسكنها تجمع بشري مهم على الساحة الدولية، سعى الاتحاد الأوروبي الى تطوير علاقاته الاقتصادية مع هذه المنطقة، فأدخل مفهوم الشراكة القائمة على التعاون مع الدول المتوسطية التي تستند على البعد التاريخي والحضاري.

وفي مسار هذه المستجدات العالمية المتسارعة لم تجد الأنظمة السياسية للدول النامية - والتي من بينها الجمهورية التونسية - خياراً إلا الدخول في دائرة هذه المستجدات لعلها تجد ضالتها في الرفع من مستوى اقتصادياتها وإصلاح هيكلها الاقتصادية، وتبني عمليات التنمية الاقتصادية وذلك للتخفيف من حدة التناقضات التي تشوب اقتصادياتها والعمل على استقرارها الاقتصادي، فضلاً عن استقرارها السياسي، ومن تم استمرار أنظمتها الحاكمة. وبذلك فقد وقّعت الجمهورية التونسية اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة عام (1995م)، عرف باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي من ضمن بنودها الشراكة الاقتصادية. وتأسيساً على ما سبق ونظراً لأهمية الموضوع، فإن الدافع من وراء هذه الدراسة يتمثل في إبراز الأثر الذي تلعبه الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية في ظل عصر العولمة والإقليمية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية كإحدى الدول النامية.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وكذلك بنود اتفاقية الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، يلاحظ أن هذه الاتفاقية تمثل طرفين غير متكافئين (شريط عابد 2004م) فالالاتحاد الأوروبي يعد أكبر تجمع اقتصادي على الساحة الدولية، ويمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية هائلة في حين تقابله دول منفردة ونامية -من بينها تونس- تسعى إلى خلق وتطوير عمليات التنمية لاقتصاداتها وتحاول تصحيح هيكلها الاقتصادية والاستفادة من مزايا الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية فضلاً عن استقرارها السياسي والذي يعد فيه الاستقرار الاقتصادي العامل الرئيس.

ومن هذا المنطلق، فإن المشكلة البحثية في هذه الدراسة تتمحور في الإجابة على التساؤلات التالية:
التساؤل الأول: ما أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية؟

التساؤل الثاني: ما أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية؟
التساؤل الثالث: ما أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية؟
التساؤل الرابع: ما الأثر الذي تحدثه الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية (متغير وسيط)؟
3. الدراسات السابقة:

دراسة: (سلمى، 2015م) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، التي تعد تحدياً كبيراً لدول البحر المتوسط، ومنها: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، في ظل العولمة الاقتصادية المتواجدة في الساحة الدولية. واعتمدت الدراسة على مؤشر الميزة النسبية في الاقتصاد الوطني لدول محل الدراسة، لمعرفة التغيرات الحاصلة في اقتصاديات هذه الدول بعد دخولها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. واختصت الدراسة بالتركيز على عدة دول تطبق الشراكة الأورومتوسطية، ومن هذه الدول تونس. حيث خلصت هذه الدراسة - فيما يخص تونس - إلى أن الشراكة الأورومتوسطية كان لها أثر على تنافسية بعض القطاعات بالسلب أو الإيجاب، وكان هناك أثر سلبي على قطاع الطاقة بعد دخوله حيز التنفيذ وأثر إيجابي في تنافسية كلا من النسيج والكيماويات والكهرباء، وهو ما يخلق نوعاً من التنمية داخل الاقتصاد التونسي.

دراسة: (شهلة وشهريزاد، 2018م) تناولت الدراسة برامج الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية ومعرفة آثارها الاقتصادية في تونس. وتوصلت الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الإحصائيات. إن تونس تعددت فيها برامج الدعم محققة نتائج إيجابية ساهمت في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وجسد منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والذي بدوره يخلق تنمية اقتصادية داخل الجمهورية التونسية.

دراسة (جواوي، 2015م) تناولت الدراسة دور تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية كمحرك اقتصادي للحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية مؤخراً، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تداخل بين الوضع الاقتصادي والحراك السياسي، وأن التنمية الاقتصادية هي أكثر المحركات التي تسهم في اشتعال فتيل التغيير السياسي، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي، وأن العامل الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية هو المسبب الرئيس لما جرى في دول الربيع العربي من تغيير وعدم استقرار، وخاصة عند تزامنه مع تدني شبه مستقر في كل المؤشرات الاقتصادية للتنمية في هذه الدول.

دراسة: (Dimitraki، 2010م) تناولت هذه الدراسة كلاً من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما، وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي والاستقرار يؤثر كل منهما في الآخر تأثيراً سلبياً وإيجابياً. بمعنى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في النمو الاقتصادي، وأن السياسات السيئة التي تتبعها الحكومة

تؤدي إلى أداء اقتصادي سيء يؤثر بدوره في عدم استقرار النظام. حيث يؤدي الأداء الاقتصادي السيء إلى إحداث توتر في المجتمع يؤدي إلى تهديد بقاء الحكومة، وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار السياسي لدولة. مما سبق عرضه من دراسات حول هذا الموضوع، تبين أن بعض هذه الدراسات تناولت الموضوع من خلال متغيرين فقط: الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، في حين أن الدراسات الأخرى تناولت كلا من: متغير التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من المتغيرات التالية (الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة، النمو والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي) أما الدراسة الحالية فتميزت بدراسة المتغيرات الثلاثة كحزمة واحدة، وهذا ما لم يتم دراسة في ادبيات هذا الموضوع من قبل، وقد تناولت الدراسة التأثير المباشر للمتغيرات باعتماد الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي كمتغيرات تابعة، فضلا عن دراسة الأثر غير المباشر للشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، وبشكل عام فإن هذه الدراسة ركزت على موضوع حيوي ومهم للدول النامية بشكل عام وللدولة الليبية بشكل خاص كونها لم توقع اتفاقية الشراكة الأوروبية والمتوسطة مع الاتحاد الأوروبي وهي تسعى للانضمام لهذه الشراكة من خلال حضورها للاجتماعات بصفة مراقب، وأن مثل هذه الدراسات تعطي مؤشراً ولو مبدئياً عن الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه الشراكة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة وما يترتب عليها من تأثير على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية، خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة على إثر أزمات اقتصادية أو ظروف سياسية كالتالي تمر بها بعض دول الربيع العربي الآن عقب الثورات التي قامت فيها. وإذ تؤكد الدراسة على أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على الاستقرار السياسي للدول النامية، فإنها تأخذ في اعتبارها في الوقت نفسه أن هذه العوامل تتأثر بدورها بالاستقرار السياسي.

5. أهداف الدراسة:

- 1- بيان أثر الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
- 2- معرفة أثر الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.
- 3- معرفة أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
- 4- بيان الأثر الذي تحدثه الشراكة الاقتصادية الأوروبية والمتوسطة في الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية (متغير وسيط).

6. فرضيات الدراسة:

في ضوء الاطلاع والملاحظات التي أثارها المشكلة والهدف من هذه الدراسة تم صياغة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة وهي:

- الفرضية الأولى:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
- الفرضية الثانية:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.
- الفرضية الثالثة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
- الفرضية الرابعة:** يوجد أثر إيجابي غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية (**التنمية الاقتصادية متغير وسيط**).
7. **حدود الدراسة:**
- أ) **الحدود المكانية:** الجمهورية التونسية.
- ب) **الحدود الزمانية:** الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة من عام (1995 - 2018م).

ثانياً الجانب النظري:

8. مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

اختلفت التعاريف الخاصة بالشراكة (Partnership) باختلاف تخصصات المهتمين بها، من سياسيين واقتصاديين، غير أن طبيعة مفهوم الشراكة يرتبط عادة بالمعنى الاقتصادي، والشراكة في معناها الواسع عبارة عن "تكتل أو تحالف بين مجموعة من الدول تجمعهم رؤية محددة تشمل الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية". (مصطفى خسيم، 2003)

وجاءت الشراكة الأورومتوسطية Euro-Mediterranean partnership مكونة من جزئين، الجزء الأول (الأورو) ويقصد به أوروبا كون أحد أطراف الشراكة (الاتحاد الأوروبي)، أما الجزء الثاني (المتوسطية) نسبة لضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث عرفت الشراكة الأورومتوسطية على أنها: "الإطار الجديد للعلاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية والسياسية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط باتجاه إقامة منطقة تبادل بحلول عام 2010". (محمد أبوعشة، 2003م)

9. مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

يُعد النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، من خلال ذلك استخدم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كترادفين كون أن كلاهما يعني التغير للأفضل كما يميل البعض على إطلاق مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً. وتعد التنمية بشكل عام مفهوم واسع وشامل، ويرجع ذلك إلى تغطيته لعدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وباعتبار التنمية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة فقد عرفت التنمية كما ورد في تعريف هيئة الأمم المتحدة (1956م) بأنها: "العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف

اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن". كما عرفت بأنها: العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلية في الإنتاج. (عبد القادر عطية، 1999م) فيما عرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (محمد عجيبة، 2006م)

10. مفهوم الاستقرار السياسي:

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة من حيث جوانب دراسته والعوامل التي يؤثر ويتأثر بها، ويرتبط تحليل مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة من خلاله، ويتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفة السياسي، وقد عرفته الموسوعة البريطانية بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي.

ثالثاً الجانب العملي:

11. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي؛ لأن هذا النوع يقوم على تحديد الظاهرة، ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة للوصول إلى نتائج حول موضوع الدراسة (الدليمي، وصالح، 2014م). حيث يتكون مجتمع الدراسة من موظفين يشتغلون في دوائر حكومة ومراكز بحثية، كذلك طلبة دراسات عليا بالجامعات التونسية (ماجستير - دكتوراة) ذوي اختصاصات تمس بنود الشراكة في الجمهورية التونسية، ولديهم دراية وإلمام بنود الشراكة الاقتصادية التونسية مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية المتوسطية) وبهدف تحقيق نتائج شاملة ومعلومات يمكن الاعتماد عليها. ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية.

12. تجميع البيانات: جمعت البيانات عن طريق استبانة تم تصميمها بواسطة الباحثين بناء على أدبيات الموضوع ومؤشرات التنمية والاستقرار السياسي، وتم تحكيم الاستبانة من مختصين في علم السياسة والاقتصاد والإحصاء، وقد استغرق جمع البيانات أكثر من شهرين ونصف، وتم توزيع (123) استبانة بالتعاون مع عدد من المواطنين التونسيين. حيث تم استرجاع (109) استبانة وكانت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (100) استبانة، أي بمعدل (81%) من عدد الاستبانات الموزعة.

13. خصائص عينة الدراسة:

من خلال البيانات المتحصل عليها والمتعلقة بالمستجوبين تبين أن عينة الدراسة كانت موزعة بين الثلاث الفئات العمرية الأولى بالتساوي بينما كانت نسبة أفراد العينة التي تزيد أعمارهم عن (55) سنة يمثلون ما نسبته (11%) وأن ما نسبته (42%) من أفراد العينة حاملين الدرجة العلمية الماجستير بينما

فيما يتعلق بالتخصص الوظيفي فقد بينت النتائج أن (25 %) من أفراد العينة هم من حملة التخصص العلمي الاقتصاد، ومثلت ما نسبته (39 %) من المستجوبين يشتغلون في وظائف إدارية، وأن ما نسبته (25 %) يشتغلون في إدارات وسطى، وفيما يخص سنوات الخبرة فقد كان المستجوبون الذين خبرتهم من (10) إلى (15) سنة يمثلون ما نسبته (26 %).

14. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم احتساب كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة، حيث كان متوسط الدراسة لمتغير الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية (3.833) وانحراف معياري (0.603) وهو في منطقة الموافقة، بينما كان المتوسط الحسابي لمتغير التنمية الاقتصادية (2.951) وانحراف معياري (0.74554) وهو محايد. أما في يخص المتوسط الحسابي للاستقرار السياسي قد كان (3.153) وانحراف معياري (0.705) وهو في منطقة الحياد أيضاً.

15. اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (Smart PLS3) وهو نموذج إحصائي يسمح بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (Independent Variable) والمتغير التابع (Dependent Variable)، ولقد تم استخدام برنامج (Smart PLS3) لأنه يقلل من الأخطاء القياسية، ويتم استعماله في حالة العينات الصغيرة، وعند تحليل البيانات بهذا الأسلوب أو النموذج فإن التحليل يمر بمرحلتين: (Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, 2011)

أ- نموذج قياسي (نموذج خارجي) : Measurement Model

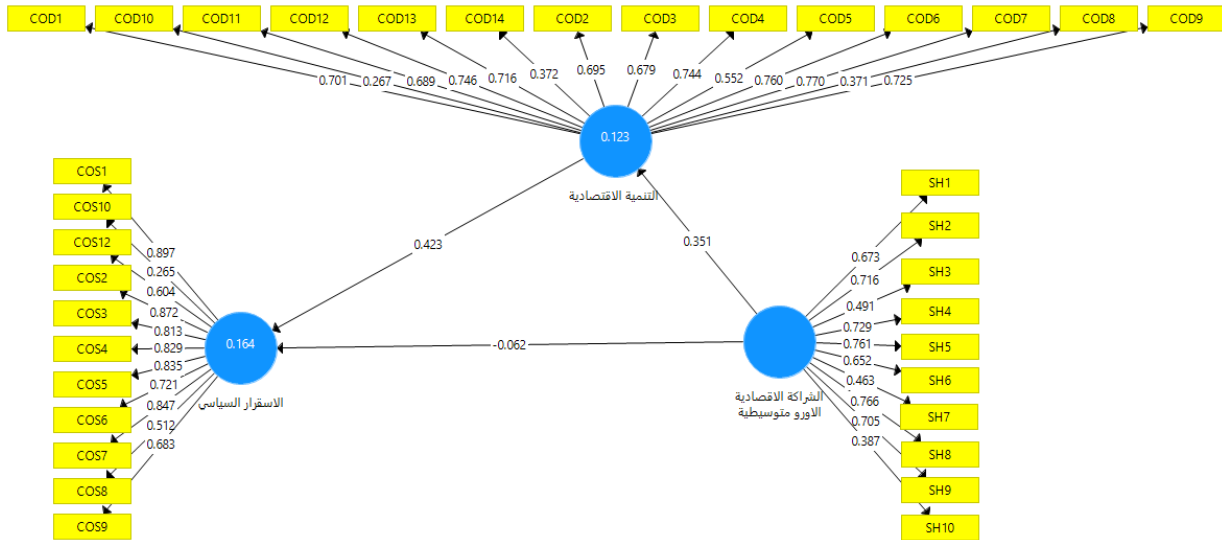
ومن خلاله يتم التأكد من مدى صدق وثبات فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة، ويسمى (تقييم النموذج القياسي).

ب- نموذج هيكلية (نموذج داخلي): Constriction Model

ومن خلاله يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الكامنة فيما بينها.

1.15- تقييم النموذج القياسي:

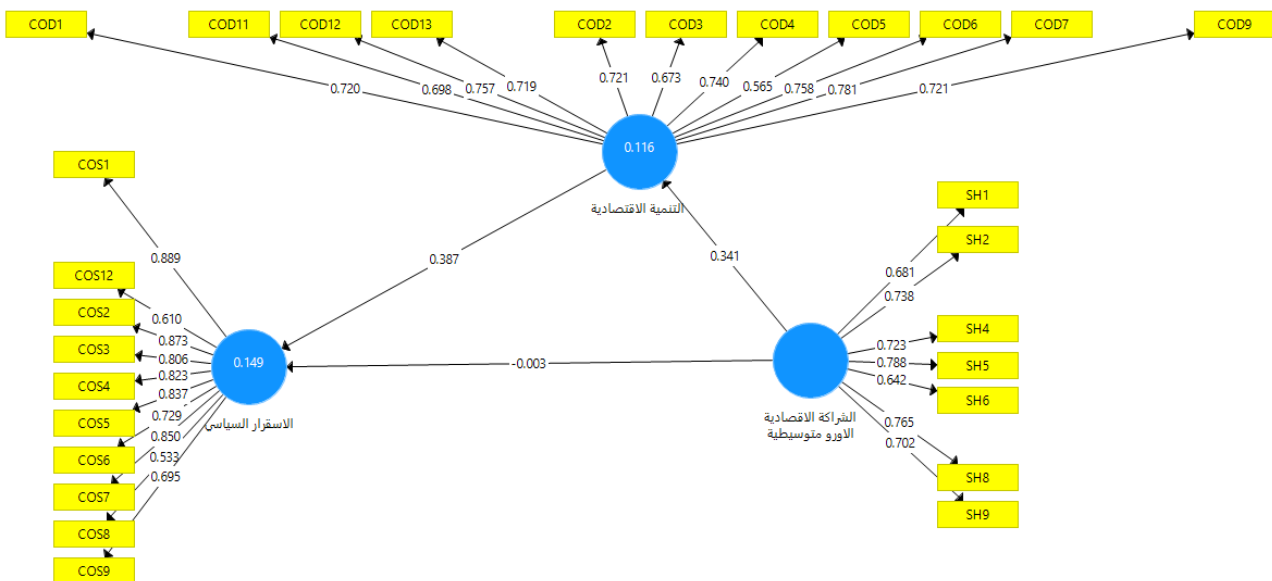
ومن خلاله يتم دراسة موثوقية ومصداقية مقياس الدراسة (قائمة الاستبانة) عن طريق التشبعات (Loading) والتي من المفترض أن تزيد عن (0.5) لكل بند من البنود التي تقيس كل متغير، كذلك درجة الموثوقية ومصداقية النموذج، ويتم عن طريق حساب الموثوقية المركبة (CR) والتي من المفترض أن تكون أكبر من (0.7) ولتقييم المصداقية يتم استخدام متوسط التباين (AVE) والذي من المفترض أن يكون أكبر من (0.5) ومن خلال إجراء الاختبار تم الحصول على البيانات الموضحة بالشكل (1)



شكل (1) يوضح النموذج القياسي

من خلال فحص النموذج السابق يتضح أن هناك مجموعة بنود تحتاج إلى الحذف لأن التشبعات الخاصة بها كانت أقل من (0.5) حيث تم حذف ثلاثة بنود من البنود التي تقيس الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية وهما بالتحديد (SH10-SH7-SH3) أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فقد تم حذف ثلاثة بنود وهي بالتحديد (COD14-COD10-COD8) وفيما يخص بنود الاستقرار السياسي تم حذف بنودين وهما بالتحديد (COS11-COS10).

بعد ذلك تم إجراء الاختبار مرة أخرى، وأوضح الاختبار أن جميع الشروط المذكورة أعلاه قد تحققت التشبعات أكبر من (0.5) الموثوقية المركبة أكبر من (0.7) متوسط الانحراف المتوسط أكبر من (0.5) كما هو موضح في الشكل رقم (2) والجدول رقم (1).



شكل (2) يوضح النموذج القياسي

جدول (1) يوضح الموثوقية وصحة التباين للبيانات

العبارات والمركبات	البنود	التشبعات	الموثوقية المركبة	معامل الفا	متوسط التباين المفسر (AVE)				
الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية	SH1	0.681	0.883	0.848	0.520				
	SH2	0.738							
	SH4	0.723							
	SH5	0.788							
	SH6	0.642							
	SH8	0.765							
	SH9	0.702							
	التنمية الاقتصادية	COD1				0.720	0.920	0.985	0.513
		COD2				0.721			
COD3		0.673							
COD4		0.740							
COD5		0.565							
COD6		0.758							
COD7		0.781							
COD9		0.721							
COD11		0.698							
COD12		0.757							
COD13		0.719							
الاستقرار السياسي		COS1	0.889	0.936	0.926	0.597			
		COS2	0.873						
	COS3	0.806							
	COS4	0.823							
	COS5	0.837							
	COS6	0.729							
	COS7	0.850							
	COS8	0.533							
	COS9	0.695							
	COS12	0.610							
	R ²	أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية في التنمية الاقتصادية							
	R ²	أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية والتنمية الاقتصادية في الاستقرار السياسي							

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS Version 3.2.3)

. معامل التحديد: (R²) :

يستخدم أيضا لتقييم النموذج الهيكلي، فحسب (Yang, Isa, Ramayah, & Jermsittiparsert, 2020) فإن قيم (R²) في بحوث العلوم الاجتماعية، يتطلب أن تكون أكبر من (0.1) لتدل على جودة نموذج

الدراسة. ولقد كانت قيم (R2) لهذه الدراسة (0.116) لتنمية الاقتصادية، بينما كانت للاستقرار السياسي (0.149) كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (2). وهذا ما يوضح أن التغير في التنمية الاقتصادية يمكن تفسيره بمعدل (11.6%) عن طريق التغير في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية. بينما التغير في الاستقرار السياسي يمكن تفسيره بنسبة (14.9%) عن طريق التغير في كلٍ من الشراكة الأورومتوسطية والتنمية الاقتصادية.

صدق التمايز

بالإضافة إلى ما سبق فقد أظهر معيار (Fornell & Larker, 1981) أن الجذر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) بين أن ارتباط المتغير مع نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى، وهذا يؤكد أن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2) يوضح صدق التمايز

الاستقرار السياسي	الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية	التنمية الاقتصادية	
		0.716	التنمية الاقتصادية
	0.721	0.341	الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية
0.773	0.129	0.386	الاستقرار السياسي

2.15- تقييم النموذج الهيكلي:

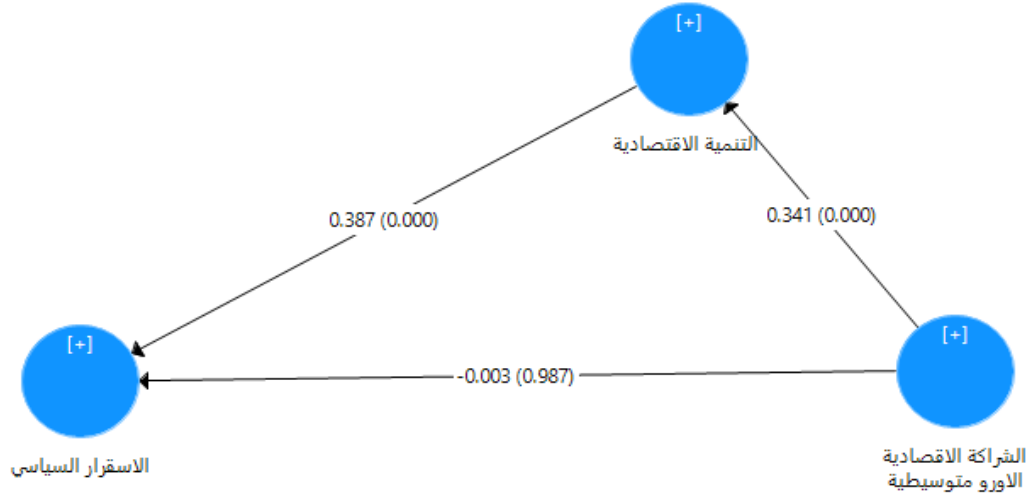
لاختبار فرضيات الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي وذلك باستخدام طريقة Bootstrapping لمعرفة

ما إذا كان معامل المسارة ذو أهمية (Significant) Sarstedt, Ringle, Smith, Reams, & Hair, (2014) كما هو موضح بالجدول (3) والشكل (3).

جدول (3) يوضح اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	الأثر	قيمة بيتا	الانحراف المعياري	قيمة t-value	مستوى المعنوية	القرار
ف1	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية .	-0.003	0.178	0.017	0.987	رفض
ف2	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) متوسطة على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية	0.341	0.080	4.257	0.000	قبول
ف3	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية	0.387	0.078	4.935	0.000	قبول

أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية (الوسيط)				
قبول	0.003	2.994	0.044	0.132



شكل (3) يوضح النموذج القياسي

اختبار الفرضية الأولى (ف1): أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

من خلال الاطلاع على الجدول (3) والشكل (3) تبين أن الفرضية الأولى (ف1) تم رفضها، حيث كان مستوى المعنوية (P-Value) الخاصة بها أكبر من (0.05) وهو يدل على أنه لا يوجد أثر للشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسي حسب آراء عينة الدراسة. وبالتالي حسب هذه النتيجة تم رفض الأثر المباشر للشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على الاستقرار السياسية في تونس.

اختبار الفرضية الثانية (ف2): أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.

أوضحت التحليلات الإحصائية لهذه الفرضية بأن الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. حيث كانت قيمة (P-Value) (0.000) وقيمة بيتا β (0.341) كما هو موضح في الجدول (3) والشكل (3) وهذا يدل على أن التغير في التنمية الاقتصادية يتأثر إيجابيا بالشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية بما نسبته (12%) تقريبا، حسب رأي عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة ف3: أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية من خلال اختبار هذه الفرضية وعن طريق الاختبارات الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة بالجدول (3) والشكل (3) والتي تقضي بوجود أثر إيجابي للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في

تونس. وهذا مفاده أن التنمية الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار السياسي حسب آراء العينة. حيث إشارة التحليلات إلى أنه يمكن تفسير التغير في الاستقرار السياسي بالتغير في التنمية الاقتصادية بمعدل (14%) تقريبا.

الفرضية الرابعة ف4: أثر الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية (التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر غير المباشر للشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة على الاستقرار السياسي عن طريق التنمية الاقتصادية في تونس. ولهذا الغرض تم اختبار الفرضية التي تقضي بأن التنمية الاقتصادية تعد كمتغير وسيط بين الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة والاستقرار السياسي. وهو ما تم إيضاحه من خلال التحليلات الإحصائية المبينة في الجدول (3) والشكل (3) حيث تم قبول فرضية الدراسة عند مستوى معنوية (1%) ($p\text{-value} = 0.003$) وقيمة بيتا β (0.132) وهذا ما يدل على أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل أساسي لأثر الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة على الاستقرار السياسي.

. اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2)

كما أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهي معامل Q^2 (Stone - Geisser) , وهذا المعامل عندما يكون أكبر من الصفر يدل على قدرة النموذج على التنبؤ، حيث كان في هذه الدراسة للتنمية الاقتصادية المتغير الوسيط يساوي (0.049) والاستقرار السياسي كمتغير تابع يساوي (0.123) مما يدل على أن نموذج الدراسة له أهمية تنبؤية (Henseler, & Christian, 2009).

16. مناقشة الاستنتاجات:

لقد بينت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي للشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة وهذا يتفق مع ما توصلت إليه كل من دراسة (سلمي 2015 وشهلة وشهزاد 2018) كون ان الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة لها تأثير ايجابي على التنمية في تونس.

كذلك توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك اثر ايجابي للتنمية الاقتصادية في تونس على استقرارها السياسي هو ما يمثل توافق مع نتائج دراسة كل من (جوادي 2015 و Dimitraki 2010) والتي اوضحت أن هناك علاقة تأثير بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

كما توصلت الدراسة الى أنه لا يوجد أثر مباشر للشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة على الاستقرار السياسي في تونس وان التأثير يكون ايجابياً من خلال التنمية الاقتصادية كعامل وسيط، وبذلك تميزت هذه الدراسة كونها اول دراسة تبين الاثر المباشر والغير مباشر للشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطة على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

17- الاستنتاجات:

من خلال التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم تجميعها عن طريق استمارة الاستبانة تبين الآتي:

- 1- من خلال التحليلات الإحصائية لفقرات الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية كان المتوسط الحسابي لها مرتفع، حيث بلغ (3.833) أي أنه حسب آراء العينة توفرت عدة مقومات ودوافع دعمت أواصر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية.
- 2- أوضحت التحليلات الإحصائية أن آراء عينة الدراسة فيما يخص التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية كانت محايدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبؤد التنمية الاقتصادية (2.951).
- 3- من خلال التحليلات الإحصائية تبين أن الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية متوسط حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.153) وهذا يدل على أن الاستقرار السياسي ليس بالشكل المطلوب.
- 4- لا يوجد أثر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي حسب آراء عينة الدراسة. وبالتالي حسب هذه النتيجة تم رفض الأثر المباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
- 5- إن التغيير في التنمية الاقتصادية يتأثر إيجابيا بالشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية بما نسبته (12%) تقريبا حسب رأي عينة الدراسة.
- 6- إن التنمية الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار السياسي حسب آراء العينة. حيث أشارت التحليلات إلى أنه يمكن تفسير التغيير في الاستقرار السياسي بالتغيير في التنمية الاقتصادية بمعدل (14%) تقريبا.
- 7- يوجد أثر غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية. وهذا يدل أن الشراكة الاقتصادية لا تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي بينما لها أثر على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية وهذا يدل -أيضا- على أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل أساسي (وسيط) لأثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي.

2.16 التوصيات:

- 1- تعظيم الاستفادة من مزايا الشراكة الاقتصادية في إطار الشراكة الأورومتوسطية مما يحقق مزيداً من التنمية داخل الاقتصاد التونسي والدفع باتجاه الاستقرار السياسي.
- 2- تفعيل دور اتحاد المغرب العربي، والعمل على دخول الاتفاقيات الدولية كتكتل وليس على أساس دول منفردة وذلك للوصول الى شروط تفاوضية تخدم مصالح دول اتحاد المغرب العربي.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

1. سلمى، صالحى. "دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر" مجلة العلوم التجارية، العدد 19 لسنة 2015.
2. أبو عشة، محمد. "العلاقة بين الاستقرار والشراكة فى الفضاء المتوسطي" مجلة أكاديمية الدراسات العليا، العدد 12.11 لسنة 2003).
3. الدليمي، عصام حسن أحمد، و صالح، علي عبدالرحيم، البحث العلمي أسسة ومناهجة (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)
4. عجمية، محمد عبد العزيز، وآخرون. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2006).
5. خشيم، مصطفى عبد الله. موسوعة علم العلاقات الدولية (مصراتة: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2003).
6. شريط، عابد، واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21 لسنة 2004 .

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

- Dimitraki, O. (2010). Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years. In *3rd PhD Conference in Economics.* , Brunel University, West London UK, 2010, pp.10, 16, 22
- Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of Marketing Research*, 18(1), 39-50
- Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLSSEM: Indeed a Silver Bullet . *Journal of Marketing Theory and Practice*, 19 (2) pages 139-152
- Henseler, J., & Christian, M. (2009). Ringle, and Rudolf R. Sinkovics, " The Use of Partial Least Squares Path Modeling in International Marketing," *Advances in International Marketing*, 20, 277- 319
- Sarstedt, M., Ringle, C. M., Smith, D., Reams, R., & Hair Jr, J. F. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): A useful tool for family business researchers. *Journal of family business strategy*, 5(1), 105-115.
- Yang, S., Isa, S. M., Wu, H., Ramayah, T., & Jermsittiparsert, K. (2020). Examining the role of destination image, self-congruity and trip purpose in predicting post-travel intention: The case of Chinese tourists in New Zealand. *Revista Argentina de Clinica Psicologica*, 29(5), 1504-1517

ثالثاً شبكة المعلومات الدولية:

- <https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/8559>

مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام

تقنية المحاسبة السحابية

"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في مدينتي سرت ورأس لانوف"

أوحيدة المشري المشري

الشركة العامة للكهرباء - سرت

awh1969@gmail.com

أحمد الشريف عمار

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد - جامعة سرت

ahmedalsharif@su.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.11.26

تاريخ الاستلام: 2022.10.25

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد أعتمد الباحثان على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من مدراء فروع المصارف ومساعدتهم ورؤساء الاقسام وبعض الموظفين الآخرين، الواقعة في مدينتي سرت ورأس لانوف، وعددها (10) فروع، حيث تم توزيع (48) استبانة على عينة الدراسة، واسترد منها (42) استبانة كانت جميعها صالحة للتحليل، وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، وألفا كرونباخ، واختبار (One sample T-test) لإختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في: أن المصارف التجارية الليبية تدرك أهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية، وأنه تتوفر المؤهلات العلمية والعملية لدى موظفي المصارف التجارية لتطبيقها، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها أنه يجب على المصارف التجارية الليبية أن تعطي المزيد من الاهتمام بالعنصر البشري، وأن تبرم اتفاقيات وشراكات بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية وذلك بهدف الاستفادة من خبرات تلك المصارف في تطوير أدائها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة السحابية - الحوسبة السحابية - المصارف التجارية .

Abstract

The study aimed to identify the extent of awareness of the Libyan commercial banks about the importance of using cloud accounting technique. To achieve the objective of this study, the researchers have followed the descriptive analytical approach due to its suitability to the nature of the study. The study population consists of the managers of bank branches and their associates, heads of departments and some other employees, located in the cities of Sirte & Ras Lanuf, numbering (10) branches. (48) Questionnaire have been distributed to the study sample, (42) of them were returned and considered valid for statistical analysis. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) had been used in analyzing the study data, where the arithmetic means, standard deviations, Pearson

correlation coefficient, Cronbach's alpha, and one sample t-test were used to test the study hypotheses. The study reached a number of results that include: Libyan commercial banks are aware about the importance of using cloud accounting technique, and their employees have the scientific and practical qualifications to apply cloud accounting. The study came out with a set of recommendations, most notably that Libyan commercial banks should give more attention to the human resource and establishing partnerships and alliances between local banks and foreign banks to benefit from the expertise to develop their performance.

Keywords: Cloud Accounting, Cloud Computing, Commercial Banks.

1. المقدمة

شهد العالم وبشكل سريع تطوراً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت هذه الوسائل والتقنيات من القوى الدافعة وراء الثورة التكنولوجية الحديثة، والتي فرضت سيطرتها على مختلف المؤسسات والقطاعات، إذ تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة واضحة للإزدهار الاقتصادي (عاصم وإبراهيم، 2013، ص 235).

ومع التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد إزداد دورها الحيوي في بيئة الأعمال الحديثة وذلك لقدرتها الهائلة على تشغيل البيانات بشكل دقيق وسريع للوصول إلى معلومات مناسبة ومفيدة مع إمكانية تداولها إلكترونياً، وبالطبع كانت المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي من أهم المجالات التي تأثرت بتكنولوجيا المعلومات (أبوكريشة، 2014، ص 341)، حيث أسهمت تلك التكنولوجيا في زيادة قدرة نظم المعلومات المحاسبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب (المستوفي، 2019، ص 59)، وهو ما أكدته نتائج إحدى الدراسات السابقة، حيث ذكرت بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات قد ساعد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال مساهمتها في تبسيط العمليات المحاسبية وتحسين الأداء وتخفيض التكاليف وتحسين أعمال المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى التدفق الكفء والفعال للمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف الشركة وزيادة احتمالات بقاءها (Lim, 2013, p.104).

هذا وباعتبار أن المصارف التجارية هي إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة والحيوية ضمن الاقتصاد الوطني لأي دولة وذلك لكونها تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد أصبح إستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة ملحة لا بد منها وذلك من أجل التكيف مع متطلبات التطور وضمان بقاء المصرف واستمراره، حيث أن إستخدامها لتلك التكنولوجيا يعكس أثراً إيجابية على تحسين أدائها من حيث القدرة على المنافسة وخفض التكاليف وفاعلية تقديم الخدمات المصرفية في الوقت المناسب والمكان الملائم، إضافة إلى تلبية إحتياجات العملاء من تسهيل عملية تقديم الخدمة لهم بما يحقق رضاهم بدرجة عالية (درويش، 2018، ص 69)، وهو ما أكدته عليه إحدى الدراسات السابقة عندما ذكرت بأن استخدام التكنولوجيا في المجال المصرفي يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا أهمها: تحقيق ميزة

تنافسية للمصرف في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، وتحرير العمل المصرفي من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي المصرف ويساعدهم على الأهتمام بجودة الخدمة، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التشغيل التي يتحملها المصرف لإجراء بعض المعاملات المصرفية دون الحاجة للانتقال إلى المصرف (غريسية وأمينة، 2021، ص ص 210، 211).

وتأسيساً على ما سبق، فإن ما ينطبق على المصارف التجارية في دول العالم ينطبق أيضاً على المصارف التجارية الليبية، فإذا ما أرادت الأخيرة البقاء والاستمرار في سوق العمل خصوصاً في ظل المنافسة الشديدة الموجودة حالياً فإنه يجب عليها أن تهض بمستوى أدائها إلى أفضل المستويات، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إدراكها لأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة في مجال العمل المصرفي كتقنية المحاسبة السحابية؛ والتي تُعرف على أنها " تطبيقات خاصة بالمعالجات المحاسبية يتم إستضافتها على خوادم بعيدة، تعمل على معالجة وإعادة البيانات التي يقوم المستخدم بإرسالها، ويتم تنفيذ جميع وظائف التطبيق خارج الموقع وليس على سطح المكتب الخاص بالمستخدم " (شناوة والشمري، 2019، ص 3) .

2. الدراسات السابقة

• **دراسة (باسيلي، 2018):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرار استخدام المحاسبة السحابية في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد أعتمد الباحث على استخدام قائمة استبيان في عملية جمع البيانات، حيث قام بإرسال (142) قائمة أستبيان لعدد من المنشآت المصرية التي تستخدم سحابة Oracle، وقد بلغ عدد الردود الصحيحة التي تم إخضاعها للتحليل الإحصائي (109) قائمة، كما اعتمدت الدراسة على استخدام التحليل الوصفي مثل التكرارات والنسب، واعتمدت أيضاً على تطبيق اختبار $Kruskal-Wallis Test$ وذلك لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في مجموعة من العوامل الاقتصادية، والتنظيمية، والتكنولوجية، وإدارة المخاطر على المتغير التابع المتمثل في قرار استخدام المحاسبة السحابية، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك العوامل الدافعة السابق استنباطها لها علاقة ذات دلالة إحصائية وبالغة التأثير في قرار تطبيق المحاسبة السحابية ونتائج إيجابية في أداء منشآت الأعمال.

• **دراسة (دمدوم وآخرون، 2020):** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمحاسبة السحابية والممارسات العملية لها والعقبات المواجهة لها، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على مستوى الوعي بأهمية إدماجها ضمن نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحثان على استخدام أداة الأستبيان في عملية جمع البيانات من مجتمع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة على استخدام بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، واختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov Smirnov)،

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه توجد درجة متوسطة من المعرفة المعمقة بمفهوم المحاسبة السحابية في بيئة الأعمال الجزائرية وفق عينة الدراسة.

• **دراسة (Sharma, 2018):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الوعي بالمحاسبة السحابية من قبل المحاسبين وغيرهم من الممارسين لمهنة المحاسبة في الهند، ولتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمد الباحث على استخدام أسلوب المسح الشامل وأداة الاستبيان في عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية وذلك عن الفترة من شهر يناير لسنة 2018 إلى شهر يونيو لسنة 2018، كما اعتمدت الدراسة أيضاً الدراسة على استخدام بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار مربع كأي، واختبار معامل ارتباط سبيرمان لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات المجمعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن نسبة 48% من المستجيبين لديهم وعي وإدراك بالمحاسبة السحابية.

• **دراسة (Kariyawasam, 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المحاسبة السحابية ورأس المال الفكري، ومن ثم العلاقة بين رأس المال الفكري وأداء الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على استخدام أداة الاستبيان في عملية جمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من (25) شركة من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم في سيرلانكا، كما اعتمد الباحث على استخدام برنامج SPSS في تحليل تلك البيانات، وذلك من خلال استخدام بعض أساليب الأحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والوسيط، والأحصاء الأستدلالي كتحليل الانحدار، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار Anova، واختبار T-test، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المحاسبة السحابية سوف تُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سريلانكا من تحقيق أداء أفضل، وتساعد في تعزيز علاقاتها مع أصحاب المصلحة وأخذ قراراتها بكفاءة عالية، مع تحقيق وفورات في التكاليف.

• **دراسة (Al-Rabi'e & Ali, 2020):** هدفت هذه الدراسة إلى إظهار التأثير الفكري للمحاسبة السحابية على جودة أداء مكاتب المراجعة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحثان على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع بيانات الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث وزع الباحثان (100) استبيان على تلك المكاتب، والبالغ عددها (120) مكتب مراجعة، وتم إسترجاعها جميعها، ولكن تم إهمال (18) استبياناً بسبب عدم موضوعية وجدية المجيبين في الرد عليها، كما استخدم الباحثان كل من اختبار (Skewness & Kurtosis)، واختبار (VIF) وذلك لضمان عدم وجود مشكلة العلاقات الخطية المتعددة (الارتباط المتعدد) بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير فكري للمحاسبة السحابية يتمثل في (توفير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتوفير البرمجيات للمستخدمين، وتوفير الاتصالات وسهولة استخدام التطبيقات، والمرونة في أداء المهام المختلفة، وتوفير التكاليف وتقليلها) وبالتالي تحسين جودة أداء مكاتب المراجعة الأردنية.

- **دراسة (Saha., et al, 2020):** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم المحاسبة السحابية، والتأكد من مدى ملائمته لأداء الشركات، وكذلك الصعوبات التي تواجه بعض الدول مثل بنغلاديش عند تطبيقه، ولتحقيق تلك الأهداف فقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات وذلك من خلال عينة مكونة من (300) مبحوث في مجال المحاسبة مثل المحاسبين وخريجي المحاسبة من مختلف الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والمصرفين، كما اعتمد الباحثون على استخدام اختبار (**KMO and Bartlett's Test**) وذلك لقياس موثوقية وصحة حجم العينة والبيانات، كما قاموا أيضاً بإجراء تحليل الانحدار وذلك لمعرفة التأثير الإيجابي والسلبي للمحاسبة السحابية على أداء الشركات ونظامها المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المحاسبة السحابية يمكنها أن تساهم في تحسين أداء الشركات.
- **دراسة (Musyaffi & Muna, 2021):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على اعتماد المحاسبة السحابية بين المحاسبين المحتملين (طلاب المحاسبة)، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على استخدام أداة الأستبيان كوسيلة لجمع البيانات وذلك من خلال عينة مكونة من (123) طالباً محاسبياً، كما اعتمد الباحثان على اختباري (**Cronbach Alpha (CA)** ، **Average Variance (AV)**) وذلك لقياس صحة البيانات، واعتمدا أيضاً على اختبار (**Composite Reliability (CR)** لقياس موثوقية البيانات، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمد الباحثان على استخدام اختبار **Partial Lest Square (PLS)** في عملية تحليل البيانات المجمعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان سهولة الإستخدام هي العنصر الأكثر تأثيراً في عملية تبني المحاسبة السحابية.
- **دراسة (Walakumbura, 2021):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الوعي، وأسباب اعتماد المحاسبة السحابية أو عدم اعتمادها بين ممارسي المحاسبة في سيرلانكا، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على استخدام أداة الأستبيان في عملية جمع البيانات من 149 من ممارسي المحاسبة، كما اعتمد الباحث على استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي كالتكرارات، والإحصاء الإستدلالي كاختبار تحليل العوامل واختبار ألفا كرونباخ، واختبار (**Skewness & Kurtosis**) وذلك لإختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات المجمعة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن 39% من المستجيبين يدركون ويتبنون المحاسبة السحابية في ممارستهم اليومية، 26% من المستجيبون على دراية بالمحاسبة السحابية إلا أنهم لا يعتمدونها في ممارستهم اليومية، بينما 35% من المستجيبين ليسوا على علم بالمحاسبة السحابية على الإطلاق، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه من ضمن الأسباب الرئيسية لإعتماد المحاسبة السحابية بين ممارسي المحاسبة هي القدرة على الوصول الجغرافي غير المحدود والسهل، والتخزين غير المحدود للبيانات، وسرعة التجهيز والنسخ الإحتياطي للبيانات.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في مجال البحث، كما أن هذه الدراسة تتشابه في هدفها مع أهداف بعض الدراسات السابقة (دموم وآخرون، 2020)، (Sharma, 2018)، (Walakumbura, 2021)، وتتشابه أيضاً مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، إلا أنها تختلف في هدفها عن أهداف بعض الدراسات الأخرى مثل (باسيلي، 2018)، (Musyafii & Muna, 2021)، (Al-Rabi'e & Ali, 2020)، (Saha.,et al, 2020)، وما يميز هذه الدراسة هو أن جميع الدراسات السابقة أجريت في بيئات مختلفة عن البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسة، وبالتالي ربما تقل إمكانية الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وذلك بسبب اختلاف البيئات وظروفها، وما يميزها أيضاً هو أنها تعتبر من الدراسات الاوائل التي تطرقت لموضوع المحاسبة السحابية في البيئة الليبية بشكل عام، والمصارف التجارية الليبية بشكل خاص وذلك على حد علم الباحثان.

3. مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أنه في ظل البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطورات الحاصلة في مجال الأعمال المصرفية أصبح استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقعاً لا مفر منه، وأمرأ أساسياً لمواكبة تلك التطورات (خالد، 2016، ص337)، خصوصاً وأن النظم المحاسبية التقليدية أصبحت في كثير من الأحيان لا تدعم العمل المحاسبي بشكل صحيح، كما أنها أصبحت غير كافية لإستيعاب متطلبات المحاسبة اليومية الحديثة (Christauskas, Miseviciene, 2012, p.14)، وبالتالي نشأت الحاجة إلى اعتماد تقنيات أخرى تعمل على تكامل الوظائف المحاسبية للمنشأة .

وتعد المحاسبة السحابية (Cloud Accounting) من أهم تلك التقنيات التي يمكن إستخدامها في هذا المجال، فهي توفر إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والتطبيقات والأدوات التي تستطيع المنشآت استثمارها في رفع مستوى أدائها وتحسين قدراتها التنافسية (عبد الغفار، 2019، ص221)، كما أنها تتيح إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات في أي وقت ومن أي مكان ومن أي جهاز، بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر قدرات غير مسبوقه لتبادل البيانات والمعلومات وتسمح بتخزينها بمرونة عالية، بل أكثر من ذلك فهي تساهم في إعداد وتحليل التقارير المالية بفعالية وشمولية أكثر، وتأكيداً على ذلك فقد ذكرت إحدى الدراسات السابقة بأن نسبة استخدام المحاسبة السحابية من قبل الشركات الكبرى حول العالم وصلت إلى معدل 58% في عام 2019م، وتوقعت الدراسة بأن ترتفع تلك النسبة إلى 78% في عام 2020م، كما ذكرت الدراسة أيضاً بأن نسبة 100% من الشركات التي تستخدم خدمات المحاسبة المستندة إلى السحابة شهدت نمواً بنسبة 15% في الإيرادات من عام إلى آخر (Sobhan, 2019, p.1264)، بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت ما يقرب من 65% من شركات المحاسبة في المملكة المتحدة تخطط لإستخدام برامج المحاسبة السحابية في تنفيذ أعمالها، ووصل معدل اعتماد بعض الدول مثل نيوزيلندا على برامج المحاسبة السحابية إلى نسبة 30% (كرمية وبن ربيع، 2021، ص183)، وليس هذا فحسب بل ذكرت إحدى الدراسات السابقة الأخرى بأن قيمة الإنفاق على المحاسبة السحابية ستزداد لتصل إلى ما

يقارب من 500 مليار دولار في عام 2023م، بعد ما كانت قيمته 229 مليار دولار في عام 2019م (Egiyi & Udeh, 2020, p. 81)، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:

ما مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية؟

4. فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة تم صياغة فرضياتها على النحو التالي:

- أ- يوجد إدراك لدى المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.
- ب- يوجد إلمام لدى موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.
- ج- تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية الليبية المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.
- د- تتوفر لدى المصارف التجارية الليبية الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- أ- التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.
- ب- التعرف على مدى إلمام موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.
- ج- التعرف على مدى توافر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية الليبية.
- د- التعرف على مدى توافر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية .

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال مايلي:

- أ- الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تطرقت إلى أحد التقنيات الحديثة التي أظهرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تقنية المحاسبة السحابية، كما تعتبر هذه الدراسة بمثابة إضافة علمية للمكتبة العربية وذلك لكونها تناولت موضوعاً على قدر كبير من الأهمية للمصارف التجارية خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده بيئة الأعمال العالمية في مجال استخدام التقنيات الحديثة، كما تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تعد من الدراسات الأوائل في هذا الموضوع خصوصاً في البيئة المحلية، وبالتالي فإنها ربما تكون نقطة انطلاق لإجراء المزيد من الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع.
- ب- الأهمية العملية: حيث يتوقع الباحثان أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توفير بعض المعلومات عن مستوى وعي وإدراك أفراد عينة الدراسة بأهمية التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية، وبالتالي فإن ذلك قد يلفت انتباه القائمين والمسؤولين عن عمليات التخطيط والتدريب بتلك المصارف إلى إعداد برامج تدريبية لهم وذلك بهدف تحسين مستوى الوعي لديهم بأهمية تلك التقنية .

7. محددات الدراسة:

سيتم إجراء هذه الدراسة في ظل المحددات التالية:

- أ- للدراسة محدد مكاني: إذ يقتصر إجراؤها على فروع المصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينتي سرت ورأس لانوف.
- ب- للدراسة محدد بشري: إذ يقتصر إجراؤها على استطلاع آراء كل من (مدراء فروع المصارف ومساعدتهم ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين الآخرين العاملين بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينتي سرت ورأس لانوف).

8. الإطار النظري للدراسة

1.8 مقدمة

مع تطور التقنيات الحديثة على الشبكة المعلوماتية والزيادة المفرطة في استخدام الإنترنت اتجهت العديد من المؤسسات إلى إتاحة تطبيقاتها للاستخدام من خلال الإنترنت، حيث أتاحت هذه التقنية لمستخدمي شبكة الإنترنت فيما يعرف بأسم الحوسبة السحابية ميزات إضافية متطورة تتمثل في توفير النفقات وإتاحة الخدمات المعلوماتية لقطاع كبير من المستخدمين، كما إنها توفر للمستخدم والمؤسسات إمكانية تخزين المعلومات ومعالجتها ونقلها والتشارك بها من أي مكان في العالم وفي أي وقت وباستخدام أي متصفح أو أي نظام تشغيل دون الالتزام باستخدام جهاز الحاسوب الشخصي كأداة للتخزين والمعالجة مما أهلها للدخول إلى مجال المحاسبة وبقوة، منافسة بذلك الطرق التقليدية المتعارف عليها تحت ما يسمى بالمحاسبة السحابية أو المحاسبة عبر الإنترنت بمزايا أاستثنائية تبرر اهتمام المستخدمين المتزايد بها (الهدى والزهران، 2022، ص 7).

2.8 مفهوم المحاسبة السحابية

تعرف المحاسبة السحابية بأنها أحد نظم المعلومات المحاسبية التي يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت دون الحاجة إلى تثبيت مسبق وإدارة على الخوادم المحلية (عاصي ومحمد، 2020، ص 364).

وتعرف أيضاً على أنها " تطبيقات خاصة بالمعالجات المحاسبية يتم استضافتها على خوادم بعيدة، تعمل على معالجة وإعادة البيانات التي يقوم المستخدم بإرسالها، ويتم تنفيذ جميع وظائف التطبيق خارج الموقع وليس على سطح المكتب الخاص بالمستخدم (شناوة والشمري، 2019، ص 3).

كما عرفها باحث آخر بأنها عبارة عن كافة المعاملات المحاسبية التي تجرى على الإنترنت ولا تتطلب تثبيت البرنامج المحاسبي على جهاز الحاسب الآلي للمنشأة أو إمتلاك " Server " خاص بالمنشأة، وذلك لأنه من نجاح تطبيقها عملياً هو قيام مقدمي خدمات الحوسبة السحابية ببيع خدمات الحوسبة مقابل رسوم تعاقدية لتمكين المنشآت من الوصول عبر الإنترنت إلى إدارة ومتابعة وتسجيل وتعديل ومراجعة كافة المعاملات والسجلات المحاسبية، ومن ثم الاستفادة من مزايا تطبيق الحوسبة السحابية في تسهيل عملية

الوصول إلى البيانات من أي مكان وباستخدام أي جهاز طالما هناك اتصال بالإنترنت، ومن خلال متصفح الويب الخاص بالمنشأة (إبراهيم، 2020، ص122).

3.8 علاقة المحاسبة السحابية بالحوسبة السحابية

إن مهنة المحاسبة ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، وإن ظهور أي تقنية جديدة تجد المحاسبة مباشرة قد تأثرت بها وتأقلمت معها، كظهور الحواسيب في السابق فظهرت المحاسبة الإلكترونية، وظهرت تقنية الحوسبة السحابية فظهرت المحاسبة السحابية (شرقي وبوركايب، 2022، ص528).

حيث عُرفت الحوسبة السحابية على أنها " تزويد المستخدم بالمصادر التي يحتاجها سواء كانت برمجيات أو تطبيقات أو خدمات أو بنية تحتية عبر شبكة الإنترنت دون أن يضطر لتحميلها على حاسوبه الخاص أو يتحمل تكلفة شرائها (خيرة وعبد الحق، 2020، ص327)، كما تم تعريفها من قبل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا بأنها عبارة عن " نموذج معد من قبل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا *National Institute of Standards and Technology (NIST)* وهو مصمم من أجل الوصول الدائم والملائم إلى موارد الحوسبة (الشبكات والتخزين والخوادم والتطبيقات والخدمات)، ويتطلب فقط جهداً ضئيلاً من أجل إدارته (Okafor., et al, 2021, p.46).

وبالنظر إلى ما سبق، فقد ذكرت إحدى الدراسات السابقة بأن تعريف المحاسبة السحابية مشابه لما هو عليه في الحوسبة السحابية، وذلك راجع إلى أن المحاسبة السحابية هي عبارة عن استعمال تقنية الحوسبة السحابية في المحاسبة، وبالتالي توظيف خصائص ومميزات هذه التقنية واستغلالها في العمل المحاسبي (شرقي وبوركايب، 2022، ص529).

4.8 فوائد المحاسبة السحابية

يشير بعض الباحثين بأنه يمكن الاستفادة من خدمات المحاسبة السحابية بعدة طرق، وذلك على النحو التالي (Rajpoot & Pandey, 2022, pp. 63-64):

- أ- إمكانية الوصول: حيث تساعد المحاسبة السحابية المستخدمين في الوصول إلى البيانات من أي مكان به اتصال بالإنترنت، كما أنها تسهل عملية مشاركة البيانات فيما بينهم، بالإضافة إلى ذلك فإنه بإمكان فريق العمل بأكمله في جميع أنحاء العالم الوصول إلى البيانات من أي مكان وبدون أي عقبات.
- ب- انخفاض التكاليف: حيث أنه مع النظام القائم على السحابة لم يعد من الضروري أن تقوم الشركات بشراء البرامج أو الخوادم باهضة الثمن وتثبيتها على أجهزة الحواسيب لديها، كما أنه ليس هناك حاجة كبيرة لموظفي تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فإن ذلك سيقبل من قيمة أتعابهم ويساعد في تجنب رسوم تركيب تلك التكنولوجيا كلياً، وليس هذا فحسب بل أنه في ظل استخدام نظام المحاسبة السحابية فإنه يمكن تخزين البيانات والمعلومات بتكلفة أقل.

ج- **تعدد المستخدمين:** عادة ما يقتصر استخدام طرق المحاسبة التقليدية على عدد قليل من المستخدمين وبالتالي يكون من الصعب جداً أن يقوموا باستخدامها في نفس الوقت، بينما تسمح المحاسبة السحابية لعدد كبير من المستخدمين بالوصول إلى نفس البيانات في نفس الوقت.

د- **تحديث البيانات باستمرار:** إن من أكثر المشكلات شيوعاً في نظم المحاسبة التقليدية هو عدم قدرتها على تحديث البيانات المحاسبية، فإذا ما أردنا إجراء تعديل معين في أحد الأرقام الموجودة بالدفاتر المحاسبية مثل دفتر الأستاذ العام فإنه يجب أن يتم التغيير في كل مكان يظهر فيه ذلك الرقم، أما في المحاسبة السحابية فإنه بمجرد إدخال أية بيانات جديدة فإنه يتم تحديث تلك البيانات في كل الدفاتر المحاسبية وبشكل تلقائي.

هـ- **أمن البيانات والمعلومات المالية:** بالرغم من اعتقاد الكثير بأن عملية تخزين البيانات على سطح المكتب سوف يجعلها آمنة إلا أن ذلك ربما لن يتحقق خصوصاً على المدى الطويل، حيث قد يتم فقدان تلك البيانات بسبب سرقة أجهزة الحواسيب لدى الشركة أو دخول بعض الفيروسات عليها وذلك مع عدم وجود إمكانية لإسترجاع تلك البيانات، أما إذا كانت البيانات المالية مخزنة على الإنترنت فلا توجد مخاطر كبيرة لفقدانها حتى ولو مسحت من سطح المكتب أو القرص الصلب.

و- **النسخ الاحتياطي التلقائي للبيانات واستعادتها:** حيث يمكن لمزود الخدمات السحابية المساعدة في عملية استرداد البيانات واستعادة العمليات بأسرع ما يمكن، وبالتالي فإن ذلك يقلل من حجم الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها الشركة.

5.8 مخاطر تطبيق المحاسبة السحابية

على الرغم من المزايا التي يحققها استخدام المحاسبة السحابية، إلا أنه هناك مجموعة من المخاطر التي قد تنتج عن تطبيقها، وتتمثل فيما يلي (إبراهيم، 2020، ص ص131، 132)

أ- **المخاطر الناشئة نتيجة ضعف الاتصال بالإنترنت:** وذلك نظراً لأن الوصول المباشر إلى المعلومات المحاسبية المخزنة وإدارتها وتشغيلها وتحديثها على السحابة الخاصة بالمنشأة يتم فقط عند إنشاء اتصال قوي مباشر بالإنترنت، والكثير من منشآت الأعمال بغض النظر عن حجمها أو التي تستخدم الإنترنت بشكل متكرر في أنشطتها التشغيلية تسعى إلى وجود منصات تشغيل احتياطية لإدارة مثل هذه الحالات بنجاح .

ب- **المخاطر المرتبطة بفقدان السيطرة على التطبيق:** ويحدث ذلك في حالة الاعتماد الكامل على موفري خدمة المحاسبة السحابية في صيانة التطبيق وتحديثه وإدارته، وبالتالي تتحمل المنشأة كافة المخاطر الناتجة عن سوء وتعطل أداء التطبيق، إلا أن هذه المخاطر تظهر بالتطبيقات المحاسبية التقليدية المشتراه من طرف ثالث.

ج- **المخاطر المرتبطة بالتبعية:** وتنشأ تلك المخاطر نتيجة اعتماد بعض منشآت الأعمال على برنامج محاسبي سحابي مضيف " Hosted " يتم تشغيله، فعلى افتراض أنه في حالة استخدام تطبيق برنامج محاسبي

جديد قد تصبح كافة البيانات المحاسبية التي تم إنشاؤها مسبقاً غير صالحة للاستعمال أو يتعذر الوصول إليها من خلال التطبيق الجديد.

ولكن على الرغم من تلك العوائق أو المخاطر إلا أن مهنة المحاسبة حالها حال المهن الأخرى فهي مهنة متطورة وتقبل التطور والتكيف مع أفضل إطار تكنولوجي، كما أنه بإمكانها أيضاً دعم أنشطة المحاسبين وجعلها أكثر مرونة وسهولة، بالإضافة إلى ذلك فإن تقنية المحاسبة السحابية تعتبر فرصة عظيمة لتقدم المحاسبين مهنيًا وتقوية علاقات التعاون والتواصل والتحرر من عبء نقل البيانات وتجنب المسؤولية، والتخلص من الأعمال الإدارية المتكررة وتبادل الخبرات والمهارات في الأسواق التنافسية في مهنة المحاسبة.

6.8 أسباب التحول للمحاسبة السحابية

يعود تحول الشركات إلى استعمال المحاسبة السحابية لعدة عوامل تتعلق بمحيط وبيئة النشاط وأهمها ما يلي (سلطاني وحليمي، 2020، ص ص 9 ، 10):

أ- تيسير الأعمال ومواكبة تسارع الوقت: تم تطوير برنامج Cloud Accounting Software بشكل أساسي لحل مشكلة نقل البيانات المحاسبية والتخلص من الأسلوب التقليدي في تخزين الملفات المطلوب الوصول إليها لاحقاً على محركات الأقراص الثابتة أو محركات أقراص فلاش USB، حيث جعلت هذه الأجهزة عملية نقل المعلومات بين أجهزة متعددة بشكل مرن، فعمل برنامج المحاسبة المستند إلى السحابة يتم فيه تخزين الملفات بشكل عام على القرص الصلب عبر الإنترنت، هذا يضمن أن المعلومات يمكن الوصول إليها بسهولة ومن أي مكان.

ب- تحقيق ريادة الأعمال: من خلال إتاحة الفرصة لرواد الأعمال الشباب لتأسيس أعمالهم ومساعدتهم في التخلص من مشكلة حاجة رأس المال، حيث تزيل المحاسبة السحابية الحواجز من خلال توفير حلول المحاسبة والتخزين والتطوير دون الحاجة إلى زيادة رأس المال، وبالتالي تعتبر خدمة المحاسبة السحابية خياراً أقل تكلفة للشركات الناشئة، ويمكن للمالكين استثمار الأموال الزائدة في مجالات مهمة أخرى.

ج- تشجيع الابتكار: يمكن أن تساعد المحاسبة السحابية في تعزيز الابتكار بالمؤسسة، فعن طريق استخدام نظام المحاسبة السحابية تقوم المنشأة بتوظيف طرف ثالث لإجراء الأنشطة المحاسبية، مما يمكنها من تبسيط العمل، ويمكن الموظفين الاستفادة من الفراغ، حيث يمكنهم إستغلاله للإبداع والابتكار، علاوة على ذلك فإن التكلفة المنخفضة للمحاسبة السحابية تسمح بإستثمار الفائض من رأس المال في قسم البحوث والتطوير.

د- مواكبة العالم الديناميكي للمحاسبة: كباقي المهن الأخرى؛ المحاسبة تعيش تغيير تدرجي مع تطور التكنولوجيا، فالمحاسبون ينتقلون من التسعير بالساعة إلى التسعير على أساس القيمة، فوفق ما تضمنه تقرير أجرته جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين أنه من المتوقع أن يستخدم المحاسبون تقنيات أكثر تطوراً ستحل محل نظام المحاسبة التقليدي في المستقبل القريب، إلى جانب زيادة التنظيم ستجعل الأمر

أكثر تعقيداً لنظام المحاسبة التقليدي للحفاظ على الأمتثال، نتيجة لذلك ستكون الحاجة لنظام المحاسبة السحابية أعلى من أي وقت مضى.

هـ- **تطبيق الحوكمة:** بإعتبار المنظمات الحكومية في أغلب العالم ليست فعالة وتفقر إلى المسؤولية وتعاني البيروقراطية والفساد وسوء إدارة الحسابات والصراعات السياسية وما إلى ذلك، وعليه فالسبيل الوحيد الذي سيضمن الشفافية والموثوقية في المؤسسات الحكومية هو نتائج استخدام خدمات المحاسبة السحابية المتقدمة.

7.8 برامج المحاسبة السحابية

من أهم برامج المحاسبة السحابية ما يلي (الفاضل، 2022، ص ص 148):

أ- **برنامج Fresh Books:** يحتوي البرنامج على نظام إدارة مدفوعات مرن قادر على تسوية الحسابات بأكثر من وسيلة دفع مثل بطاقات **Visa, MasterCard, American Express**، كذلك إمكانية إنشاء تقارير الأرباح والخسائر بصورة سريعة، والقدرة على حساب مرتبات موظفي الشركة بصورة دقيقة عن طريق إدخال عدد ساعات العمل الفعلية، بالإضافة إلى خاصية تتبع الفواتير المرسله للعملاء ومعرفة وقت إطلاع العميل على الفاتورة.

ب- **برنامج NetSuite EPR:** يساعد الإدارة المالية على تحسين كفاءة العملية المحاسبية، والتخلص من التقارير اليدوية، والقدرة على اتخاذ قرارات استباقية، مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية الشركة، وإمكانية تخفيض وقت إعداد وتدقيق التقارير، والقدرة على مراقبة المخزون وإدارة المخازن، وتخزين البيانات المالية في قاعدة بيانات واحدة، مما يسهل على الإدارة المالية الوصول إلى مقاييس أداء الشركة وتحديد استخدام كل موظف للبرنامج وفقاً لمهامه الوظيفية.

ج- **برنامج Sage 50 cloud:** يقوم البرنامج بعملية إدارة متكاملة لنفقات وإيرادات الشركة، وتتبع عمليات الشراء، وتسجيل الفواتير اللازمة الدفع، وتسجيل المبيعات والإيصالات المستحقة التحصيل، وتحويل المبالغ المستحقة، وتسجيل المبالغ المحصلة، وتسوية الحسابات المصرفية، كذلك حفظ البيانات بنظام التخزين السحابي، ويوفر نسخة احتياطية من البيانات التي يمكن استرجاعها في حال فقدان النسخة المخزنة على أجهزة الحاسوب، كذلك القدرة على حساب الضرائب المستحقة بصورة تلقائية، وإصدار الفواتير وإعداد التقارير المحاسبية إلكترونياً.

د- **برنامج Accountedge pro:** يُمكن موظفي الإدارة المالية من القيام بإدارة الحسابات المصرفية، وتتبع الإيرادات والمصروفات، وإنشاء فواتير المبيعات وكتابة الشيكات، وإعداد الودائع البنكية الخاصة بالشركة، وتسوية الحسابات المصرفية وتتبع المعلومات المالية المتعلقة بموظفي الشركة والعملاء والبايعين والموردين، وإعداد القوائم المالية مثل قوائم الإيرادات والمصروفات.

9. المنهج والإجراءات

1.9 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحلها (درغام وحبيب، 2014، ص184)، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية، وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

أ- المصادر الثانوية: من أجل معالجة الإطار النظري للبحث تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة.

ب- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على فروع المصارف الواقعة في مدينتي سرت ورأس لأنوف.

2.9 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء فروع المصارف التجارية ومساعدتهم، وكذلك رؤساء وموظفي الأقسام المختلفة بتلك المصارف، الواقعة في مدينتي سرت ورأس لأنوف، وعددها (10) فروع وهي: فرع مصرف الجمهورية سرت، فرع مصرف الجمهورية قصر ابوهادي سرت، فرع مصرف الصحاري سرت، فرع مصرف شمال أفريقيا سرت، فرع المصرف التجاري سرت، فرع المصرف التجاري رأس لأنوف، فرع مصرف الوحدة سرت، فرع مصرف الوحدة جامعة سرت، فرع مصرف الوحدة رأس لأنوف، فرع مصرف التجارة والتنمية سرت، وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 48 استبانة على عينة الدراسة، وبعد منح المستجيبين فترة كافية للرد تم الحصول على 42 استبانة بنسبة استرداد 87.5% تقريبا، وهي نسبة مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

3.9 أداة الدراسة

بعد الإطلاع على أدبيات الدراسة، تم إعداد استبانة حول "مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية"، وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: هو عبارة عن الخصائص الشخصية عن المستجيبين (الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: هو عبارة عن محاور الدراسة حيث تتكون الاستبانة من (29) فقرة موزعة على أربعة محاور هي:

1- مدى إدراك المصارف التجارية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية، ويتكون من (7) فقرات.

- 2- مدى إلمام موظفي المصارف التجارية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية، ويتكون من (8) فقرات.
- 3- مدى توافر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية، ويتكون من (7) فقرات.
- 4- مدى توافر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية، ويتكون من (7) فقرات.
- تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حُدثت اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale) على النحو التالي:

جدول رقم (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فترة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن النسبي	1	2	3	4	5
الوزن المئوي	من 1 إلى أقل	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5

4.9 الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالإستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS: V20) Statistical Packag for the Social Sciences، حيث تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية التالية:
- 1- التكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
 - 2- المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean)، وذلك للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حده.
 - 3- الانحراف المعياري (Standard Deviation)، وذلك لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.
 - 4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وذلك لحساب معاملات الارتباط من أجل قياس صدق الاستبانة.
 - 5- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وذلك لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
 - 6- اختبار (T-Test) (One-Sample Statistics) وذلك للتأكد من صحة فرضيات الدراسة.

5.9 اختبار ثبات وصدق الاستبانة

1.5.9 ثبات الاستبانة

ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الإجابة على أسئلة الاستبانة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر توزيعها على الأشخاص أنفسهم في وقت آخر، حيث تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة، ويتضح من الجدول رقم (2) أن أداة الدراسة (الاستبانة) قد حققت درجة عالية جداً من الثبات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's

Alpha للثبات الكلي للاستبانة (0.957)، وهي تفوق الحد المسموح به للثبات والمقدر ب (0.70 > Alpha) وذلك حسب ما أشارت إليه إحدى الدراسات السابقة (المواضية وأبو قاعد، 2022، ص 227)، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (2) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي	محاور الاستبيان	المحور الأول
0.898	0.807	إدراك المصارف التجارية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.	المحور الأول
0.960	0.922	إلمام موظفي المصارف التجارية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.	المحور الثاني
0.950	0.903	توافر المؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية.	المحور الثالث
0.969	0.939	توافر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية.	المحور الرابع
0.978	0.957	الاستبيان ككل	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2.5.9 صدق الاستبانة

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (رشوان وقاسم، 2020، ص 14)، حيث قام الباحثان بالتأكد من صدق الإستبانة وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، ويتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (3) بأن جميع محاور الاستبانة ترتبط مع الدرجة الكلية للاستبانة على نحو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، كما أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبالتالي تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	إدراك المصارف التجارية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.	0.914	0.000
2	إلمام موظفي المصارف التجارية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.	0.726	0.000
3	توافر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية.	0.895	0.000
4	توافر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية.	0.873	0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 5% .

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

6.9 الوصف الإحصائي لبيانات عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب السمات الشخصية

م	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	33	%78.6
		أنثى	9	%21.4
المجموع			42	%100
2	العمر	أقل من 30 سنة	9	%21.4
		من 30 - 40 سنة	22	%52.4
		أكبر من 40 سنة	11	%26.2
المجموع			42	%100
3	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	%33.3
		من 5-10 سنوات	6	%14.3
		من 10 - أقل من 15 سنة	10	%23.8
		15 سنة فأكثر	12	%28.6
المجموع			42	%100
4	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	5	%11.9
		دبلوم عالي	6	%14.3
		بكالوريوس	28	%66.7
		ماجستير	3	%7.1
المجموع			42	%100
5	التخصص العلمي	محاسبة	19	%45.2
		إدارة أعمال	8	%19.0
		تمويل ومصارف	9	%21.4
		اقتصاد	6	%14.3
المجموع			42	%100
6	المسمى الوظيفي	مدير فرع	1	%2.4
		مساعد مدير فرع	4	%9.5
		رئيس قسم المراجعة الداخلية	2	%4.8
		رئيس قسم الحسابات الجارية	3	%7.1
		رئيس قسم الائتمان	2	%4.8
		موظف بقسم الحسابات الجارية	15	%35.7
		موظف بقسم المحاسبة	4	%9.5
		موظف بقسم الحوالات	2	%4.8
		موظف بقسم البطاقات والخدمات الالكترونية	3	%7.1
		أخرى	6	%14.3
المجموع			42	%100

يتبين من الجدول رقم (4) ما يلي:

- أ- إن (78.6%) من أفراد العينة كانوا ذكوراً، وإن (21.4%) كانوا إناثاً.
- ب- إن (73.8%) من أفراد العينة أعمارهم كانت أقل من 40 سنة، وهذا يشير الى أن المصارف يغلب عليها الفئة الشابة، وهو مؤشر جيد على كفاءة العينة وزيادة قدرتها على تقديم الكثير في مجال عملها.
- ج- إن هناك ما نسبته (52.4%) من أفراد العينة تفوق خبرتهم 10 سنوات، وهذا ما يزيد من دون شك من دقة ومصداقية النتائج المتحصل عليها في ضوء الخبرات المتعددة التي يتمتعون بها.
- د- إن (73.8) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأكثر، وتدل هذه النسبة من حاملي شهادتي البكالوريوس والماجستير على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها بطريقة صحيحة، وهذا بدوره يعطي نتائج اقرب للواقع.
- هـ- إن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة (45.2%)، ويلبها تمويل ومصارف (21.4%) ، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة.
- و- إن مفردات العينة موزعة حسب المسمى الوظيفي الى (11.9%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم مدير ومساعد مدير فرع، وإن (4.8%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم المراجعة الداخلية، وإن (7.1%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم الحسابات الجارية، وإن (4.8%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم الائتمان، أما (57.1%) من عينة الدراسة فهم موظفين بقسم الحسابات الجارية وقسم المحاسبة وقسم الحوالات الخارجية وقسم البطاقات والخدمات الالكترونية، والبقية ونسبتهم (14.3%) يشغلون وظائف أخرى لم يتم ذكرها من قبل المستجيبين، وهذا يعني أن عينة الدراسة متنوعة، وهو ما سيمكننا من معرفة آراء عدد من الأفراد على مستوى هذه المصارف والذين يشغلون وظائف متعددة، وبالتالي فإن ذلك ينعكس إيجاباً على صحة البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة.

7.9 اختبار فرضيات الدراسة

1.7.9 اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: يوجد إدراك لدى المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.

يبين الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية وترتيبها لإجابات مفردات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) ترتيب عبارات الفرضية الأولى حسب أهميتها النسبية لدى أفراد العينة

ترتيب الأهمية	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
2	عالية	0.783	3.857	تعمل المصارف التجارية الليبية على إقامة برامج توعوية وذلك بهدف تعريف موظفيها بالمفاهيم المتعلقة بالتقنيات الحديثة والفوائد التي تنجم عنها.
1	عالية	0.878	3.904	تشجع المصارف التجارية الليبية موظفيها على حضور الندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة.
5	عالية	0.898	3.785	تهتم المصارف التجارية الليبية بمدى إلمام واهتمام موظفيها بالتقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية عند تقييم أدائهم.
3	عالية	0.871	3.857	تحرص المصارف التجارية الليبية على إقامة دورات تدريبية لموظفيها على كيفية استخدام التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية وذلك لتنمية قدراتهم ورفع مستوى الكفاءة لديهم.
4	عالية	0.823	3.833	يُعد توفر الكفاءة في استخدام التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية في مجال المحاسبة من الأمور الهامة لزيادة فرص الحصول على وظيفة بالمصارف التجارية.
6	عالية	0.849	3.761	تُشجع المصارف التجارية الليبية موظفيها على الإلتحاق بالدورات التأهيلية في مجال استخدام التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية، وتقدم لهم كافة التسهيلات اللازمة للقيام بذلك.
7	عالية	1.015	3.571	تقوم المصارف التجارية الليبية بتنظيم مسابقات من شأنها نشر روح المنافسة بين موظفيها وذلك لتعلم التقنيات الحديثة.

من الجدول رقم (5) يتضح بأن قيم المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية كانت جميعها أكبر من قيمة الوسط الفرضي والذي يساوي (3)، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، كما يتبين أيضاً من نفس الجدول بأن قيمة الانحراف المعياري للعبارات تتراوح ما بين (0.783 - 1.015) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات. ولاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بمدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الإحصائي
الأولى	3.795	0.750	6.877	0.000	قبول الفرضية

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (6.877) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.683)، كما يتضح أيضاً من خلال نفس الجدول بأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) والتي تساوي (0.05)، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة المتوسط العام لإجابات مفردات العينة تساوي (3.795) وهي تزيد عن قيمة المتوسط الفرضي والذي يساوي (3) مع انحراف معياري (0.750)، وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: يوجد إدراك لدى المصارف التجارية الليبية لأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.

2.7.9 اختبار الفرضية الثانية التي تنص على: يوجد إمام لدى موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.

يبين الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية وترتيبها لإجابات مفردات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إمام موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7) ترتيب عبارات الفرضية الثانية حسب أهميتها النسبية لدى أفراد العينة

ترتيب الأهمية	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
5	عالية	0.550	4.119	تُعد تقنية المحاسبة السحابية أحد المستجدات التي سوف تُعيد تشكيل مهنة المحاسبة نتيجة للتغيرات والتطورات المتسارعة في البيئة المحيطة لهذه المهنة.
3	عالية	0.566	4.142	تعتبر تقنية المحاسبة السحابية من بين التقنيات الحديثة المعتمدة على الحوسبة السحابية والتي تساعد القائمين على نظام المحاسبة السحابية في أداء عملهم بسهولة.
7	عالية	0.837	4.071	تُساعد تقنية المحاسبة السحابية في الحصول على تقارير فورية في جميع فروع المصارف.
6	عالية	0.670	4.119	تعتبر تقنية المحاسبة السحابية من أهم العوامل التي تساعد المصارف على متابعة التطور العلمي والتكنولوجي والاستفادة منه في تنظيم العمل المحاسبي.
8	عالية	0.624	4.000	تُشير تقنية المحاسبة السحابية إلى الأنظمة المحاسبية المتاحة على شبكة الأنترنت والتي تُتيح للمستخدم القيام بجميع العمليات والمعاملات المحاسبية عبر الشبكة.
4	عالية	0.646	4.142	تُشير تقنية المحاسبة السحابية إلى عملية تخزين البيانات والبرامج والوصول إليها عبر الأنترنت بدلاً من محرك الأقراص الثابت بجهاز الكمبيوتر.

2	عالية	0.803	4.190	ترتكز المحاسبة السحابية على ثلاثة دعائم رئيسية وهي: البنية التحتية الإلكترونية، والمنصات الإلكترونية وأخيراً البرامج كخدمة متاحة على السحب الإلكترونية.
1	عالية جداً	0.691	4.238	تُعد تقنية المحاسبة السحابية أحد الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال المحاسبة التي توفر العديد من الخدمات المعلوماتية عن طريق شبكة الأنترنت نتيجة الزيادة في حجم المعلومات المحاسبية وارتفاع تكاليف تخزينها وإدارتها.

من الجدول رقم (7) يتضح بأن قيم المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس مدى إلمام موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية كانت جميعها أكبر من قيمة الوسط الفرضي والذي يساوي (3)، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، كما يتبين أيضاً من نفس الجدول بأن قيمة الانحراف المعياري للعبارات تتراوح ما بين (0.550 - 0.837) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات. ولاختبار الفرضية الثانية المتعلقة بمدى إلمام موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الإحصائي
الثانية	4.128	0.443	16.469	0.000	قبول الفرضية

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة اختبار (T) المحسوبة بلغت (16.469) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.683)، كما يتضح أيضاً من خلال نفس الجدول بأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) والتي تساوي (0.05)، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة المتوسط العام لإجابات مفردات العينة تساوي (4.128) وهي تزيد عن قيمة المتوسط الفرضي والذي يساوي (3) مع انحراف معياري (0.443)، وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: يوجد إلمام لدى موظفي المصارف التجارية الليبية بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.

3.7.9 اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على: تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية الليبية المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.

يبين الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية وترتيبها لإجابات مفردات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى توفر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية الليبية، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9) ترتيب عبارات الفرضية الثالثة حسب أهميتها النسبية لدى أفراد العينة

ترتيب الأهمية	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	عالية	0.765	4.000	يملك موظفي المصارف التجارية الليبية المؤهلات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة.
7	عالية	0.968	3.523	يملك موظفي المصارف التجارية الليبية شهادات مهنية من منظمات دولية أو محلية عن كيفية استخدام التقنيات الحديثة.
4	عالية	0.862	3.809	تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية الليبية مهارات التعامل مع التطبيقات الخاصة بالمعالجات المحاسبية والتي تعمل على معالجة وإعادة البيانات التي يقوم المستخدم بإرسالها.
5	عالية	0.781	3.785	تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية مهارات التعامل مع تقنية المحاسبة السحابية كمهارات التعامل مع برامج وأساليب حماية البيانات ومتابعتها.
3	عالية	0.740	3.809	تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية مهارات التعامل مع تقنية المحاسبة السحابية كمهارات إدخال البيانات واسترجاعها وحفظها ونقلها.
2	عالية	0.621	3.833	يملك موظفي المصارف التجارية القدرة على استخدام وتشغيل البرامج والتطبيقات المختلفة.
6	عالية	0.944	3.714	يملك موظفي المصارف التجارية الإلمام الكافي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتقنيات الحديثة.

من الجدول رقم (9) يتضح بأن قيم المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس مدى توفر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية الليبية كانت جميعها أكبر من قيمة الوسط الفرضي والذي يساوي (3)، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، كما يتبين أيضاً من نفس الجدول بأن قيمة الانحراف المعياري للعبارات تتراوح ما بين (0.621 - 0.968) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات.

ولاختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بمدى توفر المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى موظفي المصارف التجارية الليبية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (10).

جدول رقم (10) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

القرار الإحصائي	القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	7.490	0.676	3.782	الثالثة

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (7.490) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.683)، كما يتضح أيضاً من خلال نفس الجدول بأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) والتي تساوي (0.05)، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة المتوسط العام لإجابات مفردات العينة تساوي (3.782) وهي تزيد عن قيمة المتوسط الفرضي والذي يساوي (3) مع انحراف معياري (0.676)، وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: تتوفر لدى موظفي المصارف التجارية الليبية المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.

4.7.9 اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على: تتوفر لدى المصارف التجارية الليبية الدعائم الأساسية لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.

يبين الجدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية وترتيبها لإجابات مفردات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى توفر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (11).

جدول رقم (11) ترتيب عبارات الفرضية الرابعة حسب أهميتها النسبية لدى أفراد العينة

ترتيب الأهمية	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
3	عالية	0.790	4.095	تمتلك المصارف التجارية الليبية أجهزة كمبيوتر ذات قدرة عالية على الاتصال بشبكة الأنترنت.
6	عالية	0.967	3.881	تمتلك المصارف التجارية الليبية أنظمة تشغيل تسمح بالاتصال بشبكة الأنترنت.
5	عالية	0.861	3.881	تمتلك المصارف التجارية الليبية متصفح أنترنت يسمح باستخدام خدمات المحاسبة السحابية.
4	عالية	0.921	3.928	تمتلك المصارف التجارية الليبية البنى التحتية اللازمة لتطبيق التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية مثل مراكز البيانات والتي تكون قادرة على خدمة العملاء.
7	عالية	0.934	3.833	تمتلك المصارف التجارية الليبية الموارد البشرية القادرة على تطبيق المحاسبة السحابية بكفاءة وفعالية.
1	عالية	0.706	4.190	تمتلك المصارف التجارية الليبية الإمكانيات المادية اللازمة للتعاقد مع شركات كبرى متخصصة في أمن البيانات والمعلومات.
2	عالية	0.759	4.095	تمتلك المصارف التجارية الليبية الإمكانيات المادية اللازمة لتطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية على كيفية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.

من الجدول رقم (11) يتضح بأن قيم المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس مدى توفر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية كانت جميعها أكبر من قيمة الوسط الفرضي والذي يساوي (3)، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على تلك العبارات، كما

يتبين أيضاً بأن قيمة الانحراف المعياري للعبارات تتراوح ما بين (0.706 – 0.967) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على تجانس وتشابه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات. ولاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بمدى توفر الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية لدى المصارف التجارية الليبية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	القيمة الاحتمالية (Sig)	القرار الإحصائي
الرابعة	3.986	0.678	9.418	0.000	قبول الفرضية

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (9.418) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.683)، كما يتضح أيضاً بأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (α) والتي تساوي (0.05)، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة المتوسط العام لإجابات مفردات العينة تساوي (3.986) وهي تزيد عن قيمة المتوسط الفرضي والذي يساوي (3) مع انحراف معياري (0.678)، وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: تتوفر لدى المصارف التجارية الليبية الدعائم الأساسية اللازمة لتطبيق تقنية المحاسبة السحابية.

10 النتائج والتوصيات

1.10 النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أظهرت نتائج الدراسة الحالية بان المصارف التجارية الليبية تدرك أهمية استخدام التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية، وقد تبين ذلك من خلال الردود الإيجابية لأفراد عينة الدراسة حول بعض فقرات الاستبانة، منها ما يلي:
 - تحرص المصارف التجارية الليبية على إقامة برامج توعوية لموظفيها وذلك بهدف تعريفهم بالتقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية والفوائد التي تنجم عنها.
 - تشجع المصارف التجارية الليبية موظفيها على حضور الدورات والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة، وتقديم لهم كافة التسهيلات اللازمة لذلك.
 - تحرص المصارف التجارية الليبية على إقامة دورات تدريبية لموظفيها على كيفية استخدام التقنيات الحديثة وذلك لتنمية قدراتهم ورفع مستوى الكفاءة لديهم.

- تشجع المصارف التجارية الليبية موظفيها على الإلتحاق بالدورات التأهيلية في مجال استخدام التقنيات الحديثة، وتقدم لهم كافة التسهيلات اللازمة لذلك.
- 2- أظهرت نتائج الدراسة الحالية بأن موظفي المصارف التجارية لديهم الإلمام الكافي بمفهوم ودور تقنية المحاسبة السحابية.
- 3- أيضاً أظهرت نتائج الدراسة الحالية بأن موظفي المصارف التجارية الليبية لديهم المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات الفنية اللازمة لتطبيق التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية، مثل مهارات إدخال البيانات واسترجاعها وحفظها ونقلها.
- 4- كما أظهرت نتائج هذه الدراسة بأنه تتوفر لدى المصارف التجارية الدعائم الأساسية لتطبيق التقنيات الحديثة، كأجهزة الكمبيوتر ذات قدرة على الاتصال بالإنترنت، والبنى التحتية، والموارد البشرية.
- 5- تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Sharma, 2018)، ودراسة (دمدوم وآخرون ، 2020)، ودراسة (Walakumbura, 2021) بأن هناك وعي وإدراك بأهمية استخدام تقنية المحاسبة السحابية.

2.10 التوصيات

- بناء على النتائج السابقة التي تم التوصل إليها ، فإن الباحثان يوصيان بما يلي:
- 1- ضرورة قيام المصارف التجارية بالعمل على زيادة كفاءة العنصر البشري وذلك من خلال القيام بدورات تدريبية لهم في مجال استخدام التقنيات الحديثة كتقنية المحاسبة السحابية.
- 2- العمل على إصدار تشريعات وقوانين تلزم المصارف التجارية باستخدام التقنيات الحديثة في أداء أعمالها وذلك تمشياً مع التطورات التي تحدث في هذا المجال.
- 3- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين المصارف التجارية والشركات التي تقدم الخدمات السحابية وذلك بهدف الاستفادة منها في تأهيل أفرادها والرفع من مستوى أدائهم.
- 4- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث وتطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى وذلك بهدف تأصيل موضوع المحاسبة السحابية، بالإضافة إلى تعزيز نتائج هذه الدراسة وتأكيدتها.
- 5- إقامة اتفاقيات وشراكات بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية التي لها خبرة في هذا المجال، وذلك بهدف الاستفادة من تلك الخبرات في تطوير خدماتها المصرفية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، أماني كمال. (2020). أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للمحاسبة السحابية " Cloud Accounting " في زيادة فعالية أدوات إدارة التكلفة الإستراتيجية لدعم القدرة التنافسية المستدامة لمنشآت الأعمال المعاصرة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المصرية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، (24)، يونيه، 99-216.
- أبوكريشة، طه زكريا. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات على دور المحاسبين وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي . تدعيم أم تهديد .. تطوير أم تبديد " ، المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)، (56)، يونيو، 341-370.
- باسيلي، مايكل صموئيل. (2018). تحليل العوامل المؤثرة على قرار استخدام المحاسبة السحابية في بيئة الأعمال المصرية : دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(1)، 203-240.
- خالد، سحنون. (2016). تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك: دراسة حالة (مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية). أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقائد - تلمسان ، 2016م.
- خيرة، مجدوب؛ وعبد الحق، زياني. (2020). واقع إدراك المؤسسات الجزائرية لمنافع تبني الحوسبة السحابية: دراسة استطلاعية بعدد من المؤسسات والبنوك التجارية على مستوى ولاية تيارت. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1)، 324-337.
- درغام، ماهر موسى؛ حبيب، خالد صبحي. (2014). مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية. المجلة العربية للإدارة، 34(1)، 175-200.
- درويش، مروان جمعة. (2018). انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين. مجلة الاقتصاد والمالية، 4(2)، 69-83.
- دمدوم، زكرياء؛ ومرغني، وليد؛ وصدراوي، طارق. (2020). تحديات اعتماد المحاسبة السحابية في بيئة الأعمال الجزائرية: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(3)، 475-490.
- رشوان، عبد الرحمن محمد؛ وقاسم، زينب عبد الحفيظ. (2020، يوليو 13-14). دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات. المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال (ICITB2020)، جامعة غزة، فلسطين.

- سلطاني، عمار؛ وحليمي، يسين. (2020). أثر تطبيق المحاسبة السحابية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر. [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي. الجزائر.
- شرقي، يحيى؛ وبوركايب، محمد عبد الماجد. (2022). إدراك المحاسب المالي لأثر تقنية الحوسبة السحابية على المحاسبة: دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين الماليين في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 6(2)، 523-542.
- شناوة، وسام عزيز؛ والشمري، حسين كريم. (2019). المحاسبة السحابية افق جديد لتنظيم العمل المحاسبي. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، 11(1)، 1-10.
- عاصم، خلود؛ وابراهيم، محمد. (2013). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 228-258.
- عاصي، فاطمة الزهراء؛ ومحمد، رائد مجيد. (2020). إمكانية استخدام المحاسبة السحابية في تخفيض التكاليف: دراسة تطبيقية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 123(1)، 362-375.
- عبد الغفار، نورهان السيد. (2019). توظيف نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) في علاقة استخدام المحاسبة السحابية بتوجه المنظمات نحو التبني المستقبلي لتطبيق أعمال وممارسات المراجعة السحابية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 1(1)، 221-314.
- غريسية، زوانب؛ وأمينة، حاج علي. (2021). تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المخاطر التشغيلية بالبنوك: دراسة استقصائية على عدد من البنوك الجزائرية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 5(1)، 207-224.
- الفاضل، فاتن حاتم. (2022). أثر عوامل البيئة الداخلية في تطبيق المحاسبة السحابية: دراسة استطلاعية لآراء الأكاديميين في كلية الرافدين الجامعة. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الرافدين الجامعة، العراق، 51(5)، 143-154.
- كريمة، نسيرين؛ وبن ربيع، حنيفة. (2021). مهنة المحاسبة في ظل التكنولوجيا الرقمية-الفرص والتحديات: البلوك تشين نموذجا. مجلة المحاسبة والإستشراف للبحوث والدراسات، 6(2)، 180-190.
- المستوفي، حيدر عبد الحسين. (2019). أثر تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فاعلية البيانات المحاسبية وكفاءتها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 16(66)، 45-74.
- المواضية، سامي؛ وأبو قاعود، غازي. (2022). أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الجامعات الرسمية الأردنية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 37(4)، 209-246.

الهدى، طوير ايمان؛ والزهاء، ميمون فاطمة. (2022). أثر استخدام المحاسبة السحابية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز (SADG) المسيلة. [رسالة ماجستير]. جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة. الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al-Rabi'e, A & Ali, O. A. (2020). The Intellectual Impact of cloud Accounting in Enhancing the Quality of Auditing for Jordanian Audit Offices. *Journal of Business & Economic Policy*, 7(3), 32-41.
- Christauskas, C & Miseviciene, R. (2012). Cloud- Computing Based Accounting for Small to Medium Sized Business. *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics*, 23(1), 14-21.
- Egiyi, M.A & Udeh, S.N. (2020). Overview of Cloud Accounting in Nigeria. *International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)*, ISSN: 2643-900X, 4(6), 81-88.
- Kariyawasam, A.H.N. (2019). Analysing the Impact of Cloud- Based Accounting on Business Performance of SMEs. *The Business and Management Review, Conference Proceedings of the Centra for Business & Economic Research (CBER)*, 10(4), 34-41.
- Lim F.P. C. 2013. Impact of Information Technology on Accounting Systems. *Asia-pacific Journal of Multimedia Services Convergent with Art, Humanities, and Sociology*, ISSN: 2383-5281 3(2), 93-106.
- Musyaffi, A.M., Muna, A. (2021). Critical Factors of Cloud Accounting Acceptance and Security for Prospective Accountants: Tam Extension. *Journal Riset Akuntansi Kontemporer*, 13(1), 1-6.
- Okafor, V. I., Odunze, C. O., & Ibiom, O. (2021). Cloud Accounting among SMEs in Nigeria; Benefits and Challenges. *Contemporary Journal of Management (CJM)*, ISSN: 2766-1431, 3(1), 44-51.
- Rajpoot, P & Pandey, A. (2022). Adoption and Awareness of Cloud Accounting: Changing Paradigm. *AGPE The Royal Gondwana Research Journal of History, Science, Economic, Political and Social Science*, ISSN (E): 2583-1348, 3(2), 61-68.
- Saha, T., Das, S.K., Rahman, M., Siddique, F. K., & Uddin, M. G. (2020). Prospects and Challenges of Implementing Cloud Accounting in Bangladesh. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(12) 275-282.
- Sharma, P. (2018). An Empirical Study on Measuring Awareness of Cloud Accounting. *International Journal of Science and Research (IJSR)*, ISSN: 2319-7064, 3(11), 1385-1393.
- Sobhan, R. (2019). The Concept of Cloud Accounting and its Adoption in Bangladesh. *International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD)*, ISSN: 2456- 6470, 3(4), 1261-1267.
- Walakumbura, S.H.M.L. (2021). An Empirical Study on Cloud Accounting Awareness and Adoption among Accounting Practitioners in Sri Lanka. *International Journal of Scientific and Research Publications*, ISSN: 2250-3153, 11(7), 342-347.

واقع القطاع الخاص في ليبيا ومعوقات الاستثمار في الطاقات الخضراء

د. صقر حمد الجيباني

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد جامعة درنة

s.elgiabni@uod.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.11.30

تاريخ الاستلام: 2022.10.24

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الخاص في ليبيا وتسلية الضوء على أهم المعوقات التي تواجه نموه والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتوازي مع القطاع العام الذي يستحوذ على معظم الاستثمارات. كما هدفت الدراسة إلى تبيان أهم العراقيل التي تعترض طريق القطاع الخاص والعام في الاستثمار بالطاقات الخضراء والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات التي تنشرها الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، كما استخدمت الدراسة أيضاً المنهج القياسي من خلال منهجية انجل-جرانجر ذي الخطوتين للكشف عن العلاقة التكاملية في الأجل القصير والطويل لأثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كممثل للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

الاقتصاد الليبي يمتلك مقومات نجاح الاستثمار في الطاقات الخضراء قليلة وعديمة الانبعاثات الكربونية كالرياح والسطوح الشمسية وطاقة المد والجزر، وبيئة بحرية غير مستغلة، وتتوفر لديه فرص واعدة للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر. كما بينت نتائج الدراسة القياسية أنه لا يوجد علاقة في الأجل الطويل بين انبعاثات الكربون والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الطاقات الخضراء، النمو الاقتصادي، انبعاثات الكربون، ليبيا.

ABSTRACT

The study aimed at diagnosing the reality of the private sector in Libya and highlighting the most important obstacles facing its growth and contributing to achieving sustainable development goals in parallel with the public sector, which acquires most of the investments. The study also aimed to show the most important obstacles that stand in the way of the private and public sector in Investment in green energies and the transition to a green economy. The study used the descriptive approach in analyzing the data published by official authorities and international organizations. The study also used the standard approach through the two-step Engel-Granger methodology to reveal the integrative relationship in the short and long run to the impact of gas emissions Carbon dioxide on the GDP in Libya as a representative of sustainable economic growth and development.

The study reached several results, the most important of which are: The Libyan economy possesses the ingredients for successful investment in green energies, low in carbon emissions, such as wind, solar brightness, tidal energy, and an untapped marine environment, and it has promising opportunities for the transition towards a green economy. The results of the standard study also showed that there is no long-run relationship between carbon emissions and growth in GDP in Libya.

Keywords: the private sector, green energies, carbon emission, Libya.

1. مقدمة

تجددت الدعوات إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر و الاستثمار في الطاقات الخضراء بعد جائحة كورونا، و تعززت بعد مؤتمر المناخ الذي عقده الرئيس الأمريكي "جوبايدن" في الثاني و العشرون من أبريل للعام 2021، و منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي الذي رعاه و شارك فيه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" و بمشاركة عدد من رؤساء دول العالم خلال الثاني إلى الخامس من يونيو 2021. و تأكدت بعد قمة قادة دول مجموعة السبع (G7) التي عقدت في كورونوال في الفترة 10-13 يونيو 2021 بتسريع التصدي للتغير المناخي و الطموح إلى تحقيق ثورة صناعية عالمية خضراء محددتين لأنفسهم هدفاً بخفض انبعاثات الدول من ثاني أكسيد الكربون بمقدار النصف بحلول العام 2030 وتصغيرها بحلول العام 2050 .

إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لديه القدرة على تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر على نطاق واسع و بسرعة غير مسبوقين من قبل . فالعالم اليوم و المخاطر التي نواجهها قد تغيرا على نحو ملموس ، مما يستلزم إعادة التفكير بصورة جذرية في النهج الذي نتبعه في الاقتصاد .من خلال إعادة توزيع الاستثمارات العامة و الخاصة لبناء أو تعزيز رأس المال الطبيعي مثل الغابات و المياه و التربة و الرياح ، السطوح الشمسي ، المخزونات السمكية . و ستعمل هذه الاستثمارات "الخضراء" أيضاً على تعزيز القطاعات الجديدة و التكنولوجيات التي ستكون المصادر الرئيسية للتنمية الاقتصادية و النمو في المستقبل مثل: تكنولوجيات الطاقة المتجددة و الموارد و المباني و المعدات الموفرة للطاقة و أنظمة النقل العام منخفضة الكربون و البنية الأساسية اللازمة للمركبات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود و الطاقات النظيفة (الأمم المتحدة ، 2020) .

لقد بلغت التكنولوجيات الخضراء مرحلة كبيرة من النضج، وأصبحت مصادر الطاقة منخفضة الكربون أقل تكلفة في معظم الحالات من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري (الفحم، النفط، الغاز). وتشير شواهد حديثة (صندوق النقد الدولي، 2020) إلى أن المشروعات الخضراء جيدة التصميم من شأنها توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق عائداً على المدى القصير مقابل كل دولار يتم إنفاقه، وذلك مقارنة بالمحفزات المالية التقليدية.

وهنا يبرز دور القطاع الخاص في حوض غمار الاستثمار في الطاقات الخضراء والمساهمة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية بما يحقق في النهاية أهداف التنمية المستدامة.

2. الدراسات السابقة

رصد الباحث العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت بالتحليل والقياس قضايا القطاع الخاص والنمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر وانبعاثات الكربون.

هدفت دراسة (لطيفة، 2019) إلى قياس العلاقة السببية بين غاز ثاني أكسيد الكربون و الناتج المحلي الإجمالي و قياس أثر غاز ثاني أكسيد الكربون الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة 1980-2014 و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و القياسي من خلال نموذج الانحدار البسيط توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى CO2 و عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين غاز ثاني أكسيد الكربون و الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة كما توصلت الدراسة إلى أن غاز ثاني أكسيد الكربون له تأثير ضعيف جداً على الناتج المحلي الإجمالي .

واختبرت دراسة (خديجة و حياة، 2020) العلاقة السببية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 واستهلاك مصادر الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في ألمانيا. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال المدة 1970-2017 كما استخدمت دوال الاستجابة النبضية وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك علاقة سببية ثنائية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك الطاقات الأحفورية.

و قامت دراسة (عبد الباسط و آخرون ، 2018) بتحليل و قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) واستخدمت الدراسة نموذج العتبة و الانتقال الفوري (TR) غير الخطي .و ذلك في إطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي و أظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين النمو الاقتصادي و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و أن هناك علاقة عكسية معنوية بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و نمو الناتج المحلي الإجمالي عندما تتجاوز مستويات النمو الاقتصادي معدل العتبة المقدر بـ 5.1% .

و تناولت دراسة (فايزة، 2019) تحليل العلاقة السببية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) بين استهلاك الطاقة المتجددة و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي في عشر دول من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2015 لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ،استهلاك الطاقة المتجددة ، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الأجل الطويل ، وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي، استهلاك الطاقة المتجددة في الأجل القصير ، علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من استهلاك الطاقة المتجددة إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

وكشفت دراسة (Bhat, 2018) التي أجريت على خمسة اقتصادات للأسواق الناشئة (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا) خلال الفترة من 1992 إلى 2016. وطبقت اختبار التكامل المشترك، على وجود ارتباط طويل المدى بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل والمتمثلة بالنمو الاقتصادي وانبعاثات الكربون واستهلاك الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة علاوة على ذلك، كشفت الدراسة على أن عدد السكان ودخل الفرد واستهلاك الطاقة غير المتجددة يزيد من الانبعاثات بينما يقلل استهلاك الطاقة المتجددة منها. وأجرت دراسة (Abbas, et, 2019) مراجعة واسعة للعلاقة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي و استنتجت الدراسة أن العلاقة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي تعطي أسبابًا لخيارات السياسة التي يتعين عليها تقليل الانبعاثات من خلال فرض عوامل مقيدة على النمو الاقتصادي كما استنتجت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانبعاثات الكربونية و النمو الاقتصادي . وناقشت دراسة (Yawu, 2018) اتجاهات الفصل في النمو الاقتصادي العالمي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة والنامية النموذجية في الفترة 1965-2015 باستخدام نموذج عامل الفصل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وطريقة تحليل تابيو المرن (TEA)، ونموذج الفصل IGTX. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: (1) تم العثور على فصل قوي في البلدان المتقدمة وزيادة طفيفة في استقراره. حالة الانفصال في المملكة المتحدة وألمانيا أكثر استقرارًا من حالة الولايات المتحدة وفرنسا. (2) تظهر البلدان النامية ضعف الفصل الذي يتقلب بشكل كبير ويفتقر إلى الانتظام. إن استقرار وتحسين حالة الصين في عملية الفصل أفضل من تلك التي في البرازيل والهند.

3. مشكلة الدراسة

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً صغير الحجم، يتسم بتواضع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات، و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي و النمو و التنمية الاقتصادية، كما يعد الاقتصاد الليبي اقتصاد بُني يهيمن فيه قطاع المحروقات ذات الانبعاثات الكربونية العالية (النفط و الغاز) المُدار والمملوك من قبل القطاع العام على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي و القائد لعلمية التنمية الاقتصادية في ظل التوجهات الحديثة لكبريات الاقتصادات بالعالم نحو الاستثمار في الطاقات الخضراء و النظيفة و تصفير الانبعاثات الكربونية و الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار أن مورد (النفط) ناضب.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تدور مشكلة الدراسة حول السؤال التالي:

ما هو واقع القطاع الخاص في ليبيا والقيود التي تحول دون تطوير استثمار القطاع الخاص في

الطاقات الخضراء القليلة والخالية من الانبعاثات الكربونية؟

ومن هذا السؤال يتفرع سؤال آخر:

ما أثر الانبعاثات الكربونية الناجمة عن قطاع المحروقات الرافد الرئيس للاقتصاد الليبي على النمو الاقتصادي.

4. أهداف الدراسة

تأسيساً على ما تقدم تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تسليط الضوء على القطاع الخاص في ليبيا ومعوقات الاستثمار في الطاقات الخضراء للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر.

2. التعرف على أثر الانبعاثات الكربونية على النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في ليبيا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والعوائق والتحديات التي تواجهه في حوض غمار الاستثمار بالمشاركة الفعالة مع القطاع العام الذي يستحوذ على معظم الاستثمارات، وبالتالي قد تغيد هذه الدراسة صناعات القرار الاقتصادي في ليبيا بما يسهم في دعم القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بما ينعكس في النهاية على الحد من الفقر والبطالة وزيادة النمو تحقيقاً للرفاه المنشود.

كما تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقات الخضراء باعتبارها طاقات نظيفة (منخفضة الكربون) ومتجددة، وبالتالي حفظ حقوق الأجيال اللاحقة من الثروة الوطنية بما تحققة الطاقات الخضراء من استدامة النمو، وتعزيز منهج التنمية المستدامة. كما تتجلى أهمية الدراسة أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البحث على السعي نحو تخضير الاقتصاد الليبي والكشف عن أثر الانبعاثات الكربونية على النمو الاقتصادي في ليبيا.

6. الإطار النظري للدراسة

1.6 واقع القطاع الخاص في ليبيا:

1.1.6 البيئة التشريعية والتنفيذية للقطاع الخاص الليبي

منذ صدور القانون رقم (9) لسنة 1985 الخاص بالتشريعات، ثم القانون رقم (8) لسنة 1988 بشأن بعض الأحكام الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (724) لسنة 1989 بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، تم بالفعل نقل ملكية العديد من الوحدات الاقتصادية العامة إلى الأفراد، وذلك في إطار سياسة عامة ترمي إلى إعادة هيكلة البنية الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، ولقد توج هذا التوجه بصدور القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، الذي يشجع على الملكية الفردية، وتكوين الشركات المساهمة، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي. إلا إنه وبالرغم من هذا الأساس التشريعي الأولي لم يتحقق التحفيز المأمول للقطاع الخاص لكي يدخل بشكل كامل لعمليات الاستثمار والإنتاج، لكن بفضل صدور هذه التشريعات؛ فقد برزت بعض الأنشطة البسيطة في المجالات التجارية والخدمية والحرفية التي لم تحقق الأهداف المأمولة منها، حيث ظل دور القطاع الخاص هامشياً في الاقتصاد الليبي وقيادة عملية التنمية (بعيرة والأوجلي، 2020).

و مع نهاية عقد التسعينيات و أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة صدرت مجموعة من التشريعات تهدف إلى تصحيح و ملء بعض الثغرات و التناقضات في البيئة القانونية القائمة و تشجيع دفع القطاع

الخاص للمشاركة و بجدية في الحياة الاقتصادية، و من أهم هذه القوانين و القرارات يقف القانون رقم (9) لسنة 2001 بتنظيم تجارة العبور و المناطق الحرة، ثم القانون رقم (8) لسنة 2001 بتعديل بعض مواد القانون رقم (9) لسنة 1992 بشأن مزاوله الأنشطة الاقتصادية، ثم القانون رقم (21) لسنة 2001 بتقرير بعض الاحكام في شأن مزاوله الأنشطة الاقتصادية، تلاهما صدور القانون رقم (1) لسنة 2004 بإضافة و تعديل بعض مواد القانون رقم (21) لسنة 2001 بشأن تنظيم مزاوله الأنشطة الاقتصادية، و القانون رقم (3) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بالملكية العقارية، و القانون رقم (6) لسنة 2004 بشأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية، و القانون رقم (11) و رقم (12) لسنة 2004 بشأن ضريبة الدخل و ضريبة الدمغة، ثم مجموعة قرارات منها قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لسنة 2002 بتعديل و توحيد سعر صرف الدينار الليبي، و قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد و التجارة رقم (70) لسنة 2002 بتقرير بعض الاحكام بشأن الاستيراد، و قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (70) لسنة 2002 بشأن الملكيات الخاصة و قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 2006 بإنشاء صندوق التشغيل، و قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 2006 بإنشاء سوق الارواق المالية . بعد مجموعة التشريعات هذه بنصوصها و لوائحها التنفيذية صدر القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط الاقتصادي و القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار و الذي ألغى عدد من القوانين السابقة في مجال الاستثمار، و وسع مجالات الاستثمار ليشمل كافة المجالات الإنتاجية و الخدمية ما عدا قطاع النفط و الغاز، و قد هدف هذا القانون إلى: نقل التقنية، بناء العناصر الليبية الفنية تحقيق التنمية المكانية، المساهمة في تطوير المنتجات الوطنية بما يساعد على دخولها الأسواق العالمية (الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار و شؤون الخصخصة، 2021).

وفي عام 2012 صدر القانون رقم (46) القاضي بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية، ثم صدر القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع الفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدينة والتجارية، كما ينشأ بموجب هذا القانون صندوق يسمى صندوق (الإقراض الحسن) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة (مصرف ليبيا المركزي، 2021). و على الرغم من مجموعة التشريعات و القوانين السابقة مازالت مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية دون المستوى المأمول حتى الآن، فمازالت هيمنة المؤسسات الاقتصادية العامة بارزة قائمة و إن استعراض أداء الاقتصاد الليبي بشكل عام من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية و الإنتاجية يتبين أن الاقتصاد الليبي مازال يعاني من عدة مشاكل و اختناقات أبرزها هيمنة القطاع النفطي؛ إذ مازال قطاع النفط و الغاز يستحوذ على معظم الاستثمارات، و يمثل أكثر من 95% من الصادرات الليبية، و هو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية (بعيرة و الأوجلي، 2020).

2.1.6 دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي

يعاني القطاع الخاص في ليبيا من صعوبات عدة بسبب اندلاع الأزمة بعد العام 2011 ونتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية المتراكمة تاريخياً؛ فقد أدت العديد من العقوبات الرسمية أمام تكوين منشآت الأعمال إلى تثبيط نمو القطاع الخاص، لا سيما بين الشركات الأصغر حجماً. كما أدى نقص البنية التحتية اللازمة لأنشطة الأعمال و سوء تنظيم القطاع الخاص إلى شدة تدني مشاركة هذا القطاع و صعوبة بيئة الأعمال. وحلت ليبيا في المركزي 186 من بين 190 بلداً، وهو رابع أدنى مركز من أسفل (البنك الدولي، 2020). ولذلك يلعب القطاع الخاص الآن دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الليبي، كما كانت الحال حتى قبل 2011.

يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً غير الرسمية في الغالب. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016، فإن القطاع الخاص في ليبيا لا يمثل سوى حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 14 في المائة من العمالة (4.0 في المائة إلى 6.0 في المائة من العمال المستخدمين وحوالي 8.6 في المائة العاملين لحسابهم الخاص). وتختلف حصة القطاع الخاص من القيمة الإجمالية بشكل كبير، والتي تتراوح من 90 في المائة في قطاع التجارة إلى 10 في المائة في القطاع المالي بنسبة تناهز 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد تجارة الجملة والتجزئة أكبر مجال ديناميكي في القطاع الخاص وتضم أكبر عدد من الشركات، وهي في الغالب شركات صغيرة ومتناهية الصغر. والقطاعات الأخرى التي توجد فيها مؤسسات خاصة، مثل الفنادق والمطاعم، والتعليم الخاص والخدمات الشخصية، تقدم مساهمة صغيرة للغاية في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها توفر إمكانيات كبيرة لنمو القطاع الخاص في المستقبل.

وتشير الأدلة الحالية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدي مستويات منخفضة من الإنتاجية والقدرة التنافسية والقيمة المضافة. العديد من الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في رأس المال وليس لديها القدرة على التطور في الإدارة والتسويق. حيث إن هذه المؤسسات تعاني من وجود الصعوبات والمشاكل التالية:

تعقيدات في عمليات الإنتاج، محدودية العملاء والتوجهات التسويقية، انخفاض إنفاق الشركات على البحث والتطوير، وعدم كفاية تدريب الموظفين، وعدم الوصول إلى الأسواق الدولية وعدم الاهتمام الكافي بالجودة والكفاءة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011).

3.1.6 معوقات بيئة الاستثمار في القطاع الخاص الليبي

ثمة مجموعة من العوائق تواجه تنمية القطاع الخاص في ليبيا ومنها البيروقراطية الحكومية وعدم استقرار السياسات والفساد. أحد التفسيرات لذلك يكمن في ضعف قدرة مجتمع الأعمال على المساهمة في صياغة السياسات حيث إن الوصول إلى المعلومات محدود وفرص مشاركة القطاع في التغيير ضئيلة. كما

أنه لا يوجد هيكل تنظيمي شفاف وسيادة القانون هشة. إضافة إلى ذلك فإن انعدام الأمن أدى إلى خسائر مباشرة في العمليات اليومية للشركات التي تخاف على أمنها. ناهيك عن انعدام حالة اليقين، مما يجعل استثمار رجال الأعمال على المدى الطويل أمراً غير محتمل.

وهذا ما يعني أن الشركات والمستثمرين سيركزون على الأنشطة القصيرة الأجل والبقاء بدلاً من التركيز على إنشاء أعمال متينة يمكن ان تنمو وتكون الثروة والعمالة بمرور الوقت. وفيما يخص البنية التحتية فإن تهالك ودمار البنية التحتية يقود الى تحديات جسيمة للشركات حيث إن عدم انتظام إمدادات الطاقة والمياه يؤثر على الإنتاج والتجارة؛ وكذلك الطرق المدمرة والاتصالات السيئة تجعل توزيع السلع أصعب بكثير. وتواجه الشركات باستمرار خطر احتمال تضرر مبانيتها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016).

طبقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2018 فإن تأسيس شركة في ليبيا يستغرق أكثر من 35 يوماً مما جعل ليبيا تحتل الترتيب 167 من إجمالي 190 دولة. وفي الترتيب العام للقيام بالأعمال احتلت ليبيا مرتبة متأخرة (185 من 190). كما أن الوصول إلى التمويل، وتكييف المنتجات التي توفرها القطاعات المالية والمصرفية لتشجيع الشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مطلباً مهماً (البنك الأفريقي للتنمية، 2018؛ البنك الدولي، 2018).

وبشكل عام يمكن حصر أهم القيود وأكبر المعوقات التي تواجه مناخ وبيئة الاستثمار في القطاع الخاص الليبي في النقاط الرئيسية التالية: (البنك الدولي، 2010؛ البنك الدولي، 2020؛ الأمم المتحدة، 2020؛ منظمة الشفافية الدولية، 2018؛ موسوعة ناميبو، 2013)

1. تدني مستوى خدمة الاتصالات وارتفاع أسعارها في ليبيا مقارنة بغيرها من الدول.
2. انقطاع الكهرباء بشكل متكرر ولساعات طويلة وقد تصل إلى أيام خاصة في مواسم الذروة (الحر الشديد والبرودة القارصة).
3. صعوبة الحصول على المياه و توصيل خط مياه إلى مقر الشركة أو المؤسسة خلافاً إلى الحاجة إلى تأهيل البنية التحتية للمياه و الصرف الصحي ، و تحديثها و تطويرها لاسيما في المناطق الريفية .
4. البيئة التحتية للمواصلات متهالكة من طرق وجسور وكباري، كما لا يوجد في ليبيا شبكة مواصلات عامة.
5. صعوبة الحصول على أرض لإنشاء المشروع أو إقامة المؤسسة عليها.
6. عدم التأكد من السياسات التنظيمية، وسيادة حالة اللايقين في الاقتصاد الليبي.
7. إدارة الضرائب ومعدلات الضريبة والضرائب الجمركية وضوابط التجارة تحتاج إلى إصلاحات.
8. تدني مهارات العاملين و مستويات تعليمهم في كثير من المجالات التي يحتاجها القطاع الخاص.
9. تصاريح العمل وتراخيص التشغيل. وصعوبة إمكانية الحصول على تمويل بسبب قائمة الإجراءات المطلوبة غير المواتية.
10. تخلف القطاع المالي حيث تعاني المشروعات الصغرى و المتوسطة و الأفراد و الأسر المعيشية، عادة نقصاً في الخدمات، فعدم قدرة المصارف على تقييم مخاطر و عوائد الاستثمار في المشروعات

الصغيرة و المتوسطة، وسوء بيئة الأعمال، و محدودية الجهود المبذولة لدعم هذه المشروعات أمور أضرت بقدرتها على العمل و الإسهام في دعم الاقتصاد .و تعاني الأسر المعيشية و الأفراد من محدودية الحصول على الخدمات المالية لأغراض الادخار و الاقتراض و أداء و استلام المدفوعات، و هو ما يعوق قدرتهم على الاستعداد لحالات الطوارئ أو التخطيط و الاستثمار للمستقبل .

11. عدم اليقين من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم وتغيير سعر الصرف فهناك تقلبات كبيرة في معدلات التضخم وتغييرات مستمرة على سعر الصرف.

12. تفشي الفساد؛ فليبيا وصلت إلى تراتيب متأخرة جداً عالمياً في مكافحة الفساد وتُصنّف حسب منظمة الشفافية الدولية كبلد "فاسد جداً".

13. الجريمة والسرقة والفساد؛ فمؤشر الجريمة عالٍ في ليبيا وفقاً لبيانات موسوعة ناميبو Numbeo حيث وصل في بداية العام 2021 إلى 62 من 100، بينما وصل مؤشر الأمان في ليبيا لنفس الفترة إلى 38 حيث تحسنت ليبيا على الترتيب العشرين من بين 138 دولة شملها المسح في مؤشر الجريمة والأمان وهي مرتبة متأخرة.

14. اللاتنافسية والممارسات غير الرسمية من حيث انخفاض التكاليف وتجنب الضرائب وقوانين العمل وعدم الالتزام بمعايير الجودة والعلاقات الخاصة مع السلطات العامة والمحلية التي تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق أو حصولهم على مستلزمات الإنتاج مما جعل السوق الليبي في شكل "احتكار القلة".

15. النظام القانوني وحل الصراعات؛ فليبيا توصف بأنها بلد لا يسود فيها القانون حيث وصلت تقديرات مؤشر سيادة القانون في ليبيا في العام 2019 إلى (-1.58) من (+2.5).

16. كبر حجم القطاع غير الرسمي حيث قدر بنك التنمية الأفريقي في 2011 أن ما يناهز 30 إلى 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للدولة الليبية يتم توفيره من قبل الاقتصاد غير الرسمي. إلا أنه وبعد 2011، يعتقد أن نسبة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي زادت بشكل كبير وذلك للغياب الواضح لدور الدولة الرقابي والتسيب الإداري وعدم الضغط على القطاع غير الرسمي لتصويب أوضاعه أو إزالة مخالفاته المالية والقانونية على المخالفين فيه.

2.6 مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقات الخضراء

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسّن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كإقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات في القطاع العام والخاص والتي تقلل انبعاث الكربون والتلوث. وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه. وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح. ويجب ان يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة،

باعتباره مصدراً للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذي يعتمد امنهم ونمط حياتهم على الطبيعة " (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011). إن الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة الخضراء المستدامة و التقنيات منخفضة الكربون ،حيث تعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الأخضر بأنه " اقتصاد منخفض الكربون و فعال من حيث الموارد و شامل اجتماعياً، و يوجه فيه النمو في الدخل و العمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام و الخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون و التلوث و تعزيز كفاءة استخدام الطاقة و الموارد و منع خسارة التنوع الإحيائي و خدمات النظم الإيكولوجية، و يولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف الأثر البيئي للمؤسسات و القطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة " (مكتب العمل الدولي ،2013). و بالتالي نستطيع أن نستخلص أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يراعي البيئة، و يحد من استنزاف مواردها، و هو مناقض للاقتصاد البني و الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم و النفط و الغاز الطبيعي) " (ربيع و حراق ، 2019).

وبالنظر إلى فرص الاستثمار في الطاقات الخضراء والنظيفة بالاقتصاد الليبي والانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر نجد أن البيئة الليبية بما تملكه من سطوع شمسي في وضع جيد لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وبالتالي فإن الخيار الأكثر استدامة هو تسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة منخفضة الكربون، قبل أن تفرض المعاهدات الدولية عدم استخدام الفحم والنفط لاحقاً. أو ترفع من سعر ضريبة الكربون، كما تتوفر لليبيا فرصة لجعل أوروبا محايدة للكربون من خلال الصادرات الضخمة من الكهرباء الشمسية. وبما سيتحقق من هذه الفرص الاستثمارية من إيرادات وأرباح ضخمة للغاية للاقتصاد الليبي، خاصة في ظل أزمة الطاقة التي تعانيها القارة الأوروبية بعد الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة الغاز، وفي نفس الوقت ستساعد العالم على التحرك نحو استقرار المناخ (Goodland,2008). كما تشير خريطة الرياح الليبية إلى أن سرعة الرياح تتراوح بين 6: 7.5 م / ث وهو مرتفع بدرجة كافية لتشغيل وحدات طاقة عالية. على أساس هذه السرعات هناك عدة مواقع مناسبة على طول الساحل الليبي (AL-Hashmi, 2017). لم تستغل الاستغلال الكافي وبعضها لم يتم الاستثمار فيها بعد.

خلافاً لذلك تمتلك ليبيا مساحات كبيرة نسبياً من الغابات بمنطقة الجبل الأخضر، ومساحات شاسعة من الصحراء، وشواطئ تمتد لما يقارب من الألفي كيلو متر طولي وبما تحويه هذه الشواطئ من ثروة سمكية وما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي ممتاز. إن الاقتصاد الليبي يمكن توصيفه بأنه اقتصاد بُني على استثماراته الطاقوية التي يستحوذ عليها القطاع العام في الوقود الأحفوري عالي الانبعاثات الكربونية (النفط الخام و الغاز الطبيعي) ، حيث جاءت ليبيا في المرتبة (119) في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016 بترتيب مجرى انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل واط ساعة (72) (ناصر و عبد الرحمن ،2019) و ما لهذه الانبعاثات من تأثير على استدامة النمو الاقتصادية و تحقيق أهداف التنمية المنشودة في ظل توجهات الاقتصاد العالمي نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و الاستثمار في الطاقات الخضراء .

7. المنهج والإجراءات

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة في شكل العلاقة القياسية التالية:

$$GDP = \alpha + \beta CO2 + \varepsilon$$

حيث:

(CO2) المتغير المستقل ويمثل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن). ويعرفها مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون بشعبة العلوم البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها "الانبعاثات التي تصدر أساساً من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت وهي تشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنطلق أثناء استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة والغازية وحرق الغاز".

(GDP) المتغير التابع ويمثل النمو الاقتصادي وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويشير إلى "إجمالي السلع والخدمات التي أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد خلال فترة زمنية عادة سنة" (أبو السعود، 2004).

α الحد الثابت، β ميل المعادلة، ε حد الخطأ العشوائي

و لغرض قياس العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) و النمو الاقتصادي (GDP) في ليبيا، استخدم الباحث بيانات سلاسل زمنية عن الفترة (1962-2018) و مصدرها البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون . .

أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي كمثل للنمو الاقتصادي فقد كان مصدرها كل من: مركز بحوث العلوم الاقتصادية (بنغازي) 1962-2006، نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي 2007-2018.

أدخل الباحث الصيغة اللوغاريتمية على بيانات الدراسة للتخلص من مشكلة عدم تجانس البيانات وللحصول على النتائج في شكل مروّجات. وقام الباحث بإجراء اختبار التكامل

المشترك Cointegration باستخدام طريقة انجل وجرانجر ذات الخطوتين والتي تم وضعها من قبل جرانجر Granger سنة 1983 وانجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 و اعتبرها الكثير من الاقتصاديين كأحد المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي و تحليل السلاسل الزمنية (سلامي و آخرون، 2018).

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدي، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة (عبد القادر، 2005).

ويستلزم اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرانجر المرور بخطوتين (الفاخري، 2016)، الأولى الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معادلة الانحدار التكاملية، والثانية إيجاد السلسلة الزمنية للمتغير العشوائي (بواقي التقدير) لنقوم باختبار مدى سكونها وفقاً للآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك الفرض البديل: يوجد تكامل مشترك

فإذا كانت بواقي التقدير ساكنة عند المستوى ننقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي قام به كل من Engle وGranger والذي يعني إعادة توفيق سلوك متغير اقتصادي ما في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل (جوجاراتي، 2015).

8. النتائج:

نتائج اختبارات الاستقرار

قبل عملية تقدير الانحدار التكاملي لمتغيري الدراسة يستلزم الأمر اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية لكل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، والنمو الاقتصادي (GDP) خلال الفترة 1962-2018، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدي.

استخدم الباحث اختبارات جذر الوحدة (Unit root test) للكشف عن استقرارية السلسلتين الزمنية. وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة منها اختبار ديكي فوللر (DF)، وديكي فوللر المطور (ADF)، و فيليب بيرون (PP)، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبار فيليب-بيرون (Phillips-Perron) حيث اختبار ديكي فوللر، وديكي فوللر المطور كلاهما مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل احصائياً ويتضمن تباين ثابت (عبد القادر، 2005)، أما فيليب وبيرون فقد طوراً تعميم لطريقة ديكي فوللر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. وبالتالي فإن طريقة فيليب بيرون تأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ مقارنة بطريقتي ديكي فوللر وديكي فوللر المطور، كما أن اختبار (PP) له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار (ADF) لا سيما عندما يكون حجم العينة صغيراً. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP) (الفخري، 2016).

ويقوم اختبار (PP) على فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية)؛ والفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة (أي استقرار السلسلة الزمنية). ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلتين الزمنية موضوع الدراسة.

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

المتغير	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			القرار
	Prob*			Prob*			
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
GDP	-1.583527 (0.4843)	-2.993382 (0.1604)	-0.737844 (0.3924)	-10.41472 (0.0000)	-10.32340 (0.0000)	-10.32470 (0.0000)	مستقر عند I(1)
CO ₂	-1.390831 (0.5804)	-3.107978 (0.1145)	1.225651 (0.9420)	-8.321530 (0.0000)	-8.263052 (0.0000)	-6.808536 (0.0000)	مستقر عند I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يوضح الجدول رقم (1) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) لمتغيري الدراسة، وذلك من خلال اختبار فيليب بيرون (PP) باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10) وتشير بيانات هذا الجدول إلى ما يلي:

- أن نتائج اختبار جذر الوحدة (UR) توضح عدم استقرار كل من متغيري الدراسة CO_2 ، GDP عند المستوى (LEVEL) بمستوى معنوية أقل من 5% .
- باستخدام اختبار (PP). حيث قيمة T (تاو) المحسوبة أصغر من قيمة T (تاو) الجدولية عند أقل من 5% ، و بذلك نقبل فرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة ، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة و نرفض الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو المتغير من جذر الوحدة .
- كما يشير الجدول (1) إلى أن نتائج اختبار جذر الوحدة (UR) توضح استقرار كل من متغيري الدراسة CO_2 ، GDP عند الفرق الأول ($Differenc t1$) بمستوى معنوية أقل من 1% باستخدام اختبار (PP) . حيث قيمة T (تاو) المحسوبة أكبر من قيمة T (تاو) الجدولية عند مستوى معنوية أقل من 1% ، 5% ، 10% . و بذلك نرفض فرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة و نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو المتغير من جذر الوحدة و بالتالي تحقق فرضية الاستقرار عند الفرق الأول أي أن كلا من متغيري الدراسة مستقران عند الرتبة الأولى (1).I.
- من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة للكشف عن رتبة استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية موضوع الدراسة يتبين لنا إمكانية استخدام طريقة التكامل المشترك لإنجل و جرانجر حيث كلا المتغيرين لهما نفس رتبة الاستقرار و هي الرتبة الأولى (1).I .

1.8 اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر

- بإجراء عملية الانحدار بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) و النمو الاقتصادي (GDP) ، بطريقة المربعات الصغرى تحصلنا على نتائج التقدير الموضحة بالجدول رقم (2) :
- جدول رقم (2) نتائج تقدير معادلة الانحدار التكاملية لمتغيري الدراسة CO_2 و GDP

Dependent Variable: LNGDP

Method: Least Squares

Date: 07/29/22 Time: 21:27

Sample: 1962 2018

Included observations: 57

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien	Variable
0.0074	-2.780674	1.239083	-3.445485	C
0.0000	10.18385	0.121584	1.238194	LNCO2
9.108576	Mean dependent var	0.653458	R-squared	
1.591202	S.D. dependent var	0.647157	Adjusted R-squared	
2.759582	Akaike info criterion	0.945184	S.E. of regression	
2.831268	Schwarz criterion	49.13546	Sum squared resid	
2.787442	Hannan-Quinn criter.	-76.64805	Log likelihood	
0.261472	Durbin-Watson stat	103.7108	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

ومن مخرجات الجدول (2) ونتائج التقدير فإن معادلة الانحدار التكاملي تأخذ الصورة الآتية:

$$LNGDP = -3.4454846129 + 1.23819410115 * LNCO2$$

بعد تقدير معادلة الانحدار نذهب إلى الخطوة الثانية و هي اختبار استقرار سلسلة بواقي معادلة الانحدار المقدره عند المستوى (LEVEL) و ذلك باستخدام اختبار (PP) للتأكد على وجود تكامل مشترك، فإذا كانت سلسلة البواقي للتقدير مستقرة عند المستوى فإن علاقة تقدير الانحدار التكاملي المبينة بالجدول رقم (2) و الموضحة بالمعادلة المرافقة له هي علاقة صحيحة و غير مضللة مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي في ليبيا، و من ثم يمكن الانتقال إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى فإن معادلة الانحدار التكاملي الموضحة بالجدول (2) و المعادلة المرافقة للجدول ليست علاقة توازن في الأجل الطويل و النتائج زائفة و مضللة و لا يمكن الاعتماد عليها .

و قد أظهرت نتائج الاختبار أن سلسلة بواقي تقدير الانحدار غير مستقرة في المستوى عند الحد الثابت (Constant) و عند الحد الثابت و الاتجاه الزمني (Constant & Trend) و لكنها مستقرة بدون الحد الثابت و الاتجاه (None) .ولكن من مبدأ اختبارات الاستقرار إذا كان في احد صيغ الاختبار جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسلة غير مستقرة (سلامي و آخرون ، 2018).

وعليه فإننا نقبل فرض عدم الذي ينفي وجود تكامل مشترك بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) والنمو الاقتصادي (GDP) في ليبيا، أي أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل والقصير بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة الحالية وبحسب طريقة انجل وجرانجر .

9. النتائج والتوصيات

استناداً على ما تم عرضه من الإطارين النظري والقياسي للدراسة يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- 1-الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير الحجم يهيمن فيه القطاع العام في توليد الناتج المحلي الإجمالي في مقابل ضعف وتواضع حجم القطاع الخاص.
- 2-يشكل قطاع النفط والغاز ذو الانبعاثات الكربونية العالية عصب الاقتصاد الليبي حيث يساهم في توليد النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي كما يساهم في تمويل معظم إيرادات الميزانية العامة.
- 3-يمتلك الاقتصاد الليبي مقومات نجاح الاستثمار في الطاقات الخضراء قليلة وعديمة الانبعاثات الكربونية كالرياح والسطوح الشمسي و طاقة المد والجزر، وبيئة بحرية غير مستغلة وتتوفر لديه فرص واعدة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- 4-بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي غير جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي لكثير من العوامل والأسباب التي تم توضيحها خلال الدراسة.

- 5- بينت نتائج الدراسة القياسية أنه لا يوجد علاقة في الأجل الطويل بين انبعاثات الكربون والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.
- وعطفاً على ما سبق تقدم الدراسة التوصيات التالية:
- 1- تحسين مناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي، وذلك بدعم القطاع الخاص وتشجيعه على خوض غمار الاستثمار وتهيئة البنية التحتية اللازمة لنموه مع مشاركة فعالة من القطاع العام وبما يحقق في النهاية هدف استدامة النمو الاقتصادي.
- 2- العمل على تخضير الاقتصاد الليبي لما يتوفر به من مقومات وفرص التخضير غير المستغلة في ليبيا بالاستثمار في المخزون من رأس المال الطبيعي المتجدد كالاستثمار في البيئة البحرية المتمثلة في الثروة السمكية، والحيوية المتمثلة في الغابات والتربة.
- 3- الموارد الطبيعية ذات الانبعاثات الكربونية كالفحم والغاز والتي تشكل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا هي موارد ناضبة وغير متجددة، وبالتالي وجوب العمل والتسريع بالاستثمار في الطاقات المتجددة التي يمتلك فيها الاقتصاد الليبي ميزة نسبية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- 5- العمل على توفير مؤشرات الاقتصاد الأخضر في ليبيا لما لمسها الباحث من ندرة البيانات والإحصاءات في هذا المجال.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو السعود، فوزي. (2004). الاقتصاد الكلي مع التطبيقات. ص 13. الدار الجامعية.
2. أحمد سلامي، محمد ساحل، عبدالحق بن تقات. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2006-2016). مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الوادي. الجزائر. ص. 15-30.
3. العبدلي، عابد. (2007). "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ". مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي. العدد 32. جامعة الأزهر. مصر.
4. الفاخري، محمود سعيد. (2016). "الاقتصاد القياسي و تحليل السلاسل الزمنية: بعض التطبيقات على النماذج ذات المتغير الواحد و النماذج متعددة المتغيرات". مركز بحوث العلوم الاقتصادية. ط1. بنغازي.
5. جوجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي. الجزء الأول. (ترجمة ومراجعة عند عبد الغفار عودة، عفاف حسين الدش). المملكة العربية السعودية. الرياض. دار المريخ.
6. ربيع، قرين، مصباح حراق. (2019). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح و مؤشرات الفشل في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 30. العدد 2. ص ص 175-197.
7. خديجة، بلببوس، و حياة، براهيم بن حارث. (2020). العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و استهلاك الطاقة و النمو الاقتصادي في ألمانيا باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1970-2017. مجلة الاستراتيجية و التنمية. المجلد 10. العدد 05. الجزائر.
8. صندوق النقد الدولي. (2020). الاستثمار في التعافي الأخضر. مجلة التمويل و التنمية.
9. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية التطبيق. الدار الجامعية. الاسكندرية.

10. عبد الباسط، بن معمر ، سمير، بطاهر ، عمير ، شلوفي .(2018). . العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إطار فرضيات منحني كوزنتس البيئي :دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2016).دفاثر . مجلد 14 . عدد 1.
11. فايزة،سي محمد .(2019). . قياس العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة المتجددة، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2016. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة . المجلد رقم 02.العدد 04.
12. لطيفة ،لونيسي .(2019). .دراسة قياسية لأثر انبعاث ثاني أكسيد الكربون الإجمالي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1980-2014 . مجلة آفاق علمية . المجلد 11. العدد 03. الجزائر.
13. ناصر، بوعزيز ،و أولاد زاوي، عبد الرحمن .(2019). . الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بين تحليل التحديات و تحديد فرص النجاح . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية . المجلد 5 العدد 1.
14. مركز البحوث الاقتصادية، (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006"، بنغازي، ليبيا،
15. مصرف ليبيا المركزي . النشرات الاقتصادية . أعداد و تقارير متفرقة .
16. مجموعة البنك الدولي .(2020).مراجعة القطاع المالي في ليبيا: دراسة من إعداد البنك الدولي - فبراير 2020.

المراجع الأجنبية:

17. Goodland, Robert.(2008). How Libya could become environmentally sustainable. New York Botanical Garden. World resources institute.
18. Hashmi, Saleh.A, Sharif,Mohamed, Elhj,Mohamed &Almarabe,Moftah . (2017).The Future of Renewable Energy in Libya. University Bulletin. ISSUE No 19 .Vol.(3).
19. Bhat,Javed Ahmad.(2018) Renewable and non-renewable energy consumption-impact on economic growth and CO 2 emissions in five emerging market economies.
20. .Abbas Mardani 1, Dalia Streimikiene , Fausto Cavallaro , Nanthakumar Loganathan , Masoumeh Khoshnoudi.(2019). Carbon dioxide (CO 2) emissions and economic growth: A systematic review of two decades of research from 1995 to 2017.Science of The Total Environment .Volume 649,P31-49.
21. YaWu .QianwenZhu BangzhuZhu.(2018). Decoupling analysis of world economic growth and CO2 emissions: A study comparing developed and developing countries. Gurnal if cleaner production , Volume 190, Pages 94-103.

روسيا واستراتيجية العودة للساحة الدولية

أحمد مصطفى أبو بكر الوتوات

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_ قسم العلوم السياسية

a.tt.ww.1973@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.12.06

تاريخ الاستلام: 2022.10.16

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية المدفوعة بالأمجاد السوفيتية السابقة، والتي تسعى إلى إحداث تغيير في موازين القوة الدولية، وبالتالي خلق طبيعة جديدة للنظام العالمي، تقوم على أسس وقواعد التعددية القطبية، يكون فيها للاتحاد الروسي دوراً محورياً وفعالاً، وأظهرت نتائج الدراسة بأن روسيا تمكنت من بناء قوة اقتصادية وعسكرية ضخمة، أهلتها للتحرك بأدوات ناعمة وصلبة، في مناطق جغرافية مختلفة حول العالم، ولعبت التحالفات الاستراتيجية التي أبرمها الاتحاد الروسي وخاصة مع الصين دوراً مسانداً لهذا التوجه، باعتبار أن الصين تمتلك نفس التوجه والرغبة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب، والنتائج العكسية للعقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا، نتيجة للعمليات العسكرية في أوكرانيا، أثبتت قوة وصلابة الاستراتيجية الروسية التي أخذت في الاعتبار أن العامل الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر المواجهة مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية، النفوذ الدولي، الساحة الدولية.

Abstract

This study dealt with the Russian strategy driven by former Soviet glories, which seeks to bring about a change in the international balance of power, and thus create a new nature of the global system,

based on the foundations and rules of multipolarity, in which the Russian federation has a pivotal and effective role, the results of the

study showed that Russia was able to build a strong Huge economic and military, which enabled it to move with soft and hard tools, in different geographic regions around the world, and the strategic

alliances concluded by the Russian federation, especially with China, played a supportive role for this approach, given that China, has the same orientation and desire to form a multipolar world, and the counterproductive results of Western economic sanctions What was imposed on Russian, as a result of the military operations in Ukraine, proved the strength and solidity of the Russian strategy, which took into account that the economic factor is an essential element of the confrontation with Western countries, especially the United States of America.

1. المقدمة

لقد نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م ولادة دولة جديدة، أصبحت الوريث الشرعي للتركة السوفيتية، ألا وهي روسيا الاتحادية، التي عانت مرحلة صعبة من التخبط الاقتصادي والسياسي، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الانتخابات الرئاسية عام 2000م، شكلت نقطة تحول استراتيجي للدولة الجديدة القديمة، فقد نتج عنها وصول رئيسها الحالي فلاديمير بوتين لهرم السلطة في الدولة، فشكل ذلك إيذاناً بإعادة الفاعلية الروسية على مسرح السياسة الدولية، وكان للرئيس بوتين الذي مازالت تغوص في أعماقه أمجاد الاتحاد السوفيتي، كمكون أساسي وقطبي في المعادلة الدولية دوراً بارزاً في رسم وتخطيط استراتيجية العودة للمشهد الدولي.

هذه الاستراتيجية تضمنت عدة محاور، منها ما تعلق بترتيب البيت الداخلي الروسي ومعالجة وتعزيز القوة الاقتصادية، والحفاظ على الترسانة النووية الضخمة التي ورثتها عن حقبة الاتحاد السوفيتي، وكذلك تطوير القدرات العسكرية في كافة المجالات، وقد اتخذت الاستراتيجية الروسية لأجل الوصول إلى أهدافها أدوات متعددة منها ما أخذ صورة التدخل العسكري المباشر، خاصة في المناطق التي تعتبرها موسكو مجالاً جيوسراتيجي وحيوي بالنسبة لها، أو في مناطق أخرى تعتبرها نقط حمراء لا يمكن التخلي عن نفوذها فيها، وكذلك

سعت روسيا إلى تشكيل تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية، مع دول لها وزنها في النظام الدولي كالصين والهند، والتحرك الروسي الذي نشاهده اليوم في عدة مناطق حول العالم، ما هو إلا دليل على الرغبة والسعي إلى تعزيز حضوره ونفوذه دولياً.

2. مشكلة الدراسة

باعتبار أن روسيا الاتحادية هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وإنها تسعى إلى استعادة إرثها، عليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يستطيع الاتحاد الروسي العودة لدائرة النفوذ والتوازن الدولي الذي كان عليه سلفه السوفيتي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هي القدرات التي يمتلكها الاتحاد الروسي، والتي تؤهله لتغيير قواعد التوازن لدولي؟
- 2- كيف تعمل استراتيجية العودة الروسية، وإلى أي مدى كان تأثير التدخل العسكري في أوكرانيا على بنية النظام الدولي؟

3. فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية، إن الرؤية التي تبنتها النخبة الروسية بقيادة فلاديمير بوتين، كان لها الأثر الكبير في النهوض بالدولة، وبناء قدراتها المختلفة، ورسم استراتيجية تسعى لخلق واقع وبيئة جديدة للنظام الدولي، من خلال استخدام أدوات متعددة.

4. أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- تسليط الضوء على مراكز القوة لدى الاتحاد الروسي، خاصة في الجانب الاقتصادي العسكري.
- 2- معرفة ملامح استراتيجية العودة الروسية للمشهد الدولي.
- 3- الوقوف على أهمية التحالفات الروسية التي تسعى من خلالها لتعزيز نفوذها الدولي.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في استعراض للأحداث الدولية منذ نشأة الاتحاد السوفيتي وحتى مرحلة تفككه وولادة الدولة الوريثة روسيا الاتحادية، والتعرف على التحولات في النظام السياسي الروسي بعد وصول نخبة جديدة إلى الحكم في عام 2000م، وكذلك الاطلاع على السياسات المتبعة من الجانب الروسي تجاه تعزيز مراكز نفوذه الدولي، ومعرفة التأثير الذي أحدثه الاتحاد الروسي في الساحة الدولية وعلى التوازن الدولي.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية لكي تحقق أهدافها، فاستخدم المنهج التاريخي لكي يساعد على استحضار الأحداث التاريخية لتطور الظاهرة السياسية عبر الزمان والمكان، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يساعد في عملية البحث العميق في الظاهرة، واستخدم المنهج التحليلي لأجل تحليل المعلومات المتعلقة بالتحركات الروسية، للوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها التعرف على حقيقة هذه التحركات وأثرها على مسار التوازن الدولي.

7. الدراسات السابقة

• دراسة الحديثي (2000): تطرقت الدراسة إلى مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دولة روسيا الاتحادية، التي تراجعت عن المنطلقات الأيديولوجية السابقة للاتحاد السوفيتي، ودعمت البراغماتية في توجهات سياساتها الخارجية من خلال النظرية الواقعية، كما تناولت الدراسة المرتكزات الاقتصادية والتجارية والمركز العسكري والأمني في توجهات السياسة الخارجية الروسية، وكذلك استعراض للسياسة الخارجية الروسية في البيئتين الإقليمية والدولية.

• دراسة جاسم (2016): تناولت هذه الدراسة مقومات القوة الروسية، سواءً على مستوى أهمية الموقع الجغرافي أو مستوى القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كما استعرضت الدراسة السياسة الخارجية الروسية التي تسعى من خلالها إلى تعزيز قوتها في توازنات القوى الدولية، وكذلك الدور الروسي في التنظيمات الإقليمية، والتحديات التي تواجهها في رغبتها لاستعادة دورها في العلاقات الدولية.

• دراسة رماش (2016): استعرضت الدراسة الأزمة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبرامج الإصلاح التي قادها فلاديمير بوتين بشقيها الداخلي والخارجي، كما تطرقت الدراسة إلى عملية توظيف روسيا لمواردها من الطاقة كوسيلة لتحقيق طموحاتها الدولية، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصناعات العسكرية والعودة إلى سوق السلاح العالمي،

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن روسيا بدأت تسترجع جزءاً من مكانتها المفقودة على الصعيد الدولي.

أولاً: روسيا من إرث الماضي إلى أفق المستقبل

لقد كان الاتحاد السوفيتي بعد تأسيسه طرفاً رئيساً في معادلة القوة الدولية، وفي رسم طبيعة النظام الدولي، حتى مرحلة تفككه وولادة الدولة الوريثة وهي روسيا الاتحادية، وسيتم تناول هذه المحاور بالشكل التالي:

1- نشأة الاتحاد السوفيتي

بدأت مرحلة تأسيس الاتحاد السوفيتي على إثر نجاح ثورة البلاشفة في مارس 1917م، بقيادة فلاديمير لينين، والتي أنهت الحكم القيصري في روسيا، حيث بدأت الاضطرابات في مدينة بيتر وجراد، وتحولت إلى انتفاضة للفلاحين، وأجبر القيصر نيكولا الثاني على الاستقالة، وأصبحت السلطة بيد الحكومة المؤقتة التي تم إنشائها، وفي أكتوبر من العام نفسه قام الحزب البلشفي بزعامة لينين بانقلاب على الحكومة المؤقتة وتشكلت على إثر ذلك حكومة جديدة، حيث عمل لينين على كسب تأييد الجماهير وقدم برنامجاً يستجيب لطموحاتهم، عندما أعلن أن هدف البلاشفة هو تحقيق السلم وإصلاح الأراضي وتخصيصها للفلاحين، وتسليم السلطة السياسية لمجلس العمال والجنود، وأن تذهب ملكية المصانع للعمال أنفسهم، وكذلك حرمان الطبقات الرأسمالية من الحقوق السياسية التي كانت تتميز بها، وسارعت الحكومة الجديدة إلى إرساء النظام الاشتراكي وذلك من خلال، تأمين أراضي النبلاء ورجال الكنيسة وعائلة القيصر وتوزيعها على الفلاحين، وتأميم المصانع والبنوك والمصالح الأجنبية، وإعلان المساواة بين القوميات ومنحها حق تقرير المصير، وكذلك الانسحاب من الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سلام مع ألمانيا في مارس 1918م (بطريق، 1999، 274).

ملامح النظام السوفيتي

إن تطور الأحداث وتسارعها أدت إلى ظهور ملامح النظام السوفيتي الجديد ومنها:

1- الملامح السياسية

نشأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ديسمبر 1922م، وتدرج من أربع جمهوريات إلى خمس عشرة جمهورية عام 1940م، واعتمد نظاماً فيدرالياً أعطى الجمهوريات حرية داخلية، في المقابل احتفظ الاتحاد بالسياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية، كما أقر الدستور الفيدرالي المساواة بين الجمهوريات وحققها في الانضمام أو الانسلاخ من الاتحاد.

2- الملامح الاقتصادية

ارتكز النظام الشيوعي على مبدأ التأميم وإلغاء الملكية الخاصة، في كل المجالات وتعويضها بالملكية الاشتراكية، واعتمدت السياسات الاقتصادية مخططات تهدف إلى تحويل الاتحاد السوفيتي من بلد فلاحى ضعيف إلى قوة صناعية من خلال التركيز على التصنيع الثقيل.

3- الملامح الاجتماعية

سعت الدولة إلى تكريس المذهب الماركسي وبناء المجتمع الاشتراكي، ومن أهم أهدافه القضاء على الفوارق الطبقيّة، حيث تحصل العمال على عديد المكاسب ومنها تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجر والضمانات الاجتماعية، وتحصلت المرأة على حق المساواة مع الرجل وتداعمت مكانتها في الإنتاج الاقتصادي وأصبح مجاني (عبودي، 2011).

2- التوازن الدولي

التوازن الدولي هو توازن القوى بين الأطراف المؤثرة على سير الأحداث العالمية، وقد بدأ هذا التوازن واضح المعالم في القرن العشرين بمعسكرين شرقي وغربي، حيث تزعم المعسكر الغربي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والمعسكر الشرقي تزعمه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية (نجم، 2018، ص150).

بدأت مرحلة التوازن الدولي تتضح معالمها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهد العالم ما سمي بالحرب الباردة حيث بدأت مرحلة المواجهات الفكرية والسياسية بين الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي من جانب وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي من جانب آخر، ورافق هذه المرحلة سباق تسلح بين الطرفين، فبعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك السلاح النووي، سارع الاتحاد السوفيتي لامتلاك هذه القدرات ولم يتأخر كثيراً، فبتاريخ 1949/7/14م قام بأول تفجير نووي له، ليصل إلى نقطة التوازن الفعلي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت التوازن الفعلي بين الجانبين في الساحة الدولية.

أما من ناحية اتساع نفوذ الدولتين، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية انتشر نفوذها بشكل مباشر على مناطق شرق آسيا وغرب أوروبا وبعض دول البلقان، أما الاتحاد السوفيتي فقد سيطر على ما يقارب من أربعمئة ألف ميل مربع من الأراضي الأوروبية، فضلاً عن التواجد الفعال للأحزاب الشيوعية في بعض الدول الغربية، وكان له حضور كبير في كل القارات

وذلك بتأييده لحركات التحرر فيها، وقد توج الاتحاد السوفيتي توازنه الفعلي بإنشاء حلف وارسو، لمجابهة حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى حسب وصف العديد من المختصين في الشأن السياسي الدولي، فإن العالم شهد حرب باردة أولى وثانية بين الطرفين (أبوخزام، 1997، ص184).

الحرب الباردة الأولى

تميزت هذه المرحلة بإنشاء المعسكرين، فقد أسست الولايات المتحدة وحلفائها حلف شمال الأطلسي في عام 1949م، ورد الاتحاد السوفيتي بإنشاء حلف وارسو في عام 1955م، كما أدى التنافس بينهما إلى نشوب أزمات كبرى، أهمها حصار الاتحاد السوفيتي لمدينة برلين ما بين عامي 1948-1949م، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تزويد برلين بما تحتاجه بإقامة جسر جوي للمساعدات، وأزمة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، حيث تدخل الاتحاد السوفيتي وأصدر إنذاراً إلى الدول الثلاث المعتدية بريطانية وفرنسا

وإسرائيل، ولقد كان لهذا الموقف السوفيتي أثر كبير في تزايد التيارات المؤيدة له في الدول العربية، إلا أن أزمة الصواريخ السوفيتية بكوبا عام 1962م كانت أخطر هذه الازمات، عندما كشفت الولايات المتحدة بأنها موجهة إلى أراضيها، فهددت باجتياح كوبا وانتهت الأزمة بسحب تلك الصواريخ من على الأراضي الكوبية.

الحرب الباردة الثانية

شكل الغزو السوفيتي لأفغانستان بداية لمرحلة جديدة من الحرب الباردة بين الطرفين، بعد مرحلة من التعايش السلمي على إثر انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية، فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الغزو غير الوضعية الاستراتيجية ومثل تهديداً للأمن الدولي فردت بتقديم الدعم للأفغان وكذلك لباكستان تحسباً لأي هجوم سوفيتي عليها، ومن أبرز مجالات الصراع بين القطبين خلال هذه المرحلة، التسارع في وثيرة سباق التسلح ووقف المفاوضات حول التخفيض من الأسلحة، بل أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها المعروف بحرب النجوم، وفي المجال السياسي اشتد التنافس لكسب مراكز أخرى للنفوذ، واستعمل الطرفان نفوذهما في مجلس الأمن لخدمة مصالحهما السياسية (عبدالله، 2015، ص 40:46).

3- تفكك الاتحاد السوفيتي

لقد بدأت بوادر تفكك الاتحاد السوفيتي تتضح معالمها بعد وفاة الرئيس السابق بريجنيف، حيث شهدت تلك الفترة ركوداً اقتصادياً وازدادت النزعات الانفصالية من قبل القوميات الداخلة فيه، وكانت تكلفة الحرب باهظة في أفغانستان، ناهيك عن انفجار المفاعل النووي الرابع في تشيرنوبيل في أبريل عام 1986م، وقد تصاعدت الأحداث سوءاً بعد تولي الرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف الحكم في البلاد عام 1985م، من خلال إعلانه البدء في عملية للإصلاح الاقتصادي والسياسي (الدغيم، 2022).

ونتيجة لهذه الإصلاحات توترت العلاقات بصورة كبيرة بين القوة السياسية التي تدعو إلى الاستمرار في نمط التطور الاشتراكي من جانب، وبين القوى والحركات السياسية التي تدعو إلى اعتماد مبادئ النمط الرأسمالي في تطور البلاد من جانب آخر، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي وصلت عملية إعادة البناء إلى طريق مسدود، ففي أغسطس عام 1991م حاولت مجموعة من ضباط أمن الدولة القيام بمحاولة انقلابية، وعزل غورباتشوف بحجة إنقاذ البلاد من الانهيار إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي سبتمبر عام 1991م اعترف مجلس الدوما بانفصال جمهوريات البلطيق استونيا، ليتوانيا، لاتفيا عن الاتحاد السوفيتي، ومع بداية ديسمبر من نفس العام وقع رؤساء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا على وثيقة تفكك الاتحاد السوفيتي، وإنشاء رابطة الدول المستقلة التي انضمت إليها الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء دول البلطيق، وبالفعل بدأ تفكك الاتحاد السوفيتي وقد حدث ذلك رسمياً بتاريخ 1991/12/26م، وأنزل علم الاتحاد السوفيتي الأحمر عن مبنى الكرملين للمرة الأخيرة، ورفع محله علم روسيا ثلاثي الألوان.

لم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي وليد اللحظة، حيث تجمعت العديد من الأسباب والتراكمات عبر سنوات طويلة لتؤدي لهذه النتيجة، ولا يمكن حصر جميع الأسباب، إلا أن من أهمها الآتي:

1- تذبذب أسعار النفط مع ضعف كفاءة الاقتصاد السوفيتي، ونقص الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات.

2- فقدان الحزب الشيوعي ثقة الجماهير، بسبب فشل خطط الإصلاح التي قادها غورباتشوف.

3- الدخول في سباق التسلح مع الولايات الأمريكية، تسبب بإضعاف الاقتصاد نتيجة زيادة النفقات العسكرية (العين الإخبارية، 2022).

4- تشكل الدولة الوريثة (روسيا الاتحادية)

أدخل تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، العالم في إطار ما أصبح يعرف بنظام القطب الواحد، وأدى إلى تحول شامل لمجموعة من المبادئ والمفاهيم والمواثيق الأممية، التي تضبط مسار العلاقات الدولية بين الدول، فبعد تفككه أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني لمكانته (صالح، 2012، ص3) حيث تتحمل الأعباء والالتزامات التي تعهدت بها الدولة السوفيتية كافة، ويعود ذلك لكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والنتاج القومي والقوة العسكرية، ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطائها مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، على أن يتحكم رئيس روسيا الاتحادية في شيفرة إطلاق الأسلحة النووية، وبذلك ورثت روسيا كل المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية السابقة (سلامة، 1993، ص152).

وفي بداية تشكل الدولة الروسية انتخب بوريس يلتسن رئيساً للجمهورية الحديثة بتاريخ 12/6/1991م، إلا أنه سرعان ما استقال من منصبه بتاريخ 31/12/1999م، معلناً وفي خطاب رسمي تسليم المنصب إلى رئيس الوزراء المعين والقادم من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية فلاديمير بوتين، الذي فاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بتاريخ 27/3/2000م (قلعجية، 2016، ص30). أما طبيعة النظام السياسي فتم تحديدها في الدستور الروسي الذي ينص في مواده على أن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام حكم رئاسي، تلعب فيه المؤسسات السياسية دوراً هاماً في صياغة توجهات السياسة الروسية.

1- المؤسسات الرسمية في النظام الروسي - وتتكون من الآتي:

أ- السلطة التشريعية: تعتبر الجمعية الفيدرالية أو الاتحادية (برلمان الاتحاد الروسي) أعلى سلطة تشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجلسين، مجلس الفيدرالية، ومجلس الدوما.

ب- السلطة التنفيذية: تتكون من رئيس الدولة ورئيس الوزراء، إضافة إلى الجهاز الوزاري.

ج- السلطة القضائية: السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتكون النظام القضائي الروسي من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا، ومحكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية.

2- المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الروسي - وتتكون من الآتي:

أ- النخبة السياسية: حيث تلعب النخبة السياسية دوراً محورياً في توجيه السياسة الروسية.

ب- الأحزاب السياسية: الدستور الروسي يتيح التعددية الحزبية، لذلك يوجد مجموعة أحزاب مرخصة للعمل الحزبي.

ج- جماعات المصالح: تلعب هذه الجماعات دوراً كبيراً في التأثير على الرأي العام، وكذلك على مراكز صنع القرار.

د- الكنيسة الأرثوذكسية: هي أكبر كنيسة أرثوذكسية شرقية مستقلة ومقرها موسكو، ولها دور هام في تشكيل السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (العوضي، 2017، ص6).

ثانياً: محددات القوة الروسية

سعت النخبة الروسية بقيادة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، إلى إعادة هيكلة القدرات الروسية المختلفة، مستغلة في ذلك ما تمتلكه الدولة من موارد مختلفة، على رأسها الطاقة والصناعات العسكرية التي وجدت فيها البديل الاستراتيجي في تعزيز عودتها الإقليمية والدولية.

1- القدرات الاقتصادية

توجهت النخبة السياسية في روسيا الاتحادية نحو نهج الإصلاحات الاقتصادية، وتحويل الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، وذلك للخروج من الوضع المتأزم عبر إصلاحات اقتصادية تشمل عدة قطاعات (الزهيري، 2012، ص378).

معالجات الأوضاع الاقتصادية

استطاعت روسيا بعد مراحل الإصلاحات التي مرت بها منذ العام 2000م، من رفع وثيرة التنمية الاقتصادية، واتبعت في ذلك عدة خطوات، منها ما تعلق بتقويض رجال العصابات وفرض سلطة القانون، وتحرير الاقتصاد من القيود البيروقراطية ومكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمار وتطوير الصناعات وخفض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي وزيادة المساعدات الاجتماعية، ونتيجة لهذه الإصلاحات الاقتصادية أظهرت الإحصاءات تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفرد في روسيا، وقد ساهمت في هذا الانتعاش العديد من العوامل من بينها، توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وامتلاك روسيا لموارد طبيعية هائلة، بالإضافة إلى اكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلاً عن المواد الأولية (جاسم، 2016، ص256).

من جهة أخرى أسهم اتساع الرقعة الجغرافية لروسيا الاتحادية، وتنوع المناخ فيها إلى تعدد الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية منها، وفي هذا الإطار تشير التقارير الدولية إلى تمتع روسيا بمركز الصدارة العالمي في احتوائها على أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وأنها تحتل المركز السادس عالمياً بالنسبة للاحتياطي النفطي، كما تحتل روسيا المكانة الثانية عالمياً في احتياطي الفحم، والمركز الثالث في احتياطي الذهب إلى جانب الصدارة العالمية في احتياطي النيكل والبوكسيت، وثاني أكبر احتياطي عالمي في اليورانيوم (الحديثي، 2021، ص145)، وأسهمت الإصلاحات الاقتصادية في مجال الطاقة على نمو الاقتصاد الروسي لا سيما في الفترة ما بين عامي 2000-2008م، إذ تم توظيف ارتفاع أسعار الطاقة

العالمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في المدة ذاتها حوالي 6.8% (وزنة، 2010، ص56) واستمر النمو الاقتصادي الروسي بالرغم من العقوبات المفروضة على موسكو من قبل الدول الغربية، من أجل البقاء على هامش التفوق بينها وبين موسكو، والتخفيف من تبعية الدول الغربية لها خاصة في مجال الغاز (الجزيرة نت، 2022).

تطوير القطاعات الاقتصادية الروسية

انتهجت روسيا سياسات اقتصادية بعد مرحلة المعالجة، سعت من خلالها إلى تطوير عدة قطاعات من أبرزها:

قطاع الغاز الطبيعي

تعتبر روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، فهي أول مصدر له وتعتبر خزان حقيقي لأوروبا، وقدر احتياطها بنحو 1.7 ألف تريليون قدم مكعب، أي ما يعادل 27.5% من الاحتياطي العالمي، وهو مرشح للارتفاع (عبدالحميد، 2009، ص72)، وتتعدى الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي ما نسبته 280 مليار متر مكعب سنوياً، منها نحو 100 مليار متر مكعب نحو الدول الأوروبية، وتعتبر شركة "غاز بروم" الروسية من أهم الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، والتي تتولى مهمة إنتاج وشحن الغاز الروسي إلى الأسواق العالمية، وهي تتحكم في 90% من إنتاج الغاز الروسي (الشيخ، 2006، ص64)، وفي عام 2011م، وقعت روسيا اتفاقية لبناء خط أنابيب يعبر البحر الأسود، في إطار استراتيجية موسكو لتتنوع مسارات التصدير باتجاه الغرب وتجنب المرور عبر الأراضي الأوكرانية، وهو ما عرف باسم مشروع أنابيب "نورد ستريم"، ومن مخططات هذا المشروع بناء خط أنابيب بطول 900 كيلو متر، يربط ميناء دزهوبا المطل على البحر الأسود بمدينة فارنا البلغارية، كما وقعت روسيا مع الصين اتفاقية غاز تاريخية، بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار، بحيث تزود روسيا بموجبها الصين بمقدار 38 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة ثلاثين عام عبر أنابيب انطلاقاً من الشرق الروسي بحلول عام 2018م.

أما بخصوص أهداف الاستراتيجية الروسية في مجال الغاز بحلول العام 2035م، فقد أعلنت عنه وزارة الطاقة حيث جاء في مشروع الاستراتيجية، أن من ضمن مهام قطاع الغاز هو ضمان احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لروسيا، وتؤكد وزارة الطاقة أنها تستهدف إنتاج حوالي 795-820 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2024م، وبمستوى 850 إلى 924 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2035م، كما أنها تعتزم الحفاظ على إنتاج النفط المكثف للغاز عند مستوى ما بين 555 إلى 560 مليون طن، وعند مستوى ما بين 490 إلى 555 مليون طن عام 2035م (فرانس 24، 2014).

قطاع النفط

تحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً كأكبر منتج ومصدر للنفط، وتمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويقدر بحوالي 60 مليار برميل بما يعادل 4.6% من الاحتياطي العالمي، وتصدر 10% من إجمالي

الصادرات العالمية، وتمثل صادرات النفط والغاز معاً نصف الصادرات الروسية بحيث تساهم عائداتها بنسبة 60% من إجمالي العائدات من العملة الصعبة، وتصدر روسيا حوالي 70% من إنتاجها إلى أوروبا الغربية (مخيمر، 2007، ص 151).

وأبرمت روسيا العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى زيادة حجم صادراتها النفطية كان من أبرزها الاتفاق بشأن تصدير النفط إلى الصين عبر خطين هما: خط أنابيب شرق سيبيريا - المحيط الهادي، وخط أنابيب النفط الروسي-الصيني، وحققت روسيا من صادراتها النفطية ما يقارب من 110 مليار دولار في عام 2021م، حيث ارتفعت نسبة الربح بحوالي 51.8% مقارنة بالعام 2020م (روسيا اليوم، 2022).

قطاع الزراعة

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، إذ تمثل صادراتها منه حوالي 17% من إجمالي تجارة القمح عالمياً، وتمتلك روسيا موارد زراعية ضخمة تصل إلى أكثر من 10 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تبلغ العائدات السنوية من الزراعة حوالي 76 مليار دولار، وبالتالي تعد من أهم القطاعات في الاقتصاد الروسي، ففي الفترة ما بين عامي 2017-2018م احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الشعير، والأولى كذلك في إنتاج القمح، كما أنها تعد ثاني أكبر منتج لبذور عباد الشمس وخامس أكبر منتج للبيض ولحوم الدجاج في العالم، ولديها مزارع كبيرة جداً لتربية الماشية.

وعلى حسب مركز "أغرو أكسبورت" التابع لوزارة الزراعة الروسية، فإن صادرات المنتجات الزراعية بلغ حوالي 37 مليار دولار في عام 2021م، وبذلك تكون هذه الصادرات قد ارتفعت في عام 2021م، بواقع 7.2 مليار دولار مقارنة بالعام 2020م، وأظهرت البيانات أن صادرات المنتجات الزراعية بلغت في العام 2021م حوالي 71 مليون طن، واحتلت محاصيل الحبوب الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات الزراعية لعام 2021م، وذلك بزيادة تقدر بحوالي 12% عن العام 2020م (فاروق، 2022).

قطاع الصناعة والمعادن

تعد روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسيبيريا وحدها تضم أكثر من سدس الذهب في العالم، وخمس البلاتينيوم العالمي، وثالث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من الخشب، فروسيا تعتبر ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم، وتحتل روسيا أيضاً المرتبة الأولى عالمياً من حيث احتياطات الفضة وذلك بحوالي 123 ألف طن، والثانية من احتياطات الذهب بحوالي 25 ألف طن، والثالثة من احتياطات البلاتين بحوالي 10 آلاف طن، أما بالنسبة للألماس فقد أعلنت شركة "الروسيا" الروسية، وهي من أكبر الشركات المنتجة للألماس عالمياً على أنها أبرمت أول صفقة خارجية بالعملة الروسية الروبل، مع شركة صينية، وبالنسبة إلى قطاع الصناعة الروسي، فهو يضم عدد من الصناعات التنافسية على المستوى العالمي، وأهمها النفط، الغاز، التعدين، معالجة الأحجار الكريمة والمعادن، صناعة الطائرات، إنتاج الصواريخ وصناعة الفضاء، الصناعة النووية، صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية، الصناعة

الهندسية الكهربائية، صناعة السيارات، وصناعة الإلكترونيات، الحواسيب، الروبوتات، بناء السفن، والصناعات الخفيفة وغيرها (حمودي، 2020، ص100).

قطاع الصناعات العسكرية

احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير الأسلحة التقليدية في الفترة ما بين عامي 2000-2004م بصنفاً بلغت قيمتها حوالي 26.9 مليار دولار، أي بنسبة 31.87% من الإجمالي العلمي، وخلال الفترة ما بين عامي 2007-2011م زادت صادراتها العسكرية بنسبة 24% مقارنة بالفترة ما بين عامي 2002-2006م، بفضل طلبات الزبائن من الدول المختلفة (رماش، 2016، ص363)، وأعلنت روسيا أنها حافظت على مستوى صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية في العام 2020 عند نفس مستوى العام 2019، حيث بلغت قيمة تلك الصادرات العام الماضي 13 مليار دولار، وقال ألكسندر ميخيف، الرئيس التنفيذي للشركة المسؤولة عن صادرات الأسلحة الروسية، خلال مشاركته في معرض الأسلحة "آيدكس 2021"، "إنه على الرغم من العقوبات وجائحة كورونا تمكنت الشركة من بيع منتجات عسكرية العام الماضي بقيمة 13 مليار دولار"، وعلى مدى العقد الماضي احتلت روسيا مكانة رائدة في قائمة مصدري الأسلحة في العالم، وتبلغ مبيعاتها السنوية نحو 15 مليار دولار، تشكل حصة "روس أبورون إكسبورت" منها حوالي 13 مليار دولار، وتقوم بتصدير أسلحة ومعدات عسكرية إلى أكثر من 50 بلداً حول العالم (اليوم السابع، 2021).

2- القدرات العسكرية

تمتلك روسيا قوة عسكرية ضخمة، وترسانة نووية هائلة، والعقيدة العسكرية الروسية تمنح الحق في استخدام السلاح النووي لردع أي عدوان يقع عليها أو على أحد حلفائها، كما أن روسيا عملت على تطوير منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية الفائقة التطور، ويعد العامل العسكري من أهم العوامل الجيوستراتيجية للدولة لأنه يمثل عامل دفاع وتوازن وعنصر ردع ضد الأخطار الخارجية (إبراهيم، 2007، ص62)، وتنقسم القدرات العسكرية الروسية إلى شقين يتعلق الأول بالقوات التقليدية والشق الثاني بالقوات غير التقليدية.

أ- القوات التقليدية وتتكون من الآتي:

القوات البرية: تعتبر روسيا من أكثر الدول تفوقاً في مجال القوات البرية، ولذلك فإن التطوير الذي شهدته هذه القوات تمثل أساساً في أمرين هما: إعادة هيكلة القوات وتوزيع القيادات على قيادات إقليمية بالإضافة إلى تكوين عشر كتائب عمليات خاصة تتبع الرئاسة

مباشرة، والأمر الثاني هو تطوير التدريبات التي يتلقاها الجنود، وقد زادت ميزانية التدريبات مع التطوير إلى حوالي 40% خلال السنوات الأخيرة.

ومن حيث التسليح فقد أسندت الحكومة الروسية للقوات البرية مهمة تجديد 70% من معداتها في عام 2020م، بالإضافة لاستخدامات طرز جديدة من الأسلحة الثقيلة يبدأ بإنتاج الدبابة "أرماتا" المنتمة للجبل

الجديد، وتم الإعلان عن تزويد قطاعات من الجيش الروسي بدبابات " تي 90 إم " الحديثة، والأكثر ملاءمة لخوض المعارك وقد دخلت الخدمة عام 2020م (الخضر، 2017، ص72).

القوات الجوية: تعد القوات الجوية الروسية من أقوى الأسلحة الجوية في العالم، من حيث التكنولوجيا والتمويل، ويبلغ إجمالي الطائرات التي تمتلكها روسيا أكثر من 4 آلاف طائرة حربية، وتصنف قواتها الجوية في المرتبة الثانية بين أضخم 142 قوة جوية على مستوى العالم، وتشير إحصائيات موقع "غلوبال فاير بور" الأمريكي لعام 2022م، إلى أن روسيا تمتلك 4173 طائرة حربية، منها 772 طائرة مقاتلة اعتراضية، وعدد 739 طائرة هجومية، وطائرات النقل العسكري بعدد 445 طائرة، وطائرات المهام الخاصة 132 طائرة، وكذلك طائرات التزود بالوقود 20 طائرة، أما طائرات التدريب يبلغ عددها 522 طائرة، أما المروحيات فيبلغ عددها 1543 طائرة، وتشير إحصائيات الموقع، إلى أن المروحيات تمثل نسبة تتجاوز 32 % من حجم القوة الجوية الروسية، تليها المقاتلات بنحو 16 % ثم الطائرات الهجومية بنحو 15 %، وتمتلك روسيا مقاتلات متنوعة، من أبرزها سو-35 وهي طائرة من الجيل ++4 ذات مواصفات قريبة من الجيل الخامس، وتعتبر مقاتلات الجيل الخامس سو-57 القوة الضاربة في سلاح الجو الروسي، وهي مقاتلة نفائثة تتميز بقدرات فائقة في مجال التخفي والمناورة والكشف الإلكتروني، وكان أول تطبيق لهذه المقاتلة في عام 2010م، كما كشفت شركة التكنولوجيا الروسية الحكومية " روستيك " الستار عن المقاتلة الأحادية المحرك، والتي أطلق عليها اسم "كش ملك" في معرض ماكس 2021م الجوي، وهي مقاتلة خفيفة من طراز سو-75 ، ومن المتوقع أن تقوم هذه المقاتلة بأول رحلة لها في عام 2023م، (سبوتنيك عربي، 2022).

قوات الدفاع الجوي

تحقق روسيا تقدماً كبيراً في مجال الدفاع الجوي، بما طورته من منظومات تسليحية ذات إمكانيات متطورة، وتمتلك روسيا حالياً أفضل المنظومات في العالم، حيث أنها تمتلك القدرة على كشف وإصابة الأهداف البعيدة في الوقت نفسه، ومن أبرز هذه المنظومات:

منظومة S-300: وهي منظومة صاروخية للدفاع الجوي بعيدة المدى، طورت خلال الفترة السوفيتية عام 1979م.

منظومة S-400: تعتبر نسخة مطورة عن سابقتها، وهي مخصصة لكشف طائرات سلاح الجو التكتيكية والاستراتيجية، والصواريخ الممنعة على مسافة 400 كيلو متر، وتدمير الصواريخ الباليستية، وكل أنماط وسائل الهجوم الجوي الحديثة، وتتميز بامتلاكها خصائص فنية توفر لها الحماية ضد الحرب الإلكترونية المعادية.

منظومة S-500: تمثل جيلاً جديداً من أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الباليستية متوسطة المدى والعبارة للقارات، ولها القدرة على استهداف الأقمار الصناعية والأسلحة الفضائية والمدارية (رماش، 2016، ص350).

نظام فوندا مينت 1: صمم لعمليات الإنذار المبكر وتحديد الصواريخ المعادية، ويقدم 10 وسائل جديدة يستطيع كل منها اكتشاف وتمييز أكثر من 100 هدف من بعد 400 كيلو متر على ارتفاعات مختلفة (لخضر، 2017، ص73).

القوات البحرية

تتكون القوات البحرية الروسية من أربعة أساطيل موزعة على بحار "الباسيفيك والبحر الأسود والبلطيق وبحر قزوين" وتنتشر قطع بحرية أخرى في بحار مختلفة، وتمتلك روسيا حاملة طائرات واحدة "كوزنيتسوف" والتي تتسع إلى أكثر من 50 طائرة ومروحية، وفي إطار التطوير العسكري والتسليحي اهتمت روسيا بالمجال البحري وذلك بتوسيع عملياتها البحرية لتمتد إلى المحيط الأطلنطي وفي الجزر القطبية الشمالية، والبدء في مشروع إنشاء حاملة طائرات جديدة يمكنها حمل ما يقارب من 70 طائرة، ويتكون الأسطول البحري الروسي من 605 وحدات بحرية، من بينه 15 مدمرة وعدد 11 فرقاطة بالإضافة إلى 86 كورفيت، ويبلغ عدد كاسحات الألغام 49 قطعة بحرية، وعدد 55 سفينة دورية، وتمتلك روسيا حوالي 70 غواصة، وفي عام 2011م تم تزويد سلاح البحرية بعدد 50 غواصة نووية استراتيجية من الطراز الحديث، وفي عام 2014م تم تزويد البحرية بعدد 4 فرقعات حديثة مزودة بطائرات بدون طيار، وتتزود بمدافع وصواريخ مضادة للغواصات (بوكيشة، 2011، ص48).

وخلال عام 2022م أعلنت الشركة الروسية المتحدة لبناء السفن، أنها ستسلم القوات البحرية سفناً وغواصات جديدة، وأن غواصة "الأدميرال سوفوروف" ستدخل الخدمة مع نهاية نفس العام، وهي غواصة حاملة للصواريخ، كما أعلنت الشركة عن مخططها لتسليم القوات البحرية فرقاطة "الأدميرال غولوفكو" وقد أشارت أيضاً إلى أن العمل سينتهي في نهاية عام 2022م من تصنيع كاسحتي ألغام بحريتين من نوع "ألكسندريت" (الأيام، 2022).

ب- القوات غير التقليدية وتشمل القوات غير التقليدية الأسلحة النووية والاستراتيجية.

ورثت روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفيتي السابق 90% من القوات النووية الاستراتيجية، وما يقارب من 85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، وكذلك 57% من الأسلحة التكتيكية النووية، كما تحتفظ بنسبة 79% من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وفيما بين 62% إلى 90% من القاذفات طويلة المدى LRB (الدسوقي، 1992، ص144)، وتمتلك روسيا 7000 قنبلة نووية وهي أكبر دولة تمتلك قنابل نووية، وكذلك 1500 رأس نووي استراتيجي معد للإطلاق باستخدام أكثر من 500 صاروخ باليستي عابر للقارات وكذلك غواصات وقاذفات استراتيجية (زرور، 2013، ص99).

وفي مارس من عام 2011م، تم إدخال المنظومة الصاروخية "يارس" للعمل، وهي منظومة صواريخ باليستية بعيدة المدى من نوع "RS 42"، حيث يعتمد على هذه المنظومة لتعزيز قدرات القوات النووية الاستراتيجية (الجندي، 2011، ص20)، وحققت الصناعات الحربية الروسية إنجازات عسكرية متقدمة، سيكون لها تأثير في ميزان القوى العالمية، وذلك بإنتاج صاروخ "توبل M" وهو صاروخ نووي استراتيجي وصفه وزير الدفاع الروسي شويغو، بأنه صاروخ القرن الحادي والعشرين (صالح، 2012، ص62).

أما في عام 2022م، فقد أعلن الجيش الروسي أنه أجرى أول تجربة ناجحة على صاروخ باليستي عابر للقارات من طراز "سار مات"، الذي وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمة بثت عبر التلفزيون، بأنه لا مثيل له وهو سلاح فريد سيعزز القدرة العسكرية لقواتنا المسلحة، ويضمن أمن روسيا في مواجهة التهديدات الخارجية وسيدفع أولئك الذين يحاولون تهديد بلدنا إلى التفكير مرتين، كما أكد الرئيس الروسي على أن هذا الصاروخ متفوق على جميع الأنظمة الحديثة المضادة للطائرات، ويندرج هذا السلاح في إطار سلسلة صواريخ أخرى أشار إليها الرئيس الروسي على أنها لا تقهر وتشمل صواريخ "كينجال" وصواريخ "أفانغارد" الفرط صوتية (الرأي الأردنية، 2022).

ثالثاً: أدوات الاستراتيجية الروسية

إن التحرك الروسي الذي نشاهده اليوم في مختلف الملفات والقضايا الدولية، ما هو إلا دليل على السعي نحو تعزيز نفوذه ومكانته الدولية في مناطق مختلفة حول العالم هذا من جهة، والرفض الكامل لاستمرار هيمنة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. من جهة أخرى، وهذا ما أكد عليه مراراً العديد من المسؤولين الروس وعلى رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين، وقد اعتمدت روسيا في سبيل تحقيق ذلك على استراتيجيات استخدمت فيها مجموعة أدوات منها:

1- التدخل العسكري المباشر

انتهجت روسيا استراتيجية استخدام القوة العسكرية في عدة مناطق، اعتبرتها موسكو مناطق حيوية تتعلق بالحفاظ على أمنها القومي، ومناطق أخرى اعتبرتها نقط حمراء لا يمكن الاستغناء عنها.

التدخل في الشيشان

حربان دارتا بين روسيا والاستقلاليين الشيشانيين، الأولى بين عامي 1994-1996 م، والثانية بين عامي 1999-2000م، وانتهت بوضع الشيشان تحت السيادة الروسية (بينو، 2002، ص9)، فالشيشانيون كانوا مصممين على الانفصال وتمسكين بالدولة المستقلة وفي المقابل كانت موسكو مستعدة للموافقة على أي صيغة ما عدا الانفصال، وذلك يعود لسببين:

أ- الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية، إذ تنظر موسكو إلى انفصال الشيشان باعتباره تهديداً خطيراً لوحدة أراضيها.

ب- أهمية الشيشان الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي الذي يقع في قلب إقليم شمال القوقاز، فهو معبر رئيسي لروسيا إلى آسيا، إضافة إلى كونها مركزاً لشبكة النقل والمواصلات التي تربط بذلك الإقليم.

وقد استخدمت روسيا القوة العسكرية المفرطة لمنع استقلال الشيشان، وفي أبريل 2009م انتهت هذه العملية وأحكام الروس قبضتهم على الشيشان (ديوب، 2022).

التدخل العسكري في جورجيا

تعد جورجيا منطقة تخوم مباشرة مع روسيا، وعمقها في إقليم القوقاز، وتعد فيه قلبه، ولاتقبل روسيا لأي طرف أن يكون حاضراً فيها، واقتصادياً يشكل موقع جورجيا مورد هام وسر قوتها لأنها الممر الرئيسي للطاقة من منطقة بحر قزوين، وهذا ما أرادت روسيا أن تحكم قبضتها عليه، أما عسكرياً فنجد أن جورجيا هي نقطة ارتكاز للقواعد العسكرية الروسية التي تعدها أساس نفوذها (عبيد وسرور، 2017، ص150)، وجاء التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008م، بعد أن اعتدت القوات الجورجية على قوات حفظ السلام الروسية في إقليم أوسيتيا الجنوبية عسكرياً، فكان الرد الروسي عنيفاً ومفاجئاً إلى حد أذهل الجميع، حيث تدفقت القوات الروسية داخل الأراضي الجورجية وسحقت الجيش الجورجي على مرأى ومسمع الدول الغربية، ولم تستطع الولايات الأمريكية تحريك ساكن أو عمل أي شيء، حينها قال الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيدف، "إن الهدف تحقق والسلام أستعيد، والمعتدي قد عوقب" (منيسي، 2008).

التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم

الجزيرة بحكم موقعها المطل على مضيق البوسفور والدردينيل، تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وإن امتلاكها يعني السيطرة على مياه البحر الأسود، مما يمكن من الخروج الآمن لأسطول البحر الأسود إلى المتوسط.

تفجرت أزمة القرم عندما سحب الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش طلب انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع عام 2014م، ومحاولة تقاربه مع روسيا والدخول إلى الاتحاد الروسي، مما أثار الرأي العام في أوكرانيا، ما دعا مجلس النواب الأوكراني إلى التصويت على عزل الرئيس (علي، 2017، ص149).

ونتيجة لهذه الاعتبارات وبالإضافة إلى خوف روسيا من التهديد الأوروبي لها، جاء التدخل العسكري الروسي تحت غطاء حماية الأغلبية الروسية من المواطنين في شبه الجزيرة، وأعلنت وزارة الدفاع الروسية سيطرتها على الجزيرة، وأن أسطولها في البحر الأسود استولى على عشرات القطع البحرية الموجودة في ميناء "سيفاستوبول" (علو، 2014).

التدخل العسكري في سوريا

تأتي أهمية سورية بالنسبة لروسيا باعتبارها حليف مهم لها في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية، من خلال التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، والعمل على استعادة الدور الروسي في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي (الحلاله، 2019، ص15).
التدخل العسكري الروسي بدأ يتصاعد بصورة ملحوظة مع ربيع عام 2015م، وفي سبتمبر من نفس العام بدأت بالتدخل الفعلي من خلال ضربات جوية، معلنة عن بداية عمليات عسكرية كبيرة ومستدامة، وبررت موسكو موقفها هذا بحجة رفضها للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول أحياناً، ولحماية السلطة الشرعية في سوريا من مؤامرة غربية، وأن التدخل شرعي، لأنه جاء بطلب من الحكومة الشرعية للبلاد.

ويرى مراقبون بأن التدخل الروسي في سوريا جاء للحفاظ على تواجد العسكري في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط، والحفاظ على القاعدة البحرية في طرطوس السورية، وأن هذا التدخل جاء من خلال سعي روسيا للعودة للساحة الدولية، وتعزيز دورها الدولي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأن الفرصة سانحة لذلك إذ يمكن لها ان تزيد حجم تواجدها في المنطقة، خاصة وأنها تملك حليفاً آخر بالقرب من سوريا وهو إيران (بهلول وغريب، 2019، ص181).

التدخل العسكري في أوكرانيا

إن من أبرز الملفات التي أدت إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، هي محاولة أوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو، وكذلك إعلان أوكرانيا نيتها امتلاك السلاح النووي، مما أثار المخاوف الروسية من محاولات الحلف التمدد نحو أراضيها، ما اعتبرته تهديداً لأمنها القومي، وبتاريخ 2022/4/24م، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين البدء في عمليات عسكرية خاصة في شرق أوكرانيا، بدرية حماية مواطني جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، من الانتهاكات التي يتعرضون إليها مما أساهم بالنازحين الجدد في أوكرانيا، وكانت أول الخطوات الحربية هي ضربات إلكترونية لمواقع الحكومة الأوكرانية، وإغلاق للمجال الجوي الأوكراني، ومن هنا بدأ التحرك العسكري بكل أنواع الأسلحة من ثلاث محاور (مركز حمورابي، 2022).

ومع اشتداد المعارك سارعت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تقديم الدعم لأوكرانيا مع فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، هدفها إيقاف العمليات العسكرية من خلال الضغط وإنهاء الاقتصاد الروسي، إلا أن الوضع أصبح يشهد عكس التوقعات الغربية، حيث قامت روسيا بهيكلة اقتصادها من خلال تقليل الإنفاق العام، ووضع القيود على الواردات الأجنبية واللجوء إلى تعزيز البدائل المحلية، كما أنها فرضت التعامل بالعملة الروسية الروبل مع الدول التي تصدر إليها الغاز، كما استعمل الروس سلاح الطاقة في التعامل مع الحكومات الأوروبية دون إبداء أي ضعف أو هشاشة في الموقف، كما ازدادت أسعار المواد الغذائية بعد سيطرة الروس على الموانئ الأوكرانية، وبالتالي السيطرة على إمدادات الزيوت والقمح الأوكراني إلى السوق العالمية، وفيما يخص الجانب السياسي من القرار الروسي بغزو أوكرانيا، فإن آثاره أدت إلى إحداث شرخ واسع في ميزان القوة الدولية، وأصبح العالم اليوم يرى تغيير كبير في التحالفات العالمية، فهذا القرار ضرب بعرض الحائط كل التهديدات الغربية على ردع روسيا وثنيها على قرارها غزو أوكرانيا (هورمي، 2022).

2- استعادة التموضع

تسعى روسيا من خلال هذه الاستراتيجية إلى استعادة نفوذ سلفها السابق الاتحاد السوفيتي، في بعض المناطق حول العالم.

التموضع في ليبيا

يرى الكثير من الباحثين السياسيين بأن التواجد الروسي في ليبيا، ما هو بداية للانطلاق والتوسع في القارة الأفريقية، حيث بدأت روسيا بإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية، والمجموعات العسكرية المعروفة باسم "قوات الفاغنر"، إلى ليبيا لتتمركز بعد ذلك في المنطقة الجنوبية، مستغلةً في ذلك الخلافات الحاصلة بين القادة الليبيين وما أسفر عنه من انقسامات داخلية، كما يرى الباحثون بأن الحضور الروسي في ليبيا، سيكسبها نفوذاً كبيراً على أوروبا في المدى البعيد، وسيتحكم الروس من خلال ذلك بملفين استراتيجيين هما ملف الطاقة وملف المهاجرين، كما أن الروس حريصون على إرسال رسالة للأوروبيين والأمريكيين من بعد تدخلهم في ليبيا، مفادها أنهم لن يتوقفوا عند سوريا وأوكرانيا (ملاعب، 2021).

التموضع في مالي

اتضح التدخل الروسي في مالي بعد دعم الانقلاب الذي حدث في أغسطس عام 2020م، والذي قاده شخصيات عسكرية في الجيش المالي، والتي كانت في مهمة تدريبية دامت شهرين في روسيا، وفي أواخر العام 2021م ظهرت تقارير عن انتشار لقوات "الفاغنر" الروسية في مالي. والجدير بالذكر هنا أن التواجد الروسي في مالي سعى إلى إخراج النفوذ الفرنسي منها، بعد تراجع شعبيتها فيها، حيث ارتفعت نسبة الاحتجاجات الشعبية المعارضة للتواجد الفرنسي، وبدأ دورها يتراجع مع ظهور فاعلين آخرين أهمهم روسيا والصين، أيضاً شهدت العاصمة المالية باماكو مظاهرات وحملات عسكرية لتوقيع عرائض مطالبة بالتدخل الروسي (الجزيرة نت، 2021).

التموضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

بدأ الحضور الروسي في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ العام 2017م، بعد أن تحصلت موسكو على موافقة مجلس الأمن بتزويد أفريقيا الوسطى بالأسلحة الخفيفة، التي طلبها رئيسها فوستين أورشانج، لغرض الدفاع عن الدولة وحماية المدنيين من عصابات المتمردين، إلا أن ما بدأ بتبرع روسي محدود بالأسلحة الخفيفة سرعان ما تحول إلى وجود أمني فعال، إثر إرسال موسكو 170 مدرباً مدنياً وخمسة أفراد عسكريين في مهمة أمنية تحت ستار زائف متعلق بحراسة مواد بناء ومستشفيات تنتشرها روسيا هناك، تبين لاحقاً أن هؤلاء المدنيين هم نخبة من قوات "فاغنر" الروسية.

وخلال فترة وجيزة سيطر الروس على جميع المهام الأمنية المهمة في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك حراسة الرئيس فوستين، وفي خطوة تعكس حجم التعاون بين البلدين تم تعيين الروسي فاليري زاخاروف ضابط المخابرات السابق، في منصب مستشار الأمن القومي للرئيس فوستين، وتوجت العلاقة في أغسطس 2018م بتوقيع اتفاقية تعاون عسكري، وجرى السماح بافتتاح مكتب لتمثيل وزارة الدفاع الروسية في بانغي، وأعلن رئيس أفريقيا الوسطى أن بلاده تدرس السماح بإنشاء قاعدة عسكرية روسية فوق أراضيها (تورشين، 2022).

3- تشكيل التحالفات الاستراتيجية

سعت روسيا من خلال هذه الاستراتيجية، إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع عدد من الدول التي لها تأثير فاعل على مجريات الأحداث في الساحة الدولية.

العلاقات الروسية الصينية

تعد العلاقات الروسية الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، نظراً لما تحتله كالتا الدولتين من أهمية كبرى، كونهما ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما أيضاً عضوان في النادي النووي الدولي، كما أنهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية (رحايلي، 2019، ص104).

وعقدت الدولتان مجموعة كبيرة من المعاهدات واتفاقيات التعاون بينهما خلال السنوات الماضية، كان الهدف منها هو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وتنوعت هذه الاتفاقيات فمنها ما كان لتعزيز الروابط الاقتصادية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، وكذلك اتفاقيات تزويد الصين بالنفط والغاز الروسي، كما سعت الدولتان إلى توطيد العلاقات والتعاون في المجال العسكري من خلال تبادل المعلومات والتقنيات العسكرية، وإجراء المناورات التدريبية المشتركة، والتي اعتبرتها الدول الغربية مراراً بأنها استعراضاً للعضلات من قبل الدولتين (فهيم، 2009، ص249).

وبرزت أهمية العلاقات الروسية الصينية، من خلال الموقف الصيني المعارض للعقوبات الغربية التي فرضت على روسيا، بعد إطلاق العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وجاءت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في فبراير من العام 2022م إلى الصين لتؤكد على عمق هذه العلاقات، وكذلك للتحدي الصيني لمثل هذه الخطوات، وجاء في البيان المشترك الذي أعلنته الدولتان في ختام هذه الزيارة، ما يفيد بتوقيع عقد شراكة استراتيجية "بلا حدود" ودعم إحداها الأخرى في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وفي هذا السياق أبدت الصين دعمها للمطلب الروسي المتمثل بضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، كما أكدت روسيا دعمها للموقف الصيني بشأن قضية السيادة الصينية على تايوان.

ويرى العديد من المختصين والمتابعين للمشهد السياسي الدولي بأن التحالف الروسي الصيني، بدأت آثاره تنعكس على المشهد الدولي والأحادية القطبية، فلامح السيطرة الأمريكية على النظام الدولي أصبحت تتلاشى، بفقدان واشنطن للدور الاقتصادي والعسكري والأمني الذي كانت عليه في السابق، بعد صعود قوى اقتصادية وعسكرية جديدة واتساع رقعة الأزمة المالية العالمية والتنافس التجاري العالمي، وعولمة الخدمات، وأن كل هذا وغيره ساهم في تقوية التحالف بين روسيا والصين (عزوزي، 2022).

العلاقات الروسية الهندية

توجهت روسيا الاتحادية باتجاه إعادة تحالفها مع الهند وتوطيد علاقاتها معها، على غرار ما كانت عليه هذه العلاقات في حقبة الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث ارتكز التعاون بينهما على تعزيز التبادل الاقتصادي والعسكري بما يخدم مصالح البلدين وتعزيز مكانتهما الدولية، فمنذ زيارة الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين للهند عام 2000م، والتي تم فيها عقد اتفاق شراكة استراتيجية بين البلدين لمدة عشر سنوات، توالى الزيارات الرئاسية بين الجانبين، وتم فيها إبرام العديد من المعاهدات واتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ففي خلال الفترة الممتدة من ديسمبر عام 2005م إلى نوفمبر من العام 2007م، وقع الطرفان عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري التقني، أما في عام 2008م وقع على اتفاقية التعاون في مجال الطاقة النووية، والتي تقتضي بإنشاء روسيا لأربعة مفاعلات نووية في المحطة الذرية الهندية، وفي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للهند عام 2017م، تم توقيع أكثر من عشرين اتفاقية ثنائية، تهدف لتطوير العلاقات في مختلف المستويات، وشملت الاتفاقيات عقداً لبيع منظومة الدفاع الجوي الروسية "S- 400" للهند، التي كانت تطمح لشرائها لتشكل قاعدة لنظام دفاع جوي - فضائي مستقبلي (فاروق، 2022).

وتأتي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ديسمبر من العام 2021م، لتتوج عمق العلاقة بين الجانبين، وخلال هذه الزيارة تم التأكيد على أهمية الاتفاقيات السابقة، ووقعت العديد من الاتفاقيات الجديدة جاء التركيز فيها على التعاون العسكري والتقني، والتعاون في المجال النووي ومجال الطاقة فيما يتعلق بالنفط والغاز، وكذلك الاتفاق على توحيد المواقف فيما يتعلق بقضايا الساحة الدولية.

أما عن الموقف الهندي بخصوص الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد امتنعت نيودلهي عن التصويت على القرارات الأممية في الأمم المتحدة، أهمها قرار مجلس الأمن بتاريخ 2022/2/25م، وقرار الجمعية العامة في 2022/3/2م، اللذان تبني إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا، والانسحاب الفوري لقواتها، وقد أثار موقف الهند في الأمم المتحدة بشأن الوضع في أوكرانيا، انتقادات وتساؤلات من الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة (علان، 2022).

العلاقات الروسية الإيرانية

لقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية في السنوات الأخيرة تحولاً استراتيجياً مهماً، توج بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التعاون العسكري، والتي أسست لشراكة استراتيجية بينهما، وقد أدى هذا التطور إلى الحديث عن تحالف روسي - إيراني غير معلن، والذي يمثل أحد مظاهر سياسة المحاور الاستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وسعت الدولتان من خلال التحالف إلى خلق شراكة استراتيجية في المجالات الرئيسية التالية:

1-التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال التجارة والنفط والغاز والتعاون التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتقدمة.

2-التعاون العسكري، والذي يشتمل على تطوير الترسانة العسكرية الإيرانية، والحصول على التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

3-التعاون السياسي، في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى التعاون في ملفات العراق وأفغانستان وبحر قزوين، والاتفاق على القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين (الحمداني، 2012). وبخصوص الحرب الروسية الأوكرانية، فإن الموقف الإيراني استند على ماضي علاقاتها مع موسكو خلال العقود الأخيرة، وتناولت ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير أعده الكاتب نيل فاركو، الذي حل فيه ملامح التحالف الروسي-الإيراني، ورأى أنه بني على عداء للولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف أن إيران أصبحت داعم وحليف لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، من خلال تزويدها بالطائرات المسيرة، ويعتقد الكاتب بأن التحالف الروسي - الإيراني سيكون له تداعياته على الساحة الدولية (درويش، 2022).

العلاقات الروسية الجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات وثيقة مع روسيا الاتحادية، ترجع جذورها إلى حقبة الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقد تطورت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام 2000م، وفي عام 2001م تم توقيع ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والذي تسعى الجزائر إلى مراجعته وتطويره خلال هذه الفترة، نظراً للتحويلات الدولية والإقليمية التي تفرض عليها إعادة النظر في عقيدتها الأمنية والعسكرية، وكذلك للاعتبارات والتحديات الجديدة في الجوار الإقليمي والقارة الأفريقية، وتخضع الاتفاقية حالياً مع موسكو للمراجعة والتنقيح، حيث سيتم توسيعها لتصبح شراكة استراتيجية مُعمّقة وشاملة، وتشمل مجالات أخرى غير التسليح والتعاون العسكري.

وتُعد الجزائر أحد أهم مستوردي السلاح من موسكو، وشهدت وارداتها من السلاح الروسي ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة ما بين عامي 2016 - 2020م، بنسبة 64% مقارنةً بالفترة ما بين عامي 2011 - 2015م، بحسب إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وتعتبر المناورات العسكرية التي جرت بين الجانبين بتاريخ 2022/11/16م، تحت اسم "درع الصحراء" بعد مرور 60 عاماً من العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وروسيا، مؤشراً مهماً باتجاه تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، وعلى الصعيد الدبلوماسي، ساندت الجزائر حليفها روسيا في الأمم المتحدة، وصوتت ضد استبعاد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية في أبريل 2022م (بولعراس، 2022).

وفي السنوات الأخيرة أدى التقارب الروسي الجزائري إلى انزعاج الإدارة الأمريكية، حيث طالب 27 عضواً في الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات على الجزائر، وإدراجها ضمن ما يعرف بقانون خصوم أميركا، على خلفية صفقات الأسلحة التي وقعت مع روسيا، ووجه مجموعة من أعضاء الكونغرس رسالة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، تطالبه فيها بفرض عقوبات على الجزائر، وعبر كذلك أعضاء الكونغرس عن القلق بشأن التقارير الأخيرة حول العلاقات المتنامية باستمرار بين الاتحاد الروسي والجزائر، وأكدت الرسالة على أن روسيا تعد أكبر مورد للأسلحة إلى الجزائر.

ففي العام 2021م وحده، وقعت الجزائر صفقة شراء أسلحة من روسيا بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من سبعة مليارات دولار، وفي هذه الصفقة وافقت روسيا على طلب الجزائر شراء طائرات مقاتلة، منها طائرة

"سو-57"، المتطورة وهي طائرة نوعية لم توافق روسيا في السابق على بيعها إلى أي دولة أخرى حتى الآن (لحياني، 2022).

8- الخاتمة

إن امتلاك روسيا لمقومات القوة، جعلها تسعى عبر استراتيجيات دقيقة لفرض واقع جديد على الساحة الدولية، تستعيد من خلاله دورها في التوازن الدولي، والتحرك الروسي الذي نشاهده اليوم عبر أدوات متنوعة ناعمة وصلبة، في مناطق مختلفة حول العالم، كان باستراتيجيات مدروسة بدقة فائقة، فأصبحنا نرى دوراً وفاعلية للنفوذ الروسي في مجمل القضايا الدولية، والمتتبع لتطورات المشهد السياسي الدولي بات يدرك تماماً بؤادر التغيير في طبيعة النظام العالمي، فالتدخلات الروسية وخاصة العسكرية المباشرة، ما هي إلا دليل على عزم القيادة الروسية التوجه نحو استعادة النفوذ الدولي، الذي فقد منذ الفترة السوفيتية السابقة، والتدخل العسكري في أوكرانيا جاء تأكيداً على هذه الاستراتيجية، بالرغم من العقوبات الكبيرة التي فرضت من قبل الدول الغربية على روسيا، التي تدرك تماماً بأن البعد العسكري ليس إلا خياراً واحداً، وأنها تعطي أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي في هذه المواجهة.

النتائج

1. شكلت المحددات التاريخية والجغرافية، قاعدة أساسية في تبلور المنطلقات الفكرية للنخبة الروسية.
2. احتواء الأزمات الناتجة عن الحقبة السوفيتية، ونجاح استراتيجية البناء الداخلي، من هذا المنطلق استطاعت روسيا بناء اقتصاد قوي وقدرات عسكرية متطورة تنافس بها القدرات الغربية.
3. عدم قدرة الدول الغربية على احتواء تصاعد النفوذ الروسي في مناطق وملفات مختلفة حول العالم، ولقد أثبتت التجربة السورية والأكرانية ذلك.
4. لعبت الشركات والتحالفات الاستراتيجية الروسية خاصة مع الصين، دوراً مسانداً للحركة الروسية في الساحة الدولية.
5. أصبح النظام الدولي يشهد عودة قوية لروسيا الاتحادية، كقوة ردة قادرة على إحداث توازن جديد في العلاقات الدولية.

التوصيات

1. لما أن للاتحاد الروسي حضور كبير في الملف الليبي، وإنه في حالة مواجهة مع الدول الغربية على كافة الأصعدة، لذلك يجب على الحكومة الليبية عدم الانجرار والانحياز لأي طرف في هذه المواجهة.
2. باعتبار أن الاتحاد الروسي من القوى الكبرى والمؤثرة دولياً، فإن ذلك يستوجب فتح المزيد من قنوات التواصل، لبناء علاقات أساسها الاحترام المتبادل وتخدم مصالح البلدين.

3. يجب التنسيق مع الجانب الروسي في مجال الطاقة، فروسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز ولها تأثير كبير على معدلات خفض الإنتاج وارتفاعه وتحديد الأسعار، خاصة وأن ليبيا تعتمد في إيراداتها ودخلها القومي بشكل كبير على النفط والغاز.
4. يجب مواصلة العمليات البحثية وإجراء الدراسات، لمتابعة التحركات الروسية في المشهد الدولي، لان نتائجها سيكون لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية والتوازن الدولي.

المراجع

1. (2011) روسيا تؤمن فضائها الجوي بصواريخ جديدة، مجلة الجندي، العدد 450، الجزائر.
2. (2011) فاغنر في الساحل ... لماذا تشتعل المنافسة بين روسيا وفرنسا في مالي؟، الجزيرة نت، متاح بتاريخ 2022/7/4م.
3. (2014) روسيا والصين توقعان عقد للغاز بقيمة 400 مليار دولار على 30 عاماً، فرانس 24، متاح بتاريخ 2022/6/22م. www.france24.com (2020) روسيا: صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية خلال عام 2020م بلغت 13 مليار دولار، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، مصر.
4. (2022) العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا (الأسباب والأهداف والنتائج)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
5. (2022) بعد استلام دفعة جديدة من المقاتلات... معلومات عن القوات الجوية الروسية، سبوتنيك عربي الإخبارية، روسيا، متاح بتاريخ 2022/11/16م.
6. (2022) www.sputnikarabic.ae روسيا تجري أول تجربة ناجحة على أحدث صواريخها البالستية من طراز سارمات، صحيفة الرأي الأردنية.
7. (2022) سلاح البحرية الروسي يحصل على سفن وغواصات جديدة هذا العام، صحيفة الأيام، عدن، اليمن.
8. (2022) كم سيلغ إنتاج روسيا من النفط؟، روسيا اليوم الإخبارية، متاح بتاريخ 2022/6/23م.
9. (2022) www.alittihad.ae هذه نقاط قوة الاقتصاد الروسي.. احتياطي ضخ من الذهب، الجزيرة نت. متاح بتاريخ 2022/6/22م. www.alzazera.net
10. (2022)، الاتحاد السوفيتي من التأسيس للانهييار، صحيفة العين الإخبارية، أبوظبي، الإمارات.
11. إبراهيم، محمود أحمد (2007) الصناعات العسكرية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، مصر.
12. أبوخزام، إبراهيم (1997) العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا.
13. بطريق، عبدالحاميد (1999) التيارات السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

14. بهلول محمد وغريب حكيم (2019) استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا 2011-2018، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 11، جامعة سطيف 2، الجزائر.
15. بوكبشة، محمد (2011) الجيش الروسي يستلم سفينة حربية قادرة على التخفي، مجلة الجيش، العدد 580، الجزائر
16. بولعراس، فتحى (2022) الرسائل الاستراتيجية الثلاث للمناورات الجزائرية الروسية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الإمارات.
17. بينو، سعيد (2002) الشيشان عدوان روسي مستمر وحرب 1994-1996، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
18. تورشين، محمد (2022) التمدد الروسي في أفريقيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
19. جاسم، حيدر زهير (2016) روسيا الاتحادية: مقومات وتحديات المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد 67، القاهرة، مصر.
20. الحديثي، محمد إسكندر (2021) المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ عام 2000، أطروحة دكتوراه، جامعة النهدين، بغداد، العراق.
21. الحلامة، الحارث محمد (2019) التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات، مجلة المفكر، العدد 2، جامعة محمد حير، بسكرة، الجزائر.
22. الحمداني، سعد (2012) العلاقات الروسية - الإيرانية 2003-2021م، المجلة الدولية والسياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، العدد 21، بغداد، العراق.
23. حمودي، شريف (2020) عودة روسيا إلى المناطق الحيوية: الواقع والمستقبل (2012-2020)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر.
24. درويش، إبراهيم (2022) نيويورك تايمز: المشترك بين روسيا وإيران هو عداؤ الغرب... فهل يغير هذا التحالف موقف إسرائيل من أوكرانيا؟، صحيفة القدس العربي، لندن، بريطانية.
25. الدسوقي، مراد إبراهيم (1992) روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة، مصر.
26. الدغيم، طالب (2022) روسيا وتطوها التاريخي (1862-2022)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
27. ديوب، بشرى (2022) تفاصيل حرب الشيشان وروسيا، محتويات، متاح بتاريخ 2022/6/29
www.mhtwyat.com
28. رحايلي، سعاد (2019) الصعود الاستراتيجي الروسي - الصيني وتأثيره على بنية النظام العالمي، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر.
29. رماش، يوسف (2016) روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
30. زعور، هادي (2013) توازن الرعب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
31. الزهيري، ستار شياح (2012) أثر الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية، المجلة الأكاديمية العلمية، العدد 20، بغداد، العراق.

32. سلامة، معتز محمد (1993) مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد 112، القاهرة، مصر.
33. الشيخ، نورهان السيد (2006) روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسية الدولية، العدد 164، القاهرة مصر.
34. صالح، شيماء تركمان (2012) السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي نموذجاً، ماجستير، جامعة النهريين، بغداد، العراق.
35. عبد الحميد، عاطف معتمد (2009) استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
36. عبدالله، إيناس سعد (2015) الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، أشوربانيبال للكتاب، بغداد، العراق.
37. عبید إبراهيم، وسرور نعيمة (2017) السلوك الروسي تجاه أزمته جورجيا - أوسيتيا الجنوبية 2008 وأوكرانيا- القرم 2014، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد 8، جامعة الجزائر 2.
38. عزوزي، عبد الحق (2022) أبعاد التحالف الروسي الصيني، الاتحاد، متاح بتاريخ 2022/6/30م
www.alittihad.ael
39. علان، منال (2022) الهند والغزو الروسي لأوكرانيا .. بين حليف قديم وشريك جديد، صحيفة العربي الجديد، لندن، بريطانيا.
40. علو، عماد (2014) الأبعاد الاستراتيجية لإعادة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، صحيفة الزمان، بغداد العراق.
41. علي، أمينة محمد (2017) أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية - الأوكرانية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 68، القاهرة، مصر.
42. العوضي، حسن عماد (2017) السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
43. فاروق، عبد الخالق (2022) محددات موقف الهند وقيوده تجاه الأزمة الأوكرانية، الميادين، متاح بتاريخ 2022/7/6م.
www.almayadeen.nt
44. فهمي، عبد القادر محمد (2009) المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
45. قلعجية، وسيم خليل (2016) روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
46. لحياني، عثمان (2022) 27 عضواً في الكونغرس الأمريكي يطالبون بعقوبات ضد الجزائر بسبب صفقات السلاح مع روسيا، صحيفة العربي الجديد، لندن، بريطانيا.
47. لخضر، حيرش (2017) دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

48. مخيمر، أسامة (2007) الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، مصر.
49. ملاعب، ناجي (2021) التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب في الشرق الأوسط وأفريقيا، اقتصاد أونلاين، متاح بتاريخ 2022/7/2م www.iktissadonline.com
50. منسي، أحمد (2008) أبعاد التدخل الروسي في جورجيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
51. نجم، أحمد (2018) توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، القاهرة، مصر.
52. هوارمي، أحمد (2022) روسيا الراحبة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
53. وزنه، كامل (2010) الغاز الطبيعي وخرائط الصراع العالمي على أمن الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 26، بغداد، العراق.

مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته

أ. مها محمد كعبية

محاضر بقسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته

m.keibah@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.12.18

تاريخ الاستلام: 2022.11.02

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأيضاً معرفة الفروقات الإحصائية لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية) في الاحتراق الوظيفي، وقد تم استخدام مقياس (Maslach) لقياس الاحتراق الوظيفي وأبعاده (الإجهاد العاطفي، تلبد المشاعر، نقص الإنجاز)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وبلغ حجم مجتمع الدراسة (113) مفردة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارة استبانة على عينة عشوائية بسيطة بلغت (89) من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن مستوى الاحتراق الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، وفيما يتعلق بالأبعاد فإن بعد نقص الإنجاز الشخصي جاء بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة يليه بعد الإجهاد العاطفي بدرجة متوسطة وجاء بالمرتبة الأخيرة بعد تلبد المشاعر بدرجة متوسطة، وأيضاً أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الاحتراق الوظيفي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.

الكلمات الدالة: الاحتراق الوظيفي، عضو هيئة التدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراته

Abstract

The study aimed to find out the level of job burnout among academic staff in the Faculty of Economics and Political Science, and knowing the statistical differences for the variables of (gender, academic qualification, age, years of experience, scientific department and academic degree) in job burnout. This study used (Maslach Scale) for measuring the job burnout and its dimensions (emotional exhaustion, depersonalization, and personal accomplishment), the descriptive approach has been used to reach the results. The size of population reached (113) individuals to achieve the objectives of the study, data were collected by distributing questionnaire to a stratified random sample was (89). The results showed that the level of job burnout was medium and the results showed there was no significant differences in the opinions of the study sample members towards the job burnout and its dimensions due to personal and functional variables. The study presented a number of recommendations, the most important

of which are: ensure to create a positive and supportive climate to academic staff by providing all the capabilities that facilitate their work, and reconsider the incentive system in place with the amount of pressure they are exposed to.

Key Words: Job Burnout, academic staff, The Faculty of Economics and Political Science, Misurata University.

1-المقدمة

يشهد العصر الحالي تطورات علمية وتكنولوجية متسارعة في مختلف المجالات، وواكب ذلك تغير العلاقات الاجتماعية في العمل مما انعكس على الفرد وبيئته وعلاقاته مع الآخرين، ونتيجة للضغوطات المختلفة التي يتعرض لها الفرد أثناء قيامه بمهامه الوظيفية وعدم التوافق بين مهاراته وقدراته ومتطلبات عمله؛ يجد نفسه محاطاً بتلك الضغوط والذي ينعكس سلباً على سلوكه، فإن استمر هذا الإحساس يؤدي إلى احتراقه وظيفياً. (عيسوي، 2014)

يعد العالم Bradelly أول من أشار إلى الاحتراق الوظيفي في عام 1969، وبالرغم من ذلك فإنه نُسب إلى العالم النفسي الأمريكي Herbert Freudenberger 1974، وذلك بعد دراسته لاستجابات التوتر التي يظهرها العاملون الذين يرهقون أنفسهم في المهن الإنسانية وبعد ذلك تبعته دراسات أستاذة علم النفس الأمريكية Christina Maslach والتي تمثل الريادة في دراسة وتطوير مفهوم الاحتراق، وفي عام 1978 قامت بالعديد من الدراسات عن ظاهرة الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في المجالات الخدمية مثل المحاماة والصحة والتعليم والبنوك، ثم بينت بأن أعراض الاحتراق الوظيفي قد تظهر في المهن الفنية كالهندسة ومبرمجي الحاسوب. (مرزوق، 2018)

تحدث هذه الظاهرة على نطاق واسع في المنظمات وفي مختلف القطاعات وخصوصاً قطاع التعليم ويعد عضو هيئة التدريس الركيزة الأساسية في العملية التعليمية بالجامعة والعنصر الأكثر أهمية في مدخلاتها، لهذا بات ضرورياً على إدارات الجامعات أن ينصب تركيزها على مدخلاتها وخصوصاً (أعضاء هيئة التدريس) وذلك بتهيئة المناخ التنظيمي الملائم لهم وبما يساعدهم على إنجاز وظائفهم بالشكل المناسب، وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الإحترق الوظيفي وخطورتها إلا أنها لم تتلحقها من الدراسة في البيئية الليبية وخصوصاً في قطاع التعليم العالي؛ لذلك استدعى الأمر ضرورة دراسة هذه الظاهرة وبالتطبيق على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة.

2-الدراسات السابقة

أولاً: مجموعة الدراسات العربية

• **دراسة عيسوي (2014):** تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الاحتراق على جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة في مصر، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس في (17) جامعة خاصة، ولتحقيق أغراض الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة وقدرها (148) مفردة، وأشارت النتائج إلى أنه توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتمثلة في أبعاد الاحتراق الوظيفي وبين متغير جودة الأداء وكذلك بينت النتائج إن اتجاهات عينة الدراسة اتجهت نحو الموافقة على عبارات متغير الاحتراق الوظيفي.

- **دراسة اسماعيل (2018):** اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على محددات الصمت التنظيمي من وجهة نظر الهيئة المعاونة بجامعة مدينة السادات وتحديد مستوى الاحتراق الوظيفي لديهم، حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء الهيئة المعاونة بالجامعة والبالغ عددهم (295) أستاذًا، وتم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات باستخدام عينة بلغت (245) عضواً، وأشارت النتائج إلى وجود ارتباط طردي قوي ذي دلالة إحصائية بين محددات الصمت التنظيمي والاجهاد الانفعالي وتبلد المشاعر وضعف الإنجاز الشخصي.
- **دراسة مرزوق (2018):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إيمان العمل على الاحتراق الوظيفي بالتطبيق على عينة وقدرها (285) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة كفر الشيخ، وتم جمع البيانات الأولية من خلال قائمة الاستقصاء، وأظهرت النتائج أن 9.8% من التباين في الاحتراق الوظيفي يرجع إلى إيمان العمل وأن هناك تأثير معنوي لجميع أبعاد ادمان العمل على جميع أبعاد الاحتراق الوظيفي ما عدا بعد العمل بشكل اجباري، فلم تبين النتائج وجود تأثير معنوي له على بعد الاستنزاف العاطفي.
- **دراسة عمام (2019):** سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سلوك المواطنة التنظيمية على الاحتراق الوظيفي لموظفي مؤسسة اتصالات الجزائر بالأغواط، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمؤسسة وعددهم (80) موظفاً، وتم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات الأولية باستخدام عينة بلغت (33) مفردة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سلوك المواطنة التنظيمية وأبعاد الاحتراق الوظيفي إلا فيما يخص تبلد المشاعر.
- **دراسة زروخي، قديد، حجاب(2020):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاحتراق الوظيفي وعلاقتها بأداء أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشلف، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية والبالغ عددهم (158)، ولتحقيق أغراض الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة وقدرها (43) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة وتأثير ذي دلالة معنوية بين الاحساس بالاحتراق الوظيفي وكل من الأداء التدريسي والبحثي، بينما لا توجد علاقة تأثير بين الاحتراق الوظيفي وخدمة الأستاذ الجامعي لمجتمعه كما أظهرت النتائج أن درجة إحساس أعضاء هيئة التدريس بالاحتراق الوظيفي منخفضة وجاءت أبعاد الاحتراق الوظيفي بمتوسط حسابي منخفض ومرتبة ببعدهم نقص الإنجاز يليه تبلد المشاعر ثم الاجهاد الانفعالي.
- **دراسة الفرجاني (2021):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية البالغ عددهم (195) أستاذًا، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتم اتباع أسلوب العينة العشوائية التناسبية بلغ حجمها (130) مفردة، وأظهرت نتائج الدراسة

توافر مستوى معتدل من الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس ومستوى معتدل من الإجهاد العاطفي ومنخفض من تبلد المشاعر، ومرتفع للإنجاز الشخصي.

ثانياً: مجموعة الدراسات الأجنبية

• دراسة (Ghorpade, J., lackritz, J., & singh, G., 2007):

سعت الدراسة إلى التأكد إذا ما كان هناك علاقة ما بين الاحتراق الوظيفي والسمات الشخصية، وذلك بالاعتماد على نظريات (الضغط، الانحراف، الحفاظ على الموارد)، باستخدام مقياس ماسلاش لقياس الاحتراق الوظيفي (MMI) Mini-maker inventory ومقياس الصفات الشخصية، تم استخدام الاستبيان وتوزيعه على (265) محاضراً في جامعة San Diego State University في أمريكا وتم التوصل إلى نتائج من أهمها: إن السمات الشخصية تؤثر على سلوك الفرد في العمل، وتلعب دوراً مهماً في الاحتراق الوظيفي، أيضاً وجود تأثير سلبي بين الاجهاد العاطفي والانبساط، ووجود تأثير إيجابي بين الاستقرار العاطفي والإنجازات الشخصية والانبساط والاجتهاد والتقبل.

• دراسة (Panagopoulos. N., Anastasiou, S., Goloni, V., 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الاحتراق النفسي والرضا الوظيفي لدى معلمي التربية البدنية في المدارس الابتدائية الحكومية في اليونان، وبلغت عينة الدراسة (105) مفردة، حيث أشارت النتائج إلى أن المعلمين أظهروا مستويات متوسطة من الرضا الوظيفي ومستويات عالية من الإرهاق العاطفي ومستوى منخفض من تبلد المشاعر، ومستوى منخفض من الإنجاز الشخصي.

3-التعليق على الدراسات السابقة

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة وأداة الدراسة، حيث اتضح أن معظمها استخدمت مقياس (Maslach) للاحتراق الوظيفي بأبعاده (الإجهاد العاطفي، تبلد المشاعر، ضعف الإنجاز) وتتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي.
- تناولت الدراسات السابقة علاقة الاحتراق الوظيفي بالعديد من المتغيرات، مثل: الصمت التنظيمي، سلوك المواطنة التنظيمية، إدمان العمل، السمات الشخصية كدراسة (إسماعيل، 2018) ودراسة (عمام، 2019) ودراسة (مرزوق، 2018) ودراسة (Ghorpade, j, et , al, 2007) وكما تطرق إليها بحاث آخرون من مداخل مختلفة.
- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة وذلك بالتركيز على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والتي تم تطبيقها في بيئات مختلفة عربية وأجنبية مثل دراسة (زرودي، قديد، حجاب، 2020) ودراسة (إسماعيل، 2018) ودراسة (مرزوق، 2018)، ودراسة (Ghorpade, j, et al, 2007)، وتختلف عنها في مجتمع الدراسة حيث اهتمت بعض الدراسات السابقة بالإداريين والعاملين في المنظمات.
- أكدت العديد من الدراسات السابقة، ومنها ودراسة (الفرجاني، 2021) ودراسة (عيسوي، 2018) ودراسة (إسماعيل، 2018) على ضرورة الحد من الاحتراق الوظيفي في المنظمات الخاصة والعامة والتغلب

عليه؛ وذلك من خلال إجراء تعديلات في الهيكل التنظيمي وأيضاً العمل على خلق مناخ تنظيمي فعال بالجامعات وتشجيع القادة على إشراك الأساتذة في إتخاذ القرار.

4- مشكلة الدراسة

إن مهنة التدريس الجامعي تحمل في طياتها الكثير من المتاعب والضغوط الوظيفية والنفسية والتي لها تأثير كبير على الحالة النفسية والشعورية للأساتذة، وقد أشارت دراسة (إسماعيل، 2018) ودراسة (ادعيس، 2012) بأنه توجد العديد من الأسباب لإحساس الفرد بالاحتراق الوظيفي قد ترجع لعوامل تنظيمية في بيئة العمل، وفي بعض الأحيان قد ترجع للظروف المحيطة بالفرد الأسرية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وقد لاحظت الباحثة بصفتها عضو هيئة تدريس بالكلية مجال الدراسة وجود لهذه الظاهرة، وللتأكد من ذلك ولصيغة مشكلة الدراسة بشكل واضح وتحديد تساؤلاتها، قامت بإجراء دراسة استطلاعية من خلال مقابلات شخصية مع بعض أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وعددهم (20) خلال الفصل الدراسي ربيع 2021/2022م، وتبين من خلال المقابلات العديد من المؤشرات التي تدلّ على وجود ظاهرة الاحتراق الوظيفي في الكلية قيد الدراسة ومنها:

زيادة حجم الأعباء الوظيفية من حيث ارتفاع عدد الساعات التدريسية لدى بعضهم وارتفاع عدد الطلبة في بعض المقررات الدراسية، وأيضاً قلة توفر التجهيزات والتقنيات الحديثة في بيئة العمل مثل القاعات الدراسية المجهزة بأجهزة العرض، والكتب والدوريات الحديثة، وعدم توفر العدد الكافي من أجهزة الحاسوب في المعامل وخدمات الانترنت، وضغوط الترقيات العلمية، وقلة المشاركة الفعالة مع الآخرين، وتوقف التقويضات المالية والايضاد للخارج لأعضاء هيئة التدريس منذ سنة 2014 م، وقد أكد بعضهم من خلال المقابلة الشخصية بأن كل هذه الأوضاع تؤثر على نفسياتهم، وتؤدي الى شعورهم بالقلق والتوتر وانخفاض الدافعية للعمل؛ مما ينعكس سلباً على مستوى الخدمات التعليمية والبحثية المقدمة، من هذا الواقع وتأسيساً على ما سبق برزت الحاجة الى إجراء هذه الدراسة للتعرف على مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة، حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما درجة الاحتراق الوظيفي التي يشعر بها أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة؟

5- أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في الآتي:

- (1) ما مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-مصراتة؟
- (2) ما واقع ممارسة كل بعد من أبعاد الاحتراق الوظيفي (الإجهاد الانفعالي، تباد المشاعر، نقص الإنجاز الشخصي) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟

(3) هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى الاحتراق الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية)؟

6- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق النقاط التالية:

- (1) التعرف على مستوى الاحتراق الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- (2) التعرف على أبعاد الاحتراق الوظيفي، وتوضيح ممارسة كل منها في الكلية مجال الدراسة.
- (3) معرفة الفروقات الإحصائية في استجابات أعضاء هيئة التدريس وفقاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية وهي (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية).
- (4) التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في الكلية على وضع استراتيجيات كفيلة بتحسين ظروف العمل المادية مما يقضي على ظاهرة الاحتراق الوظيفي.

7- أهمية الدراسة

- (1) تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية متغير الاحتراق الوظيفي بمحدداته الثلاثة الإجهاد الانفعالي، تلبد المشاعر، نقص الإنجاز، لما له من تأثير على استقرار ونجاح المنظمة قيد الدراسة.
- (2) تعتبر هذه الدراسة مساهمة علمية، والتي لم تتل القسط الوافر من الاهتمام في البيئة الليبية، والتي تقتصر إلى مثل هذا النوع من الدراسات وخاصة في قطاع التعليم العالي.
- (3) من الممكن أن تسهم نتائج وتوصيات الدراسة في زيادة أدراك المسؤولين في الكلية لهذه الظاهرة وآثارها السلبية على أعضاء هيئة التدريس، إلى جانب آثارها الاقتصادية على الكلية، الأمر الذي سيساعد في وضع استراتيجية مناسبة لعلاجها والحد منها.

8- منهجية الدراسة

- اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لكونه المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية؛ وذلك بالاعتماد على أسلوبين وهما:
- دراسة مكتبية: استهدفت جمع البيانات الثانوية الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة، وللحصول على هذه البيانات تم الاعتماد على العديد من المصادر وهي: الدوريات، والرسائل العلمية، والمؤتمرات، والمراجع العلمية سواء العربية منها، أو الأجنبية.
 - دراسة ميدانية: وذلك من خلال جمع البيانات الأولية عن طريق استمارة الاستبيان، والاعتماد على الأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة ولتحقيق أهدافها.

9- الإطار النظري للدراسة

9-1 مفهوم الاحتراق الوظيفي Job Burnout

على الرغم من عمل الباحثين في مجال السلوك التنظيمي وعلم النفس الصناعي والتنظيمي بموضوع الاحتراق الوظيفي لمدة تزيد عن ثلاثة عقود إلا أنهم لم يتفقوا على وضع تعريف محدد له، ويرجع ذلك إلى

أن الكثير من الدراسات تصفه بطرق مختلفة حيث يستعمل هذا المصطلح مرادفاً للعديد من المصطلحات الأخرى ومنها الاحتراق النفسي، الإجهاد الوظيفي وضغوط العمل، وهذا أدى إلى ظهور العديد من التعريفات للاحتراق الوظيفي ومنها:

عُرف (Guan, et al, 2017, p872) الاحتراق الوظيفي بأنه " حالة من حالات ضغط العمل والتي تتميز بالإرهاك العاطفي والاحتقان والتقييم السلبي للذات، وهو نتيجة للإجهاد المتكرر وتحديداً العمل اليومي الذي يؤثر بشكل مباشر على كفاءة وجودة العمل". في حين عُرف الاحتراق الوظيفي بأنه "عبارة عن الآثار الناتجة عن ظروف العمل عندما تكون الضغوط الوظيفية غير محتملة، ومصادر الرضا الوظيفي غير متاحة". (عيسوي، 2014: 251)، وأكدت أدعيس (2012: 43) بأن "الاحتراق الوظيفي شكل من أشكال الضغوط المزمنة التي تتطور مع مرور الوقت استجابة إلى الضغوط العالية لفترات طويلة، وهي عملية طويلة الأجل تتميز بالخلل المزمن والمواقف السلبية والتشاؤم تجاه العملاء والعمل بشكل عام"، وعُرف (Heard, 2010, p57) الاحتراق الوظيفي بأنه "إحساس الفرد بإعياء جسدي وعاطفي يتضمن مواقف سلبية نحو العمل".

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثة تعريف الاحتراق الوظيفي بأنه الحالة التي يشعر من خلالها عضو هيئة التدريس بالإرهاك النفسي والذهني والجسدي وعدم الارتياح في الوظيفة وفي الظروف المحيطة بها، نتيجة استجابته الشخصية النفسية والعاطفية لضغوط العمل المستمرة في مهنة التدريس وزيادة عبء العمل عليه، وتكون في صورة إجهاد وتبليد المشاعر ونقص الإنجاز.

9-2 أبعاد الاحتراق الوظيفي

إن من أشهر التصنيفات لأبعاد الاحتراق الوظيفي هو تصنيف Maslach وزميلها Jackson 1981؛ وذلك لشموليته وقد حدّدت (Maslach) ثلاثة أبعاد رئيسة للاحتراق الوظيفي وهي:

البعد الأول: الإجهاد العاطفي (الانفعالي) Emotional exhaustion

وهو يمثل حجر الأساس في بناء الاحتراق، حيث يشعر الفرد بأنه مستنفذ الطاقة ولا يستطيع مقاومة الضغوط المهنية في موقع العمل، ويشير إلى انخفاض الكفاءة العاطفية للفرد وتدني كبير للطاقة وغياب الدافعية للعمل. (علوطي، مغار، 2017: 75)

البعد الثاني: تبدل الشعور Depersonalization

وهو نتاج البعد الأول فنظراً لتدني الطاقة الداخلية للفرد، لا يجد الفرد أمامه ما يجابه به الآخرين فيلجأ إلى الابتعاد عنهم ويفقد عنصر الإنسانية في معاملته مع غيره، وبالتالي يتصف بالبرود واللامبالاة في المعاملات الإنسانية. (الكلابي، رشيد، 2001)

البعد الثالث: نقص الإنجاز الشخصي Lack of Personal accomplishment

في هذا البعد يميل الفرد إلى تقييم ذاته تقييماً سلبياً حيث يشعر بالفشل وفقدانه ثقته بنفسه وينخفض مستوى الرضا لديه، ويكون الفرد غير مقتنع بإنجازاته. (عيسوي، 2014)

10- الدراسة الميدانية

10-1 أداة الدراسة

استخدمت الباحثة استمارة الاستبانة، وذلك لجمع البيانات الأولية للدراسة، وقد اشتملت على قسمين القسم الأول تناول المتغيرات الشخصية والوظيفية، أما القسم الثاني فتناول مقياس أبعاد الاحتراق الوظيفي تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس (ماسلاش) للاحتراق الوظيفي للمعلمين MBI-ES، وهو أداة بحثية لقياس الاحتراق الوظيفي يستخدم على نطاق واسع في الدراسات البحثية حول العالم، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة كدراسة (زروخي، قديد، حجاب، 2018 ودراسة عيسوي، 2014) تم اعداد الاستبيان وتعديل الفقرات بما يتماشى مع طبيعة الدراسة، وتكونت فقرات الاستبانة من 18 فقرة، تمثلت في ثلاثة أبعاد للاحتراق الوظيفي وهي بعد الاجهاد العاطفي (الانفعالي)، وبعد تبدل المشاعر وبعد نقص الإنجاز الشخصي، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي؛ وذلك لإعطاء درجات مقابل عبارات المقياس.

10-2 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموع أعضاء هيئة التدريس (الأساسيين) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة، والبالغ عددهم (113) مفردة موزعين على مختلف الأقسام العلمية؛ حسب إحصائية الكلية للفصل الدراسي ربيع (2021-2022م)، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة وحجمها (89) عضواً، اعتماداً على جدول Morgan and Krejcie 1970 للعينات، وتم توزيع استمارات الاستبانة يدوياً على جميع أفراد العينة واستردادها بالكامل.

جدول رقم (1) يوضح حجم مجتمع وعينة الدراسة

القسم العلمي	العام	إدارة الأعمال	الإدارة العامة	العلوم السياسية	المحاسبة	التمويل والمصارف	التسويق	التجارة الدولية	الاقتصاد	المجموع
حجم المجتمع	6	21	9	8	21	9	5	15	24	113
حجم العينة	5	18	6	8	13	5	5	11	18	89

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على بيانات مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالكلية

10-3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، والذي يقصد به أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة تقريباً لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة خلال فترات زمنية معينة، كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يوضح قيم معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات الاحتراق الوظيفي
0.862	18

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ (0.862)، وهي قيمة مرتفعة من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في الجانب الميداني مما يجعلها مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

10-4 نتائج الدراسة ومناقشته

10-4-1 عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

لمعرفة خصائص عينة الدراسة تم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب السمات الشخصية والوظيفية لهم، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السمات الشخصية والوظيفية

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة	
الجنس	نكر	62	69.7	
	أنثى	27	30.3	
المؤهل العلمي	المجموع	89	%100	
	ماجستير	64	71.9	
	دكتوراه	25	28.1	
العمر	المجموع	89	%100	
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	14	15.7	
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	45	50.6	
	من 45 إلى أقل من 55 سنة	24	27.0	
	من 55 سنة فأكثر	6	6.7	
عدد سنوات الخبرة	المجموع	89	%100	
	أقل من 5 سنوات	13	14.6	
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	37	41.6	
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	19	21.3	
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	15	16.9	
	من 20 سنة فأكثر	5	5.6	
القسم العلمي	المجموع	89	%100	
	العام	5	5.6	
	إدارة الأعمال	18	20.2	
	الإدارة العامة	6	6.7	
	العلوم السياسية	8	9.0	
	المحاسبة	13	14.6	
	التمويل والمصارف	5	5.6	
	التسويق	5	5.6	
	التجارة الدولية	11	12.4	
	الاقتصاد	18	20.2	
	المجموع	89	%100	
	الدرجة العلمية	مساعد محاضر	32	36.0
		محاضر	40	44.9
		أستاذ مساعد	13	14.6
أستاذ مشارك		2	2.2	
أستاذ		2	2.2	
المجموع		89	%100	

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة الذكور بلغت (69.7%) بينما نسبة الإناث بلغت (30.3%) وهذا يشير إلى أن نسبة الذكور في الكلية أعلى من نسبة الإناث، كما يلاحظ أن (71.9%) من مجموع المشاركين هم من حملة شهادة الماجستير، وأن (28.1%) منهم يحملون شهادة دكتوراه؛ وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة مؤهلاتهم العلمية ماجستير، واتضح أيضاً أن النسبة العظمى من أفراد العينة كانت من الفئات العمرية التي تقل أعمارهم عن 40 سنة وبلغت (50.6%)، في حين أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة من (5 إلى أقل من 10 سنوات) هي النسبة الأعلى (41.6%) يليها على التوالي الفئة من (10 إلى أقل من 15 سنة)، وكذلك يتبين أن أغلب المشاركين في الدراسة يتبعون كلاً من قسم إدارة الأعمال والاقتصاد ويمثلون ما نسبته (20.2%) بالتساوي ويليها على التوالي قسم المحاسبة بنسبة مئوية (14.6%) وقسم التجارة الدولية بنسبة مئوية (12.4%) ثم يليها الأقسام الأخرى، وهذا يفسر تمتع أفراد العينة بتخصصات علمية مختلفة، وتبين أن أغلبية أفراد العينة لديهم درجة علمية محاضر بنسبة (44.9%) ويليها على التوالي درجة محاضر مساعد بنسبة (36.0%).

10-4-2 عرض التحليل الإحصائي

يوضح الجدول التالي الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في استخلاص النتائج من البيانات المجمعة.

جدول رقم (4) يوضح درجات ممارسة أبعاد الاحتراق الوظيفي

درجة الممارسة	المتوسط الحسابي
منخفضة	من 1 إلى أقل من 2.34
متوسطة	من 2.34 إلى أقل من 3.66
مرتفعة	من 3.66 إلى 5

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها: ما مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة؟ تم حساب كلاً من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الممارسة لجميع فقرات الأداة ولكل بُعد كما هو مبين في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة لأبعاد الأداة ولأداة ككل

الترتيب	درجة الممارسة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البُعد
2	متوسطة	91.6%	.775	2.75	الإجهاد العاطفي
3	متوسطة	84.3%	.580	2.53	تبدل المشاعر
1	متوسطة	93.6%	.827	2.81	نقص الإنجاز الشخصي
	متوسطة	90%	.594	2.70	الاحتراق الوظيفي

يلاحظ من الجدول (5) أن درجة إحساس أعضاء هيئة التدريس بالاحتراق الوظيفي جاءت متوسطة تميل للانخفاض حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.70، مما يؤكد على وجود ظاهرة الاحتراق الوظيفي لدى الأساتذة بالكلية قيد الدراسة، كما يُلاحظ أن بعد نقص الإنجاز الشخصي جاء بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة تميل للانخفاض، ويرجع ذلك إلى أن بعض المستجوبين يشعرون بتدني مستوى انجازاتهم الوظيفية وأن

معظمهم يشعرون بتدني الدافعية والحماس لإنجاز مهامهم، وجاء بالمرتبة الأخيرة بعد تبدل المشاعر بدرجة متوسطة تميل للانخفاض، وهذا يرجع إلى أن بعض أفراد العينة يشعرون بتبدل مشاعرهم تجاه الآخرين ووجود اختلال في حالتهم المزاجية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها: ما واقع ممارسة كل بُعد من أبعاد الإحترق الوظيفي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟

البُعد الأول: الإجهاد العاطفي (الإنفعالي)

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد الإجهاد العاطفي.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
1	أشعر بأن مهنة التدريس تجهدي نفسيًا.	3.24	1.245	متوسطة	2
2	أشعر باستنفاد كامل طاقتي في نهاية اليوم الذي اقضيه في عملي.	3.42	1.137	متوسطة	1
3	أشعر بالضجر والملل في عملي.	2.46	1.000	متوسطة	4
4	التعامل مع الطلبة أغلب اليوم يزيد من ضغوطتي.	2.77	1.063	متوسطة	3
5	أشعر بقرب نهاية مشواري المهني.	2.17	1.103	منخفضة	6
6	أشعر بالإرهاق حينما أصحو في الصباح للبدء بيوم عمل آخر.	2.43	1.033	متوسطة	5
الإجمالي		2.75	.775	متوسطة	

يوضح الجدول رقم (6) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات بُعد الإجهاد العاطفي جاءت متوسطة تميل للانخفاض حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.75)؛ مما يدل على أن المستجوبين يشعرون بالإرهاك في العمل بدرجة متوسطة ويلاحظ أن العبارة (2) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن أعضاء هيئة التدريس بالكلية يشعرون باستنفاد كامل طاقتهم في نهاية الدوام بالإضافة إلى الإجهاد النفسي والإرهاق في العمل بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك بسبب طبيعة العمل الأكاديمي الذي يحتاج إلى التركيز والانتباه والأعباء الوظيفية الملقاة عليهم وضرورة مواكبة التطورات العلمية في مجال تخصصهم. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة (5) بدرجة منخفضة، مما يدل على أن المستجوبين لا يشعرون بقرب نهاية مشوار عملهم في الكلية.

البُعد الثاني: تبدل المشاعر

الجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد تبدل المشاعر.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
7	أشعر بأن مهنة التدريس تتسبب في قساوة مشاعري.	2.19	.987	منخفضة	6

8	أتعامل مع بعض الطلبة بأسلوب مجرد من العواطف.	2.41	1.126	متوسطة	3
9	لا أهتم بما يحدث للآخرين من مشكلات في العمل.	2.29	.979	منخفضة	5
10	أرغب في الانسحاب من بعض العلاقات داخل عملي.	3.30	1.142	متوسطة	1
11	لا أحب الأعمال المشتركة مع الآخرين.	2.38	1.049	متوسطة	4
12	أشعر بأن الطلبة يلومونني على بعض المشاكل التي يعانون منها.	2.64	1.002	متوسطة	2
الإجمالي		2.53	.580	متوسطة	

يوضح الجدول (7) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات بُعد تبليد المشاعر جاءت متوسطة تميل للانخفاض، وبلغ المتوسط الحسابي (2.53)، مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من تبليد المشاعر تجاه الآخرين في العمل بدرجة متوسطة تميل للانخفاض ويُلاحظ أن العبارة (10) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة، ويرجع ذلك إلى أن بعض أفراد العينة يرغبون في الانسحاب من علاقاتهم مع الآخرين والابتعاد عن التعامل معهم، بالإضافة إلى أن بعضهم لا يحبون الأعمال المشتركة مع زملائهم، وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة (7) بدرجة منخفضة، وهذا يرجع إلى أن بعض المستجوبين يؤكدون بأن مهنة التدريس لا تتسبب في قساوة مشاعرهم مع الآخرين.

البُعد الثالث: نقص الإنجاز الشخصي

يوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد نقص الإنجاز الشخصي.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
13	أشعر بالنقص في تحقيق انجازاتي الوظيفية.	2.88	1.112	متوسطة	3
14	لا أشعر بحماس كبير في انجاز مهامتي.	2.76	1.167	متوسطة	5
15	لا أستطيع تهيئة الجو المناسب لأداء عملي على أكمل وجه.	2.98	1.182	متوسطة	1
16	أشعر بتدني دافعيته إلى العمل.	2.87	1.175	متوسطة	4
17	لا أشعر أنني من خلال عملي أؤثر في الآخرين بالإيجاب.	2.41	.926	متوسطة	6
18	توجد الكثير من المهام المرتبطة بعملي لا أستطيع القيام بها.	2.96	1.102	متوسطة	2
الإجمالي		2.81	.827	متوسطة	

يوضح الجدول رقم (8) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات بُعد نقص الإنجاز الشخصي جاءت متوسطة تميل للانخفاض وبلغ المتوسط الحسابي (2.81)، ويلاحظ أن العبارة (15) جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة، ويرجع ذلك إلى بعض المستهدفين من أفراد العينة لا يستطيعون تهيئة الجو المناسب لأداء أعمالهم على أكمل وجه وكما توجد الكثير من المهام الوظيفية لا يستطيعون القيام بها، وترى الباحثة أن سبب ذلك هو عدم توفر الشروط المادية المناسبة للأساتذة والتي تشجعهم على أداء مهامهم على أكمل وجه مما يؤدي إلى تدني دافعتهم وحماسهم للعمل .

وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة (17) بدرجة متوسطة تميل للانخفاض، وهذا يدل على أن أفراد العينة لا يشعرون بأنهم يؤثرون إيجابياً في الآخرين من خلال عملهم في الكلية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية).

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخدام اختبار T وتحليل التباين الأحادي، ولفحص دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي تم استخدام اختبار t والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار t لفحص دلالة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة للاحتراق الوظيفي تبعاً لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي.

المتغير	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة المعتمد
الجنس	نكر	62	2.65	0.563	-1.262	0.210	0.05
	أنثى	27	2.82	0.656			
المؤهل العلمي	ماجستير	64	2.76	0.613	1.653	0.102	0.05
	دكتوراة	25	2.53	0.518			

يلاحظ من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة t (-1.262) ومستوى الدلالة المحسوبة sig (0.210) وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وأيضاً تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة t (1.653) ومستوى الدلالة المحسوبة sig (0.102) وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

ولفحص دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تبعاً لمتغيرات (المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الحادي (One Way Anova) والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسط استجابات عينة الدراسة

للاحتراق الوظيفي تبعاً لمتغير العمر، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية.

المتغير	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	3	1.149	0.383	1.086	0.359
	داخل المجموعات	85	29.981	0.353		
	المجموع	88	31.130			

0.846	0.347	0.126	0.506	4	بين المجموعات	عدد سنوات الخبرة
		0.365	30.625	84	داخل المجموعات	
			31.130	88	المجموع	
0.192	1.442	0.490	3.922	8	بين المجموعات	القسم العلمي
		0.340	27.208	80	داخل المجموعات	
			31.130	88	المجموع	
0.351	1.124	0.395	1.581	4	بين المجموعات	الدرجة العلمية
		0.352	29.549	84	داخل المجموعات	
			31.130	88	المجموع	

يلاحظ من الجدول رقم (10) الآتي:

- 1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة f (1.086) ومستوى الدلالة المحسوبة (0.359) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05).
- 2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة f (0.347) ومستوى الدلالة المحسوبة (0.846) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05).
- 3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير القسم العلمي، حيث بلغت قيمة f (1.442) ومستوى الدلالة المحسوبة (0.192) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05).
- 4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث بلغت قيمة f (1.124) ومستوى الدلالة المحسوبة (0.351) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05).

11- مناقشة النتائج

من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل للبيانات، تم مناقشة النتائج التالية:

- 1) أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة إحساس أعضاء هيئة التدريس بالاحترق الوظيفي جاءت متوسطة وهذه النتيجة اختلفت مع دراسة أبو موسى وكلاب (2012) التي توصلت إلى أن مستوى الاحتراق الوظيفي مرتفعاً لدى الإداريين في جمعية إعمار للتنمية والتأهيل ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة الأعباء الملقة عليهم وغموض الدور الوظيفي للفرد العامل، أيضاً تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إدعيس (2012) والتي بينت عدم معاناة العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية من الاحتراق الوظيفي.
- 2) جاءت أبعاد الاحتراق الوظيفي في هذه الدراسة حسب الترتيب كما يلي (نقص الإنجاز الشخصي، الإجهاد العاطفي، تبلد المشاعر) وكان مستوى الممارسة فيها بدرجة متوسطة، وتختلف هذه النتيجة

مع نتيجة دراسة زيادة (2020) التي بينت أن مستوى الاحتراق الوظيفي كان مرتفعاً لبعده الإجهاد الوظيفي وتبدل المشاعر وقلة الشعور بالإنجاز وأظهرت نتائج دراسة الفرجاني (2021) توافر مستوى معتدل من الإجهاد العاطفي ومنخفض من تبدل المشاعر ومرتفع للإنجاز الشخصي وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة الحالية فيما يتعلق ببعده الإجهاد العاطفي وتختلف عنها فيما يخص بعدي تبدل المشاعر والإنجاز.

(3) بينت النتائج فيما يتعلق بدلالة الفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة نحو الاحتراق الوظيفي بأبعاده تُعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة مرزوق (2018) التي أظهرت أنه لا توجد فروق معنوية وفقاً لمدة الخبرة في إدراك مكونات الاحتراق الوظيفي وتختلف عنها فيما يتعلق بوجود فروق معنوية وفقاً للدرجة العلمية في إدراك جميع مكونات الاحتراق الوظيفي عدا الاستنزاف العاطفي وأيضاً تختلف مع نتيجة دراسة اسماعيل (2018) التي أشارت إلى وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في مستوى الإحترق الوظيفي لدى أعضاء الهيئة المعاونة وفقاً لاختلاف النوع والعمر وعدد سنوات الخبرة في الجامعة.

12- النتائج والتوصيات

1-12 النتائج

من خلال تحليل البيانات، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- 1) إن مستوى الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جاء بدرجة متوسطة.
- 2) جاءت أبعاد الاحتراق الوظيفي حسب الترتيب من حيث درجة التطبيق (نقص الإنجاز الشخصي، الإجهاد العاطفي، تبدل المشاعر) وكانت مستوى الممارسة لجميع الأبعاد متوسطة.
- 3) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الاحتراق الوظيفي تبعاً لمتغير (الجنس،
- 4) المؤهل العلمي، العمر، عدد سنوات الخبرة، القسم العلمي، الدرجة العلمية).

12-2 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة تقترح الباحثة التوصيات التالية:

- 1) الحرص على خلق مناخ عمل إيجابي ومدعم لأعضاء هيئة التدريس بالكلية من خلال توفير جميع الإمكانيات والتجهيزات التي تُسهل عملهم مثل توفير القاعات الدراسية الملائمة لأعداد الطلبة، وتخصيص مكاتب لائقة بهم، وتوفير وسائل التقنية الحديثة التي تساعد على تدريس مقرراتهم.
- 2) تخفيف الضغوط التي يتعرض لها الأساتذة في العمل من جميع الجوانب، وإعادة النظر في نظام الحوافز المادية المُتبع مع حجم الضغوط التي يتعرضون لها.

- (3) إعطاء أهمية للعلاقات الإنسانية في العمل، والعمل بروح الفريق لما له من تأثير في زيادة دافعية وحماس أعضاء هيئة التدريس للعمل.
- (4) عقد البرامج التثقيفية لأعضاء هيئة التدريس حول الاحتراق الوظيفي وكيفية علاجه، والحد من انتشاره بالمؤسسات التعليمية من خلال التركيز على إقامة ورش العمل والبرامج التدريبية.
- (5) إعطاء أهمية لجودة الحياة الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس من خلال التركيز على العوامل التي تحد من الاحتراق الوظيفي، مثل توفير الاستقرار الوظيفي والتوازن بين حياتهم الشخصية والوظيفية.
- (6) إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية عن الاحتراق الوظيفي، وربطه ببعض المتغيرات التنظيمية، مثل القيادة والصمت التنظيمي، والبيئة الداخلية للمنظمة، وأيضاً العمل على إجراء دراسة لمقارنة مستوى الاحتراق الوظيفي بين الجامعات العامة والخاصة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إسماعيل، عمار(2018)، محددات الصمت التنظيمي وأثرها على الاحتراق الوظيفي لأعضاء الهيئة المعاونة بجامعة مدينة السادات: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد(4)، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
2. الفرجاني، فاطمة (2021)، الاحتراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، مجلة آفاق الاقتصادية، مجلد7 (13)، جامعة المرقب.
3. إدعيس، الآء حمدي، (2012)، العلاقة بين تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاحتراق الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها: دراسة حالة، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
4. أبو موسى، أنور وكلاب، يحيى (2012)، الاحتراق الوظيفي وتأثيره على أداء العاملين: دراسة تطبيقية على الإداريين العاملين في جمعية إعمار للتنمية والتأهيل، بحث تكميلي لنيل درجة الدبلوم المهني، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. الكلابي، سعد بن عبد الله ورشيد، مازن بن فارس(2001)، الاحتراق الوظيفي: دراسة استكشافية لمقياس ماسلاش على الموظفين بمدينة الرياض، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، مجلد13 (1).
6. زروخي، فيروزوقديد، فوزية وحجاب، عيسى(2020)، الاحتراق الوظيفي وعلاقته بأداء أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشلف، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد13(2)، جامعة غرادية، الجزائر.

7. عمام، ريم،(2019)، أثر سلوك المواطنة التنظيمية على الاحتراق الوظيفي لموظفي اتصالات الجزائر: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بالأغواط، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر، مجلد8 (1).
8. عيسوي، نيفين(2014)، تأثير الاحتراق الوظيفي على جودة أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر، المجلد (45)، العدد(1). سحبت من: <https://jsec.journals.ekb.eg>
10. علوطي، عاشور ومغار، عبد الوهاب (2017)، علاقة غياب العدالة التوزيعية بأبعاد الاحتراق الوظيفي: دراسة ميدانية على مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي بولاية سكيكدة، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلد9 (31).
11. مرزوق، عبد العزيز(2018)،أثر إدمان العمل على الاحتراق الوظيفي: دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة كفر الشيخ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد(5)، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

ثانياً: المراجع الأجنبية

12. Ghorpade, J., lackritz, J., & singh, G. (2007),Burnout and personality: evidence from academia, San Diego State University ,journal of career assessment, 15(2), 240-256.
13. Guan, S. Xiaerfuding,X., Ning, L., Lian, Y., Jiang, Y.,Liu, J., &Ng,T.B. (2017). Effect of Job Strain on Job Burnout, Mental Fatigue and Chronic Diseases among Civil Servants in the Xinjiang Uygur Autonomous Region of China. International journal of environmental research and public health, 14(8), 872.
14. Heard, p .l. (2010). The relationship and effects of mindfulness on comfort, work satisfaction, and burnout among nurses who provide direct patient care. The University of Southern Mississippi. <http://aquila.usm.edu>.
15. Panagopoulos. N., Anastasiou, S., Goloni,V.(2014) Professional Burnout and job satisfaction among physical Education Teachers in Greece, journal of scientific research and reports,3(13).

دور المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات

في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

دراسة حالة المصارف التجارية الليبية

د. إسماعيل سالم الشهوبي

د. عبد الحكيم محمد مصلي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة

i.elshahoubi@eps.misuratau.edu.ly

a.masli@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.12.20

تاريخ الاستلام: 2022.11.20

الملخص:

تهدف الدراسة إلى اكتشاف أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة بالمصارف التجارية الليبية، ومن ثم التعرف على مدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من هذه الأساليب والممارسات. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على الاستبانة في جمع المعلومات، والتي تم توزيعها على عينة الدراسة بالمصارف التجارية بمدينة مصراتة، والتي شملت المراجعين الداخليين ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام بهذه المصارف. تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش مسألة مهمة تتناول دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية، فالدراسة تعالج فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية دور وظيفة المراجعة الداخلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن عينة الدراسة ترى أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية في المصارف التجارية الليبية، وأن هناك استخدام لبعض أساليب وممارسات والمحاسبة الإبداعية في هذه المصارف، وظهرت هذه النتائج أيضاً أن وظيفة المراجعة الداخلية وصفت من المشاركين بالدراسة بأنها ذات كفاءة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

الكلمات الدالة: المراجعة الداخلية، حوكمة الشركات، المحاسبة الإبداعية، المصارف التجارية، ليبيا.

Abstract

The study aims to explore the creative accounting methods and practices used in Libyan commercial banks, and then to identify the effectiveness of the internal audit function in limiting these methods and practices. To achieve the aims of the study, the descriptive analytical approach was relied upon, and the questionnaire was used to collect information, which was distributed to the study sample in commercial banks in Misurata, which included internal auditors, branch managers and heads of departments in these banks.

This study contributes by addressing the gap in existing knowledge related to the role of the internal audit function as a corporate governance mechanism in reducing the effects of creative accounting practices in Libyan commercial banks, by presenting new evidence from a developing country in order to suggest ways to enhance the effectiveness of the role of the internal audit function in reducing these practices. The findings of the study indicate that the participants of the study believe to some extent that the internal audit function is effective in Libyan commercial banks, and creative accounting practices are used for financial information manipulation, in these banks. The findings also show that the internal audit function contributes to reducing creative accounting practices in Libyan commercial banks.

Keywords: Internal auditing, Corporate governance, Creative accounting, Commercial banks, Libya.

المقدمة

تقدم الإدارة القوائم المالية التي تحتوي على معلومات تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم اتجاه المؤسسة، حيث أن هذه المعلومات من شأنها أن تزيد من درجة الموثوقية كما يمكن أن تضعفها. فقد يلجأ في بعض الأحيان معدوا هذه القوائم المالية إلى انتهاج بعض السياسات والممارسات على هذه القوائم المالية لتظهر بأحسن صورة، مما قد يؤثر على تقديرات وقرارات مستخدميها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى خسائر وإفلاس نتيجة التعامل مع هذه المؤسسة وهو ما يعرف بممارسات المحاسبة الإبداعية. وهذه الممارسات في بعض الأحيان يتم اكتشافها وفي البعض الآخر لا يتم اكتشافها إلا عند انهيار المؤسسة.

نتيجة لهذا الوضع، اتجهت الشركات إلى استخدام عدة طرق للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية منها استخدام إجراءات المراجعة بشقيها الداخلي والخارجي لتحقيق مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في القوائم المالية. ولهذا فالمراجعة الداخلية لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تنفيذ المهام والإجراءات للوصول إلى معلومات محاسبية حقيقية وموثوق فيها. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة في توضيح دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الليبية.

تعالج هذه الدراسة فجوة معلوماتية في الأدب المحاسبي، حيث تسعى إلى استكشاف مدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، بالإضافة إلى فهم واستعراض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، ومن ثم التحقيق في دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية مهمة لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية. لذلك، تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من جميع المصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي، وتم اختيار عينة عشوائية من المراجعين الداخليين ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام بهذه المصارف، وهذه

الفئات هي الأكثر دراية بالدور الرئيسي الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش قضية مهمة تتناول دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية. فالدراسة تعالج فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية دور وظيفة المراجعة الداخلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية. كما أنها تسهم في حث المنظمين وصانعي السياسات وأعضاء مجالس الإدارات لإيلاء مزيد من الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية كآلية مهمة لحوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بمخاطر المحاسبة الإبداعية وأهمية هذه الوظيفة في الحد من ممارسات هذه المحاسبة الإبداعية.

مراجعة الدراسات السابقة

تشير العديد من الدراسات أن هذه ممارسات المحاسبة الإبداعية غير أخلاقية ويجب إيقافها (Khaneja and Bhargava, 2016; Sari et al., 2018; Olayinka and Adekola, 2021; Putranto and Trihudiyatmanto, 2022)؛ غير أن آخرون يرون أنه على الرغم من أنها تساهم في فشل المؤسسات وخسارة الاستثمارات والأزمات الاقتصادية، إلا أنها ممارسات ضرورية وشرعية (Akpanuko and Umoren, 2018). فالمحاسبة الإبداعية، على الرغم من كونها قانونية في جميع أنحاء العالم، فإنها تفسح المجال للثغرات التي توفرها القوانين والقواعد التي تحكم إعداد البيانات المالية وتؤدي في النهاية إلى جرائم مالية وإعاقة الاقتصاد ككل. وفي هذا الشأن، سعت بعض الأطراف إلى تحقيق أهداف شخصية معينة من خلال معالجة أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية للشركة من خلال تطبيق أساليب محاسبية متطورة، والاستفادة من بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية (Al-olimat, 2019)، ولجأت العديد من إدارات الشركات إلى أساليب المحاسبة الإبداعية، مستخدمة مجموعة متنوعة من البدائل المحاسبية المتاحة، لتجميل البيانات المالية من أجل تحسين وضعها المالي خاصة الربحية (Jarrah et al. 2022). هذا له تأثير سلبي على سلامة البيانات المالية عند إعدادها وقد يلجأ المديرون لاستغلال مركزهم المتميز لتحقيق مكاسب خاصة من خلال إدارة الإفصاح بالقوائم المالية لصالحهم، وبالتالي قد يكون من الصعب أو المستحيل على مستخدمي هذه القوائم إدراك حقيقة وتأثير التلاعب المحاسبي، بسبب مجموعة المهارات الشخصية غير الكافية لهؤلاء المستخدمين أو اللامبالاة أو عدم الرغبة في إجراءات تحليلات مفصلة لهذه القوائم (Škoda et al., 2017). وفي هذا الشأن، تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى الحد من الإبداع المحاسبي وشفافية وموضوعية المعلومات المقدمة في البيانات المالية (Pordea and Mateş, 2019)، وكذلك إدراج مجلس معايير التقارير المالية الدولية بعض التعديلات والتغييرات للقضاء على أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية (مرازقة وبوهرين، 2014).

وفي هذا الصدد، فإن وظيفة المراجعة الداخلية تظهر كعامل رئيسي في دعم الرقابة الداخلية الفعالة وإدارة المخاطر في أعقاب العديد من الكوارث المحاسبية السابقة، وتسهم المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بعدة طرق من خلال واجباتها التأكيدية والاستشارية (Jarrah et al. 2022). وبالتالي أصبحت إدارة المراجعة الداخلية بحكم تواجدها بالمؤسسة هي إحدى الآليات المهمة التي تحمي هذه المؤسسة من عمليات التلاعب وممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، لذلك لابد من تعزيز أداء وظيفة المراجعة الداخلية. والمراجعة الداخلية لها دور مهم في الكشف عن عمليات الاحتيال المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية (Hosho et al., 2013)، ويعد هذا الدور أحد وظائف المراجعين الداخليين والذي يتعلق بفحص الأمور الأكثر تعقيداً من المراجعة المالية أو التشغيلية (Salleh & Suryanto, 2019). لذلك، يجب على كل شركة تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال من شأنه الإشراف على سياسات وممارسات الشركة ومراقبتها، ويضمن تلبية نظام المحاسبة لاحتياجات أصحاب المصلحة للحصول على معلومات مالية دقيقة خالية من عمليات الاحتيال والتلاعب وممارسات المحاسبة الإبداعية. هذا كله أدى إلى الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات (Masli, 2018; Olejko, 2022)، نظراً لدورها في الحد من أساليب التلاعب والغش وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (Jarrah et al., 2022).

على الرغم من الاهتمام الكبير والمتزايد بالمحاسبة الإبداعية على المستوى الأكاديمي ومستوى المنظمات المهنية بدول العالم الأخرى لاسيما الأكثر تقدماً (على سبيل المثال، Albeksh, 2019; Gupta and Kumar, 2020; Blazek et al., 2020; Lukman and Irisha, 2020; Olojede and Erin. 2021; Abed et al., 2022; Bachtijeva and Tamulevičienė 2022; Durana et al., 2022; Drábková and Pech 2022; Saleh et al., 2023; Okolie et al., 2023; Wahdana, N. P. (2023)، إلا أنه لا يوجد اهتمام كبير بالدول العربية وخاصة ليبيا في هذا المجال، وهناك القليل من الدراسات التي تناولت المحاسبة الإبداعية في ليبيا (على سبيل المثال، أقنير والمجوب، 2016: شابون وآخرون 2021: الزواغي وفتوحة، 2021: كريمة وعمر، 2022)، غير أنه، حسب علم الباحثين، لم يتم تناول دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الليبية، باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات الرئيسية التي لها دوراً هاماً في حماية الشركات والمؤسسات من عمليات التلاعب والغش والاحتيال وممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية. وهذا هو محور هذه الدراسة من خلال اكتشاف أهم أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة بالمصارف التجارية الليبية، ومن ثم التعرف على مدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من هذه الأساليب. وعلى هذا النحو، فإن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة

الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية؟

فرضيات الدراسة

تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا هاما ورئيسا في حماية المؤسسة أو الشركة من عمليات التلاعب والاحتيال (Endaya & Hanefah 2013)، لذلك لابد من تعزيز أداء وظيفة المراجعة الداخلية. وقد أوصى العديد من الباحثين بالحاجة إلى مزيد من البحث حول فعالية وظيفة المراجعة الداخلية خاصة في البلدان النامية (على سبيل المثال: Arena & Azzone 2007; Mihret & Yismaw, 2007; Radu (2012) إلى أن فعالية المراجعة الداخلية تساعد الإدارة العليا في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة. وبالتالي أصبحت إدارة المراجعة الداخلية بحكم تواجدها بالمؤسسة هي إحدى الآليات المهمة لحوكمة الشركات (Masli, 2018; Olejko, 2022)، التي تحمي هذه المؤسسة من عمليات التلاعب وممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية. بناء على ذلك، يمكن صياغة فرضية البحث الأولى:

H1: وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ضوء قواعد السلوك المحاسبي ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (على سبيل المثال: Ramo, 2018). فمن خلال المحاسبة الإبداعية يتم تغيير المعلومات والأرقام المحاسبية من الشكل الحقيقي إلى أشكال أخرى مطلوبة لتحقيق فوائد للشركة، بحيث يتم الإفصاح عن هذه المعلومات بالاختيار بين بدائل مبادئ المحاسبة أو تجاهل البعض منها (Khattab, 2012). فإن الشاغل الأكبر للعديد من المديرين هو تعظيم الأرباح حتى يتمكنوا من تحقيق المزيد من العائدات والدخل (Meshhen, 2015)، من خلال ظهور طرق محاسبية جديدة تستفيد من مرونة المعايير المحاسبية والتلاعب بطرق تحديد الأرباح والإيرادات والتي عرفت بأساليب المحاسبة الإبداعية (Tassadaq & Malik, 2015). وبناءً على ذلك، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، يمكن صياغة فرضية البحث الثانية:

H2: يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

والمراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات، تقع عليها مسؤولية اكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب (DeZoort & Harrison, 2008)، والتي من بينها أساليب المحاسبة الإبداعية الجديدة والمعقدة والمبتكرة من خلال معرفة المحاسبين بمرونة قوانين المحاسبة لمعالجة والتلاعب بالأرقام المسجلة في الحسابات الختامية من أجل تحقيق المصالح الشخصية (Al-Olimat, 2019). لذلك تعمل وظيفة المراجعة الداخلية على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، والذي يتعلق بفحص الأمور الأكثر تعقيداً من المراجعة المالية أو التشغيلية (Salleh & Suryanto, 2019). وعلى هذا النحو، يجب على المراجعين الداخليين وضع الخطوات اللازمة التي تمكنهم من التعرف على المؤشرات والاحداث لتعزيز أداء وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وبناء على ما سبق، يمكن صياغة فرضية البحث الثالثة:

H3: وظيفة المراجعة الداخلية لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية. الإطار النظري

وسيتم خلال هذا القسم تناول مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها، وأيضا دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1.4 المحاسبة الإبداعية

من أكثر المواضيع التي شغلت الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة وبالتحديد بعد الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، هي قضية غش التقارير المالية، ولعل أكثر المواضيع ذات الارتباط بغش التقارير المالية والتي نالت إهتمام الكثير من الباحثين هي قضية المحاسبة الإبداعية، حيث يقصد بها أساليب التلاعب الحسابات الممارسة لاختفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها، وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها محاسبة إبداعية إذ تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصر المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ لممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، لذلك وجب البحث عن أساليب للحد من المحاسبة الإبداعية.

1.1.4 مفهوم المحاسبة الإبداعية

حاول العديد من المؤلفين والباحثين تعريف المحاسبة الإبداعية، ولكن لا يوجد إجماع عام؛ حيث أن هذا التعريف يختلف من باحث لآخر تبعاً للعوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد عرف بعض الباحثين المحاسبة الإبداعية بأنها: عملية تغيير المعلومات والأرقام المحاسبية من الشكل الحقيقي إلى أشكال أخرى مطلوبة لتحقيق فوائد للشركة، بحيث يتم الإفصاح عن هذه المعلومات بالاختيار بين بدائل مبادئ المحاسبة أو تجاهل البعض منها (Khattab, 2012).

في حين عرف البعض الآخر أن المحاسبة الإبداعية هي: الإبداع في إعداد التقارير المالية بغرض إتقان تزوير الحسابات، والفن الإبداعي في عرض الميزانية العمومية، والادخار الرائع للمال (Fizza and Qaisar, 2015).

وقد عُرفت بأنها: تساعد المؤسسات على تخفيف التغيرات السنوية في الأرباح عن طريق تحويل الأرباح من السنوات المزدهرة إلى السنوات الأقل نجاحًا، بحيث تكون تقلبات الأرباح أكثر استقرارًا، ويكون الإبلاغ عن الأرباح في المتوسط عند نفس المستوى ودون انحرافات كبيرة (Okoro and Okoye, 2016).

كما عُرفت أيضا بأنها: ممارسات محاسبية قد تلتزم أو لا تلتزم بقواعد ممارسات المحاسبة القياسية ولكنها تتحرف بوضوح عن هذه القواعد واللوائح (Ado et al., 2022).

وأخيرا، فقد عُرفت المحاسبة الإبداعية بأنها: إدارة المنافع المحاسبية التي لا تشمل تزوير الحقائق بالقوائم المالية، بل تمثل طريقة لتغيير الأرباح على المدى القصير، عن طريق تأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى سنوات أخرى أو نحو ذلك (Ahmed, 2022).

وفي ختام هذه التعريفات، يمكن القول إن المحاسبة الإبداعية هي: أداة تجمع بين الفن الإبداعي والقدرة على التكيف بالاستفادة من الثغرات في القوانين والمعايير والمبادئ المحاسبية، لإجراء تغييرات يصعب اكتشافها في التقارير والقوائم المالية، وتظهرها على غير حقيقتها، والتي قد تحدث شكلاً من أشكال التلاعب والاحتيال.

2.1.4 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

تتعدد دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية، غير أن عدد من الباحثين يشيرون إلى أن دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية تتمثل فيما يلي: (AL-Khafaji, 2022; Jabbar, 2022)

- التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء هذه الشركة.
- تحسين أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية.
- تحسين الأداء المالي للمنشأة للحصول على التمويل اللازم وزيادة الاقتراض من المصارف.
- تحقيق مكاسب شخصية للإدارة لتعكس صورة إيجابية عن أدائها.
- لغايات التهرب الضريبي من خلال تقليص الأرباح والإيرادات وزيادة المصروفات.

2.4 دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تلعب آلية المراجعة الداخلية دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز جودة أنظمة حوكمة الشركات، حيث أكدت الفصائح المالية للشركات عقب الأزمة المالية على أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة كونها إحدى أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (Eishahoubi, 2019). وتأكيداً على الدور المهم للمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات فقد ظهر ذلك صريحاً في تعريف المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين إذ تم تعريفها بأنها نشاط مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة ولتحسين عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم لخدمة الإدارة من خلال فحص وتحسين فعالية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بطريقة صارمة ومنضبطة تساعد في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية (Jarrah et al., 2022). علاوة عن تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة بما يضمن جودة ممارسة المؤسسة لأعمالها وصحة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بصورة سليمة وعادلة (Banasser & Alsayegh, 2020). بالإضافة إلى أن المراجعة الداخلية كونها أحد الأركان الأساسية التي تبنى عليها حوكمة الشركات السليمة ولها دور مباشر فيها، فهي أيضاً لها أدوار أخرى غير مباشرة في حوكمة الشركات وذلك من خلال ارتباطها الوثيق وخدمتها لبقية أطراف حوكمة الشركات، لعل من أهمها العلاقة والتفاعل بينها وبين لجنة المراجعة لتحقيق حوكمة فعالة (Masli et al., 2019). بالتالي كلما ارتفع مستوى جودة وظيفة المراجعة الداخلية ارتفع مستوى حوكمة الشركات وذلك لما تقدمه من خدمات مباشرة وغير مباشرة تساهم في الحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية.

وفي هذا الصدد، يعد اكتشاف الاحتيايل وممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات إحدى وظائف المراجعة الداخلية والذي يتعلق بفحص الأمور الأكثر تعقيداً من المراجعة المالية أو التشغيلية (Salleh & Suryanto, 2019). حيث تلعب المراجعة الداخلية دوراً رئيسياً في حماية الشركات والمؤسسات من

عمليات التلاعب والغش والاحتيال في القوائم المالية، خاصة وأن المراجع الخارجي لا يستطيع اكتشاف كل حالات التلاعب والغش والاحتتيال بسبب اعتماده على العينات الإحصائية بدلاً من المراجعة الشاملة. وبالتالي أصبحت المراجعة الداخلية بحكم تواجدها بالمؤسسة هي إحدى آليات حوكمة الشركات المهمة التي تحمي الشركات والمؤسسات من ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية.

الدراسة الميدانية

يتناول هذه القسم منهجية الدراسة من حيث منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، كما يتناول تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة، واختبار فرضيات البحث.

1.5 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء دراسة ميدانية على المشاركين بالدراسة بالمصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي باستهداف عينة عشوائية من موظفي القطاع (المراجعون الداخليون، مدراء الفروع، رؤساء الأقسام). ونظراً لضيق الوقت والموارد، استهدفت الدراسة المصارف العاملة بمدينة مصراتة.

2.5 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي، بينما تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المراجعين الداخليين ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام العاملين في مجموعة من المصارف الموجودة بمدينة مصراتة. لذلك تم اختيار عينة عشوائية من ثلاث مجموعات؛ تشمل كل من: (المراجعين الداخليين، مدراء الفروع، رؤساء الأقسام). هذه المجموعات هي لها دراية بالدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3.5 وسيلة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات لاختبار الفروض. وعند تصميم الاستبانة، تم وضع قائمة أسئلة مكتوبة ومحددة تتضمن كل محاور موضوع الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة، بحيث يصبح من الممكن وضع الإجابات في شكل قابل للتحليل الإحصائي السليم لغرض استخلاص النتائج والتوصيات.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين: شمل أولهما البيانات الديموغرافية للمشاركين (الوظيفة، المستوى التعليمي، مجال التخصص، والخبرة العملية). في حين أن القسم الثاني سعى إلى استنباط تصورات المشاركين فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد تم إعداد وتطوير أسئلة هذه الاستبانة بعد مراجعة عدد من الأدبيات في هذا المجال (أنظر على سبيل المثال: Hosho et al., 2013; Al-olimat, 2019; Jarah et al., 2022). تم عرض هذه الاستبانة على مجموعة من المحكمين في مجال المحاسبة، وتم الأخذ في الاعتبار ملاحظات هؤلاء المحكمين، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة في ضوء مقترحاتهم، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية. وقد وجد

أن مقياس ليكرث (Likert Scale) ذو المستويات الخمسة يتماشى مع هذا النوع من الدراسات، باعتباره أنسب المقاييس والتي غالبا ما تستخدم في دراسات العلوم الاجتماعية (Jafarabadi and Pakdaman, 2016).

4.5 توزيع وتجميع البيانات

تم استخدام أسلوب التوزيع المباشر "التسليم باليد" عند القيام بتوزيع الاستبانة، وذلك تقاديا لضياعتها والتأكد من تسليمها للأفراد عينة الدراسة بالفعل، وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات التي تخدم فرضيات الدراسة، تم توزيع (100) استبانة، وتم استرداد منها عدد (76)، غير أنه وجد عدد (13) استبانة غير صالحة لإجراء التحليل، لذلك تم تحليل عدد (63) استبانة، وهو ما يمثل معدل استجابة 63%.

5.5 اختبار صدق وسيلة جمع البيانات

تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج (SPSS)، والتي كانت كالآتي:

أولاً- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): يستخدم هذا المعامل للحكم على دقة قياس مفاهيم الدراسة، أي بمعنى انه عند القيام بأجراء الدراسة مره أخرى سوف يتوصل إلى نتائج نفسها، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض بنسبة للمتحولات المدروسة وموثوقية النتائج، وعند احتساب معامل ألفا كرونباخ من أجل مجموعة من المتحولات فيجب أن تكون قيمته أكبر من (70%) حتى تقول بأنه يمكن الوثوق بالنتائج (Kiliç, 2016). وقد تم اختبار الموثوقية باستخدام معامل ألفا كرونباخ لعبارات المحاور الثلاثة كما هو موضح في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) يوضح نتيجة معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
الأول	8	0.837
الثاني	8	0.756
الثالث	8	0.817

ثانياً - اختبار اعتدالية البيانات (Test Of Normality): باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) تبين أن بيانات المحور الأول والثاني تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، فيما تبين أن بيانات المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة مستوى المعنوية أقل من (0.05) (Das and Lmon, 2016).

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	Kolmogorov-Smirnov Z	Sig
الأول	0.82	0.200
الثاني	0.92	0.200
الثالث	1.36	0.009

ثالثاً - الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): وتشمل المقاييس الإحصائية الوصفية مثل المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والرتبة (Bickel and Lehmann, 2012).
 رابعاً - اختبار t: T-Test (One-Sample): لمعرفة الموافقة أو عدم الموافقة على عبارات الاستبانة.
 خامساً - اختبار ولكوكسن: (Wilcoxon signed rank test): لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار ولكوكسن باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تجرى عندما تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (Abid, et al., 2017).

وسيمت اختبار فرضيات الدراسة الثلاثة من خلال التالي:

- الفرض الصفري H_0 : أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة يساوي قيمة 3 (محايد).
 - الفرض البديل H_1 : أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة لا يساوي قيمة 3 (موافق أو غير موافق).
- ولاتخاذ قرار حول هذه الفرضية تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي والوصول لاتخاذ القرار التالي:

إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P-value) أكبر من 0.05 فهذا يدل على قبول الفرض الصفري أي أن الاتجاه العام حول هذه العبارة كان محايداً.

إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهدة (P-value) أصغر من أو تساوي 0.05 فهذا يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل.

6.5 اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1.6.5 اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري H_0 : وظيفة المراجعة الداخلية ليست ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية.

الفرض البديل H_1 : وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية.

تم اختبار فرضية الدراسة الأولى عن طريق إجراء اختبار (t) T-Test (One-Sample) الأحادي وذلك للمتوسط العام لجميع عبارات المحور الأول والتي كان عددها ثمان فقرات وذلك لأن تتبع التوزيع الطبيعي، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

الجدول رقم (3): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار T	الفرضية الأولى
رفض الفرضية الصفرية	0.000	15.367	وظيفة المراجعة الداخلية ليست ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (3) أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للفرضية الأولى كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1).

واستناداً على ما سبق فإنه يتم اتخاذ قرار برفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أن: "وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية". ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط الحسابي لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بال محور الأول كما هي موضحة بالجدول رقم (4):

الجدول رقم (4) إحصائيات وصفية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	P-value	القرار	الرتبة
1	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من سلامة الحسابات المختلفة وضمان توفير المعلومات الدقيقة بالمصرف وحماية أصول الشركة.	4.448	0.6535	5	0.000	موافق	1
2	لدى إدارة المراجعة الداخلية وثيقة مكتوبة توضح أهداف وسلطات ومسؤولية إدارته.	3.914	0.8226	4	0.000	موافق	7
3	يتوافر لدى إدارة المراجعة الداخلية الإمكانيات المادية والمالية التي تسمح له بأداء مهامه على أكمل وجه.	3.552	0.8619	4	0.000	موافق	8
4	إدارة المراجعة الداخلية تعمل ضمن هيكل تنظيمي يسمح بأداء مهامها بشكل مناسب.	4.069	0.6718	4	0.000	موافق	4
5	تساهم إدارة المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية.	4.345	0.6367	4	0.000	موافق	2
6	تساهم إدارة المراجعة الداخلية بزيادة مصداقية القوائم المالية.	3.983	0.8479	4	0.000	موافق	5
7	تحظى إدارة المراجعة الداخلية بدعم من مجلس الإدارة.	3.983	0.8479	4	0.000	موافق	5
8	تتمتع وظيفة المراجعة الداخلية باستقلالية وسلطة تمكنها من الحصول على كامل المعلومات التي تحتاجها.	4.086	0.8642	4	0.000	موافق	3
-	المتوسط العام	4.073	-	-	-	-	-

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق رقم (4) إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل عينة الدراسة هي الفقرة رقم (1) "يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من سلامة الحسابات المختلفة وضمان توفير المعلومات الدقيقة بالمصرف وحماية أصول الشركة" بمتوسط حسابي (4.448)، والفقرة رقم (5) "تساهم إدارة المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (4.345)، والفقرة رقم (8) "تتمتع وظيفة المراجعة الداخلية باستقلالية وسلطة تمكنها من الحصول على كامل المعلومات التي تحتاجها"، بمتوسط حسابي (4.086). كما يلاحظ أن الفقرة رقم (3) "يتوافر لدى إدارة المراجعة الداخلية الإمكانيات المادية والمالية التي تسمح له بأداء مهامه على أكمل وجه"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.552). وبصفة عامة، يلاحظ أن المشاركين مدركين أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي عام (4.073). عموماً، أظهرت النتائج أن هناك أدلة إحصائية كافية تبين أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية.

2.6.5 اختبار الفرضية الثانية

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري Ho: لا يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

الفرض البديل H1: يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

تم اختبار فرضية الدراسة الثانية عن طريق إجراء عن طريق اختبار (t) One-Test (Sample) الأحادي وذلك للمتوسط العام لجميع عبارات المحور الثاني والتي كان عددها ثمان فقرات وذلك لأن تتبع التوزيع الطبيعي، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار T	الفرضية الثانية
رفض الفرضية الصفريية	0.000	3.873	لا يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق رقم (5) أن قيمة مستوى المعنوية (p-value) للفرضية الثانية كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1). واستناداً على ما سبق فإنه تم رفض الفرض الصفري الأول وقبول الفرض البديل والذي ينص على: "يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية". ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط الحسابي لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالمحور الثاني كما هي موضحة بالجدول رقم (6):

الجدول رقم (6) إحصائيات وصفية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثانية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	P-value	القرار	الترتبة
1	يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض التهرب الضريبي.	3.500	0.8836	3.5	0.000	موافق	3
2	يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين المركز المالي للحصول على التمويل.	3.655	0.9832	4	0.000	موافق	1
3	يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بدافع التأثير على سمعة المصرف إيجابياً لدى الجمهور	3.569	0.9198	4	0.000	موافق	2
4	يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتقديم معلومات مضللة بالقوائم المالية.	3.207	1.1811	3	0.225	غير موافق	6
5	يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض التلاعب بالأصول والالتزامات.	3.276	1.3084	4	0.187	غير موافق	5
6	يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالإيرادات بين السنة الحالية والسنة التالية.	3.172	1.1719	3	0.311	غير موافق	7
7	يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تسجيل إيرادات وهمية.	3.000	1.1394	3	0.811	غير موافق	8
8	يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال عدم الإفصاح عن كل الأرباح والخسائر.	3.345	1.1631	4	0.000	موافق	4
-	المتوسط العام	3.341	-	-	-	-	-

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق رقم (6) إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل المشاركين في الدراسة هي الفقرة رقم (2) "يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين المركز المالي للحصول على التمويل" بمتوسط حسابي (3.655)، والفقرة رقم (3) "يتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بدافع التأثير على سمعة المصرف إيجابياً لدى الجمهور" بمتوسط حسابي (3.569)، والفقرة رقم (1) "يعد التهرب الضريبي من أساليب المحاسبة الإبداعية"، بمتوسط حسابي (3.500). كما يلاحظ أن الفقرة رقم (7) "يتم تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تسجيل إيرادات وهمية"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.000). وبصفة عامة، يلاحظ أن المشاركين يرون أن هناك استخدام لأساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي عام (3.341).

3.6.5 اختبار الفرضية الثالثة

تم اختبار هذه الفرضية التي تنص على:

الفرض الصفري H_0 : وظيفة المراجعة الداخلية ليست لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

الفرض البديل H_1 : وظيفة المراجعة الداخلية لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

تم اختبار فرضية الدراسة الثالثة عن طريق إجراء اختبار ولكوكسن الأحادي (Wilcoxon signed rank test) وذلك للمتوسط العام لجميع عبارات المحور الثالث والتي كان عددها ثمان فقرات وذلك لأنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكانت النتائج كما بالجدول التالي رقم (7):

الجدول رقم (7) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار Wilcoxon	الفرضية الثالثة
رفض الفرضية الصفريية	0.000	11.676	وظيفة المراجعة الداخلية ليست لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق رقم (7) أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} للفرضية الثالثة كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصفري (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1). واستناداً على ما سبق فإنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل والذي ينص على: "وظيفة المراجعة الداخلية لها دور في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية". ولمعرفة أكثر الفقرات تأثيراً في هذا القرار، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط الحسابي لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالمحور الثالث كما هي موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8) إحصائيات وصفية لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الثالثة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط الحسابي	P-value	القرار	الرتبة
1	يتمتع المراجع الداخلي بالخبرات والمهارات اللازمة لعمله بحيث يكون قادرا على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	4.034	0.7485	4	0.000	موافق	2
2	يتحلى المراجع الداخلي بأدب وسلوك المهنة بما يساهم في تفعيل دوره في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.	4.103	0.8098	4	0.000	موافق	1
3	يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.862	0.8046	4	0.000	موافق	7
4	يقوم المراجع الداخلي بأداء مهامه على أكمل وجه مما يجعله قادرا على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.948	0.9809	4	0.225	موافق	4
5	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الجيد والفعال لعمله فضلا عن ضمان استقلاليته للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.983	0.8479	4	0.187	موافق	3
6	يعد المراجع الداخلي مسؤولا بشكل كامل عن لجوء المؤسسة لممارسة المحاسبة الإبداعية.	3.414	0.9372	4	0.311	موافق	8
7	يقوم المراجع الداخلي بالتقرير عن ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تتضمنها القوائم المالية.	3.931	0.9150	4	0.811	موافق	5
8	يعد المراجع الداخلي تقاريره ويتخذ قراراته بدون أي ضغوط بحيث يكون قادرا على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	3.879	0.9747	4	0.033	موافق	6
-	المتوسط العام	3.894	-	-	-	-	-

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (8) إلى أن أكثر الفقرات المدركة من قبل المشاركين في الدراسة هي الفقرة رقم (2) "يتحلى المراجع الداخلي بأدب وسلوك المهنة بما يساهم في تفعيل دوره في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية" بمتوسط حسابي (4.103)، تليها الفقرة رقم (1) "يتمتع المراجع الداخلي بالخبرات والمهارات اللازمة لعمله بحيث يكون قادرا على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" بمتوسط حسابي (4.034)، ثم الفقرة رقم (5) "يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الجيد والفعال لعمله فضلا عن ضمان استقلاليته للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، بمتوسط حسابي (3.983). كما يلاحظ أن الفقرة رقم (6) "يعد المراجع الداخلي مسؤولا بشكل كامل عن لجوء المؤسسة لممارسة المحاسبة الإبداعية"، جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.414). وبصفة عامة، يلاحظ أن المشاركين يرون أن وظيفة المراجعة الداخلية لها دور إلى حد ما في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي عام (3.894).

بناء على ما سبق، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية بالمصارف التجارية الليبية، وأن المصارف التجارية الليبية تميل إلى استخدام أساليب المحاسبة

الإبداعية، وأن هناك دورا مهما لوظيفة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية. هذه الدراسة كانت متوافقة مع دراسة (Blazek et al., 2020) ودراسة (شابون وآخرون، 2021)، واللذان تشيران إلى أن نسبة كبيرة من الشركات تميل إلى استخدام المحاسبة الإبداعية. وفيما يتعلق دور للمراجعة الداخلية المحاسبة الإبداعية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية، أظهرت نتائج الدراسة توافقا مع دراسة (Jarrah et al., 2022) والتي تشير إلى أن هناك دور للمراجعة الداخلية (بما في ذلك موضوعية الاستقلالية، وقابلية التحقق، والرعاية المهنية، والحيادية) في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

خاتمة البحث

تحاول هذه الدراسة أن تمثل إضافة للأدبيات من خلال التحقيق في وجهات نظر تتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وباستخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وفي ضوء إجراء التحليلات واختبار فرضيات الدراسة، خلصت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن المشاركين أكثر قناعة بفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال التأكد من سلامة الحسابات المختلفة وضمان توفير المعلومات الدقيقة بالمصرف وحماية أصول الشركة، ومن خلال تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية، وأيضا من خلال تمتع وظيفة المراجعة الداخلية باستقلالية وسلطة تمكنها من الحصول على كامل المعلومات التي تحتاجها.

كما أن الدراسة أيضا تساهم في استكشاف أن هناك استخدام لبعض أساليب المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية بهدف تحسين المركز المالي للحصول على التمويل اللازم، وبدافع التأثير على سمعة المصرف إيجابيا لدى الجمهور، وأيضا لغرض التهرب الضريبي، فضلا عن رغبة هذه المصارف في عدم الإفصاح عن كل الأرباح والخسائر.

خلصت النتائج أيضا إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية من خلال تحلي المراجع الداخلي بأدب وسلوك المهنة، وبتمتعه بالخبرات والمهارات اللازمة لعمله بحيث يكون قادرا على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأيضا قيامه بالتخطيط الجيد والفعال لعمله فضلا عن ضمان استقلاليته وأداء مهامه على أكمل وجه للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بإيجاز، أظهرت النتائج أن وظيفة المراجعة الداخلية ذات فعالية إلى حد ما بالمصارف التجارية الليبية، وأن هناك استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية، وأيضا وظيفة المراجعة الداخلية لها دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمصارف التجارية الليبية.

في ضوء النتائج والتي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح عدد من التوصيات، لعل أهمها: ضرورة فرض قوانين ولوائح للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وبيان آثارها السلبية على مستخدمي القوائم المالية، ضرورة تحلي المحاسبين ومعيدي القوائم المالية والمراجعين الداخليين بأخلاقيات المهنة، الرفع من كفاءة المراجعين الداخليين بانخراطهم بالدورات وورش العمل لاكتساب المهارات المطلوبة لكشف أساليب

وممارسات المحاسبة الإبداعية، وبيان الآثار السلبية المترتبة عنها، التي تسهم في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية كآلية رئيسية من آليات حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي. النتائج التي توصلت إليها الدراسة لها بعض الآثار المميزة على القطاع المصرفي الليبي وأعضاء مجالس الإدارة ومسؤولي مصرف ليبيا المركزي، من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام بالمراجعة الداخلية وآليات حوكمة الشركات في البيئة الليبية خاصة فيما يتعلق بأساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية؛ وتقليل العقبات والمشاكل التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية، والتي يمكن أن تساهم في نهاية المطاف في تعزيز فعالية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي والحد من أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية. على الرغم من أن هذه الدراسة قد حققت أهدافها بشكل جيد وقدمت بعض المساهمات الإضافية للأدب المحاسبي، إلا أنه من الضروري الاعتراف ببعض المحددات والقيود، والتي منها: وجود عدد قليل نسبياً من المشاركين بالدراسة. وأيضاً يمكن ألا تعكس البيانات التي تم جمعها آراء مجتمع الدراسة ككل، نظراً إلى أن هؤلاء المشاركين قدموا فقط تصوراتهم وتجاربهم الشخصية. علاوة على ذلك، قد يكون بعض هؤلاء المشاركين لم يقولوا الحقيقة لأنهم لا يرغبون في تقديم انطباع سيء عن مؤسساتهم أو أساءوا تمثيل وجهات نظرهم بقصد أو بدونه.

ختاماً، يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية، والتي منها إجراء مزيد من البحوث حول دور آليات حوكمة الشركات الأخرى في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. علاوة على ذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الليبي بالنظر إلى النقص الكبير في الأبحاث التي تغطي مجال المحاسبة الإبداعية في البلدان النامية، خاصة ليبيا.

المراجع

أقنير، الصديق سالم والمحبوب، محمود جمعة عمر. (2016). دور المراجع الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الليبية، مجلة آفاق اقتصادية، (4)، 125-145.

الزواغي، صالح إبراهيم أبو عجيبة وفتوحة، مصطفى ساسي. (2021). دور مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية ومعالجة آثارها: دراسة تطبيقية على مراجعي إدارة الشركات العامة والمصارف، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب - كلية الاقتصاد والتجارة، (العدد 14)، 251-278.

سالم، فتحي موسى والعشيب، منصور محمد والجازوي، صالح أبوبكر. (2021). الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: "دراسة نظرية تحليلية"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، (18)، 255-274.

شابون، أبوبكر والشويرف، عبدالله، وديهوم، عبدالسلام (2021). مدى كفاءة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بمدينة مصراتة، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، 20 (1)، 86-95.

كريمة، ربيع سلامة جمعة وعمر، صالح المختار مبارك. (2022). دور المراجع الخارجي في الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية المؤثرة في دقة المعلومات المحاسبية بقائمة الدخل. مجلة الاصاله، (العدد الثالث)، 449-427.

مرازقة، صالح وبوهرين، فتيحة، (2014). الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية 4 (8)، 174-161.

Abed, I. A., Hussin, N., Ali, M. A., Haddad, H., Shehadeh, M., & Hasan, E. F. (2022). Creative accounting determinants and financial reporting quality: systematic literature review. *Risks*, 10(4), 1-25.

Abid, M., et al., 2017. An Efficient Nonparametric EWMA Wilcoxon Signed-Rank Chart for Monitoring Location. *Quality and Reliability Engineering International*, 33 (3), 669-685.

Ado, A. B., Mohd Rashid, N. N., Mustapha, U. A., & Ademola, L. S. (2022). Audit Quality and Creative Accounting Strategy: Evidence from Nigerian Public Listed Companies. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 16(3), 40-54.

Ahmed, F. H. (2022). The Impact of Applying Creative Accounting on the Reliability of Accounting Information in the Financial Statements. *World Economics and Finance Bulletin*, 12, 55-64.

Akpanuko, E.E. and Umoren, N.J. (2018), "The influence of creative accounting on the credibility of accounting reports", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 16 No. 2, pp. 292-310. <https://doi.org/10.1108/JFRA-08-2016-0064>

Albeksh, H. M. A. (2019). The Role of External Auditor to Reduce the Effects of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements: Insights from Libya. *International Journal of Science and Research (IJSR)*, 8(2), 59-68.

AL-Khafaji, A. A. K., Mustafa, R. F., & Alsaalim, F. H. A. J. (2022). The role of creative accounting in increasing the marketing of shares and their profits in the Iraqi stock exchange. *Periodicals of Engineering and Natural Sciences (PEN)*, 10(2), 323-336.

Al-Olimat, N. H., (2019). The impact of cognitive creativity in accounting among Jordanian internal auditors on detecting creative accounting practices, a field study. *International Journal of Business and Social Science*, 10, (2), 170-178.

Arena, M and Azzone, G 2007, „Internal audit departments: adoption and characteristics in Italian companies“, *International Journal of Auditing*, vol. 11, no. 2, pp. 94-114.

Bachtijeva, D., & Tamulevičienė, D. (2022). Comparing earnings management and creative accounting. A general review. *Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości*, 46(2), 115-135.

Banasser, L. J., & Alsayegh, M. F. (2020). The Role of Accounting Mechanisms for Corporate Governance in Reducing Creative Accounting Practices in Telecommunications Sector Companies in Riyadh City: An Empirical Study. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 4 (15), 1-21.

Bickel, P. and Lehmann, E., 2012. Descriptive statistics for nonparametric models I. Introduction. In: *Descriptive statistics for nonparametric models I. Introduction. Selected Works of EL Lehmann*. Springer, 2012, pp. 465-471.

Blazek, R., Durana, P., & Valaskova, K. (2020). Creative accounting as an apparatus for reporting profits in agribusiness. *Journal of risk and financial management*, 13(11), 261.

Das, K.R. and Imon, A., 2016. A brief review of tests for normality. *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*, 5 (1), 5-12.

- Dejnaronk, J., Little, H. T., Mujtaba, B. G., & McClelland, R. (2016). Factors influencing the effectiveness of the internal audit function in Thailand. *Journal of Business and Policy Research*, 11(2), 80-93.
- DeZoort, T., & Harrison, P. (2008). An evaluation of internal auditor responsibility for fraud detection. The Institute of Internal Auditors Research Foundation.
- Drábková, Z., & Pech, M. (2022). Comparison of Creative Accounting Risks in Small Enterprises: The Different Branches Perspective. *E&M Economics and Management*, 25(1), 113–129. <https://doi.org/10.15240/tul/001/2022-1-007>
- Durana, P., Blazek, R., Machova, V., & Krasnan, M. (2022). The use of Beneish M-scores to reveal creative accounting: Evidence from Slovakia. *Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy*, 17(2), 481-510.
- Elshahoubi, I. S. (2019). An investigation into corporate governance (CG) and accountability practices: evidence from Libyan listed companies (PhD Thesis, University of Reading, the UK).
- Gupta, C.M. and Kumar, D. (2020), "Creative accounting a tool for financial crime: a review of the techniques and its effects", *Journal of Financial Crime*, Vol. 27 No. 2, pp. 397-411. <https://doi.org/10.1108/JFC-06-2019-0075>
- Hosho, N., Matowanyika, K., & Chinoda, T. (2013). Detection of creative accounting related frauds in the Zimbabwean cotton industry-the internal auditor's role: Evidence from one large cotton company. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(7), 42-44.
- Jabbar, F. S. (2022). The Impact of Audit Quality in Reducing the Creative Accounting Practices and Activating External Investments (An Applied Study to the Iraqi Stock Exchange). *Webology*, 19(1), 6208-6236.
- Jafarabadi, V. P., & Pakdaman, S. (2016). Investigating the effect of training rhythmic games on reducing symptoms of behavioral disorder in preschoolers of the city of Sirjan. *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, 1034-1046.
- Jarah, B. A. F., AL Jarrah, M. A., Al-Zaqeba, M. A. A., & Al-Jarrah, M. F. M. (2022). The Role of Internal Audit to Reduce the Effects of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements in the Jordanian Islamic Banks. *International Journal of Financial Studies*, 10 (3), 60.
- Khaneja, S., & Bhargava, V. (2016). A comprehensive review of literature on creative accounting. *International Journal of Business Insights and Transformation*, 10 (1), 46-60.
- Kiliç, S., 2016. Cronbach's alpha reliability coefficient. *Journal of Mood Disorders*, 6 (1), 47.
- Lukman, H., & Irisha, T. (2020). The effect of creative accounting practices with statutory auditor as mediation, and accountant ethics standards on the reliability of financial statements. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 478, 1023-1029.
- Masli, A.M., 2018. The Role of the Audit Committee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of the Banking Sector in Libya. PhD thesis., Nottingham Trent University.
- Masli, A.M., Mangena, M. and Harradine, D., 2019. The Role of Audit Committees in the Libyan Banking Sector as it Transforms into an Islamic System. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 5(2), 1-22.

- Meshhen, Abdullah (2015), "The Use of Creative Accounting Methods and Procedures in Financial Statements", An Applied Study of a Sample of Iraqi Banks, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 11, Issue No. 33, Iraq.
- Mihret, DG and Yismaw, AW 2007, „Internal audit effectiveness: an Ethiopian public sector case study“, Managerial Auditing Journal, vol. 22, no. 5, pp. 470-484.
- Okolie, P. I., Chukwuma, O. V., Eneh, N. A., & Ejike, S. I. (2023). Exploring the Impact of Creative Accounting on Financial Reporting in Nigeria: An Analysis of the Techniques, Reasons and Regulations.
- Olayinka, S. W., & Adekola, O. A. (2021). Corporate Failure in Nigeria: A Resultant Effect of Creative Accounting, International Journal of Social Sciences and Management Review, 4 (1), 110-125.
- Olejko, K. (2022). Assessment of The Implementation of Corporate Governance Mechanisms on the Basis of “Best Practice Scanner”-Selected Problems, Organization and Management Series No. 163. Silesian University of Technology Publishing House, 397-408.
- Olojede, P., Erin, O. Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation. Int J Discl Gov 18, 207–222 (2021). <https://doi.org/10.1057/s41310-021-00106-4>
- Pordea, D., & Mateş, D. (2019). Determinants of accounting creativity: empirical analysis on Romanian SMEs in construction industry. Oradea Journal of Business and Economics, 4(Special), 7-18.
- Putranto, A., & Trihudyatmanto, M. (2022). The Influence of Ethical Orientation and Types of University on Students' Perceptions of Creative Accounting. Jamasy: Jurnal Akuntansi, Manajemen dan Perbankan Syariah, 2(3), 90-96.
- Radu, M. (2012). Corporate governance, internal audit and environmental audit - the performance tools in Romanian companies. Accounting and Management Information Systems, 11(1), 112-130.
- Ramo, Waheed Mahmood (2008), Conceptual Framework for Creative Accounting under the Rules and Ethics of the Accounting Profession and International Accounting and Auditing Standards, Rafidain Development Journal, Mosul University, Iraq, Volume 89, Issue 30.
- Saleh, M. M. A., Jawabreh, O., & Abu-Eker, E. F. M. (2023). Factors of applying creative accounting and its impact on the quality of financial statements in Jordanian hotels, sustainable practices. Journal of Sustainable Finance & Investment, 13(1), 499-515.
- Salleh, M. F. M., & Suryanto, T. (2019). Fraud Detection on Banking Industry in South Sumatera: A Study on the Role of Internal Auditors’. International Journal of Shari'ah and Corporate Governance Research, 2(2), 62-67.
- Sari, R. C., Sholihin, M., & Ratmono, D. (2018). Do ethics education and religious environment mitigate creative accounting? In Character Education for 21st Century Global Citizens, 307-312.
- Tassadaq, F., & Malik, Q. A. (2015). Creative accounting & financial reporting: model development & empirical testing. International Journal of Economics and Financial Issues, 5(2), 544-551.
- Wahdana, N. P. (2023). The effect of stock ownership, independent board of commissioners and characteristics of the audit committee on creative accounting practices PhD thesis., Hasanuddin Universitas.

تحليل وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود والمضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

د. بالقاسم يوسف بازينة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته
Bazeco@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2022.12.31

تاريخ القبول: 2022.12.21

تاريخ الاستلام: 2022.11.19

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)، وقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك بتقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين المتغيرين، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأجل القصير، حيث استخدمت الدراسة المضاعف النقدي كمتغير مستقل، وسرعة دوران النقود كمتغير تابع، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود، وأن القيمة المحسوبة لاختبار Bound Test ($F\text{-statistic} = 9.78$) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية 0.05 يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

الكلمات الدالة: المضاعف النقدي، سرعة دوران النقود، عرض النقود، نموذج ARDL.

Abstract

This study aimed to measure and analysis the relationship between the money multiplier and the velocity of money in Libya, during the period 1990-2020, then the method of autoregressive distributed time lags (ARDL), was used by estimating the long-run co-integration relationships between the two variables, and estimating the error correction model and the parameters The short-run, where the study used the multiplier of money as a dependent variable, whereas the independent variable is the velocity of money, The study concluded that is a long-term causal relationship between the money multiplier and the velocity of money, and that the value calculated for the Bound Test ($F\text{-statistic} = 9.780710$) is greater than the table upper limits of the F test according to the sample size and the degree of freedom at the level of significance 0.05 indicates the presence of between the two variables.

Key Words: money multiplier, velocity of money, money supply, ARDL

1- مقدمة:

سرعة دوران النقود تعني عدد المرات التي قد يتداول فيها مخزون النقود المتوفر ويتحول إلى تمويل معاملات مكافئة للنتائج المحلي الإجمالي، (Liviu Andrei, 2016) في حين أن المضاعف النقدي هو الحجم الذي يتم من خلاله مضاعفة الأموال الأساسية في النظام المصرفي، ورياضياً فإن المضاعف النقدي هو عبارة عن حاصل قسمة عرض النقود على القاعدة النقدية، بينما سرعة دوران النقود تعني الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عرض النقود، هذا يعني أن عرض النقود كان بسيطاً في معادلة المضاعف النقدي ومقاماً في معادلة سرعة دوران النقود، وبناءً على ذلك فإن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى زيادة المضاعف النقدي وانخفاض في سرعة دوران النقود والعكس صحيح.

مما يدل على وجود علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود والمضاعف النقدي، هذا من الناحية النظرية ولكن من الناحية العملية يصعب التشخيص والتحكم في المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود (Hugo Rodrigues Mendizabal, 2006)، خاصة في الاقتصاديات الريفية ذات الاقتصاد الأحادي وضعف الحسابات القومية وضعف الجهاز المصرفي، مثل الدولة الليبية، وتكمن أهمية هذه الورقة في فهم طبيعة العلاقة بين المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود في ليبيا خلال الفترة 1990-2020، انطلاقاً من فرضية مفادها (توجد علاقة سببية بين المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود في ليبيا في الأجل الطويل)، وقد تم استخدام بيانات سنوية عن عرض النقود، والناتج المحلي الإجمالي، واحتياجات المصارف التجارية، وذلك من خلال نشرات مصرف ليبيا المركزي.

ولقد تم حساب قيمة المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود من خلال المعادلات الموضحة فيما بعد، وسوف يتم اختبار ذلك عن طريق اختيار النموذج القياسي المناسب بعد فحص واختبار استقرار السلاسل الزمنية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتحليل طبيعة واتجاه العلاقة بين المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود، في الاقتصاد الليبي.

2- سرعة دوران النقود:

تكمن أهمية سرعة دوران النقود في أنها تعطي نفس الأثر الذي تعطيه كمية النقود في الاقتصاد، فإذا كانت كمية النقود غير كافية لإنجاز المعاملات الاقتصادية إلا أن الوحدة النقدية تدور بشكل أسرع فإن تأثير سرعة دوران النقود هو نفس تأثير كمية النقود، (السيد علي والعيسى، 2004، ص 238) والعلاقة بين كمية النقود وسرعة دورانها يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- زيادة كمية النقود وثبات سرعة دورانها.

- ثبات كمية النقود وزيادة سرعة دورانها.

- زيادة كمية النقود وزيادة سرعة دورانها.

هذا يعني أن زيادة سرعة دوران النقود في إتمام المعاملات اليومية يمكن أن يكون بديل لكمية النقود داخل الاقتصاد والعكس صحيح. (الناقة، 1998، ص 17).

وهنا يجب التفريق بين حجم النقود المتداولة في الإقتصاد، والإنفاق النقدي خلال فترة زمنية معينة فكمية النقود المتداولة تمثل متغير خزين أو رصيد، أما الإنفاق النقدي، فيمثل متغير تيار أو تدفق يعبر عن كمية قابلة للقياس في أي لحظة زمنية، أي له حدود زمنية ويجب أن يحسب أو يقاس عبر فترة من الزمن (المعجل، ص 17).

والخلاصة، هي أن زيادة سرعة تداول النقود ما هي إلا تعبير عن زيادة معدل الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري، وأيضاً معبر عن انخفاض الطلب على النقود وهذا يعني أن سرعة تداول النقود هي مقلوب الطلب على النقود أو الاحتفاظ بالنقود، وهناك صيغتان لقياس سرعة دوران النقود هما:

1-2- سرعة دوران النقود للمعاملات:

وهي تعني عدد المرات التي تتداول فيها الوحدة النقدية مقابل بيع وشراء السلع النهائية والوسيطه والانتاجية والموجودات المالية، وهذا ما عبر عنه (فيشر) من خلال المتطابقة الرياضية التالية (حداد وهذلول، ص 104):

$$V_v = PY/M$$

حيث:

V_v : سرعة دوران النقود خلال فترة زمنية معينة

p : المستوى العام للأسعار

Y : حجم المعاملات

M : عرض النقود

ولكن هذه الصيغة من الصعب تطبيقها في الواقع نظراً لصعوبة قياس عدد المعاملات اليومية، والطريق الأكثر استعمالاً لقياس سرعة دوران النقود هي طريقة سرعة تداول الدخل.

2-2- سرعة تداول الدخل:

يقصد بها أن سرعة دوران النقود تعني عدد المرات التي تدور بها الوحدة النقدية على اعتبارها دخلاً لتمويل الناتج خلال فترة زمنية معينة، (الدليمي، ص 123)، وعليه فإن سرعة تداول النقود تقاس على النحو التالي:

$$V_v = GDP/M$$

حيث:

V_v : سرعة تداول النقود

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

M : عرض النقود بالمفهوم الضيق

وهذا هو المقياس الدارج في استخراج سرعة دوران النقود، وقد تم احتسابها بناء على قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عرض النقود من واقع بيانات مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (1990-2020).

3- المضاعف النقدي:

تتمتع البنوك التجارية بالقدرة على خلق الأموال من خلال الأموال الأساسية الصادرة عن المصرف المركزي، ويمكن تفسير ذلك من خلال المضاعف النقدي والذي يعتبر جزء من عملية خلق النقود، ويقصد بالمضاعف النقدي هو النسبة بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في القاعدة النقدية، (الرصافي، البكر، 2016) وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي اقل من الواحد يعني أن الدولة تتبع سياسة نقدية انكماشية، وكلما كانت أكبر من الواحد يعني اتباع سياسة نقدية توسعية ويعتبر المصرف المركزي هو المتحكم الفعلي في عملية خلق النقود وذلك من خلال مراقبة احتياطات المصارف التجارية، و اقتطاع نسبة الاحتياطي القانوني وكل التسريبات الأخرى ومن ثم يستطيع البنك التجاري استعمال الفائض في منح القروض، وعليه يمكن صياغة معادلة المضاعف النقدي على النحو التالي (العمر، 1997، ص 187)، (كمال، مصطفى، 2017، ص 145):

$$Mm = CD + 1 + TD/CT + ERD + RRD$$

حيث:

Mm: المضاعف النقدي

CD: نسبة العملة لدي الجمهور للودائع تحت الطلب

TD: نسبة الودائع الزمنية للودائع تحت الطلب

RRD: نسبة الإحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب

ERD: نسبة الإحتياطي الفائض للودائع تحت الطلب

ولقد تم في هذه الورقة احتساب قيمة المضاعف النقدي وفقا للمعادلة السابقة، حسب البيانات الصادرة عن في نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي. (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

4 - الدراسات السابقة:

• دراسة التلباني (2022):

العلاقة بين سرعة دوران النقود وكل من التضخم والنمو الإقتصادي المصري، استهدفت الدراسة توضيح وقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود وبين نمو الإقتصاد المصري ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2020)، وقد تم الإعتماد على اختبار السببية لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وقد استنتجت الدراسة أن هناك ثمة علاقة سببية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من ناحية، وبين سرعة دوران النقود من الناحية الأخرى.

• دراسة غفور (2022):

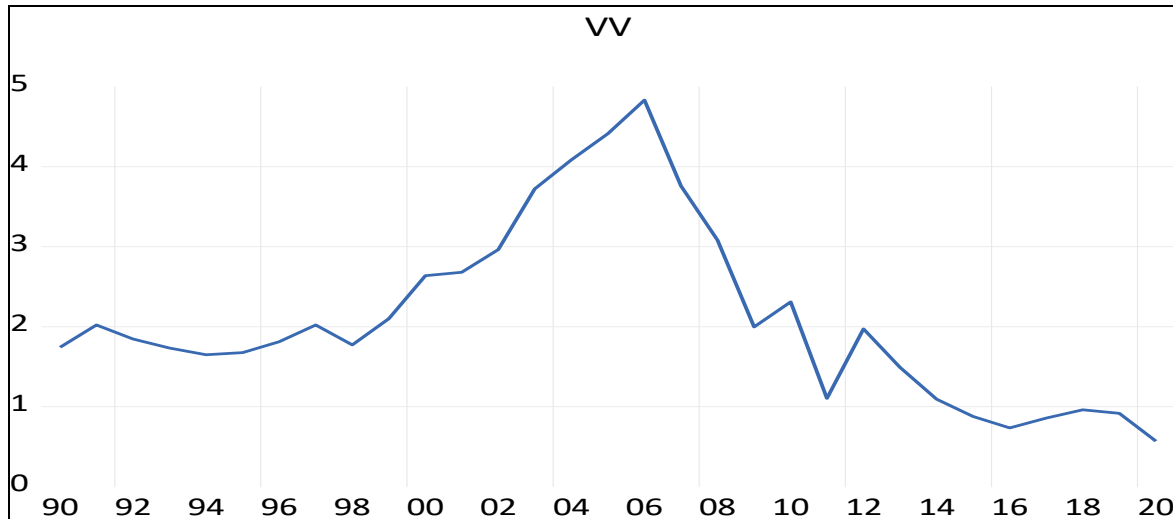
تناولت هذه الدراسة تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991-2013)، و تم إجراء اختبار التكامل المشترك ودل على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث، ترتبط فيها التغيرات في معدلات التضخم بعلاقة طردية مع التغيرات في عرض النقود وسرعة دوران النقود.

دراسة Br Baru & Sugiyant (2021):

تطرت هذه الدراسة لتأثير النقود الإلكترونية والعملية الورقية، على المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود في اندونيسيا، استخدمت بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2009-2018) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، و كانت النتائج أن النقود الإلكترونية والعملية الورقية أثرت على المدى الطويل على مضاعف النقود وعلى سرعة دورانها، وأن المضاعف النقدي له ارتباط موجب مع النقود الإلكترونية والعملية الورقية، في حين أن سرعة دوران النقود لها ارتباط سالب.

دراسة الجويجاتي وآخرون (2012):

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين سرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار والنتائج المحلي الإجمالي، لتحديد اتجاه العلاقة وفاعلية السياسة النقدية على واقع الإقتصاد العراقي، من خلال دراسة لبيانات سنوية للسلسلة الزمنية للمدة (1991-2011)، وقد استنتج البحث أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود.



شكل رقم (1) سرعة تداول النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

5- سلوك سرعة دوران النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-2020):

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن سرعة دوران النقود في ليبيا خلال الفترة (1990-1999) بقيت بين مستويات 1.07 الى 2.09 وذلك راجع إلى تفضيل الأفراد للاحتفاظ بأموالهم بدلا من إنفاقها على السلع الإستهلاكية والإستثمارية، والسبب وراء هذا التفضيل هو حالة عدم اليقين التي مر بها الإقتصاد الليبي متمثلة في الحصار الإقتصادي المفروض على ليبيا في تلك الفترة، مما ساهم في عدم انسياب الواردات بشكل منتظم مما حجم بشكل كبير الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري وزيادة الطلب على النقود من قبل الافراد ومن ثم انخفاض سرعة دوران النقود.

بعد عام 1999 وما صاحبه من ظروف سياسية وإقتصادية مستقرة منها فك الحصار الإقتصادي وإنتعاش الواردات، بالإضافة إلى تغيير سعر الصرف، وإرتفاع أسعار النفط، كل ذلك ساهم في إرتفاع

سرعة دوران النقود إلى مستويات قياسية وصلت عام 2006 إلى 4.83 مما يعني تحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعرض النقود. إلا أن سرعة دوران النقود عادت إلى الانخفاض بعد عام 2007 لكنها بقيت عند مستويات مقبولة تتراوح بين 2 و3 وسبب هذا الانخفاض ربما يكون لتخوف الناس من أثار الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة، وبعد العام 2011 أخذت معدلات سرعة دوران النقود في الإنخفاض عاكسة الظروف السياسية والإقتتال الداخلي والإنقسام السياسي، مما ترتب عليه فقدان الثقة بين المواطن والجهاز المصرفي، والإحتفاظ بالسيولة خارج المصارف، والتخوف من الإنفاق والإتجاه إلى التحوط للمستقبل المجهول، حيث استمرت سرعة دوران النقود في الإنخفاض إلى نهاية فترة الدراسة حيث بلغت عام 2020 فقط 0.56 مما يعني أن الوحدة النقدية تتداول حوالي نصف مرة في العام، بينما كانت تتداول أربع مرات ونصف عام 2006.



شكل رقم (2) تطور قيمة المضاعف النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

6- تطور قيمة المضاعف النقدي في ليبيا (1990-2020):

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن المضاعف النقدي في ليبيا من سنة 1990 إلى سنة 1994 انخفض من 2.46 إلى 1.98 ويرجع ذلك الانخفاض إلى زيادة العملة لدى الجمهور نتيجة لعودة القطاع الخاص من جديد للدولة الليبية وتخوف الناس من إيداع أموالهم في المصارف لعدم ثقتهم في النظام السياسي في تلك الفترة، ولكن سرعان ما تبددت هذه المخاوف وتوسعت المصارف في إعطاء القروض حيث ارتفع المضاعف النقدي واستقر بالقرب من 2 خلال الأعوام (1994-2003) مما يعني أن الدولة تبنت سياسة نقدية توسعية بشكل كبير، ثم أخذ بعد ذلك في الانخفاض ولكن بقي أكبر من الواحد الصحيح مما يعني أن الدولة استمرت باتباع سياسة نقدية توسعية حتى العام 2008، حيث بدأ المضاعف النقدي بالانخفاض إلى ما دون الواحد هذا يعني إنتهاج سياسة نقدية إنكماشية، وربما يرجع ذلك للتحوط من إندلاع أزمة مالية عالمية كانت ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وهي ما سميت بأزمة الرهن العقاري، واستمر انخفاض المضاعف النقدي إلى عام 2014 وهي فترة عصيبة مرت على الإقتصاد الليبي متمثلة

في الإقتتال الداخلي وما ترتب عليه من إقفال للموانئ النفطية وإنقسام سياسي على جميع الأصعدة. إلا أنه في 2015 ونتيجة لإتفاق الصخيرات وما انبثق عليه من مجلس رئاسي ساهم في إيجاد ترتيبات مالية تسببت في ضخ الأموال في محاولة لحلحلة المشاكل الإقتصادية ترتب عليه إرتفاع في قيمة المضاعف النقدي ولكن اقل من الواحد، وبقي على ذلك إلى نهاية الفترة محل الدراسة، أي أن السمة الغالبة في السياسة النقدية في العشر سنوات الأخيرة هي السياسة النقدية الإنكماشية.

7. اثبات الفرضية الرئيسية:

" توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين المضاعف النقدي (Mm)، وسرعة دوران النقود (Vv)

و لاختبار هذه الفرضية هناك عدة أساليب إحصائية، لتحديد الأسلوب المناسب يجب اتباع الخطوتين

التاليتين:

7-1: استخدام اختبار AIC لتحديد فترات الإبطاء:

جدول (1) نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

المتغير	Lag	AIC
Vv	1	1.570329*
Mm	2	-1.116474*
LogVv	1	0.074156*
LogMm	2	-1.941944*

من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (1)، نلاحظ أن المتغيرات لها فترة أو فترتين إبطاء.

7-2 التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين Mm, Vv :

تم استخدام طريقة ديكي- فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم ($H_0 : \beta = 0$)، والتي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة ($H_1 : \beta < 1$)، والتي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة (ساسي، 2016، ص، 229). و

بتطبيق برنامج EViews حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (2):

جدول (2) اختبار سكون السلسلة الزمنية

المتغير	الفرق الاول First deference		في المستوى Level	
	القرار	ADF statistics	القرار	ADF statistics
Vv	غير مستقرة	0.1623	غير مستقرة	0.7932
	مستقرة	2.357380	مستقرة	0.839069
Mm	غير مستقرة	0.3323	غير مستقرة	0.8933
	مستقرة	2.485005	مستقرة	1.195762

بدونهما	-	0.3769	غير مستقرة	-	0.0195	مستقرة	
حد ثابت	-	0.4602	غير مستقرة	-	0.0050	مستقرة	
حد ثابت واتجاه	-	0.4251	غير مستقرة	-	0.0280	مستقرة	Mm
بدونهما	-	0.0226	مستقرة	-	0.0004	مستقرة	
حد ثابت	-	0.9066	غير مستقرة	-	0.0000	مستقرة	
حد ثابت واتجاه	-	0.9098	غير مستقرة	-	0.0000	مستقرة	LogVv
بدونهما	-	0.3421	غير مستقرة	-	0.0000	مستقرة	
حد ثابت	-	0.6514	غير مستقرة	-	0.0076	مستقرة	
حد ثابت واتجاه	-	0.4913	غير مستقرة	-	0.0377	مستقرة	LogMm
بدونهما	-	0.0297	مستقرة	-	0.0006	مستقرة	

من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (2)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغير (Vv) سواء أكان في حالة (وجود حد ثابت فقط، وجود حد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية للمتغير المذكور غير ساكنة في المستوى، ثم تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) في حالة (وجود حد ثابت فقط، وجود حد ثابت واتجاه) أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%)، أصغر من 0.05 في حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام. لهذا فإن السلسلة الزمنية تكون غير ساكنة في الفرق الأول. لهذا تم اخذ اللوغاريتم للمتغير التابع (Vv)، فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغير (LogVv) سواء أكان في حالة (وجود حد ثابت فقط، وجود حد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام) كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%). مما يدل على أن السلسلة الزمنية للمتغير (LogVv) ساكنة في الفرق الأول.

أما المتغير المستقل (Mm) فقد كان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) سواء أكان في حالة (وجود حد ثابت فقط، وجود حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%)، أصغر من 0.05 في حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام، لهذا فإن السلسلة الزمنية تكون غير ساكنة في المستوى، ثم تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-

(value) في جميع الحالات أصغر من مستوى المعنوية المحدد (5%). لهذا فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة غير ساكنة في المستوى (ولهذا تم اعتماد "Log Vv" كمتغير تابع و "Mm" كمتغير مستقل في هذه الدراسة).

من خلال نتائج الخطوتين السابقتين نجد أن المتغيرين كانا ساكنان في الفرق الأول، لهذا فإن الأسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى أم في الفرق الأول أم مزيجاً من الإثنين Emeka (Nkoro, and Aham Kelvin Uko,2016,p,67).

ولمعرفة نوع ودرجة العلاقة السببية بين المضاعف النقدي (Mm)، وسرعة دوران النقود (Vv). يجب أولاً بناء تصور مبدئي لاتجاه وقوة هذه العلاقة. من أجل ذلك تم استخدام معامل بيرسون للارتباط فكانت النتائج كما بالجدول (3):

جدول (3) مصفوفة معاملات الارتباط

	Vv	Mm
Vv	1.000	0.224

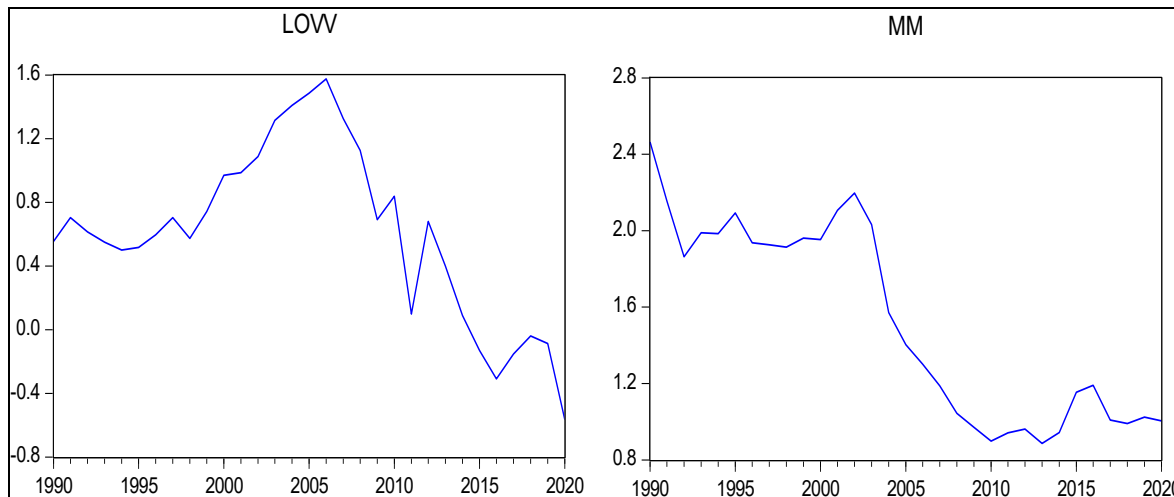
من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (3)، نلاحظ وجود علاقة طردية بين (Vv) و (Mm). بالرغم من وجود درجة الارتباط بين المتغيرين، إلا أنه لا يقدم دليل كافي على وجود علاقة سببية لأن هذا الارتباط قد يكون ارتباطاً دالي. لهذا يجب اعتماد أسلوب آخر أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية، والمتمثل في نموذج الانحدار القياسي للوقوف على صحة هذه العلاقة.

7-3 بناء النموذج القياسي:

7-3-1 توزيع المتغير التابع (LogVv) والمتغير المستقل (Mm):

وذلك لمعرفة شكل الانتشار، كذلك معرفة إن كان هناك تغيرات هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير. فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل التالي:



الشكل (3) الشكل الانتشاري لمتغيرات النموذج

من خلال الشكل (3) نلاحظ أن LogVv به نقاط انكسار سنة 2006، 2010، 2012. فتم التعامل معه عند التقدير لتفادي تأثيره السلبي على العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، وذلك من خلال إدخال متغيرات وهمية هي Damm2012، Damm2010، Damm2006.

7-3-2 تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL):

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value = 0.000000) للنموذج كانت أصغر من مستوى المعنوية (1%)، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي، كذلك الحد الثابت C كان معنوي احصائياً عند (1%)، وكذلك المعلمة Mm كان غير معنوي احصائياً. ايضاً، R-squared=0.924 مما يعني أن المتغير المستقل (المضاعف النقدي) استطاع أن يفسر ما قيمته 0.924 من التغيرات الحادثة في سرعة دوران النقود والباقي 0.076 يعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.904)، مما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة جيدة.

7-3-3 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

7-3-1 مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.744784	Prob. F (2,21)	0.4870
Obs*R-squared	1.987011	Prob. Chi-Square (2)	0.3703

مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (4)، نلاحظ أن قيمة (p-value = 0.4870) أكبر ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

7-3-3-2 مشكلة عدم تبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (5):

جدول (5) اختبار مشكلة عدم تبات التباين للنموذج

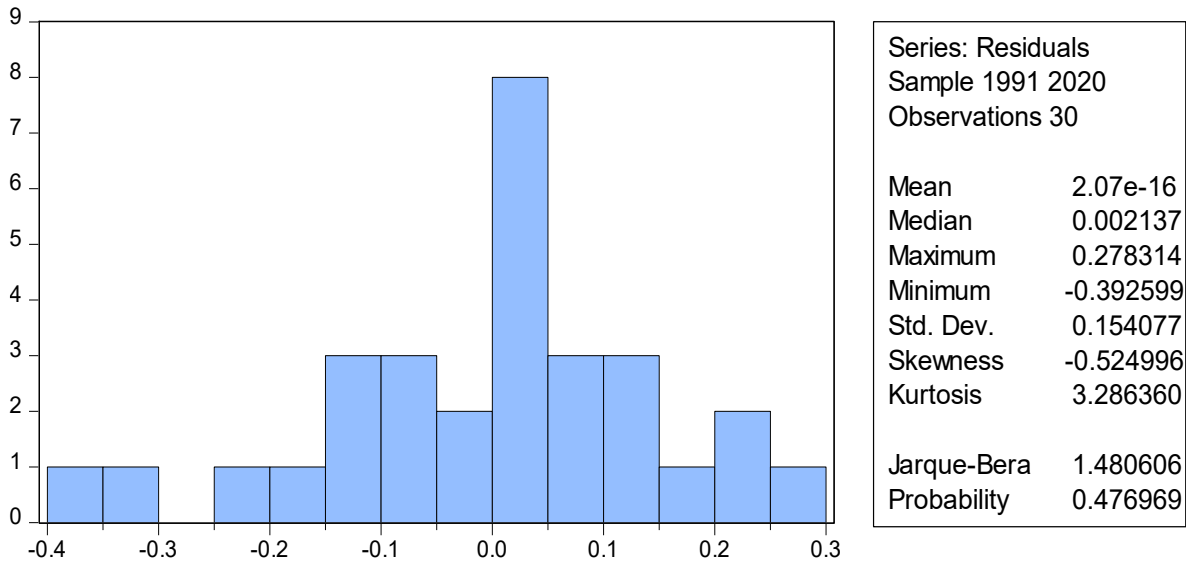
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.264505	Prob. F (1,27)	0.6112
Obs*R-squared	0.281342	Prob. Chi-Square (1)	0.5958

مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (5)، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.6112) أكبر من ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

7-3-3-3 خاصية التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، ومن خلال الجدول (6) نلاحظ أن (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت أكبر من ($\alpha = 0.05$) عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.



جدول (6) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

مخرجات برنامج Eviews 10

7-4 اختبار Bound Test:

للتأكد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) من عدمه: (Santos Alimi, 2014)، ومن خلال الجدول (7) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic = 9.780710) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

جدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.780710	1
value Bounds		
Signif	I (0)	I (1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
1%	4.94	5.58

مخرجات برنامج Eviews 10

7-5- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL:

تم تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL، وتشير النتائج الموضحة بالجدول (8) إلى أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.135406) وبمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الأمد القصير. ومن خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد ان حوالي 14% من الاختلال قصير الأجل في قيمة Log_{Vv} في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

جدول (8) نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOVV)				
Selected Model: ARDL (1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/06/23 Time: 17:21				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 30				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(MM)	-0.170190	0.203865	-0.834819	0.4124
DAMMY2012	0.808820	0.170691	4.738500	0.0001
DAMMY2010	0.429291	0.174686	2.457506	0.0220
DAMMY2006	0.329105	0.173407	1.897877	0.0703
CoIntEq (-1) *	-0.135406	0.023976	-5.647444	0.0000

مخرجات برنامج Eviews 10

7-6- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

جدول (9) نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج

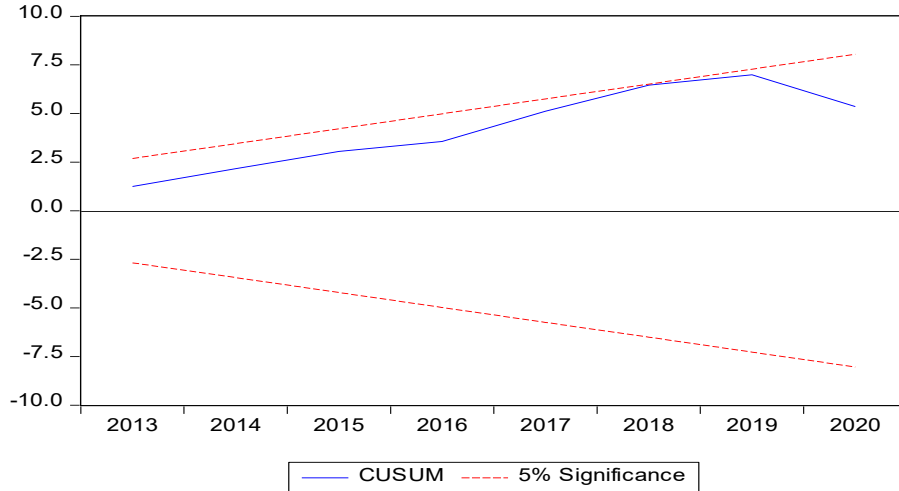
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
MM	2.501673	1.323415	1.890317	0.0714
C	-3.916670	2.378892	-1.646426	0.1133
EC = $\text{LOV}_v - (2.5017 * \text{Mm} - 3.9167)$				

مخرجات برنامج Eviews 10

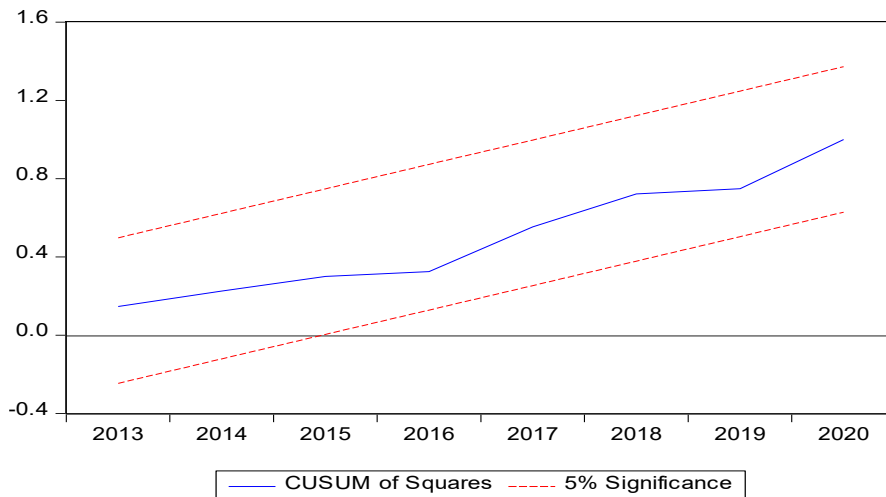
من خلال الجدول (9) نلاحظ أن المتغير (Mm) كان معنوي عند 10%. عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير Log_{Vv} والمتغير Mm، اي بمعنى إذا زاد Mm بمقدار وحدة واحدة، فإنه نتوقع زيادة Log_{Vv} بمقدار 2.5017.

7-7 اختبار استقرار نموذج ARDL المقدر:

باستخدام اختبائي (CUSUM), (SUSUMQ)، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:



شكل (4) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل (5) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتالية (SUSUMQ)

من خلال الشكلين (4,5)، نلاحظ أن الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

7-8 اختبار Ramsey Reset Test:

تم استخدام اختبار Ramsey Reset Test للتحقق من أن النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات مما يحد من درجة تأثيرها.

جدول (10) نتائج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test		
Equation: OK1		
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 4		
	Value	df
F-statistic	2.579076	(3, 20)
		Probability
		0.0822

مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن (p-value) لاختبار (F) كان أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة.

7-9 خلاصة تقدير النموذج:

من خلال نتائج المراحل الثمانية السابقة، يمكن ان نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين المضاعف النقدي (Mm) ، وسرعة دوران النقود (Vv) ، في ليبيا خلال الفترة 1990-2020 ، وهذا يعني اثبات الفرضية الرئيسية للدراسة.

8- النتائج:

- أن قيمة المضاعف النقدي قد تباينت خلال فترة الدراسة فبينما كانت أكبر من الواحد في اغلب فترة التسعينيات والألفية الاولى، انخفضت الى أقل من الواحد في نهاية الألفية الاولى و الثانية، مما يدل على تبني الدولة سياسة إنكماشية في الفترة الأخيرة.
- أن سرعة دوران النقود تذبذبت خلال فترة الدراسة، وقد بلغت دروتها خلال منتصف الألفية الاولى، ثم بدأت في الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة.
- أن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج كانت $p\text{-value} = 0.000$ مما يدل على أن النموذج ككل معنوي.
- أن قيمة $p\text{-value} = 0.61$ أكبر من 0.05 ، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.
- أن قيمة (p-value) لاختبار Jarque Bera كانت 1.48 أكبر من 0.05 ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.
- أن القيمة المحسوبة لاختبار Bound Test, $F\text{-statistic} = 9.78$ أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10%، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.
- من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد ان حوالي 14% من الاختلال قصير الأجل في سرعة دوران النقود في المدة السابقة يمكن تصحيحه في المدة الحالية لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية..

- نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج، اثبتت وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين سرعة دوران النقود والمضاعف النقدي، اي بمعنى إذا زاد المضاعف النقدي بمقدار وحدة واحدة نتوقع زيادة سرعة دوران النقود بمقدار 2.5 وحدة.
- باستخدام اختباري CUSUM, SUSUMQ، نلاحظ ان الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.
- باستخدام اختبار Ramsey Reset Test نلاحظ أن p-value لاختبار F كان أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة.

9- التوصيات

- تنشيط دور الودائع الزمنية في الاقتصاد الليبي.
- الموائمة بين عرض النقود والقاعدة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي عند وضع السياسة النقدية.
- الاهتمام بالقطاع المصرفي وربطه مع بقية القطاعات المكونة للاقتصاد.
- عدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.
- تشجيع الأفراد على سرعة تداول النقود وعدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وذلك باستعمال ادوات السياسة النقدية.

قائمة المراجع

- التلباني، أحمد ، محي الدين (2022). العلاقة بين سرعة دوران النقود وكل من التضخم والنمو الاقتصادي المصري، دراسة قياسية لرسم السياسة النقدية باستخدام نموذج ARDL مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (15).
- الجويجاتي، أوس فخر الدين، رشا حميد رجب (2012). العلاقة السببية بين سرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار والنتاج المحلي الإجمالي في القطر العراقي للمدة 1991-2011، مجلة تنمية الرفادين، المجلد(34)، العدد (110) ، ص 157- 166 .
- حدادو، هذلول، وأكرم ومشهور (2005). النقود والمصارف، دار وائل عمان، الأردن.
- الدليمي، عوض، فاضل إسماعيل (1989). النقود والبنوك، بغداد، جامعة بغداد.
- الرصاصي، مؤيد حسين، والبكر، أحمد (2016). نموذج المضاعف في الاقتصاد السعودي، مؤسسة النقد العربي.
- ساسي، سامي عمر (2015). إثر التغير في سعر صرف الدينار الليبي على مؤشرات الاسعار المحلية في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2012، اطروحة دكتوراه ، الاكاديمية الليبية. طرابلس.
- السيد، عمي، وعبد المنعم العيسى، ونزار سعدالدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد.

- العمر, حسين (1997). نموذج المضاعف النقدي وعرض النقد في دولة الكويت, المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد, العدد الثامن, الدوحة, قطر.
- كمال, سي محمد؛ مصطفى مختاري (2017). محددات المضاعف النقدي في الجزائر, مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, العدد الخامس, ..
- المعيجل, محمد بن صالح بن سليمان (2004). محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية, رسالة ماجستير, كلية العموم الادارية, جامعة الملك.
- الناقة, احمد ابو ال فتوح (1998). نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية, الاسكندرية, مؤسسة شباب الجامعة.
- نرمين, معروف, غفور (2022). تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (1991-2013) مجلة دنانير العدد السابع.
- مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, النشرة الاقتصادية, 2021, www.cbl.gov.ly
- مصرف ليبيا المركزي, إدارة البحوث والإحصاء, الإحصاءات النقدية والمالية (1966-2017) سنة, 2021, www.cbl.gov.ly
- Banking the Ohio State University Press, Volume 38, Number 1, February 2006, pp. 209-228.
- Elitna Br Barus, Fransiscus Xaverius Sugiyanto, Multiplier And Velocity Of Money Relationship Of Cartal And Electronic In Indonesia 2009.Q1-2018.Q4, JEDSR Journal of Economics Development and Sosial Research vol 2021.
- Emeka, Nkoro Aham ,Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, 63-91 ISSN: 1792-6602 (print), 1792-6939 (online) Scienpress Ltd, 2016.
- Hugo Rodrigues Mendizabal, The Behavior of Money Velocity in High and Low Inflation Countries, Journal of Money, Credit, and
- Income Velocity, Interest Rates, and the Money Supply Multiplier: A Reinterpretation of the Long-Term Evidence Benjamin Klein Journal of Money, Credit and Banking [Vol. 5, No. 2 \(May, 1973\)](#), pp. 656-668 (13 pages) Published By: Ohio State University Press.
- Liviu Catalin Andrei, Money multiplier and velocity playing for money neutrality in book: Selected Issues in Macroeconomic and Regional Modeling (pp.65-75) Publisher: Nova Science Publishers Inc, Editors: Emilian Dobrescu, Bianca Pauna, Corina Saman, 2016.
- R. Santos Alimi, Ardl Bounds Testing Approach To Cointegration: A Reexamination Of Augmented Fisher Hypothesis In An Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, 2014, 2(2): 103-114.



مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

حقوق الطبع والنشر محفوظة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

مدينة مصراتة - ليبيا

هاتف: +218923716661 صندوق بريد: مصراتة 500

البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة - ليبيا
هاتف: +218923716661 صندوق بريد: مصراتة 500
البريد الإلكتروني: jeb-smu@eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)